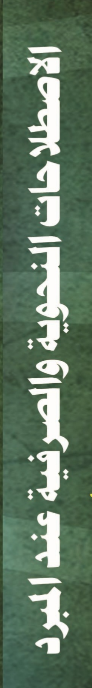



## في المقتضب وابن السراج في الأصول

### (دراسة وصفية تحليلية)

الدكتورة
مريم محمود مصطفى الشوبكي






الدكتورة
مريم محمود مصطفى الشوبكي

# الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد

# في المقتضب وابن السراج في الأصول

## دراسة وصفية تحليلية

بسم الله الرحمن الرحيم

**الطبعة الأولى**

**١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م**


**المملكة الأردنية الهاشمية**

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

( ٣٠ /١/٢٠١٥) مركز الايداع ٤١٥

ردمك ٣ -٠٥ -٥٩٤ -٩٩٥٧ -٩٧٨ ISBN

الواصفات: قواعد اللغة / اللغة العربية

**الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب**

**وابن السراج في الأصول دراسة وصفية تحليلية**

**الدكتورة : مريم محمود مصطفى الشويكي**





**دار الجنان للنشر والتوزيع**

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط( M)

- هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩٢
- موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٥٧٤٧٤٦٠ موبايل: ٠٠٩٦٢ ٧٩٦٢٩٥٤٥٧
- هاتف السودان – الخرطوم ٠٠٢٤٩ ٩١٨٠٦٤٩٨٤
- ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com




# الاصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد

# في المقتضب وابن السراج في الأصول

## دراسة وصفية تحليلية


الدكتورة

مريم محمود مصطفى الشوبكي




# اهداء

الى........ روح والدي - رحمه الله - الذي علَّمني أسمى الأخلاق

الى ........والدتي - حفظها الله - التي علمتني الصبر والكفاح

الى........ أستاذي الدكتور كمال جبري عبهري الذي أمدني بعلمه وخبراته

الى............ أفراد أسرتي الذين أعتز بهم جميعًا - رعاهم الله -

الى............ ابنتي أخي مروة ومنى السائرتين على درب العلم

والى........... من يعتز بلغته العربية ويحرص على خدمتها

**تقديم :**

قَضَيّتُ مَعَ هَذا الكِتابِ النَفيسِ فَترةً مِنَ الْعُمرِ النّفيس , وَتَتَبعتُ نُمّوهُ وَتوَسُعهُ مُنذُ كَانَ فِي البَطنِ الغُيبَ حتَى اسْتَحَال إلى كتابٍ دِسم بَين أيدينا .

وَشاهدتُ بِأمُ عَينِي نَشاطَ البَاحثة وَمُثابَرتِها ,وَهِمَتِها العَالِيه , وَتَصّمِيمهَا عَلى بُلُوغِ الهَدف , وَحِكمَتِهَا البَلِيغَه في مُنَاغَشةِ المَسائِل العِلّميه , فاطمَأنت نَفسِي إلى قُدرَةِ مَريَم ابنةَ مَحمُود عَلى تَذليل الصّعُوباتِ الّتِي تُواجِهُها , وَتطرأُ لهَا عَلى جَادةِ البَحثِ وَالإعدادِ .

أنتَ أنتَ يا مَريم , فَكأنِي بِك تَسيرِيَن عَلى دَربِ العِلم التَي رُبَما تَطُول , لِتَأخُذَ مِنكِ أنفُس النَفِيسينَ اللَّذينَ يَمِلكُها الإنسان –كُلَ إنسان –: الجُهدُ وَالوَقت .

وَأَسفرَ هَذا الجُهدُ المَضنَيُّ الذي بَذلتيه عَن ولاَدِة هَذا الكِتاب الشَامِخُ في مجَاله , إذ رَكِبتِ صَهَوةَ ''الإصّطِلاحَاتِ النَّحوَيه وَالصَرفيّه عِندَ المُبرّد في مُقتَصيه , وَعنِد ابنْ السّرّاج في أُصولِه،فَقُمتِ بِدِراسةِ الكتابين الكَبيرين دراسةً وصفيةً تحليلية , وتعقبتِ نُصوصَ كِلا الكتابين تَعُقباً شَاملاً , فَلَم تَترُكي فِيهما نَصاً وَاحداً , دُون أَن تَنظُري فِيه نَظرةَ البَاحِثة المُحققِة المُدققه, وَلَم تَتَجَاوزي عِباراتَ كِلا العَالمِين العَلَمين دُونَ أن تَقِفي عَليه وقفةَ الدّارِسةِ الوَاعية ,فَكانَ حَصيلةَ الجُهدِ الكَبير المُبذول , هَو هَذا الكتاب , الذي يَسُرنِي أن أُقدِمَهُ للبَاحِثِ والمعنيِّ وكل ٍّ قارىءٍ أينما كَان .

وَكَان قَد قَرّ في روعي (١) أن الاصطلاحين : النحوي والصرفي موضوعان مهمان في الأوساط العلميه , وأنهما موضوعان قد قيل فيهما ما قيل , وأن العلماء الباحثين قد اختلفوا فيهما اختلافاً واسعاً . ولعل أبرز الأختلاف هذا , هو الذين ظهر بين علماء المذهبين المعتبرين : البصري والكوفي .

وتوسّع هذا الاختلاف بتقدم الزمن , وتوسع معه علما النحو والصرف , والاصطلاحات فيهما, وتكاثرت مسائلهما , فخطر لي ان أرصد نمو هذا الاصطلاح وارتقاءة وتوسعه وتحديده ونضوجه , حتى أصِل عبر الزمن الطويل الممتد إلى عصرنا

هذا , فأُوجّه ذوي الرغبة من الدارسين والباحثين من طلابنا , الذين يتطلعون إلى الحصول على درجة الدكتوراة في اللسان العربي , للوقوف على سير هذا الاصطلاح ونضوجه واستقراره , ذلك أن الاصطلاح ليس ناضجاً في كتاب سيبويه ت:١٨٢ هـ . ولعلّ هذا التّوجّه هذا الذي يعضد مذهبي الذي أذهب إليه وأتبنّاه في أن الذي وضع علم النحو , ومدّ القياس هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي , لا أبو الأسود الدؤلي ـ كما زعم كثيرون ـ لان الاصطلاح النحوي لم يستقم في عصرنا الصحابة والتابعين ـ رضي الله عنهم ـ وتغنيني مريم الخوض في الحديث عن المبرد وعن ابن السّرّاج ,فقد أشبعتْ فيهم الباحث في الحديث عن كلا العالمين الجليلين , وأماطت اللثام عن السبق العلمي الاصطلاحي الذي حققه كل منهما ,فعرضت الاصطلاح عند أبي العباس , محمد بن يزيد المبرد الأزدي الذي شهدوا له بغزارة العلم والأدب وكثرة الحفظ , وفصاحة اللسان , وبراعة البيان, وعند ابن السراج , أبي بكر , محمد بن السريّ ت: ٣١٦هـ الذي وصفوه بالفطنة والذكاء وسعة الثقافة, والإمامة في علم النحو , وكلاهما بصري المذهب , في سائر مسائل النحو والصرف , فلم تترك مسألة واحدة من المسائل دون أن تقف عليها , فكأنما هي بصدد صنع معجم اصطلاحي شامل .

والكتاب الذي صنعته مريم جليل في فنّه, وفي مسائله , فقد كشف عن وجه الاصطلاح النحوي أولاً, ثم عززّه بالاصطلاح الصرفي ,ثم عقدت الصانعة موازنة صارمة بين جهود العالمين الجليلين ,أخذت طريقها مباشرة إلى نفسي وقلبي واستقرت فيهما وأسفرت جهود هذه العالمه الفاضله ـ أعني مريم ـ عن كتاب جليل الفائدة سيأخذ طريقه إلى المكتبة العربية , ليسدّ ثغرةً كانت مائله فيها منذ زمن بعيد...بعيد ، فأهني نفسي , ثم أهني مريم على هذا الإنجاز , وأقدمها إلى الباحثين وإلى سائر القراء دون استثناء واحد ,

**والله من وراء القصد**

**د.كمال جبري عبهري**

**٢٠١٥/١/٢٧**



## المقـدمــة:

الحمد لله حمد الشاكرين الذي أنزل القرآن المبين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، والحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم.

سعى الإنسان إلى طلب العلم والتعلم، فنشأت العلوم وتشعبت، ومنها علوم العربية التي تشعبت إلى النحو والصرف والبلاغة وغيرها، وبتوسع العلوم وتقدمها أَصبحت الحاجة ماسة لتنظيم المسائل المتعلقة بالعلوم الكثيرة المتشعبة، فكانت الاصطلاحات أداة لفهم العلوم، وحصر فروعها وتشعباتها.

ولعلم النحو والصرف ٱصطلاحات صاحبت نشأتهما، فلم يعرف العرب من أمر الٱصطلاحات النحوية والصرفية شيئاً في مفهومها العلمي قبل جمع اللغة ووضع نحوها وصرفها في "الكتاب" لسيبويه، وبقيت الٱصطلاحات مرتبطة بكتب النحو، ولكنها أخذت تزداد وضوحًا وترتيبًا في المؤلفات التالية لكتاب سيبويه ومنها كتاب "المقتضب" للمبرد(٢٨٥هـ)، وكتاب "الأصول في النحو" ٱبن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، وتتابعت المؤلفات الكثيرة في النحو التي ٱعتنت بالٱصطلاحات في أبواب الكتب النحوية مثل: الجُمل في النحو للزجاجي(ت٣٤٠هـ)، والخصائص لٱبن جِنّي (ت٣٩٢هـ) وغيرها.

وقد ترك لنا علماء النحو العربي الأجلاء إرثاً نحويًا ضخمًا يستحق التنقيب فيه ودراسته لمعرفة الجهود الكبيرة المبذولة لبناء هذا العلم، وقد ٱنصبت أكثر الدراسات على نشأة النحو ودراسة الموضوعات النحوية، ولم يحظ الٱصطلاح النحوي بكثير من الدراسات، رغم أن الٱصطلاحات مفاتيح العلوم، ومن هنا كانت الرغبة في دراسة الٱصطلاحات النحوية والصرفية، فوقع الٱختيارعلى دراسة ٱصطلاحات النحو والصرف عند المبرِّد في مؤلفه "المقتضب" وعند ٱبن السراج في مؤلفهٔ" الأصول في النحو"، وهذان الكتابان من الكتب الريادية الأولى التي ٱعتنت بمعالجة موضوعات النحو والصرف. تنطلق هذه الدراسة من أن علم النحو الذي بُحث معه موضوعات الصرف يُعَدُّ من العلوم الأولى التي وُضعت لخدمة القرآن الكريم عندما لاحظ العلماء تفشي اللحن بين أبناء العربية، وقد أفزعهم أن يقع اللحن في القرآن الكريم ، وكذلك يُعد علم النحو من مستويات

النظام اللغوي ، ومنطلقًا لكل فروع الدراسات اللغوية الأدبية والنقدية والبلاغية، وبه تُدرَك مقاصد كل العلوم قديمها وحديثها، وتعنى هذه الدراسة بمصطلحات علم النحو والصرف عند المبرّدِ في مؤلفه "المقتضب"، وعند ٱبن السراج صاحب مؤلف" الأصول في النحو"، والمقتضب من المؤلفات المهمة ؛ فهو أقدم كتاب وصلنا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه، ويُعَدُّ صاحبه آخر أئمة المذهب البصري المُهِّمين ، وأمّا " الأصول في النحو" فجاء في مرحلة تربط بين علماء النحو في القرن الثالث الهجري، وعلماء القرن الرابع الهجري ، وقد قيل فيه:" ما زال النحو مجنونًا حتى عَقَّله ٱبن السراج في أصوله" ، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية الٱصطلاح النحوي، وإبراز الٱصطلاحات النحوية والصرفية عند المبرد وعند ٱبن السراج في مرحلة ٱنتقالية بين القرنين الثالث والرابع الهجريين، والتعرف على مدى توسع الٱصطلاحات وتبلورها عند ٱبن السرّاج، وما أضاف إليها من إضافات زيادة عما ورد عند شيخه المبرد.

وفي البداية وجدت صعوبة في كيفية عرض هذه الٱصطلاحات إلى أن هُديت إلى منهجية تجمع بين الشيخين، فبدأت بجمع الٱصطلاحات، وقسمتها وفق مايسمَّى بالعمدة والفضلة التي تتكون منه الجملة العربية: الاسمية والفعلية، وٱصطلاحات أخرى وضعتها ضمن الأساليب النحوية، وتبين أن عددًا من الٱصطلاحات لاتعد من العمد أو الفضلة فوضعتها تحت عنوان ٱصطلاحات أخرى، وبدأت بعرض الٱصطلاح عند المُبرّد ثُمَّ عند تلميذه ٱبن السراج، مما تسنى لي الموازنة بين كيفية معالجة الشيخين للٱصطلاح، ولاحظت كثرة الٱصطلاحات وتناثرها في طيات الكتابين وخاصة في كتاب المقتضب الذي لم يشهد ٱتِّباع منهجية محددة في طرح الموضوعات ومعالجتها التي شهدها كتاب الأصول في النحو.

ومن الجدير أن أنوه في هذه الدراسة إلى أمرين الأول: الٱلتزام بكلمة ٱصطلاح، وإذا وردت كلمة مصطلح فهي في سياق القول المنقول، والأمر الثاني أن الفصل الثاني الذي يتضمن الٱصطلاحات النحوية كان أطول الفصول؛ لأن مادة النحو وموضوعاته أكثر من

مادة الصرف، فكثرت ٱصطلاحاته، هذا بالإضافة إلى أَن مادة الصرف لم تكن مفصولة عن مادة النحو في هذين الكتابين فكان الحيز الأكبر لمادة النحو.

**وتوزعت الدراسة إلى أربعة فصول وتمهيد وفق المخطط الآتي:**

تمهيد يتضمن نبذة عن المبرد وكتابه، ونبذة عن ٱبن السراج وكتابه.

**الفصل الأول:** الٱصطلاحات نظرة عامة، ويتضمن هذا الفصل ستة مباحث وهي: مفهوم الٱصطلاح لغة وٱصطلاحًا، جدلية المصطلح والٱصطلاح، الٱصطلاحات من الوضع إلى النقل، الٱصطلاح والنظريات الدلالية الحديثة، نشأة الٱصطلاحات اللغوية والصرفية، صور تقديم الٱصطلاحات.

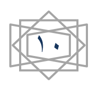
**الفصل الثاني:** الٱصطلاحات النحوية عند المبرّدِ وٱبن السرَّاج، ويتضمن سبعة مباحث وهي: ٱصطلاح النحو وما سبقه من ٱصطلاحات، ٱصطلاح الكلام وأقسامه، الإعراب والبناء وما يتعلق بهما من ٱصطلاحات، ٱصطلاحات العُمَد في الجملة، ٱصطلاحات الفضلة في الجملة، ٱصطلاحات متفرقة، ٱصطلاحات الحروف العاملة وغير العاملة.

**الفصل الثالث:** الٱصطلاحات الصرفية، ويتضمن سبعة مباحث وهي: الصرف والتصريف لغة وٱصطلاحًا، ٱصطلاح المصدر وما يتبعه من مصادر، ٱصطلاحات المشتقات، من ٱصطلاحات الفعل الصرفية، ٱصطلاحات الجموع، من ٱصطلاحات الٱسم الصرفية، ٱصطلاحات أخرى.

**الفصل الرابع:** قراءات وموازنات، ويتضمن أربعة مباحث وهي: قراءة في التفكير الٱصطلاحي عند المبرد، قراءة في التفكير الٱصطلاحي عند ٱبن السراج، موازنة بين جهد المبرد وجهد ٱبن السراج، موازنة بين سمات الٱصطلاحات عند المبرد وعند ٱبن السراج.

**والله ولي التوفيق**





**التمهيد:**

## مع المبرد والمقتضب وٱبن السراج
## والأصول في النحو

### المبرد في سطور:

المبرّد هو أبو العباس محمد بن يزيد الثُّمالي الأزدي المعروف بالمبرَّد[1]، يكنى بأبي العباس، ويلقَّب بالمبرد، وقد ٱختلف في ضبط الراء بين الكسر والفتح، ولكل ضبط رواية، فمن ضبط بالفتح يستند إلى ما رُوِي في وَفَيات الأعيان لٱبن خلكان[2] قوله:" والمبرَّد بضم الميم، وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة، وهو لقب عُرِف به، ذلك أن صاحب الشرطة طلبه للمنادمة والمذاكرة، فكره الذهاب إليه، وقد أدخله أبو حاتم السجستاني في كيس مُزَمِّلَة، وعندما جاء رسول الوالي يطلبه، وقد خرج الرسول بعد تفتيش البيت، فلم يفطن للمُزَمِّلَة، وبعد خروج الرسول أخذ السجستاني[3] يصفق وينادي على المُزَمِّلَة: المُبَرَّدُ المُبَرَّدُ، وتسامع الناس بذلك فلهجوا به [4]، وفي رواية أخرى أوردها

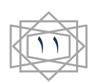
---

(١) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله/ أخبار النحويين البصريين/ تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي/ مصر/ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي/ ١٩٥٥م/ ط١/ ٧، والزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسسن/ طبقات النحويين واللغويين/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف/ القاهرة/ ط٢/ ١٠١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، المؤرخ الحجة، ولد في إربل قرب الموصل، تنقل بين مصر والشام تولّى فيهما القضاء، ٱستقر في دمشق تولّى التدريس في مدارسها، وتوفي فيها. ينظر: الزِرِكْلي/ الأعلام بيروت/ دار العلم للملايين/ ط١٥/٢٠٠٢م/ ١/ ٢٢٠.

(٣) السِّجستاني: سهل سن محمد بن عثمان الجُشَمي السجستاني، من أهل البصرة وعلمائها، كان عالمًا بعلوم القرآن واللغة والشعر، أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيد الأصمعي، وأخذ عنه من علماء عصره أبو بكر بن دريد، والمبرد، له مصنفات منها: الشجر والنبات، والطير والأضداد، ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء/١٤٥ - ١٤٨، والقِفْطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/٥٨- ٦٤، وٱبن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٢/ ٤٣٠- ٤٣٣، والزِرِكْلي الأعلام، ٣/ ١٤٣.

(٤) ٱبن خلكان، أبو العباس شمس الدين محمد بن أبي بكر/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ تحقيق: إحسان عباس/ بيروت/ دار صيدا / ١٩٧٢م/ ٤ /٣٢١.



ٱبن عبد ربُّه في العِقْدِ الفريد أن المبرد وضع كتابًا سمّاه بالروضة، وقصد إلى أخبار الشعراء المحدثين، ولم يختر لكل شاعر إلا أبرد ما وجد له، حتى وصل إلى الحسن بن هانئ[1]، فاستخرج له من البرْد مالا سمعناه، ولا رويناه، ولا ندري من أين وقع عليها، فما أحسبه لحقه هذا الٱسم (المبرّد) إلا لبرده [2]، وأورد عبد الخالق عضيمة في مقدمة المقتضب ضُبِطت الراء بالفتح، ولُقِّب بالمبرد لحسن وجهه[3]، أمّا من ضبطها بالكسر فيستند إلى ما روِيَ في معجم الأدباء وإنما لُقِّب بالمُبرِّد؛ لأنه لما صنّف المازني كتاب ( الألف واللام) سأله عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب، فقال: قُم فانت المبرِّد – بكسر الراء - أي: المُثْبِّت للحق، فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء[4]، ويقول شوقي ضيف" بلغ من إعجاب المازني بفطنة المُبرِّد أن لقَّبه بالمبرِّد بكسر الراء، وحوَّر الكوفيون إلى المبرَّد بفتح الراء"[5].

---

(١) الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح، المعروف بأبي نواس (١٤٦هـ -١٩٨هـ)، ولد بالأهواز ونشأ بالبصرة، وهو الشاعر المشهور، رحل إلى بغداد، ٱتصل فيهاً بخلفاء الدولة العباسية. ينظر: ٱبن قتيبة / الشعر والشعراء/ ٢/ ٨٢٦ -٧٩٦، وأبو البركات الأنباري/ نزهة الألباء، ٨٦ -٦٥/ وٱبن خلكان / وفيات الأعيان / وأنباء أبناء الزمان/ ٢/ ١٠٣ -٩٥، والزركلي / الأعلام/ ٢/٢٢٥.

(٢) ٱبن عبد ربُّه، أحمد بن محمد/ العقد الفريد/ تحقيق: مفيد محمد قمحية، وعبد الرحيم الترحيني/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ١٩٨٣م/ ٧ / ٨٢ -٢٣. أحمد بن محمد بن عبد ربّه بن حبيب (٢٤٦هـ -٣٢٨هـ)، من أهل قرطبة، صاحب العِقْدُ الفريد، ٱشتغل بالشعر وأخبار الأدب. ينظر: ٱبن خلكان/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ ١١٢ -١/١١٠، والسيوطي/ بغية الوعاة في طبقا ت اللغويين والنحاة /٣٧١، والزِرِكْلِي/ الأعلام/ ١/ ٢٠٧.

(٣) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد/ المقتضب/ تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة/ مصر/ مطابع الأهرام/ ١٩٩٤م/ ط٣/ ١٣/١.

(٤) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله / معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب/ تحقيق: إحسان عباس/ دار الغرب الإسلامي/ بيروت/ ١٩٩٣م/ ط١/ ٢٦٧٩/٦. والسيوطي جلال الدين عبد الرحمن/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر/ ١٩٧٩م/ ط٢/ ١/ ٢٦٩.

(٥) ضيف، شوقي/ المدارس النحوية/ دار المعارف/ القاهرة/ ١٩٦٨م/ ط٧ / ١٢٣.

هذا ما ورد من روايات حول راء المبرّد مِن فتحها وكسرها، ومن خلال ذلك لا يستبعد أن عُرِف باللقبين، ويمكن ترجيح كسرالراء، أي: المبرِّد؛ لأن ما ذُكِر من روايات في هذا الصدد تليق بعالم عربية جليل شهد له أُستاذه بالفطنة ودقة التفكير، أمّا رواية العقد الفريد فيُعتقد أنها رواية مفتعلة لا تليق بعالم جليل، فمن غير المعقول أن يتقصد أخطاء الشعراء، ولا يأتي إلا بأبرد ما عندهم. ومهما ٱختلفت هذه الروايات فهو عَلَم من أعلام العربية الذين قدموا خدمات جليلة لها.

وقد ٱختُلف في مولده ووفاته، فأورد السيرافي في طبقاته أن مولده كان يوم الٱثنين من شهر ذي ٱلحجة ليلة ٱلأضحى سنة عشر ومئتين، وتوفي سنة خمس وثمانية ومئتين[1]، وقد ٱتفق الزُّبيدي في طبقاته مع السيرافي في طبقاته على تاريخ مولده، وٱختُلف في تاريخ وفاته، حيث كان في يوم الٱثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ست وثمانين ومئتين عند الزبيدي في طبقاته [2]، وفي إنباه الرواة كان مولده في يوم الٱثنين من شهر ذي الحجة ليلة الأضحى سنة عشرين ومئتين، وتوفي سنة ست وثمانين ومئتين[3]، ونقل شوقي ضيف هذا الٱختلاف في تاريخ مولد المبرِّد ووفاته؛ فقال: ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ)، وقيل سنة (٢٠٧هـ)، وقيل سنة (١٩٥هـ)، وتوفي سنة (٢٨٥هـ)، وقيل سنة ( ٢٨٦هـ) [4]. ومهما كان الٱختلاف في تاريخ مولده ووفاته، فالفارق بسيط، ويبقى من علماء القرن الثالث الهجري حيث كان مولده ووفاته، وهو من علماء العربية الأفذاذ، فقد شُهِد له "بغزارة العلم والأدب، وكثرة الحفظ، وحُسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخط، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق"[5].

---

(١) السيرافي/ أخبار النحويين البصريين/ ٨٠.

(٢) الزُّبيدي / طبقات النحويين واللغويين / ١١٠.

(٣) القِفْطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف/ إنباه الرواة على أنباه النحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ مصر/ دار الفكر العربي ، وبيروت / مؤسسة الكتب الثقافية / / ١٩٦٨م/ ط١/ ٣/ ٢٥١.

(٤) ضيف، شوقي/ المدارس النحوية / ١٢، ١٢٤.

(٥) القِفْطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة/ ٣ / ٢٤٢.

وٱنتهى علم النحو بعد طبقة الجَرمي إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي، أخذ النحو عن الجَرْميّ والمازني وغيرهما، وكان على المازني يُعوِّل، ويُقال: إنه بدأ بقراءة كتاب سيبويه وختمه على المازني[1]، وفي"نزهة الألباء" قيل: إنه بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجَرْمي[2]

وختمه على المازني[3]، فقرأ ثُلث كتاب سيبويه على الجَرْمِي، وتوفي الجرمي فٱبتدأ قراءته على المازني[4]، فيبدو أنه كان حريصًا على دراسة كتاب سيبويه وهذا دليل ٱهتمامه وشغفه بكتاب سيبويه حتى أنه كان يمتلك نسخة من كتاب سيبويه" وكان لا يُمكِّن أحدًا من نسخته، وكان يضنّ بها ضنًّا شديدًا[5].

ولم يكتفِ بقراءة كتاب سيبويه، بل قرأ مِن كتب مَن سبق سيبويه من النحاة، فقال المبرِّد:"وقرأت أوراقًا من أحد كتابي عيسى بن عمر[6]، فكان كالإشارة إلى الأصول، والكتابان هما"الجامع والإكمال" [7]، وهذان الكتابان لم يصلا إلينا، وقراءة المُبرِّد فيهما إن

---

(١) السيرافي/ أخبار النحويين البصريين/ ٧٦.

(٢) أبو عمر صالح بن اسحاق الجَرْمي النحوي، وهو من البصرة، قدم بغداد وأقام فيها، كان فقيهًا علمًا بنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، حدَّث عنه المبرد، ناظر الفراء ٱنتهى إليه علم النحو في زمانه، له كتاب السير، والأبنية، وغريب سيبويه. ينظر: أبو بكر الأنباري / نزهة الألباء/ ١١٠، وٱبن خلكان / وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ ٢/ ٤٨٧ -٤٨٥، والسيوطي / بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ ٩ -٢/٨، والزركلي/ الأعلام / ٣/١٩٨.

(٣) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ تحقيق: إبراهيم السامرائي/ الأردن/ مكتبة المنار/ /١٩٨٥م/ ط٣/ ١٦٥.

(٤) الزُّبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ١١٠ القِفْطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة / ٣ / ٢٤٢.

(٥) الزُّبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ٢١٧، والمبرِّد / المقتضب/ ١/ ٢٧.

(٦) عيسى بن عمر الثقفي كنيته أبو سليمان (ت١٤٩هـ)، ويقال أبو عمر، وكان إمامًا ثقةً عالمًا بالعربية والنحو والقراءات، أخذ عن أبي عمر بن العلاء وعبد الله بن إسحاق، وروى عن الحسن البصري، وهو شيخ الخليل وسيبويه، وصنف في النحو الإكمال والجامع، وهذان كتابان لم يصلا إلينا. ينظر: أبو بكر الزبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ٤٠- ٤٥، وأبو بكر الأنباري/ نزهة الألباء/ ٢٨ -٣٠، وابن خلكان / وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ ٢/ ٤٨٦ -٤٨٨، والسيوطي / بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /٢/ ٢٣٧ -٢٣٨ والزركلي/ الأعلام / ١٠٦/٥.

(٧) ٱبن علي اللغوي / أبو الطيب عبد الواحد / مراتب النحويين / تحقيق: أبو الفضل إبراهيم / مصر/ مكتبة نهضة نهضة مصر ومطبعتها / ١٩٥٥م/ ٢٣، وياقوت الحموي/ معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب /

إن صح ذلك دليل الحرص على أخذ النحو من كل مصادره، والدقة في الإلمام بعلم النحو والإحاطة به، ولكن كان حرصه منصبًا على كتاب سيبويه، فقد تتلمذ عليه، وهو حديث السن، وشُهِد له بذلك، فذكر القِفْطيّ" كان وهو حديث السن، يٌرى مُتصدِّرًا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها[١]، فهو تلميذ نابغ في حلقة أبي عثمان المازني، وقد شُهِد له أيضًا بالأستاذية، وهو فتى حديث السِّنّ، فقد نصح أستاذه أبو حاتم السجستاني الشاب القادم من نيسابورطالبًا العلم ليقرأ كتاب سيبويه على السجستاني، فقال له :"الدين النصيحة، إن أردتَ أن تنتفع بما تقرأه، فاقرأ على هذا الغلام، محمد بن يزيد" [٢]، وما دلالة هذه الشهادة إلا على تلميذ نابغ، وأستاذ لامع في حداثة سِنَّه.

ويُعد "إمام العربية في بغداد في زمانه، كان فصيحًا بليغًا مفوهًا، ثقة، إخباريًا علّامة [٣]، وهو بصري المذهب، فكان "أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه" [٤]، وكان آخر أئمة البصريين المُهّمين [٥]. فهو من أبرز النحاة في القرن الثالث الهجري، وكان خاتمة نحاة هذا القرن من البصريين.

وله العديد من المصنفات في مجالات متعددة في النحو والصرف، والأدب، والعروض، وعلوم القرآن، مما يجعله مُؤلِّفًا موسوعيًّا، وعَلَمًا بارزًا من أعلام العربية المخلصين والمجتهدين في خدمتها، ومن هذه المصنفات: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، الروضة، المقصور والممدود، الاشتقاق، القوافي، إعراب القرآن، نَسَبْ عدنان وقحطان، الرَّد على سيبويه، شرح شواهد الكتاب،

---

٢١٤١/٥، وورد في هذا المصدر الكتاب الثاني باسم "المكمل"، وليس "الكامل"، وينظر: المبرّد / مقدمة المقتضب/ ٢٦/١.

(١) الزُّبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ١٠١، والقِفْطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة/ ٣ / ٢٤٢.

(٢) الزُّبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ١٠١، والقِفْطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة / ٣ /٢٤٢.

(٣) السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ ٢٦٩/١.

(٤) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد/ تهذيب اللغة / تحقيق: عبد السلام هارون، وراجعه: محمد علي النجار، مصر/ الدار المصرية للتأليف والترجمة٢٧/١. ذكر ذلك في باب: ذكر الأئمة الذين أعتمد عليهم في جمع مادة الكتاب.

(٥) ضيف، شوقي/ المدارس النحوية / ١٢٤.

ضرورة الشعر، العروض ما ٱتفق لفظه وٱختلف معناه، طبقات النحاة البصريين، وغيرها من المصنفات[1]، وقد وصلنا بعض هذه المصنفات، وطبع منها: نسب عدنان وقحطان ، وما ٱتفق لفظه وٱختلف معناه من القرآن المجيد، وكتاب الفاضل، وكتاب الكامل، وهما نصوص أدبية عُني بشرح ما فيها من لغة، وكتاب المقتضب في النحو، وله كتب سقطت من يد الزمن، من أهمها الاشتقاق، وكتاب معاني القرآن، وكتاب التصريف، وكتاب المدخل إلى سيبويه، وكتاب شرح شواهد الكتاب، وكتاب معنى كتاب الأوسط للأخفش، وكتاب إعراب القرآن[2]. وهذه المصنفات العديدة تدل على تَنوع ثقافته، وغزارة علمه، وسعة إنتاجه، وٱنشغاله بالتأليف.

## المُقْتَضَب:

وفي هذه الدراسة لابُدّ من الوقوف على كتاب المقتضب في النحو، وجاء في معجم الأدباء "وهو أكبر مُصَنَّفَاتِه وأَنْفسِها" [3]، "وقد جعله كتابًا قائمًا برأسه، مستغنيًا بنفسه، فلم يُشر فيه إلى غيره، وكان يفخم أمره فيقول: قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب" المقتضب"، فلم يذكره إلا مسبوقًا بلفظة الكتاب، وهو أقدم ما وصل إلينا في النحو والصرف بعد كتاب سيبويه[4]، ٱعتنى به علماء العربية القُدامى، فقد شرحه ٱبن دَرَسْتوية[5](ت٣٤٧هـ)، ولم يتممه، وشرحه أبو الحسن عيسى ٱبن علي الرُماني[6](ت ٣٤٨هـ) [1]، وشرحه أبو الحسن علي بن

---

(١) السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / ١ /٢٧٠. وللٱستزادة في معرفة هذه المصنفات ينظر: معجم البلدان /٦/ ٢٦٨٤، والقِفْطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة/ ٣ /٢٥١، ٢٥٢، والراوي، صلاح/ النحو العربي: نشأته، تطوره، مدارسه رجاله/ القاهرة/ دار غريب/ ٢٠٠٣/ ٢٦٠ -٢٦١.

(٢) ضيف، شوقي/ المدارس النحوية/ ١٢٤.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الادباء ،٦/٢٦٨٤، والأنباري/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٧٢.

(٤) المبرد، مقدمة المقتضب/ ١/ ٧ -٨.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُويه، وقيل: دَرَسْتَويه، (٢٥٨هـ – ٣٤٧هـ)، فارسي نحوي أحد النحاة المشهورين والأدباء المذكورين، أخذ عن ٱبن قتيبة، وعن المبرد، وأخذ عنه جماعة من الأفاضل كالدراقطني وغيره، له مصنفات منها: الإرشاد في النحو، ومعاني الشعر، وغيرها. ينظر: أبو بكر الأنباري/ نزهة الألباء / ٢١٣ -٢١٤، وابن خلكان / وفيات الأعيان/ ٣/ ٤٤- ٤٥، والزركلي / الأعلام /٧٦/٤.

(٦) أبو الحسن الرماني، علي بن عيسى بن علي (٢٩٦هـ - ٣٨٤هـ)، مولده ووفاته ببغداد، وهو من كبار النحويين، أخذ عن الزجاج وابن السراج وأبي بكر بن دريد، كان متفننًا في العلوم: اللغة، والنحو، والفقه، والفقه على مذهب المعتزلة، له طائفة من المصنفات، منها: المعلوم والمجهول، معاني الحروف، وأصول الفقه. ينظر: أبو بكر الأنباري/ نزهة الألباء/ ٢٣٥ -٢٣٣، والقفطي / إنباه الرواة على أنباه النحاة/ 2/ ٢٩٦ -٢٩٤، السيوطي / بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ ٢/١٨٠، والزركلي/ الأعلام /٤/٣١٧

**الباذش[2](ت٥٢٨هـ)، وهذه تحقيقات لم تصل إلينا[3]، والشرح الذي وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقي[4](ت٣٩١هـ) لبعض مسائل المقتضب وسمّاه تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب[5]، وقد اُعتنى به من المحدثين محمد عبد الخالق عضيمة وحققه في أربعة أجزاء ضخمة نُشِرت طبعته الثالثة سنة (١٩٩٤م)، ويتناول هذا الكتاب موضوعات النحو والصرف بأسلوب واضح مدعَّم بالشواهد والأمثلة.**

**ويوصف في موضع آخر بأنه أنفس مؤلفاته، وأنضج ثمراته، وأصدق وثيقة سجلت آراءه واُتجاهاته، ولو تبارى النحويون لكان أفره جوادًا يقدمه المبرد إلى السباق هو المقتضب[6]، ويمتاز المقتضب بوضوح العبارة، وقد يكون مرجع هذا إلى أن المبرد نظر في الأدب، والأدب يصقل العقول، وتعذب به الألسنة، وترق به الطباع، وكذلك يمتاز المقتضب بكثرة التطبيق، فقد عَقِب كثيرًا من الأبواب مسائل، أطال فيها، وأكثر منها[7]، وهو أكبر كتاب أُلّف في النحو والصرف ضم أصول هذين العلمين ومسائلهما بعد كتاب سيبويه، وهو المرجع الثاني لنحو البصريين بعد أن ظهر محققًا[8].**

**أمّا زمن تأليفه فهو غير معروف، إلا أنه لم يكن في زمن حداثة سنّ المبرِّد، فقد أكد ذلك محمد عبد الخالق عضيمة بقوله:" لم يكن المقتضب من تآليف زمن الحداثة والصِّبا، وإنما كان زمن الشيخوخة [9]، وتذهب خديجة الحديثي إلى ما ذهب إليه الشيخ عضيمة**

---

(١) المبرد، مقدمة المقتضب/١/ ٨٨، والقِفْطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة / ١١٤/٢، ٢٩٥

(٢) اُبن الباذش، (٤٩١ -٥٤٠هـ)، هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر، إمام نحوي، عَالِم بالآداب والقراءات، راوية مُكثِر، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه، ألف الإقناع في القراءات. ينظر: السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /١ / ٣٣٨، والزِرِكْلي/ الأعلام / ١/ ١٧٣.

(٣) المبرد/ المقتضب / ٨٨/١، والسيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ ١٤٣/٢.

(٤) الفارقي، سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم النحوي، أديب فاضل عالم بالعربية، له مصنفات منها: تقسيمات العوامل وعللها، وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب للمبرد. ينظر: السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ ٥٤٨/١، والزركلي/ الأعلام/٩٥/٣.

(٥) السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / ١ / ٥٨٤، والمبرِّد/ مقدمة المقتضب/ ١/ ٨٨.

(٦) عضيمة، محمد عبد الخالق / أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية / مكتبة الرشد / الرياض/ ط١/ ١٢٧

(٧) عضيمة / أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية / ١٣٤.

(٨) الحديثي، خديجة / المدارس النحوية / إربد، الأردن/ دار الأمل للتوزيع والنشر / ٢٠٠١م / ط٣/ ٩٨.

(٩) المبرِّد/المقتضب/١ / ٧٥.



أنه" ألفه بعد أن ٱستقر في بغداد حيث نضجت آراؤه النحوية، وأتقن آراء سيبويه وأدرك ما فيها، وأحس بما في بعضها من قصور وأخطاء لطول ممارسته تدريسه، ولكثرة ما سمع في مسائله من آراء تلاميذه ولا سيما البغداديون الذين ٱطّلعوا على نحو الكسائي والفراء وثعلب، وعرفوا آراءهم في مسائل كتاب سيبويه[1]، ولعلني أذهب إلى ذلك أيضًا، فكتاب بمثل هذه الضخامة في أهم علوم العربية نحوها وصرفها، وقد سجل فيه آراءه وٱتجاهاته النحوية، والآراء والٱتجاهات عادة لا تستقر إلا في مرحلة النضج، وليس في مرحلة الحداثة، ويكون ذلك بعد ٱطّلاع واسع على ما سبقه من تآليف وآراء، وطول مناظرة لنحويي عصره . ومع هذه الشهادة بأهمية الكتاب وقيمته ولاسيما عند المحدثين، نجد أنه من الغريب أن تتناقل بعض المصادر أن كتاب المقتضب" لم ينتفع به أحد، وقال أبو علي الفارسي:"نظرت في المقتضب، فما ٱنتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة، وهي وقوع إذا جوابًا للشرط، وعلل عدم الٱنتفاع به إلى أن هذا الكتاب "المقتضب" أخذه الرواندي الزنديق عن المُبرد، وتناوله الناس من يد ٱبن الرَّوانْدي [2]، فكأنه عاد عليه شؤمه، فلا يكاد يُنتفع به [3].

ويرى الشيخ عضيمة أن أبا علي الفارسي إن صح نقل هذه الرواية فإنه قد هضم المقتضب حقه، وهوّن أمره، وإنه يستبعد صدور مثل هذا عن أبي علي [4]، نعم، إن ما نقل عن أبي علي الفارسي، وهو من شيوخ العربية لا يصح ولا يليق بمثله، أيعقل أن هذا الكتاب لم يُنتفع به إلا بمسألة واحدة؟ وهو الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه، وهو كتاب مَنْ تتلمذ على كتاب سيبويه، ولعل ما ورد في الرواية يؤكد أن الناس قد تداولوا

---

(١) الحديثي/ المدارس النحوية/ ٩٨.

(٢) الرَّواندي هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الرَّواندي، أوٱ بن الرواندي، فيلسوف مجاهر بالإلحاد من سكان بغداد، نسبته إلى رواند من قرى أصبهان، له كتب مصنفة منها: فضيحة المعتزلة، والتاج، وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام . ينظر: ابن خلكان/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ ١/ ٩٤، والزركلي/ الأعلام / ٢٦٧/١.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء /٦/ ٢٦٨٤، والأنباري/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٧٢، والمبرد/ مقدمة المقتضب/ ٧٤/١، والحديثي/ المدارس النحوية/ ٩٨.

(٤) المبرّد/ المقتضب/٧٤/١.

المقتضب، وذلك بقوله "تناوله الناس"، لكن يبدو أن هذا التناول لم يكن مثل تناول كتاب سيبويه الذي طارت شهرته بين النحاة من تلاميذ وشيوخ، وخاصة أنه الكتاب الأول، فبقي معتقد الناس وإيمانهم بهذا الكتاب قائمًا لا يؤثر فيه ما ٱستجد من مؤلفات كالمقتضب، هذا بالإضافة إلى أن ما ورد عن أبي علي الفارسي يُعتقَد أنه رأي فردي، لم يؤثر على قيمة هذا الكتاب.

ومع ذلك فإن هذا الٱنتقاد لا يقلل من قيمة المقتضب، فغدا من الكتب المهمة التي يتداولها ويتدارسها المحدثون كما ٱهتم به القدماء، وهو من المصادر المهمة ففيه من الأبواب التي تتناول العديد من الموضوعات التي تثري الدراسات النحوية والصرفية. والمبرِّد عَلَم بارز بين علماء العربية، ومقتضبه الضخم العظيم الشأن يُعد جبلًا راسخًا في خارطة علوم العربية، فكلاهما يستحق الٱهتمام والتقدير.

## ٱبن السَّرَاج في سطور:

السراج هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بٱبن السَّرَاج [١]، وفي وَفَيات الأعيان ومعجم الأدباء أضيف بن سهل بعد السري [٢]، والسَّرَاج نِسْبَة إلى عمل السُّروج [٣]، وأجمعت أكثر المصادر على أنه توفي في يوم الأحد لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمئة للهجرة [٤]، ولم تذكر المصادر تاريخ مولده.

---

(١) الأنباري/ نزهة الألباء/ ١٨٦، والزُّبيدي / طبقات النحويين واللغويين/١١٢، السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / ١٠٩.

(٢) ٱبن خلكان/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/٤/ ٣٣٩، وياقوت الحموي/ معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب/٦/.٢٥٣٤

(٣) ٱبن خلكان/ وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان/ ٤ / ٣٤٠.

(٤) الأنباري / نزهة الألباء / ١٨٧، والسيوطي / بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / ١١٠، وٱبن خلكان/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/٤ /٣٤٠، والحديثي/ المدارس النحوية/٢٢٠، وٱبن السّراج / أبو بكر محمد بن سهل / مقدمة الأصول في النحو تحقيق: عبد الحسين الفتلي / مطبعة الرسالة / بيروت/ ١٩٩٦/ ط٣/ ١/ ١٥.

أمّا مذهبه فقد ٱختلف فيه أبصري هو أم بغدادي؟ وفي ذلك الأمر نجد أن السيرافي في كتابه "أخبار النحويين البصريين" لم يذكر ٱبن السَّرَاج ، فختم أخبار البصريين بالمُبرِّد، حيث كان آخر النحاة البصريين، إلا أن مُحَقِّقَيْ كتاب أخبار النحويين البصريين ذكرا في المقدمة أن "ٱبن السراج من البغداديين الذين ظهرت عليهم في دراستهم للنحو النزعة البصرية"[١]، وفي كتاب نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي: كان ٱبن السراج من النحاة الذين غلبت عليهم النزعة البصرية في ظل ظهور النزعة البصرية، والنزعة الكوفية [٢]، وهناك من عدَّه من البغداديين البصريين، أو أصحاب البصريين[٣]، أمّا محقق كتاب الأصول عبد الحسين الفتلي فيؤكد أن ٱبن السراج بصري حيث يقول: إنّ ٱبن السَّراج يقول بآراء البصريين، ويعد نفسه بصريًا، ويعتمد الأسس البصرية"[٤].

ومما تقدم يتبين لنا أن بعض الآراء ترى أن مذهب ٱبن السّرَاج بغدادي بصري، وبعضها تراه بصريًا، وأرى أنه بصري المذهب ولم يكن بغداديًا بصريًا؛ ودليل ذلك: أن من يُقال له بغدادي المذهب إمّا أن ينزع إلى المذهب البصري أوّ إلى المذهب الكوفي، مما يعني أنه لا يوجد مذهب بغدادي، وأرى أن هناك مذهبين نحويين ٱثنين: المذهب البصري والمذهب الكوفي، فكُتب الخلاف النحوي قائمة على هذين المذهبين فقط، ولا تذكر مذهبًا ثالثًا، ويرى عبد الحسين الفتلي "أنه لا يوجد مدرسة بغدادية"[٥]، فإذا كان لا يوجد مدرسة بغدادية، فيعني ذلك أنه لا وجود للمدارس الأخرى؛ لأن النحوي أينما كان في البصرة، أو

---

(١) السيرافي/ أخبار النحويين البصريين، المقدمة /7.

(٢) يُنظر: الطنطاوي/ نشأة النحاة وتاريخ أشهر النحاة/ ١٧١ -١٧٢.

(٣) ينظر: محمد، محمد الشاطر أحمد/ الموجز في نشأة النحو/ القاهرة/ مكتبة الكليات الأزهرية / ١٩٨٣م/ ٨٦ -٨٧، وروّاي/ النحو العربي نشأته تطوره، مداسه، رجاله / ٤٤٩، ٤٦٨، ٤٧٢، محمود، محمود حسني / المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي / بيروت/ مؤسسة الرسالة / بيروت/ دار عمار / عمان / ١٩٨٦، / ط١/ ٢٠٨.

(٤) ٱبن السراج / مقدمة الأصول في النحو/١/ ٢٠، ويُنظر: ضيف، شوقي / المدارس النحوية / ١٢٣، ١٤٠، والحديثي / المدارس النحوية / ٢١٩.

(٥) ٱبن السراج/ مقدمة الأصول في النحو/٢٠/١.

في الكوفة، أو في بغداد، أو في الشام، أو في مصر، أو في الأندلس، فهو بصري المذهب أو كوفي، ويرى إبراهيم السامرائي أن ظهور مدارس نحوية من باب التوسع فيقول: "وتوسع آخرون فكان لهم مدرسة في كل بلد من بلدان العالم الإسلامي، ومن ذلك مدرسة الشاميين في النحو، ومدرسة المصريين، ومدارس إفريقية في تونس والمغرب، ولا يستبعد أن يبلغ الهوى بأحد من قبيل الدارسين فيزعم أن للموصليين مدرسة في النحو، وأن للبلاد التي أظلها الإسلام بظله مدارس في هذا العالم على من يقول بوجود المدارس النحوية"[١]، فما يذهب إليه هذا القول إنه لا يوجد مذاهب نحوية سوى المذهبين: البصري والكوفي، فالبصريون كتبوا الدرس النحوي، وذهبوا مذهبًا خاصًا في جمعه، وكان للكوفيين مذهبهم الخاص في جمع الدرس النحوي وكتابته بعد البصريين.

ولعل مما يؤكد أنه لا يوجد سوى المذهبين: البصري والكوفي في الدرس النحوي الٱصطلاحي، أننا لم نسمع اصطلاحًا بغداديًّا أو شاميًّا أو مصريًّا أو غيره، وكل الدراسات والأبحاث النحوية الٱصطلاحية تتمحور حول الاصطلٱحات: البصرية والكوفية، وبذلك يُعد ٱبن السَّرَاج بصري المذهب شأنه في هذا شأن أستاذه المُبّرِد، حيث تتلمذ على يديه، وعلى كتابه، وتخرج في حلقاته. ومهما كان مذهب ٱبن السراج فقد أجمعت أكثر المراجع أنه كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين، أخذ عن أبي العباس المبرِّد، وهو أحدث تلاميذ المبرِّد سنًا، مع ذكاء وفطنة وإليه ٱنتهت الرئاسة في النحو بعد المبرِّد، وكان ثقة [٢].فهو إذن من رجالات النحو المرموقة الذين يُشهد لهم بالشهرة والإمامة في الدرس النحوي، وله طائفة من المصنفات التي أَثْرَتْ الدرس اللغوي، فمنها كتاب الأصول الكبير، ومجمل الأصول، والٱشتقاق، وشرح سيبويه، وٱحتجاج القُرَّاء، والشعر والشعراء، والجُمل، والمواصلات في الأخبار والمذكرات، والرياح والهواء والنار، بعضها لم يُعثر لها على نص، فلم تصل إلينا، ذُكر منها كتاب الرياح والهواء والنار، والمواصلات، والمذكرات

---

(١) السامرائي، إبراهيم/ المدارس النحوية أسطورة وواقع / عمان/ دار الفكر/ ١٩٨٧م/ ط١/ ١٤٠.

(٢) الأنباري/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/١٨٦، والقِفْطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة/ ١٤٥/٣، وضيف/ المدارس النحوية/ ١٤٠.

والأخبار [1].ويتبين لنا مما سبق تنوع هذه المصنفات، فمنها ما كان في النحو والصرف والأدب وعلوم القرآن، وهذا دليل سعة ثقافته وتنوعها وغزارة علمه، فثقافته أيضًا لا تقل عن ثقافة شيخه المبرد الذي تنوعت ثقافته وكثُرت تصانيفه.

## الأصول في النحو:

أمّا كتاب الأصول في النحو فهو أهم كتب ٱبن السَّرَاج التي حَظيت بالٱهتمام والعناية والدراسة حتى قيل فيه: "مازال النحو مجنونًا حتى عَقَّلَهُ ٱبن السَّرَاج بأصوله، وجمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب [2]، وهو من المراجع المهمة في النحو، ومن أشهر الكتب المُصنفة في النحو، "وإليه المرجع عند ٱضطراب النقل واختلافه" [3]، وقد تعهده العلماء بالشرح والتفسير، فشرحه الشيخ أبو الحسن الرماني النحوي (ت ٣٨٤هـ)، وهو من تلاميذ ٱبن السّراج،وشرحه أبو الحسن طاهر بن أحمد الشهير بٱبن باشاذ النحوي [4](ت٤٥٤هـ)، وشرحه ٱبن الباذَش لنحوي [5](ت٥٢٨هـ)،

---

(١) القِفْطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة/ ٣/ ١٤٩، والسيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /١/ ١١٠، وابن السراج/ مقدمة الأصول في النحو/ ١/ ١٧.

(٢) ياقوت الحموي/ معجم الأدباء/ ٦ / ٢٥٣٥، والأنباري/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٨٦، والسيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ ١ / ١٠٩، ومحمد الشاطر/ الموجز في نشأة النحو/ ٨٨، وروّاي/ النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله/ ١٧٤.

(٣) ٱبن خلكان / وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / ٤ / ٣٣٩.

(٤) ٱبن بابشاذ هو طاهر بن أحمد بن بابِشاذ، أبو الحسن النحوي المصري، أصله من العراق، وكان جده أو أبوه قدم مصر تاجرًا. كان من أكابر النحويين ومن أعلام العربية، كانت له حلقة بجامع مصر، له مصنفات، منها: شرح الجمل للزجاجي، المحتسب في النحو ينظر: أبو البركان الأنباري، نزهة الألباء، ٢٦٣، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/٩٥- ٩٨، وياقوت الحموي، معجم الأدباء،٤/ ١٤٥٦، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١٧/٢، والزركلي، الأعلام، ٣/ ٢٢٠.

(٥) الباذَش ،علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذَش، من العلماء بالعربية ،من أهل غرناطة مولدًا ووفاة ، مشاركًا بالحديث عالمًا بأسماء رجاله، له كتب، منها: المقتضب من كلام العرب، وشرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج في النحو، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. ينظر: القِفطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة/ ٢/ ٢٧٧ -٢٢٨، السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة /٢/ ١٤٢- ١٤٣، والزركلي، الأعلام / ٢٥٥/٤.



وشرحه الشيخ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي [١] (ت٦٧٧هـ)[٢]، وهذه الشروح إن دلت على شيء فهي تدل على قيمة هذا الكتاب وتداوله بين طلاب العلم والدارسين، ويُعدّ الكتاب الثالث في النحو بعد الكتاب لسيبويه، وبعد المقتضب للمبرد. وليس هناك ما يدل على الزمن أو السنة التي أُلِّف فيها الكتاب، ولكنه من الكتب المتأخرة في وضعها[٣]، ولعله من الكتب التي وضعت في بداية القرن الرابع، فستة عشر عامًا من بداية القرن كافية لوضع مثل هذا الكتاب، وقد جمع فيه أبواب النحو والصرف، ويقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء من تحقيق عبد الحسين الفتلي، ونُشرت طبعته الثالثة ١٩٩٦م. ولعل من ينظر إلى عنوان الكتاب يذهب به الذهن إلى أن الكتاب يبحث في أصول النحو من السماع، والقياس، والٱستصحاب، ولكن من يطلع على الكتاب يجده يبحث في موضوعات النحو، وقد قُسِّمت إلى فصول وأبواب، فيضع القواعد الأصول العامة وما يتفرع منها، فهو كتاب يؤصل قواعد النحو العربي. هذا هو كتاب الأصول للتلميذ ٱبن السراج الذي لا يقل أهمية عن كتاب المقتضب لأستاذه المبرِّد، فكلا الكتابين جُمع فيه النحو والصرف، وهما من أول الكتب التي وضعت في النحو، إذ يُعدّ المقتضب الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه، والأصول الكتاب الثالث بعد كتاب سيبويه، وربما يتقدم "الأصول" على" المقتضب" في تقسيمه إلى أبواب نحوية وصرفية، ولم يُداخل بين هذين العلمين كما جاء في المقتضب، وقد فسّر وأطال في طرح المسائل النحوية والصرفية بخلاف ما جاء من ٱقتضاب في المقتضب كما يتبين لمن يطلع على الكتابين. ويبقى أن الكتابين من كتب النحو والصرف الريادية التي تستحق البحث والدراسة.

---

(١) الجزولي، هو عيسى بن عبد العزيز يلَلْبخت الجُزُولي المراكشي، والجُزولي نسبة إل قبيلة جُزُولة من البربر، وهو من علماء العربية، كان إمامًا في النحو، قرأ النحو على الشيخ أبي محمد عبد الله بن بري ولي خطابة مراكش، توفي فيها، من مؤلفاته: المقدمة الجُزُولية، وشرح أصول ٱبن السراج، ومختصر شرح ٱبن جني لديوان المتنبي. ينظر: القفطي، انباه الرواة، ٣٧٢/٢، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ٢/ ٤٨٨ -٤٩١، السيوطي، بغية الوعاة، ٢٣٦/٢-٢٣٧، والزِركلي، الأعلام، ١٠٤/٥. ترجم له الزركلي تحت اسم يَلَلْبخْت.

(٢) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله / كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ تحقيق:محمد شرف الدين يالتقايا/ بيروت/ دار إحياء التراث العربي / ١/ ١١١، وٱبن السراج / مقدمة الأصول في النحو / ١/ ١٦.

(٣) ٱبن السّراج / مقدمة الأصول في النحو /١/ ٢٨.



# الفصل الأول

## الاصطلاحات، نظرة عامة

أردت أن يكون هذا الفصل مدخلًا عامًا للبحث، يتضمن عدة مباحث يُنظَر فيها نظرة عامة، وتُعرَض عرض إيجاز لا تفصيل يرتبط بالدرس الٱصطلاحي، ولكنها لاتبتعد عن الدرس اللغوي؛ لأن الٱصطلاحات مفردات لغوية، تمثل ظواهر لفظية ومعنوية.

## المبحث الأول

## مفهوم الاصطلاح: لغة وٱصطلاحًا

### الاصطلاح في المفهوم اللغوي:

**الاصطلاح لغةً:** ٱسم يدل صرفيًا على مصدر صريح من الفعل(ٱصْطَلَح)، ويصاحب كلمة الٱصطلاح كلمة(مُصْطَلَح)، وهي ٱسم يدل صرفيًا على ٱسم مفعول، ومشتق من الفعل نفسه (ٱصْطَلَحَ)، والمادة اللغوية للٱسمين واحدة وهي(صَلَحَ)، وسيبحث الفرق بين الٱصطلاح والمصطلح في مبحث جدلية الٱصطلاح والمصطلح فيما بعد.

وبعد النظر في المعاجم اللغوية وجدنا أنها نصَّت على أن الصلح ضدّ الفساد، فجاء في مقاييس اللغة " الصَّادُ واللامُ والحَاءُ أَصلٌ واحِدٌ يَدلُّ عَلَى خِلافِ الفَسَادِ"[1]، وخلاف الفساد هو الصلاح، وجاء في معجم الصحاح للجوهري، وفي تاج العروس للزبيدي" والصَّلاحُ ضِدُّ الفَسَادِ"[2]، وورد في المُحْكَم لٱبن سِيدَه هذا المعنى حيث جاء فيه " الصَّلاحُ

(١) ٱبن فارس،أبو الحسين أحمد/مقاييس اللغة/تحقيق:عبد السلام هارون/القاهرة/ دار الفكر/ ١٩٧٩م/"صلح"/٣/٣٠٣.

(٢) الجَوْهَرِي، إسماعيل بن حمّاد/ الصِّحاح تاج اللغة وصِحاح العربية/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط٤/١٩٩٠م/ مادة "صلح"/ ١/٣٨٣، والزَّبيدي، محمد مرتضى الحسيني/ تاج العروس من جواهر القاموس/ تحقيق: حسين نصار، مطبعة حكومة الكويت/ الكويت/ ١٩٦٩م ٦/ ٥٤٧.



ضِدُّ الطّلاح، وأَصلَح الشَّيءَ بعد فَسَادٍ، وجاء في المعاجم اللغوية "اْصْطَلَحوا، واْصَّلَحوا، وتَصَالَحُوا، واْصّالَحُوا فقلبوا التاء صادًا وأَدْغَمُوهَا في الصّادِ"[1]، ويَذكر اْبن منظور في لسان العرب"صَلَح: الصَّلاحُ ضِدُّ الفَسَادِ، صَلَح يَصْلَح، ويَصْلُح صَلاحًا وصُلُوحًا، والإِصْلاحُ نَقيضُ الفَسَادِ"[2]، واْصْطَلَحَ القوم: زَالَ ما بَيْنَهُم مِنْ خِلاف، واْصْطَلَحُوا عَلَى الأَمْر: تَعَارَفُوا عَليه واْتَّفَقُوا [3].

وبناء على ما تقدم تتلخص دلالة الاْصطلاح اللغوية **في معنيين، هما:**

١.الصلح ضد الفساد باْعتبار أن الصُلح مصدر الفعل(صَلَحَ)، وهو المادة اللغوية للفعل اْصطلح.

٢. التعارف والاْتّفاق، فتصالُح القوم واْصْطِلاحِهم يَعْني: الاْتِّفَاق.

ومن السهل ملاحظة العلاقة بين المعنيين، فالصلح الذي هو ضدّ الفساد لا يكون إلا باْتّفاق القوم واْصطلاحهم.

## الاصطلاح في المفهوم الاصطلاحي:

اْعتنى القدماء من علماء العربية بالاْصطلاح، فذكروا أَكثر من مفهوم له يُذكر منها ما يلي:

١.الاْصطلاح هو "اْتِّفَاقُ طَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلى أَمْرٍ مَخْصُوصٍ"[4].

٢. وهو" اْتِّفَاق قَامَ على تَسْمِيةِ الشيءِ باسم ما يُنقَلُ عن مَوْضعه الأول، وهو اْتِفاْقُ طَائِفَةٍ عَلَى وَضْعِ اللَّفْظِ بإزَاءِ المَعْنى، وهو إِخْرَاجُ اللَّفْظِ مِنْ مَعْنَى لُغَوي إلى آخَرَ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُما، وقيل: لَفْظٌ مُعيَّن بَيْنَ قَومٍ مُعَينين"[5]

---

(١) اْبن سِيدَهْ، أبو الحسن علي بن إسماعيل/ المُحْكَم والمُحيط الأعظم/ تحقيق: عبد الحميد هنداوي/ ط ١/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ / ط١/ ٢٠٠٠م/ مادة "صلح"/ ٣/ ١٥٢

(٢) اْبن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم/ لسان العرب/ بيروت/ دار إحياء التراث العربي/ ٢٠٠٠م/ مادة" صلح"/ ٥١٦/٢ -٥١٧.

(٣) مجمع اللغة العربية/ المعجم الوسيط/ دار عمران/ ١٩٧٣م/ مادة "صلح"/ ١/ ٥٤٠

(٤) الزَّبيدي، محمد مرتضى الحسيني/ تاج العروس من جواهر القاموس/ مادة "صلح" ٦/ ٥٥١.

(٥) الشريف الجرجاني، علي بن محمد/معجم التعريفات/ تحقيق: محمد صديق المنشاوي/ القاهرة/ دار الفضيلة/ / ٢٠٠٤/ ٢٧.

٣." الٱصطلاح هو العُرفُ الخَاصُّ، وهو عِبَارَةٌ عَن ٱتّفاقِ قَوْمٍ عَلى تَسْمِيَةِ شَيءٍ بِٱسْمٍ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ الأَوَّلِ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُما [١].

٤." الٱصطِلاحُ هو ٱتِّفَاقُ القَوْمِ عَلَى وَضْعِ الشَّيءِ، وقِيل: إخْرَاجُ الشَّيْءِ مِن المَعْنَى اللُّغَوي إلى مَعْنَى آخَر لِبَيَانِ المُرَادِ" [٢].

**يتبين لنا مما سبق:**

١.أن مفهوم الٱصطلاح يتضمن ثلاثة عناصر كما يبدو في المفهوم الأول للزَّبيدي (١١٤٥هـ - ١٢٠٥هـ)، وهي: الٱتِّفاق، والطائفة المخصوصة، والشيء المخصوص الذي يعني: اللفظ والمفهوم، ويضيف كل من الجرجَاني (ت٨١٦هـ)، والتهانوي (ت ١١٥٨هـ)، والكفوي (ت ١٠٩٤هـ): النقل، يعني: نقل الشيء عن موضعه الأول، فعملية النقل تعني التحول الدلالي في المعنى.

٢. أن عبارة الزَّبيدي" ٱتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص" تتضمن لُبّ المفهوم فالٱصطلاح لا يكون إلا بٱتِّفاق طائفة متخصصة في موضوع معين، فكل المفاهيم لكلمة الٱصطلاح تعتمد عبارة ٱتفاق طائفة، وهناك من أضاف إليها وصفًا آخر للٱصطلاح وهو نقل الشيء عن موضعه.

وكذلك ٱعتنى الأوربيون بالٱصطلاح، يذكر محمود فهمي حجازي أقدم تعريف أوروبي للٱصطلاح، وهو: " كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد" [٣]، فهذا المفهوم الأوروبي يلتقي مع المفاهيم السابقة، فالكلمة والتي تعني: اللفظ من مكونات

(١) التهانَوي، محمد علي/ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم/ تحقيق: علي دحروج/ بيروت/ مكتبة لبنان/ ط١/ ١٩٩٦م/ ١/ ٢١٢.

(٢) الكفوي، أبو أيوب بن محمد الحسيني/ الكُليَّات/ تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري/ بيروت/ مؤسسة الرسالة/ ١٩٩٨/ ١٢٩.

(٣) حجازي، محمود فهمي / الأسس اللغوية لعلم المصطلح / دار غريب / مصر/ ١١.

الٱصطلاح، وكذلك الخصوصية التي تبدو في اللغة المتخصصة، والٱنتقال من المعنى العام إلى الخاص الذي يبدو في عبارتي: اللغة العادية واللغة المتخصصة، فكأن اللفظ ينتقل من المعنى العادي (اللغة العادية) - أي: اللغة الشائعة بين عامة الناس، وبها يتواصلون - إلى المعنى الخاص(اللغة المتخصصة) أي: اللغة المتداولة بين جماعة متخصصة في موضوع مخصوص.

**وكذلك ٱعتنى المحدثون من علماء العربية بالٱصطلاح، وذكروا أكثر من مفهوم له، نذكر منها:**

١. **الاصطلاح:** " اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة"[١].

٢. **العُرف الخاص:** وهو ٱتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء"[٢].

٣. **وهو" ٱتفاق في العلوم والفنون على لفظ أو رمز معين لأداء مدلول خاص، ويقال:** لكل علم مصطلحاته"[٣].

فمن الملاحظ أن هذه المفاهيم الثلاثة تتفق في دلالتها على الٱتفاق، والخصوصية، أمّا المفهوم الثاني فلم يحدد المتفق عليه؛ فكلمة شيء عامة غير محددة الماهية، فالشيء يحمل دلالات كثيرة، قد تكون لفظًا، أو صوتًا، أو حركةً معينةً، أو أيَّ شيءٍ آخر، وبذلك يكون المفهوم الأول أشمل وأمنع من المفهوم الثاني؛ لأنه حدد الشيء المتفق عليه وهو اللفظ أو الرمز الدال على معنى.

على أن أفضل تعريف أوروبي للٱصطلاح ٱتفق عليه المتخصصون في ظنِّي، هو:" الكلمة أو العبارة الٱصطلاحية مفهوم مفرد، أو عبارة مركبة ٱستقر معناها، أو بالأحرى ٱستخدامها وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائمًا في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري" [٤]

---

(١) شاهين، عبد الصبور/ العربية لغة العلوم والتقنية/ القاهرة/ دار الاعتصام / ١٩٨٦م/ ط٢/ ١١٨، ١٢١.

(٢) مطلوب، أحمد/ بحوث لغوية/ دار الفكر/ عمّان/ ١٩٨٧م/ ط١/٢٠٧

(٣) مجمع اللغة العربية / المعجم الوجيز/ مصر/ وزارة التربية والتعليم / ١٩٩٤م/ مادة "صلح" / ٣٦٨.

(٤) حجازي، محمود فهمي/ الأسس اللغوية لعلم المصطلح/ ١٢.



ويتضح من المفهوم السابق أنه يضيف إلى المفهوم الٱصطلاحي الٱستقرار، أي: الٱستخدام وكذلك الوضوح، وبذلك يغدو من شروط الٱصطلاح: الٱستقرار والوضوح بالإضافة إلى الٱتفاق.

والخلاصة أن للٱصطلاح شروطًا نتبينها من المفاهيم السابقة، ومنها: اللفظية سواء أكانت كلمة أو عبارة، والٱتفاق، والنقل، والخصوصية، والٱستعمال، والٱستقرار، وهذا كله نستخلصه من مفهوم الٱصطلاح الذي يتلخص في أن الٱصطلاح كلمة أو عبارة مخصوصة متفق عليها في جماعة مخصوصة، ومنقوله من المعنى اللغوي إلى معنى آخر، وقد ٱستقر ٱستخدامها بوضوح، فعدم الٱستقرار يعني ٱنعدام الٱتفاق، الذي هو من أركان الٱصطلاح وبذلك يفقد الٱصطلاح أهم شروطه أو أركانه وهو الٱتِّفاق.

ومن السهل ملاحظة الٱرتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الٱصطلاحي، فالمعنى اللغوي للٱصطلاح: الٱتفاق والتعارف، وهذا جانب من المعنى الٱصطلاحي الذي يقوم على ٱتفاق طائفة مخصوصة على شيء معين، إلا أن الٱصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة ترتبط نسبيًا بالدلالة اللغوية، مثل كلمة "العقل التي تعني لغة: ربط الدابة بحبل ٱسمه العِقَال حتى لا تجمح أو تشرد، والعقال الذي يوضع على الرأس يعقل الكوفية من الانزلاق، ثُمّ نُقل من المعنى اللغوي العقل ليكتسب مدلولًا ٱصطلاحيًا حيث يعني القوة الخفية الكائنة في الإنسان التي تمسك النفس فلا تجمح أو تضل"[1]، وهكذا معظم الكلمات الٱصطلاحية ترتبط بالمعن اللغوي.

---

(١) ظاظا، حسن / اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة/ دمشق/ دار القلم، وبيروت / الدار الشامية / ١٩٩٠/ ط٢ / ٨٦

## المبحث الثاني

## جدلية المُصطلح والاصطلاح

المصطلح والٱصطلاح كلمتان لهما حضور واسع في الدرس الٱصطلاحي المعاصر، فترد هاتان الكلمتان كثيرًا في المؤلفات الحديثة، ودار حولهما الكثير من الجدل، وهذا يقود الباحثين إلى الوقوع في إشكالية ٱستعمال الكلمتين حيث تباينت الآراء حول ذلك، ويمكن تصنيف هذه الآراء **إلى ثلاثة أصناف وهي:**

١. **رأي يميل إلى ٱستعمال كلمة ٱصطلاح:** ويُؤيَّد هذا الرأي بأن المصنفات والمعجمات العربية المتقدمة ٱستعملت كلمة (ٱصطلاح) في عنواناتها، ومنها: "معجم ٱصطلاحات الصوفية" لعبد الرزاق الكاشاني[1] (ت٧٣٠هـ) ، و"كشاف ٱصطلاحات الفنون" للتهانوي[2] (ت بعد ١١٥٨) ، فكلمة مصطلح لم ترد في المعاجم، حتى أن المعجم الوسيط لم يذكرها، لكنه عرَّف الٱصطلاح وهو "مصدر ٱصطلح، ٱتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم ٱصطلاحاته" [3]، وكذلك ٱستعمل العلماء العرب كلمة ٱصطلاح في بطون كتبهم، فيقول الخوارزمي[4](ت٣٨٧هـ) في مقدمة كتابه مفاتيح العلوم" دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب،

---

(١) عبد الرزاق جمال الدين بن أحمد كمال الدين ٱبن أبي الغنائم الكاشي أو الكشاني أو القاشاني، صوفي مُفسِّر من العلماء، له كتب منها: كشف الوجوه الغر في شرح تائية ابن الفارض، واصطلاحات الصوفية، والسِّراج الوهاج في تفسير القرآن، وغيرها ينظر: الزركلي، خير الدين / الأعلام / دار العلم للملايين / بيروت / ٢٠٠٢/ ط١٥/ ٣/٣٥٠.

(٢) محمد بن علي بن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنفي التَّهَانَوي، باحث هندي، له كشاف ٱصطلاحات الفنون، وسبق الغايات في نسق الآيات، توفي بعد ١١٥٨. ينظر: الزِركلي/ الأعلام/ ٦/٢٩٥.

(٣) مجمع اللغة العربية / المعجم الوسيط / مادة"صلح" / ١/ ٥٤٠.

(٤) الخوارزمي هو محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي، باحث من أهل خرسان، له كتاب مفاتيح العلوم، ألفه وأهداه للوزير عبيد الله بن أحمد، ويعد كتابه مم أقدم ما صنفه العرب على الطريقة الموسوعية. الزركلي / الأعلام / ٣١٣ -٥/٣١٢.



يكون جامعًا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء من المواصفات والٱصطلاحات"[١]، ويقول ٱبن جني[٢](ت ٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص في باب"القول على أصل اللغة أإلهام هي أم ٱصطلاح" [٣]، ويقول ٱبن فارس[٤](ت ٣٩٦هـ) في كتابه الصاحبي في باب" القول على لغة العرب أتوقيف، أم ٱصطلاح"[٥].

وكذلك يقول الشريف الجرجاني [٦]:"هذه تعريفات جمعتها، وٱصطلاحات أخذتها من كتب كتب القوم"[٧]. وٱستعمل من المحدثين كلمة ٱصطلاح أحمد فارس الشدياق [٨] حيث قال:"

---

(١) الخُوَارِزْمي، محمد بن أحمد/ مفاتيح العلوم/ تحقيق: إبراهيم الأبياري/ بيروت/ دار الكتاب العربي/ ١٩٨٩م/ ط٢/ ١٣.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني ا لنحوي، كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والصرف، له مؤلفات أبدع فيها كالخصائص، والمنصف، وسر صناعة الإعراب، أخذ عن أبي علي الفارسي، توفي في خلافة القادر. ينظر: أبو البركات الأنباري/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ٢٤٥ -٢٤٤، والسيوطي، جلال الدين / بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / ١٣٢، والزِرِكْلي/ الأعلام/ ٤/ ٢٠٤.

(٣) ٱبن جني، أبو الفتح بن عثمان/ الخصائص/ تحقيق: محمد علي النجار/ القاهرة/ المكتبة العلمية/ ١٩٥٢م/ ط٢/ ٤٠/١.

(٤) أحمد بن فارس بن زكريا من أبرز أئمة اللغة والأدب، أقام مدة همذان، ثُمّ ٱنتقل إلى الريّ، فتوفي فيها، له مصنفات كثيرة منها: مقاييس اللغة، والمجمل، والصاحبي، وغيرها. ينظر: الزركلي /الأعلام/ ١٩٣/١، وينظر: السيوطي/ بغية الوعاة من طبقات اللغويين والنحاة/ ٣٥٢/١، والقِفطي / إنباه الرواة على أنباء النحاة/ ١/ ١٢٧ -١٣٠، وينظر: الزركلي، الأعلام، ١/ ١٩٣.

(٥) ٱبن فارس، أبو الحسين أحمد/ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها / علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج / بيروت/ دار الكتب العلمية / ط١/ ١٩٩٧م/ ١٣.

(٦) علي بن محمد بن على، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو قرب استراباد سنة ٧٤٠هـ درس في شيراز، ولما دخلها تيمور فرّ إلى سمرقند، عاد على شيراز، وتوفي فيها سنة ٨١٦هـ له خمسين مؤلف منها: التعريفات، ومقاليد العلوم، ورسالة في أصول الحديث. ينظر: الزركلي / الأعلام / ٧/٥.

(٧) الشريف الجرجاني/ التعريفات / ٧.

(٨) أحمد فارس يوسف بن منصور الشدياق، عالم باللغة والآداب، ولد في قرية عشقوت بلبنان عام 1804م، رحل إلى مصر فتلقى الأدب من علمائها، تنقل في أوروبا سافر إلى تونس اعتنق فيها الدين الإسلامي، أقام في الأستانة، توفي فيها عام ١٨٨٧، له مصنفات كثيرة، منها سر الليال في القلب والإبدال، والساق على الساق في ما هو الفارياق. ينظر: الزركلي/ الأعلام /١/١٩٣.



قال:" والٱصطلاح: ٱتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[1]، فهو يعرف الٱصطلاح وليس المصطلح، ويقول يحيى عبد الرؤوف جبر مستغربًا: " إنه لغريب حقًا أن نجد أن معظم الباحثين يستخدمون كلمة مصطلح بدلاً من ٱصطلاح، مع العلم أن هذه الكلمة "لا تصح لغة"، فهي من الأخطاء الشائعة إذ لا تصح لدلالتها إلا بحرف الجر على؛ لأن الفعل ٱصطلح يتعدى بها، ويقول أيضًا: "وٱصطلاح مصدر ٱصطلح "وبه يُسمّى اللفظ المصطلح عليه"[2]. ولعله بهذا القول الأخير يعني أن الٱصطلاح أعم من المصطلح، فالٱصطلاح مسبوق بالمصطلح الذي يمثل مرحلة أولى في الٱتفاق، ثُمّ يُسمّى بعد ذلك الٱصطلاح، ويؤكد ذلك قول خالد الأشهب: "المصطلحات تشكل موضوعًا للٱصطلاحات"[3]، فهذا يعني في ٱعتقادي أن المصطلحات مرحلة يُبحث فيها عن تسمية للمفاهيم وبعد ذلك تعرف بالٱصطلاح حيث تصبح هذه التسميات متداولة عامة، فتنقل من المصطلحية إلى الٱصطلاحية.

وإذا عدنا إلى المدلول الصرفي لكلمة ٱصطلاح، وجدنا أنها مصدر صريح يدل على الحدث مطلقًا، والمصدر هو الأصل في الٱشتقاق حيث ذهب البصريون إلى" أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[4]، وهذا يعني أن كلمة الٱصطلاح مُقدَّمة على كلمة المصطلح في الٱستعمال عندي؛ حيث إنها الأصل، وكذلك نجد "أن أبنية الأسماء عددها كبير جدًا، أمّا أبنية الأفعال فمحدودة واضحة المعالم تبلغ بضعًا وعشرين بناء"[5]، ويمكن

---

(١) الشدياق، أحمد فارس/ الجاسوس على القاموس/ بيروت/ دار صادر/ بيروت/ ١٢٢٩هـ / ط١/٤٣٧.

(٢) جبر، يحيى عبد الرؤوف/ مجلة اللسان العربي/ الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده/ العدد٣٦/ ١٤٣، ١٩٩٢م / المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون/ مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي / الرباط. د. يحيى استاذ علم اللغة بجامعة النجاح.

(٣) الأشهب، خالد/ المصطلح العربي: البنية والتمثيل/ إربد، الأردن /عالم الكتب الحديث / ٢٠١١م / ط١/ ٨٦.

(٤) ينظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات / الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، وراجعه: رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجي/ القاهرة / ٢٠٠٢م/ ط١/ ١٩٢.

(٥) المبارك، محمد/ فقه اللغة وخصائص العربية / دمشق/ دار الفكر/ ١٩٦٤/ ط٢/ ١٣٣.

أن نستقرئ من قوله تعالى: (**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا**)[1] ما يدل على أسبقية الأسماء وتقدمها على الأفعال في الٱستعمال والكثرة.

٢. رأي يميل إلى ٱستعمال كلمة (مصطلح) مُفرقًا بين الكلمتين: إن علماء العرب القُدامى الذين أرسوا قواعد العلوم لم يستعملوا كلمة (مصطلح)، بل ٱستعملوا كلمة(ٱصطلاح)، وقد شاعت هذه الكلمة في القرن الثالث الهجري، وٱستعملها الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، وٱبن جني (ت ٣٩٢هـ)، وٱبن فارس (ت ٣٩٦هـ)، وهذا كما ورد في طرح الرأي الأول.

أمّا علماء العربية المُحدثون فقد فرقوا بين الكلمتين، ومنهم محمود فهمي حجازي، إذ يقول: "إن كلمة مصطلح في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل اصطلح [2]، ولعل هذا القول يعني أن كلمة (مصطلح) تستعمل مرادفة لكلمة ٱصطلاح، وتتفق معها في الدلالة، وهي لا تحتاج إلى حرف الجر لِيُقال مصطلح عليه؛ لأنه مصدر دالٌّ على الحدث، وبذلك يشير إلى الترادف في ٱستعمال الكلمتين، ثم يصرح بالترادف الدلالي بين الكلمتين في قوله: "ومع تكوّن العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصصت كلمة (ٱصطلاح) لتعني الكلمات المتفق على ٱستخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، وبهذا المعنى استخدمت كلمة (مصطلح)"[3].

ويقول عبد الصبور شاهين في هذا الشأن:" ونحن نتذوق ٱستعمالنا لكلمة (ٱصطلاح) معناها المصدري، الذي يعني الٱتفاق والمواضعة والتعارف، ونقصد في ٱستعمالنا لكلمة مصطلح معناها الٱسمي الذي يترجم كلمة Term الإنجليزية، ولذلك لا نجد بأسًا في أن نقول: "إن ٱصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث، وهو أولى وأفضل من أن

---

(١) البقرة / ٣١.

(٢) حجازي / الأسس اللغوية لعلم المصطلح/ ٧.

(٣) حجازي / الأسس اللغوية لعلم المصطلح / ٨.



نقول: ٱصطلاحنا على ٱصطلاح بهذا التكرار الركيك"[1]، ومن الملاحظ أنه رغم التفريق بين الكلمتين بُنيةً إلا أنه يُقدم كلمة مصطلح، ويعلل ذلك بركاكة التعبير في القول (إن ٱصطلاحنا على ٱصطلاح).

ولكن ما المانع من أن نقول: ٱصطلاحنا على ٱصطلاح، فهذا المصدر المشتق من الفعل "ٱصطلح" يفيد تأكيد المعنى.

٣. رأي يميل إلى ٱستعمال اللفظين على أنهما مترادفان: المتقدمون ٱستخدموا الكلمتين: مصطلحًا وٱصطلاحًا استخدامًا نادرًا مثل التهانوي صاحب كتاب كشاف ٱصطلاحات الفنون، إذ ورد في مقدمة كشافه قوله "كان يختلج في صدري أنْ أولِّف كتابًا وافيًا لٱصطلاحات جميع العلوم، ويقول أيضًا: فلمّا فرغت من تحصيل علوم العربية والشرعية شمّرت عن ساق الجِد إلى ٱقتناء ذخائر العلوم فطالعت مختصراتها فٱقتبست منها المصطلحات [2].

ومن المحدثين الذين يميلون إلى هذا الرأي حامد قنيبي إذ يقول: "إننا نجد ترادفًا في ٱستخدام صيغتي ٱصطلاح ومصطلح، سواء في المعجم اللغوي أو معاجم المصطلحات [3]، فهو يصرح بالترادف بين الكلمتين. وأمّا عبد العلي الودغيري فيثبت بالنصوص التراثية أن العرب استعملوا كلمة مصطلح بالإضافة إلى كلمة ٱصطلاح، فَيذكر أن ٱبن فضل الله العمري(٧٠٠-٧٤٩هـ)[4] ٱستعمل كلمة مصطلح في عنوان مؤلفه المُسمّى "التعريف

---

(١) شاهين / العربية لغة العلوم والتقنية / ١١٩.

(٢) التهَانَوي / كشاف ٱصطلاحات الفنون والعلوم / ١/ ١.

(٣) قنيبي، حامد صادق / علم الدلالة والمصطلح / عمّان/ دار ٱبن الجوزي / ٢٠٠٥م/ ط١/ ١٦٩، والمعاجم والمصطلحات: مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب/ السعودية/ الدار السعودية للنشر والتوزيع / ٢٠٠٠/ ط١/ ٥٦.

(٤) أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العمري ن مولده ومنشأه ووفاته في دمشق، غزير المعرفة بالتاريخ، إمام في الترسل والإنشاء، من مصنفاته مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ونفحة الروض، التعريف بالمصطلح الشريف. ينظر: الزركلي/ الأعلام / ١/ ٢١٨.

بالمصطلح الشريف"، وفي جولة له في بطون الكتب أثبت أن كلمة مصطلح تداولها المصنفون، فٱبن خلدون ٱستعمل كلمة مصطلح إلى جانب ٱصطلاح، والتهانوي ٱستعمل اللفظين معًا، ويرى أن أسلافنا القُدامى ٱستعملوا الكلمتين، وأن الٱصطلاح أسبق ظهورًا من المصطلح، وأن إهمال المعاجم كلمة مصطلح يعود إلى إهمال الصيغ القياسية المطردة، وأن الٱستغناء عن حرف الجر لا يُعَدّ خروجًا عن قواعد اللغة التي تُوجب حاجة ٱسم المفعول المَصوغ من الفعل اللازم إلى الجار والمجرور، بل يُعَد من باب التخفيف لكثرة الٱستعمال(١). وبهذا الرأي يثبت أن كلمة مصطلح ترادف كلمة ٱصطلاح في الٱستعمال رغم ٱختلاف البُنية الصرفية، ولكنه يُجيز ٱستعمال كلمة (مصطلح) مكان كلمة (ٱصطلاح) في حال ٱعتبار كلمة مصطلح مصدرًا ميميًا ويقول:" حيثما جاز لك وضع كلمة ٱصطلاح مكان كلمة مصطلح، جاز لك ٱستعمال هذه الأخيرة، بدون حرف جر؛ لأنها إذ ذاك تكون قد ٱستعملت ٱستعمال المصدر الميمي" (٢).

ومن خلال الآراء السابقة يتضح أن جدلية الٱستعمال لكلمتي المصطلح والٱصطلاح قائمة منذ القدم، فشاع عند علماء العرب القُدامى ٱستعمال كلمة ٱصطلاح، إلا أن كلمة المصطلح وردت في ثنايا مؤلفاتهم، كما ذُكر سابقًا. وما زالت هذه الجدلية قائمة بين المُحدَثين بصورة أكثر وضوحًا، فمنهم من يميل إلى كلمة ٱصطلاح مدافعًا عن رأيه رادًّا على الرأي الآخر الذي يستعمل كلمة مصطلح، وكذلك يفعل من يُقدم كلمة مصطلح على ٱصطلاح (٣).

---

(١) ينظر: الودغيري، عبد العلي/ مجلة اللسان العربي/ كلمة مصطلح بين الخطأ والصواب/ مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي/ الرباط / ١٩٩٩، العدد: ٤٨/ ١٤ -١٦ د. الودغيري أُستاذ في كلية لآداب، جامعة محمد الخامس.

(٢) الودغيري / مجلة اللسان العربي/ كلمة مصطلح بين الخطأ والصواب /العدد ٤٨/ ١٧.

(٣) للاطلاع ينظر: الودغيري / مجلة اللسان العربي / كلمة مصطلح بين الخطأ والصواب / العدد ٤٨/ ٩ -٢٠

ويميل المحدثون إلى ٱستعمال كلمة مصطلح وجمعها مصطلحات في مؤلفاتهم وبحوثهم، فكانت كلمة مصطلح عنوانًا لمؤلفاتهم، مثل"مباحث في علم الدلالة والمصطلح "لحامد قنيبي، و(المصطلح العربي: البنية والتمثيل) لخالد الأشهب، و" المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) لعوض القوزي، و(علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات) لممدوح محمد خسارة، ويقول في مؤلفه:" قد أطبق اللغويون العرب المعاصرون على ٱستعمال كلمة مصطلح"[1]، ومع ذلك فقد وردت الكلمتان في متن بعض المُؤلفات، وورد في كتاب"المصطلح النحوي: نجد المصطلح الواحد عند أكثر من فئة من العلماء، ولكنا نجده بمعانٍ مختلفة أيضًا، فٱصطلاح (الخَبَر) نجده عند النحاة يعبر عن معنى يختلف عنه عند المُحدِّثين"[2]. فهذه العبارة تجمع بين كلمة مصطلح وٱصطلاح.

ويمكن القول بجواز ٱستعمال الكلمتين ٱصطلاح ومصطلح، فتبقى المسألة في الٱستعمال مجرد رأي يخضع لأسباب تُجيز ٱستعمال أحد اللفظين، فٱستعمال كلمة ٱصطلاح **يخضع للأسباب الآتية:**

١. أسبقية الظهور، فكلمة ٱصطلاح أسبق ظهورًا من كلمة مصطلح.

٢. شيوع ٱستعمالها عند العلماء المتقدمين الذين أسسوا وأرسوا قواعد العلوم.

٣. دلالتها على العموم، فهي أعم من كلمة مصطلح؛ لأن المصطلحات تشكل موضوعًا للٱصطلاح.

٤. بُنيتها الصرفية الدالة على المصدرية المطلقة، كلمة ٱصطلاح مصدر ٱصطلح، والمصدر أصل الٱشتقاق، والأصل يُقدم على الفرع.

٥. ٱستغناؤها عن الجار والمجرور بخلاف كلمة مصطلح التي تحتاج إلى الجار والمجرور، فتكون أخف ٱستعمالاً من كلمة مصطلح عليه، وأقوى لٱستغنائها عن الجار.

---

(١) خسارة، ممدوح محمد/علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية / دمشق/ دار الفكر/ ٢٠٠٨م/ ط١/ ١٣.

(٢) القوزي، عوض/ المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / السعودية/ جامعة الرياض/ ا/ ١٩٨١/ ط١/ ٣٤.

**أمّا ٱستعمال كلمة مصطلح فيمكن إرجاعه للأسباب الآتية :**

دلالتها على المصدرية، فقد تكون مصدرًا ميميًا، تنتقل من المفعولية إلى الاسمية، وبذلك تستغني عن الجار والمجرور في حال كونها اسم مفعول.

١. شيوع ٱستعمالها بدون الجار والمجرور تخفيفًا لكثرة ٱستعمالها في العصر الحديث.

٢. ٱستعمال العلماء القدماء كلمة مصطلح إلى جانب ٱصطلاح، لكن هذا الٱستعمال لم يكن بالصورة التي شاع فيها ٱستعمال كلمة ٱصطلاح.

وعملية الجواز في ٱستعمال اللفظين لا تعني ٱستعمالهما معًا، فعلى الباحث الٱلتزام بما ٱستقر عليه الرأي. لذا ٱستقر الرأي عندنا في هذه الدراسة على التقيد بٱستعمال كلمة ٱصطلاح للأسباب السالفة الذكر، وإن وردت كلمة مصطلح تأتي في سياق القول المنقول.

## المبحث الثالث

## الاصطلاحات من الوضع إلى النقل

خلق الله الإنسان بطبيعة نشأته محتاجًا دائمًا لغيره، فكيف له أن يتواصل مع الآخرين؟ فكانت اللغة أفضل وسيلة يتوصل إليها الإنسان للتواصل مع بني جنسه، ويُعرّفِ ٱبن جني اللغة بقوله:"إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم "[١]، فكل قوم لهم أغراض وحاجات في نفوسهم يعبرون عنها بلغتهم، ومهما اختلفت النظريات في كيفية نشوء هذه اللغة أهي توقيفية أم ٱصطلاحية؟ فلا بُدّ من النظرية الٱصطلاحية لوضع كثير من الألفاظ التي لم تُعرَف من قبل، ويقول ٱبن جني أيضًا:" يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء والمعلومات ، فيضعون لكل واحد منها سمةً ولفظًا "[٢]، ولا يُشترط أن يتم هذا التواضع بقرارات، وإنما يمكن أن يكون تواضعًا بالعادات المُتدرِّجة في نشأة الٱصطلاح"[٣]، فالألفاظ توضع لتدل على شيء معين، وبالتدريج في ٱستعمالها وبٱتفاق المتخصصين تغدو بعضها ٱصطلاحات، ومن هنا توضع الٱصطلاحات كما توضع اللغة على ٱعتبار أن الٱصطلاحات ألفاظ، ونتيجة التوسع الدلالي للألفاظ تنتقل من المعنى اللغوي إلى المفهوم الٱصطلاحي، يقول الإمام الغزَّالي[٤] (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ) :"فالٱسم يوضع لمعنى عام، يُخصِص عُرف الٱستعمال من أهل اللغة ذلك الٱسم لبعض مسمياته كاختصاص ٱسم الدابة بذوات الأربع مع أن الوضع لكل ما يدب"[٥].

وهناك العديد من الألفاظ التي ٱنتقلت من المعنى اللغوي إلى المفهوم الٱصطلاحي بٱعتبار أن الٱصطلاحات " لغة داخل اللغة "[٦]، فهذا يعني اللفظ الخاص المتعارف عليه بالٱتفاق، والمعنى

---

(١) ٱبن جني / الخصائص/ ٣٣/١.

(٢) ٱبن جني /الخصائص / ٤٤/١.

(٣) الحاج إبراهيم، زيان أحمد / مجلة اللسان العربي/ أصل نشأة اللغة بين القدامى والمحدثين / العدد ٣٦/ ٦٠.

(٤) الغزالي أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، الملقب حجة الإسلام، فقيه شافعي، طوَّف في البلاد، رحل إلى نيسابور، أقام في بغداد مدة تولى التدريس في المدرسة النظامية، رحل إلى الشام ثُمَّ إلى مصر، وعاد إلى بلده طوس، صنّف طائفة من الكتب، منها: إحياء العلوم، وتهافت الفلاسفة، والوقف والابتداء. ينظر: ابن خلكان / وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان /٢١٦ -٤/٢١٩، والزركلي/ الأعلام /٧/٢٢.

(٥) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد/ المستصفى من علم الأصول / تحقيق: محمد سليمان الأشقر/ بيروت/ مؤسسة الرسالة / /١٩٩٧م/ ط١/ ٢/١٤.

(٦) صابر، محيي الدين / مجلة اللسان العربي /التعريب والمصطلح/١٩٨٧/ العدد ٢٨/ ١٦.

العام هو المعنى اللغوي، ومن الألفاظ المنقولة إلى المفهوم الٱصطلاحي، كلمة النَفْس في أصلها من مادة التنفس أي: ٱستنشاق الهواء شهيقًا وزفيرًا، ومن ذلك ٱستعملت النَفْس بمعنى الكائن المحتوي على سرِّ الحياة لأنه يتنفس[1]، وهناك الكثير من الألفاظ الدينية كالصلاة وهي الدعاء والزكاة بمعنى الطهارة، والقصد بمعنى الحج، والإمساك بمعنى الصوم، ٱنتقلت من الدلالة اللغوية إلى الدلالة الٱصطلاحية، وهذا يعني أن كلمة الٱصطلاح لها دلالة لغوية وهي الأصل، ومأخوذة من المادة اللغوية، والدلالة الٱصطلاحية التي تعني الٱتفاق والتواضع.[2]

وخلاصة القول أنَّ الٱصطلاحات بدأت ألفاظًا تواضع عليها أهل اللغة، وما لبث أن شاع بعضها وتعارف عليها أهل الٱختصاص وٱتفقوا فيما بينهم على أنها تدل على معنى مخصوص، فٱنتقلت بذلك من الوضع إلى المفهوم الٱصطلاحي، ويؤيد ذلك أن النقل ركن من أركان المفهوم الٱصطلاحي كما ورد في مناقشة المفهوم الٱصطلاحي لكلمة الٱصطلاح.

## طرق وضع الاصطلاح:

اللغة تتألق شمسها، ويخبو نجمها، شأنها في هذا شأن الكائن الحي، تحيا وتموت وتندثر، تلد وتتكاثر، ومن رحمها تولد الٱصطلاحات،"وتوليد المصطلح هو وضع أو صياغة مصطلح جديد يعبر عن مفهوم محدد على آليات لغوية تتحكم في هذا الوضع، وهي عبارة عن وسائل لسانية مولدة في اللغة منها التعريب، والترجمة، والٱشتقاق، والنحت، والمجاز [3].فالمقصود بالتوليد وضع الٱصطلاحات، وأهل اللغة هم المسؤولون عن وضع ٱصطلاحات لغتهم وٱستعمالها، فكل فرد" يتوفر على جهاز فطري بفضله يتمكن من ٱكتساب اللغة وٱستعمالها وبفضل الجهاز الفطري ذاته يستطيع بناء المصطلحات وتوليدها وٱستعمالها"[4]، وقد ٱستطاع أبناء العربية وضع الٱصطلاحات، وعرف ذلك أسلافنا من علماء العربية الأجلاء،

---

(١) ظاظا / اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة /٨٥.

(٢) القوزي / المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري/٢٢.

(٣) المطاد، عبد العزيز/ مجلة دراسات مصطلحية/ المصطلح العربي وقضايا التوليد/ معهد الدراسات المصطلحية/ فاس/ المغرب، ٢٠٠٦م/ العدد: ٦/ ١٠٩.

(٤) البوشيخي، عز الدين/ مجلة الدراسات المصطلحية/ واقعية المبادئ الأساس في وضع المصطلح وتوليده/ العدد: ١/ ١٠٥.

وقد أشار الجاحظ (١٥٠هـ -٢٥٥هـ) إلى ذلك في كتابه: البيان والتبيين بقوله: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم ٱشتقوا لها من كلام العرب تلك الاسماء، وهم ٱصطلحوا على تسمية مالم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفًا لكل خلف، وقدوة لكل تابع"[1]، ومما ٱشتقه العرب كلمة مُخضرم، فيقول: " وأسماء حدثت ولم تكن، وإنما ٱشتُقت لهم من أسماء على التشبيه مثل قولهم لمن أدرك الجاهلية والإسلام مُخضرَمٌ"[2]، وفي هذا القول يشير الجاحظ إلى وسيلة من وسائل وضع الٱصطلاحات، فعندما ٱستجدت عليهم معان لم يعرفوها من قبل، لم يقفوا عاجزين، فوجدوا في لغتهم ما يسعفهم ألا وهو الٱشتقاق.

وهناك عدة وسائل يلجأ إليها المختصون في وضع الٱصطلاحات، ومن أبرز هذه الوسائل ما يأتي:

**١. النقل والمجاز:**

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني[3](ت٤٩١هـ): " إن كل لفظ نُقِل عن موضعه فهو مجاز"[4]، فهذا المفهوم يشير إلى السعة التي تميزت بها اللغة العربية، فنقل الكلام عن موضعه الحقيقي يُغني اللغة بالعديد من الٱصطلاحات الجديدة ، فقد نُقل في الإسلام العديد من الألفاظ من معناها اللغوي إلى المعنى الٱصطلاحي، " فكانت ألفاظ مثل الإيمان، والرسول، والزكاة من أوائل الكلمات التي ٱتخذت شكل مصطلحات ذات دلالة جديدة مغايرة لدلالته الوضعية،" فالإيمان هو التصديق مطلقًا، فخُصص بتصديق الوحدانية، والرسول هو المبعوث والموفد، فخصص بالمبعوث من ربِّ العالمين، والزكاة هي النماء إطلاقًا،

---

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر/ البيان والتبيين/ تحقيق: عبد السلام هارون/ القاهرة/ مكتبة الخانجي/ ١٩٩٨م/ ط٢/ ١/ ١٣٩.

(٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر/ الحيوان/ تحقيق: عبد السلام هارون/ مصر/مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ ١٩٦٥، ط٢/١/٣٣٠

(٣) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني النحوي، كان من أكابر النحويين، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، له مصنفات منها: العوامل المئة، وإعجاز القرآن، وأسرار البلاغة. ينظر: الأنباري، أبو البركات/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء /٤٦، والقِفْطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/ ١٨٨ -١٩٠، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/١٠٦، والزركلي/ الأعلام/٤٨ -٤٩.

(٤) الجرجاني، عبد القاهر/ دلائل الإعجاز/ قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر/ القاهرة/ مكتبة الخانجي/ ٢٠٠٤/ ط٥/ ٦٦.

فخُصصت بالمال الذي يدفعه مَنْ مَلَك النصاب، تطهيرًا لماله، ورغبة في نمائه"[1]، فكل الكلمات السابقة نُقِلت من المعنى الحقيقي، أي: أصل وضعها في اللغة، إلى المعنى المجازي، وكذلك "ظهرت مصطلحات الصرف والعروض والإعراب والإدغام وأسماء الحركات وغيرها"[2]، وهذا يعني: أن لغتنا لا تخرج في ألفاظها عن الحقيقة والمجاز، فالأصل أن للفظ مدلولاً لغويًّا حقيقيًّا، وعندما يحتاج أبناء اللغة إلى ألفاظ جديدة، ينقلون اللفظ من معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي كما لاحظنا في الألفاظ السابقة، فالمعنى اللغوي منقول عنه، والمعنى الٱصطلاحي منقول إليه.

**٢ .الاشتقاق:**

من أبرز خصائص اللغة العربية أنها ٱشتقاقية؛ فهي تَشتق من المادة اللغوية مفردات بصور متعددة ومختلفة، والٱشتقاق من أبرز وسائل إثراء اللغة بالألفاظ والٱصطلاحات، وهو" أخذ كلمة من كلمة مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى"[3]، فالٱشتقاق مشروط بالتناسب لفظاً ومعنى بين المشتق والمشتق منه بحيث يكون بينهما قدر من اللفظ والمعنى، ويضيف محمود فهمي حجازي "أن الٱشتقاق تكوين لفظ عربي جديد من مادة عربية عرفتها المعجمات وبوزن عربي عرفه النحاة أو أثبتته النصوص، فتكونت العديد من الأبنية الصرفية، وتقوم عملية الٱشتقاق على القياس"[4]، فمن معايير الٱشتقاق: القياس على الكلام العربي الذي يُعتد به، ويؤكد نهاد الموسى على السمة الٱشتقاقية للغة العربية " فالٱشتقاق عملية توليد طبيعية، تُخرج ألفاظ اللغة بعضها من بعض، وتظل الفروع المولدَّة تنظر إلى الأصل، فميسمه اللفظي والمعنوي ماثل فيها على تنوعها الواسع "[5]، فالٱشتقاق سمة طبيعية في لغتنا، مما يجعله وسيلة سهلة لوضع

---

(١) خسارة / علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية/ ٢٢٧.

(٢) الحيادرة، مصطفى طاهر / من قضايا المصطلح اللغوي العربي، واقع اللغوي العربي قديمًا وحديثًا/ إربد، الأردن عالم الكتب الحديث / ٢٠٠٣/ ط١/ ١٢٤.

(٣) ٱبن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن/الٱشتقاق/ تحقيق:عبد السلام هارون/ بيروت/ دار الجيل/ ١٩٩١/ ط١/ ٢٦.

(٤) حجازي/ الأسس اللغوية لعلم المصطلح/ ٣٥.

(٥) الموسى، نهاد/ النحت في العربية / الرياض ، السعودية/ دار العلوم للطباعة ١٩٨٤/ ط١/ ٤٨

الٱصطلاحات، ويبقى الٱشتراك بقدر من اللفظ والمعنى قائمًا بين اللفظ والمعنى، ويرى إبراهيم أنيس "أن المشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضاً في الوجود"[1]، وبهذا تفتح العربية باب الٱشتقاق على مصراعيه أمام أهل اللغة كلما دعت إليه الحاجة، مما يدل على سعة لغتنا العربية.

وقد أحصى علماء اللغة والنحو الأبنية منذ بدء تدوينها فعدَّ منها سيبويه (ت١٨٠هـ) (٣٠٨) مثالاً عدا أوزان الأفعال، وما زال البحث عنها يزيد حتى وصلت عند ابن القطاع (ت٥١٥هـ) في كتابه الأبنية (١٢١٠) من أنواع الأبنية "[2]، وهذا يعني أن اللغة بهذه الوسيلة لا تضيق ذرعًا بإيجاد أسماء وألفاظ وٱصطلاحات لما يستجد من مفاهيم ومعانٍ في ظل تَقَدُّم الحياة **ومن أمثلة هذه الأوزان التي لها دور كبير في تكوين الاصطلاحات ما يأتي**[3]:

١. **فَاعَل:** تدل هذه الصيغة على صدور الفعل بين اثنين، نحو: قَاتَل وشَارَك، ومن الصيغ الحديثة: خابَر وهَاتَف، كلَّم شخصًا بالهاتف.

٢. **تَفَاعَل:** تفيد هذه الصيغة المشاركة، نحو: تَجَاذَبنا الحديث، ومن الصيغ الحديثة: تَضَامَن، تَمَاسَك.

٣. **تَفَعَّل:** تأتي للمطاوعة، نحو: تفجَّر، وتفيد التكلف، نحو: تشجَّع، تصبّر، وتفيد ٱتخاذ الشيء، نحو: توسَّد، ومن الصيغ الحديثة: تَمَركَز، وتَحَمَّس.

وهناك العديد من الصيغ والأبنية التي لا يتسع المقام لذكرها، فما تقدم جاء على سبيل المثال لا الحصر، وتبقى العلاقات الٱشتقاقية من أوسع أبواب توليد الٱصطلاحات؛ لأن الٱشتقاق سمة طبيعية للغة العربية.

### ٣.التعريب:

لكل شعب من الشعوب لغتهم التي يتواصلون بها، ويدونون بها علومهم وتراثهم، ويحفظون بها ثقافتهم، لكن الشعوب تحتك بعضها ببعض بحكم الجوار، ويتبادلون الثقافات فيما بينهم، وقد أثبتت اللغة العربية قدرتها على تقبل الفكر الآخر ونقله بالتعريب

---

(١) أنيس، إبراهيم/ من أسرار العربية / القاهرة/ مكتبة الإنجلو المصرية / ١٩٧٨/ ط٦/ ٣٦.

(٢) المبارك/ فقه اللغة وخصائص العربية / ١٢٩.

(٣) قنيبي/ مباحث في علم الدلالة والمصطلح/ ٢٤٩، للاطلاع ينظر: ٢٤٨ -٢٥٢، وينظر: حجازي / الأسس اللغوية لعلم المصطلح/ ٤١ -٧١.

إلى دائرتها لفظًاً وٱصطلاحًا،ودلالة فقد عرف العرب التعريب مبكرين عندما نقلوا من ثقافة الفرس وغيرهم،فالجوهري(ت٣٩٣هـ) في صحاحه يُعرِّف المعرب بقوله :" وتَعْرِيبُ الٱسْمِ الأَعْجَمِي أن تَتَفَوَّهَ بِه العَرَبُ على مِنْهَاجِها، فتقول: عَرَّبَتْهُ وأَعْرَبَتْهُ أيضًا [1]، وذكره الجواليقي(٤٦٥هـ - ٥٤٠هـ) إذ يقول:" ٱعلم أنهم كثيرًا ما يجترئون على تغيير الأعجمية إذا ٱستعملوها، فيُبْدِلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجًا، وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب"[2]، فهذا يعني أن العرب أجرت سُنن العربية على المُعرب لتصبح الكلمات الأعجمية الأصل عربية الحال والٱستعمال، ويوضح صبحي الصالح أن للعرب طريقين في إدخال الكلمات الأعجمية، ويقول:" كان العرب إذا أدخلوا كلمة أعجمية ٱحتاجوا إليها في لغتهم صاغوها على نموذج من نماذج ألفاظهم، وبنوها على أحد أبنيتهم، وجعلوها على أحد أوزانهم في غالب الأحوال، كما فعلوا في إقليد وصراط وقسطاس، وفي أحوال أخرى تركوها على وزنها كآجر، ولاسيما في أسماء الأعلام كخوارزم[3].

فهذا يعني أن إخضاع الكلمة الأعجمية لنحو العربية وصرفها يُعرف بالتعريب، وإدخال الكلمة الأعجمية على لفظها يعرف بالدخيل، والدخيل يعني:"دخول الكلمة الأجنبية دون الخضوع لقواعد العربية النحوية والصرفية، مثل كمبيوتر"[4]، وفي المعجم الوسيط جاء أن "التعريب صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية" [5]، وتظهر هذه الصبغة بالنقص أو الزيادة كما يبدو في تعريف القنيبى للمُعَرَّب، وهو:"اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص أو الزيادة"[6].

---

(١) الجَوْهَرِي / الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة"عرب"/ ١٧٩/١.

(٢) الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد، المُعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم/ تحقيق: أحمد شاكر/ مصر/ دار الكتب والوثائق الوطنية/ مصر/ ١٩٦٩/ ط٢/ ٥٤.

(٣) المبارك/ فقه اللغة وخصائص العربية /٢٨٧.

(٤) العساف، عبد الله خلف/ المصطلح العلمي ومشروع المركز العربي للمصطلحات مشكلات راهنة وحلول مقترحة/ الرياض/ مؤسسة اليمامة الصحفية / ٢٠٠٩/ ط١/ ٣٨.

(٥) مجمع اللغة العربية/ المعجم الوسيط / مادة"عرب"/٢/٦١٢.

(٦) قنيبي/ المعاجم والمصطلحات: مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب/٢٣٤.

ومن المحدثين من أطلق على التعريب" الدمج"، يقول سميرآستيتية:" يُسمّى الدمج في التراث العربيّ" التعريب" ويقول في تعريفه:" الدمج تجمع هذه الطريقة بين آستعارة المصطلح من لغة ثانية، وإخضاعه إلى القوانين الصوتية والصرفية للغة التي ينقل إليها" [1]، وهنا أود الوقوف عند كلمة دمج، وهل الدمج أصح آستعمالاً من التعريب؟ والدمج يعني: "الدخول في الشيء وآلاستحكام فيه"[2]، مما يعني أن اللفظ الأجنبي قد تمكن من العربية وأصبح جزءًا من كيانها، هذا صحيح، ولكن كلمة دمج تحمل دلالة عامة، فالدمج يكون بين أي شيئين، أمّا كلمة التعريب فتبدو أكثر تخصيصًا من كلمة الدمج، فالتعريب يختص بدمج الألفاظ الأجنبية في اللغة العربية.

وعلى الرغم من أن التعريب باب من أبواب إثراء اللغة العربية بالآصطلاحات، إلا أنه لم يُترك على مصراعيه، فلا يُلْجَأُ إليه إلا عند الضرورة، **وجاء ذلك بقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومنها ما يلي**[3]:

١. يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم.
٢. يفضل اللفظ العربي على المُعرَّب إلا إذا آشتُهِر المُعرَّب.
٣. يُنطَق بالآسم المُعرَّب على الصورة التي نطق بها العرب.

هذه القرارات من شأنها أن تحفظ للغة العربية هُويتها حتى لا يختل نظام العربية، ولكن للأسف نلاحظ غزو الألفاظ والآصطلاحات الأعجمية للمجتمعات العربية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والآتصالات، ومن ذلك كلمة "message" التي دخلت العربية بلفظ

---

(١) آستيتية، سمير شريف/ اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج / عمّان/ جدارا للكتاب العالمي/ ، وإربد/عالم الكتب الحديث/ / ٢٠٠٨، ط٢/٣٦٠، ٣٦١.

(٢) الجَوْهَري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة "دمج" ٣١٥/١ وابن منظور، لسان العرب، مادة "دمج"، ٢/ ٢٧٥.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي/ القرارات العلمية / المطبعة الأميرية / بولاق/ عدد٣٨/١،٣٣/ ١٩٣٤م. والحيادرة/ من قضايا المصطلح اللغوي/ ١٦٧، والقنيبي/ المعاجم والمصطلحات: مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب/ ٢١٩.

أعجمي وحروف عربية "مسج" وكأنها أصبحت اَصطلاحًا تُعرف به الرسالة، حتى شاعت عبارة بعثت لك "مسج"، وهل كلمة "مسج" على الرَغم من أنها لفظ دخيل أفضل من كلمة رسالة، وهل لغتنا بحاجة ماسة لهذه الكلمة؟ ألا نجد أن كلمة رسالة تُغني عنها؟ نعم، إنها تُغني عن كلمة "مسج" وفقًا لقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة المذكورة سابقًا.

ولكن تبقى الحاجة إلى كلمات جديدة سَيِّدة الموقف في وضع الاَصطلاحات، ويبقى اَستعمال الاَصطلاح سَيِّد الموقف في اَستمراره وبقائه.

**٤.النحت:**

عَرَفَ علماء العرب الأجلاء القُدامى النحت، فهذا اللغوي اَبن ارس(ت٣٩٦هـ) يقول: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاَختصار، وذلك: رجل عبشمي منسوب إلى اَسمين "عبد وشمس"[١]، وهذا ما ذهب إليه أكثر علماء اللغة المحدثين، ومنهم محمد المبارك، حيث يقول :"النحت إدغام لفظين ودمجهما في واحد"[٢]، وهو أيضًا وبتفصيل أكثر "اَستخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر[٣]"، وقد نحتت العرب في إطار هذا المفهوم : حَيْصَلَ، وصَلْعَمَ، وسَمْعَل، وطَلْبَقَ، وهي مأخوذة على التوالي من: حيّ على الصلاة، وصلّى الله عليه وسلم ، وسمع الله لمن حمده، وأطال الله بقاءك[٤]، ويتوسع نهاد الموسى بتعريف النحت بأنه "بناء كلمة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينتين في المعنى والصورة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منها جميعًا بحظ في اللفظ، دالة عليهما جميعًا في المعنى"[٥]، وبذلك يوضح العلاقة بين المنحوت والمنحوت منه بشمول ووضوح، فالكلمات المنحوت منها مختلفة لفظًا ومعنىً، والكلمة المنحوتة تأخذ من الكلمات المنحوت منها قدرًا من اللفظ وتشترك معها في المعنى، وهذا صحيح، فكلمة "حيصل" تأخذ حظًّا من جملة "حي على الصلاة "لفظًا

---

(١) اَبن فارس / الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها / ٢٠٩- ٢١٠.

(٢) المبارك / فقه اللغة وخصائص العربية / ٢٨٨.

(٣) أنيس، إبراهيم/ من أسرار العربية /٨٦

(٤) العساف، عبد الله خلف / المصطلح العلمي ومشروع المركز العربي /٤٢ -٤٣

(٥) الموسى، نهاد / النحت في العربية / ٦٧.

وتشتركان في الدلالة، ويرى فهمي حجازي أن النحت يحتاج إلى ذوق، وكثيرًا ما تكون ترجمة الكلمة الأعجمية بكلمتين عربيتين أصلح وأدل على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة يمجها الذوق ويستغلق فيها المعنى، وقد نُحت من أرز لبنان "لُبأرز"، وهناك كلمات منحوتة أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة مثل ٱصطلاح (حمقلى) المُكوّن من ( حمض وقلوي) و(شبزال) المكون من (شبه زلال)[١]. ولعل الناظر في كلمة"لُبأرز" يستشعر فيها ثقل في اللفظ، وقد لا يذهب الذهن إلى عبارة"أرز لبنان"، وربما نجد هذا الاستعمال غير دارج فلا يرقى إلى الٱصطلاح المتعارف عليه، أمّا (حمقلى وشبزال) فهما ٱصطلاحان علميان يتحقق فيهما الٱتفاق بين جماعة مخصوصة من الكيميائيين، وبقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أقر مثل هذه الٱصطلاحات العلمية.

ويبقى النحت رافدًا يثري اللغة العربية بالٱصطلاحات مع التحفظ عليه"بٱشتراط العلماء في النحت ٱنسجام الحروف عند تأليفها في الكلمة المنحوتة، وتنزيل الكلمة على أحكام العربية، وصياغتها على وزن من أوزانها"[٢]. وهناك وسائل أخرى لوضع الٱصطلاحات منها التركيب [٣]، والترجمة [٤]، لا مجال لذكرها، فهي لا تشكل مجالًا خصبًا لوضع الٱصطلاحات مثل النقل والمجاز، والٱشتقاق، والتعريب، والنحت **ومن خلال ما تقدم من وضع الاصطلاحات يمكن ملاحظة ما يأتي:**

- تعدد وسائل وضع الٱصطلاحات في اللغة العربية من النقل والمجاز، والٱشتقاق، والتعريب والدخيل والترجمة، فلله درُّها من لغة تتسع دلالتها، فلا تضيق عن إيجاد ألفاظ وٱصطلاحات جديدة تفي بحاجات الإنسان الدائمة التحَضُّر والتقدُّم.

- وهناك وسائل تتصل ٱتصالاً وثيقًا بخصائص اللغة وهي الخاصية الٱشتقاقية، فالٱشتقاق من أوسع أبواب التوليد في اللغة، وكذلك النقل والمجاز، حيث يُعد المجاز من

---

(١) حجازي/ الأسس اللغوية لعلم المصطلح / ٧٦.

(٢) الصالح / دراسات في فقه اللغة/ ٢٧٤ -٢٧٣

(٣) ينظر: حجازي/ الأسس اللغوية / ٧٧- ٨٧. والأشهب/ المصطلح العربي: البنية والتمثيل ١١٠ -١١٣.

(٤) ينظر: خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية /٢١- ٦٧.

أبرز خصائص اللغة العربية، والٱستعمال المجازي في اللغة أوسع من الٱستعمال الحقيقي؛ لأن الكلمة لها معنى حقيقي واحد، وقد يتعدد ٱستعمالها المجازي مثل كلمة (عَيْن) التي تعني الركبة، وعين الماء، وأصبحت ٱصطلاحًا دالاً على عضو مجلس الأعيان في الدولة.

- والأصل في وضع الٱصطلاحات هو البحث في التراث العربي، المتمثل في السعي إلى بعث الٱصطلاحات القديمة وٱستعمالها في دلالات جديدة، كالذي طرأ على الكثير من المفردات العربية المُودَعة في بطون المعاجم العربية، مثل سيارة وقطار، وهناك الكثير من المفردات التي يمكن تطويعها لإيجاد ٱصطلاحات جديدة من خلال الٱشتقاق والمجاز، وإن لم يتسنَ ذلك يُلْجَأُ إلى أساليب أخرى كالتعريب والتدخيل والترجمة، محافظةً على الهُوية العربية، ومخافة ٱختلال النظام اللغوي العربي.

- إن وضع الٱصطلاحات ظاهرة يستدل بها على سعة اللغة العربية، وعلى أنها لغة منفتحة غير منغلقة على نفسها، فهي تتقبل لغة الآخر وتتفاعل معها، حتى أن بعض ألفاظ الآخر تصبح جزءًا من كيانها تخضع لقوانينها النحوية والصرفية، كما يتبين في التعريب، والأكثر من ذلك أنها تتقبل لغة الآخر على هيئتها وصورتها الأصلية دون تغيير عليها كما يتبين ذلك في الدخيل.

## المبحث الرابع

## الاصطلاح والنظريات الدلالية

علم الدلالة من العلوم اللغوية التي ظهرت حديثًا، وهو: "ذلك الفرع الذي يتناول نظرية المعنى"(١)، والمعنى: مدلول لفظ معين، ولا يخفى على الباحث في اللغة أن الألفاظ مكونة من شكل لغوي لفظي، ومضمون أو معنى، فالدلالة تتكون من ركنين: وحدة لفظية ووحدة دلالية، وكذلك الٱصطلاحات تتكون من ركنين هما: اللفظ والدلالة، وعلى ذلك يمكن طرح الٱصطلاحات من خلال النظريات الدلالية الآتية:

### ١.الدال والمدلول:

عرّف الشريف الجرجاني الدلالة بأنها: " كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والشيء الثاني هو المدلول"(٢)، فالدلالة تقوم على ركنين: الدال والمدلول وبدأت العلاقة بين الدال والمدلول بمسألة اللفظ والمعنى، وقد أشبعها علماء العربية بحثًا، ومنهم الجاحظ (ت٢٥٥هـ) على سبيل المثال لا الحصر حين قال:" المعاني في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، إنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وفي صحة الطبع وجودة السبك"(٣)، فاللفظ والمعنى مترابطان لا يُفصل بينهما، وفي الدراسات اللسانية الحديثة تطورت العلاقة بين اللفظ والمعنى، وٱنتقلت إلى الدرس الدلالي الذي يرتبط بنظرية الدال والمدلول. ويرى سوسير أن اللغة نظام من العلامات، والعلامة هي اتحاد بين شكل يَدُل يُسميه سوسير الدال، وفكرة يدل عليها (٤)، فالدال هو اللفظ، والمدلول هو المعنى، وإذا عدنا إلى الٱصطلاح ودققنا النظر في تكوينه نجد أنه لفظ (الدال)، وفكرة أو مضمون أو مفهوم

---

(١) عمر، أحمد مختار/ علم الدلالة / عالم الكتب / القاهرة / ١٩٩٨/ ط٥/ ١١.

(٢) الشريف الجرجاني/ التعريفات/ ٩١.

(٣) الجاحظ / الحيوان/ ٣/ ١٣١ -١٣٢.

(٤) كلر، جونثان/ فرديناند دي سوسير أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات / ترجمة: عز الدين إسماعيل/ القاهرة/ المكتبة الأكاديمية/ ٢٠٠٠/ ط ١/ ٧٢.

(المدلول)، وبهذا الشكل فالٱصطلاح" وحدة لغوية، فيمكن أن يكون كلمة، أو كلمات، أمّا المفهوم فهو وحدة تفكير مكونة بالتجريد ٱنطلاقًا من خصائص مشتركة لمجموعة موضوعات"[١]، فمُكوِّن الٱصطلاح لفظ، وهو الدال، ومفهوم أو فكرة، وهو المدلول، "وإن دلالة اللفظ المعين على المسمى المعين تتحدد بالٱصطلاح والتعارف الذي يحكمه تقادم الزمن فيرسخه في أذهان الناس"[٢]، وهذا ما يؤَيِّد أن الٱصطلاح يتكون من دال ومدلول تربطهما علاقة ٱصطلح عليها، لكنها ليست علاقة ٱعتباطية ؛ أي: عدم وجود تداعٍ بين أصوات الكلمة المعينة في دلالتها على اللفظ المعين[٣]، ومثال ذلك كلمة "مبتدأ" فالبنية الصوتية لهذه الكلمة هي الدال، ومفهومها، أي التصور الذهني الذي يتبادر إلى الذهن عند سماع كلمة مبتدأ وهو " اسم مرفوع يذكر غالبًا في أول الجملة للدلالة على أن حكمًا سوف ينسب إليه"[٤]، فالعلاقة بين الاصطلاح "مبتدأ" ومفهومه ليست اعتباطية، بل متفق عليها بين جماعة مخصوصة.

## ٢.التصورية أو العقلية:

وجدت هذه النظرية عند الفيلسوف الإنجليزي **John Locke** التي تعني أن ٱستعمال الكلمات يجب أن يكون الإشارة الحساسة إلى الأفكار، فاللغة وسيلة أو أداة لتوصيل الأفكار، فكل تعبير لغوي يملك فكرة حاضرة في ذهن المتكلم [٥]، فالكلمة الٱصطلاحية " مبتدأ" في الدرس اللساني إشارة لغوية أو تعبير لغوي، يوصل إلى مفهوم هذه الكلمة المستقر في ذهن الجماعة المخصوصة التي تعارفت عليها.

## ٣.الرمزية أو الإشارية:

الرمز كما يرى أحمد مختار" مثير يستدعي لنفسه نفس الٱستجابة التي يستدعيها شيء آخر عند حضوره، والكلمات رموز لأنها تمثل شيئًا غير نفسها"[٦]، ولا تخرج ألفاظ اللغة أن تكون رموزًا يشير بها كل جماعة إلى الأشياء التي يقصدونها [٧]، ويرى تمام حسان أن العلاقة بين

---

(١) الأشهب/ المصطلح العربي: البنية والتمثيل/ ٢٣٤.

(٢) نهر، هادي/ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي/ الأردن/ دار الأمل للتوزيع والنشر / ٢٠٠٧/ ١٩٩.

(٣) نهر/ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي/ ٢٠٢.

(٤) اللبدي، محمد سمير نجيب/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية / بيروت/ مؤسسة الرسالة/ وعمّان/ دار الفرقان/ / ١٩٨٥/ ط١/١٧.

(٥) عمر، أحمد مختار/ علم الدلالة / ٥٧.

(٦) عمر، أحمد مختار/ علم الدلالة / ١٢.

(٧) المبارك/ فقه اللغة وخصائص العربية/ ١٦٦.

الرمز والمعنى علاقة عُرفية من نتائج الوضع [1]، فيمكن أن يُنظر إلى كل ٱصطلاح أنه رمز لمفهوم معين، فلفظ مبتدأ رمز لغوي وهو ٱصطلاح يدل على مفهوم معين عند أهل النحو، فيمكن أن تكون الٱصطلاحات رموزًا للمفاهيم.

### ٤.الحقول الدلالية:

الحقل الدلالي هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها، وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، مثال ذلك كلمة الألوان في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام "لون"، وتضم الفاظًا مثل: أحمر، أزرق...[2]، وهذه الكلمات" لا تنتمي بعضها إلى بعض ٱشتقاقيًا للتعبير عن مجال واحد من المُسميات أو من المفاهيم ذات العلاقة التبعية المتبادلة"[3]، ومن خلال مفهوم هذه النظرية يمكن أن تنتظم بعض ٱصطلٱحات علوم العربية في حقول دلالية، مثل ٱصطلٱحات النحو حيث يمكن أن تشكل كل من المنصوبات، أو المرفوعات، فالمنصوبات مجموعة من الكلمات ( مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول لأجله، ومفعول معه، ومفعول فيه، وخبر كان، وٱسم إن، الحال، التمييز)، توضع تحت لفظ عام وهو المنصوبات، تشترك شكليًّا- أي: حركة الإعراب- باعتبارها أسماء منصوبة، ولا تشترك في الٱشتقاق، فهذا الحقل الصغير من المنصوبات ينضم إلى حقل أكبر، حقل الٱصطلاحات النحوية.

ويمكن أن تتجه نظرية الحقول الدلالية إلى النظرية التحليلية التي تُعنى بتحليل كلمات كل حقل دلالي وبيان العلاقات بين معانيها [4]، وبذلك يمكن تحليل مفردات حقل المنصوبات مثلاً، وبيان العلاقة التي تجمعها لضمها إلى حقل واحد، فإذا كانت الحقول الدلالية تُعنى بجمع المفردات في حقل واحد، فالنظرية التحليلية تعنى بتحليل هذه المفردات ليتسنى جمعها في حقل واحد.

---

(١) حسّان، تمّام / اللغة بين المعيارية والوصفية / القاهرة/ عالم الكتب / ٢٠٠٠/ ط٤/ ١١١.

(٢) عمر، أحمد مختار/ علم الدلالة / ٧٩.

(٣) نهر/ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي/ ٥٦٣.

(٤) عمر/ علم الدلالة/ ١١٤.

### ٥. السياقية:

السياق يعنى السياق اللغوي وسياق المقام أو الموقف الذي يحدد دلالة الوحدة اللغوية " السياق يعمل على تحديد دلالة الكلمة تحديدًا دقيقًا، لا تتبادر دلالة غيره من الكلمات المنتظمة في الحقل الدلالي المعين[1]، أمّا الٱصطلاحات فيرى خالد الأشهب" أن ٱنتماءها إلى مجال معين يعفيها من حاجتها إلى السياق، فيُسنَد للمصطلح مفهوم محدد وليس إدماجه في سياقات خطابية أخرى"[2]، وهذا الرأي يعيدنا إلى الحقول الدلالية مرة أخرى، فالٱصطلاحات تنتمي إلى مجال معرفي يحدد معناها، فالٱصطلاح محدد الدلالة باتفاق جماعة مخصوصة في مجال مخصوص، لذا يفهم معناه إذا ذُكِر مفردًا في مجال معرفي محدد، مثال ذلك ٱصطلاح "الرجعة" مثلًا تختلف مدلولاته بٱختلاف الحقل الذي ينتمي إليه إذا ذكر مفردًا خارج السياق" فالرجعة عند أصحاب اللغة المرة الواحدة من الرجوع، وهي عند الفقهاء الرجوع في الطلاق الذي ليس ببائن، وهي رجوع الإمام بعد غيبته عند الشيعة، وعند المنجمين سير الكواكب الخمسة المتحيرة" [3]، ومن هنا يتبين أن الكلمة الٱصطلاحية لا تحتاج إلى السياق، لأن ٱنتماءها إلى الحقل يحدد مفهومها، بينما الكلمة غير الٱصطلاحية يتحدد معناها من خلال السياق النصي، فهذا النوع من الكلمات يختلف مدلولها بٱختلاف النص الذي ترد فيه، مثل كلمة جذر فتختلف دلالتها من نص في اللغة عن نص في الرياضيات، أو عن نص في الزراعة.

ومن خلال ما تقدم يمكن ملاحظة تداخل علم الٱصطلاح وعلم الدلالة بٱعتبار أن الٱصطلاحات مكونة من شكل، ومضمون، أي: الدال والمدلول، وهما ركنا علم الدلالة والنظريات الدلالية فيمكن أن تكون الٱصطلاحات جزء من مادة علم الدلالة.

---

(١) نهر/ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي/ ٤٦٥.

(٢) الأشهب/ المصطلح العربي: البنية والتمثيل/ ٣٥.

(٣) الخوارزمي / مفاتيح العلوم / ١٤.

## المبحث الخامس
## نشأة الاصطلاحات اللغوية
## النحوية والصرفية

قد عرفنا أن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن حاجاتهم، وهذا يعني: أن كل قوم وضعوا ألفاظًا للتواصل والتخاطب، والكلمات حينما توضع فإنما يكون لتدل على شيء تسمى الحقيقة، فهي "دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة"[1]، وهذا هو ما عرّف به ٱبن جني الحقيقة بقوله: " الحقيقة ما أُقرَّ في الٱستعمال على أصل وضعه في اللغة"[2]، وبفعل التوسع وحاجة الإنسان إلى ألفاظ جديدة، ويقول أحمد مطلوب: " تنتقل الألفاظ من مسمّاها اللغوي إلى غيره بعرف الٱستعمال، وهذا العرف قد يكون عامًا كٱستعمال الجن للدلالة على بعض ما يستتر عن العيون ، والقارورة للدلالة على الآنية دون غيرها مما يستقر فيه، وقد يكون خاصًا وهو ما كان جاريًا على ألسنة العلماء من المصطلحات التي تخص كل علم نحو ما يجري من أهل العلوم في كتبهم" [3]، **مما تقدم من قول أحمد مطلوب نجد أن للألفاظ حقيقتين، هما :**

١ .الحقيقة الوضعية، وهو اللفظ المستعمل في أصل اللغة.

٢ .الحقيقة العُرفية، وهي نقل الألفاظ من الوضع إلى الٱستعمال العرفي، **وهذه الحقيقة نوعان هما :**

١ .الدلالة العرفية العامة كٱستعمال الجن لتدل على عموم الٱستتار، والقارورة لتدل على عموم الٱستقرار.

٢ .الدلالة العرفية الخاصة وهي الٱصطلاحات الخاصة التي تعارف عليها أهل الٱختصاص في علومهم.

---

(١) مطلوب/ بحوث لغوية / ٦٩.

(٢) ٱبن جني/ الخصائص /٢/ ٤٤٢.

(٣) مطلوب / بحوث لغوية / ٧١.



ومن الدلالة العرفية الخاصة بدأ نشوء الٱصطلاحات العلمية، ومنها الٱصطلاحات اللغوية النحوية والصرفية.

وبدأت نشأة الٱصطلاحات اللغوية مع بداية وضع علم النحو، فبعد أن ٱختلط اللسان العربي بألسنة الأعاجم الداخلين في الإسلام كالفرس، وغيرهم، تفشَّى اللحن بين أبناء العربية، حتى وصل إلى القرآن الكريم، ففزع أبو الأسود الدؤلي وبدأ في وضع النحو، "وهو أول من أسس العربية ، ونهج سبلها، ووضع قياسها، وذلك حين ٱضطرب كلام العرب، وصار سَراة الناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب، والرفع والجر والجزم"[1]، ففي هذا القول نلحظ ٱصطلاحات نحوية يمكن أن يكون قد وضعها أبو الأسود مثل الفاعل والمفعول به، ولكن لم يصلنا ما يدلل على ذلك إلا ما ورد في "الفهرست" للنديم ألفه سنة (٣٧٧هـ)" رأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود الدؤلي ما حكايته، وهي أربع أوراق أحسبها من ورق الصين تَرْجَمَتُها "هذه فيها كلام في الفعل والفاعل والمفعول به من أبي الأسود - رحمة الله عليه - بخط يحيى بن يعمر"[2]، ويبدو من هذا النص أن أبا الأسود الدؤلي قد ذكر شيئًا من الٱصطلاحات النحوية، مما يعني أن الٱصطلاحات النحوية قد بدأ ظهورها على يديه، ولكن هذه الوريقات المترجمة ليست دليلاً كافيًا على ذلك، وقد ذهب شوقي ضيف أن وضع النحو بدأ على يد أبي الأسود بنَقْط الإعراب، وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه، وسموه نقط الفتحة، ونقط الضمة، ونقط الكسرة، ولا يستبعد أن يكونوا قد وضعوا مصطلحات المبتدأ والفاعل والمفعول"[3]، فكأن شوقي ضيف لا يطمئن إلى ظهور الٱصطلاحات على يد أبي الأسود الدؤلي، ويذهب إلى أبعد من ذلك إذ يرى "أن مبادئ النحو بدأت توضع على يد الجيل التالي عند ٱبن أبي إسحاق الحضْرمي"[4]، وهذا يعني: أن النحو ربما لم يوضع على يد أبي الأسود الدؤلي، وإنما وضع نقط الإعراب، على أية

---

(١) الزُّبيدي / أبو بكر محمد بن الحسن / طبقات النحويين واللغويين / تحقيق: محمد أبو الفصل إبراهيم / دار المعارف القاهرة/ (دون تاريخ) ط٢/ ٢١.

(٢) النديم، ابو الفرج محمد بن إسحاق/ الفهرست / قابله على أصوله وعلق عليه وقدم له: أيمن فؤاد سيد / مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي / لندن/٢٠٠٩م/٢/ ١٠٧ -١٠٨.

(٣) ضيف / شوقي / المدارس النحوية / القاهرة /دار المعارف / ١٩٦٨م / ط٧/ ١٧ -١٨.

(٤) ضيف / المدارس النحوية / ٥.

حال فإن ما يعنينا من الموضوع أن وضع النحو يصحبه وضع ٱصطلاحاته، ولكن النحو وصل إلينا مدونًا في "الكتاب" لسيبويه (ت١٨٠هـ)؛ وهو كتاب موسوعي في علوم العربية، وبذلك يكون" الكتاب" رافدًا غزيرًا للٱصطلاحات اللغوية بفروعها النحوية والصرفية والبلاغية والصوتية، فقد ٱشتمل الكتاب على أبواب هذه الفروع من الدرس اللغوي، فهو نبع لا ينضب للدارسين الباحثين في الٱصطلاحات اللغوية للتعرف عليها، وعلى كيفية التعريف بها في "الكتاب".

وأمّا الموضوعات الصرفية فقد وجِدت متداخلة مع الموضوعات النحوية حيث "بدأ العلماء يبحثون مسائل الصرف استطرادًا مع المسائل النحوية، وأصبح الصرف ممزوجًا مع النحو"[١]، وهذا ما يبدو في أبواب "الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرّد، " الأصول في النحو لابن السَّرَاج، ثُمّ بدأت الموضوعات الصرفية تستقل عن النحو، وكان معاذ بن مسلم الهراء[٢] أول من أفرد مسائل الصرف بالبحث والتأليف[٣]، ولكن أول كتاب وصل إلينا في علم الصرف كتاب " التصريف" لابي عثمان بن بكر المازني البصري[٤]( ت ٢٤٧هـ)[٥]، وكما ٱستقل الصرف عن النحو، ٱستقلت ٱصطلاحاته، وأصبحت تبحث في المؤلفات الصرفية، فحظي باهتمام أكثر مما كان عليه عندما كان متداخلًا مع الموضوعات النحوية، متناثرًا في أبوابه، أو أُفردت له أبواب خاصة في آخر الكتاب.

وفي بداية نشأة الٱصطلاحات " لم يكن المصطلح عائقًا يستوقف علماء العربية سابقًا، إذ نجد كتبهم ومؤلفاتهم تكاد تخلو من أية إشارة أو توقف عند مسألة ٱسمها

---

(١) السعدي، عبد الرزاق عبد الرحمن/ الأمثلة الصرفية التطبيقية / دمشق/ دار سعد الدين /٢٠١٠م/ ط٢/ ١٥.

(٢) معاذ بن مسلم بن الهراء النحوي الكوفي، وهو أستاذ الكِسائي، عُرِف بالهراء لبيعه الثياب الهروية الواردة من مدينة هراه، له مصنفات في النحو ضاعت، توفي ١٨٧هـ. ينظر: الزُّبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ١٢٥، والقِفْطِي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣/ ٢٨٨ -٢٩٥، وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٢١٨ -٥/٢٢١، والزركلي، الأعلام / ٧/ ٢٥٨.

(٣) عبد الحميد، محمد محيي الدين/ دروس في التصريف/ بيروت / المطبعة العصرية / ١٩٩٥م/ ٩.

(٤) المازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، من أهل البصرة، وهو أستاذ المُبَرِّد، وله من التصانيف ما يلحن فيه العامة، والألف ولام، والتصريف، ينظر: الزبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ٨٧، والقِفْطي/ انباه الرواة على أنباه النحاة /١/ ٢٨١، وابن خلكان/ وفيات الأعيان / ١/ ٢٨٣ -٢٨٦، الزركلي/ الأعلام / ٦٩/٢.

(٥) السعدي / الأمثلة الصرفية التطبيقية / ١٦.

المصطلح"(١)، ولعل ذلك كان أمرًا طبيعيًا، لأن الٱصطلاح لم يكن علمًا ناضجًا تفرد له المؤلفات أو حتى أبوابًا في المؤلفات اللغوية، ولم يكن في تصورهم كلمة ٱصطلاح، فما طرح في مؤلفاتهم مفاهيم ٱصطلاحية، ومثال ذلك ما جاء في" الكتاب" لسيبويه في باب " هذا باب الٱبتداء: "المبتدأ كل ٱسم ابتُدئ ليبُنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالٱبتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند، ومسند إليه"(٢)، فمن الملاحظ في هذا المثال أنه لم يذكر كلمة ٱصطلاح، ذلك أن " المفاهيم تُخلَق وتوجد قبل أن تصاغ المصطلحات للتعبير عنها"(٣)، وهذا أمر صحيح ؛ ففي الذهن كثير من التصورات الفكرية والذهنية، وهي الوحدة الفكرية التي تحتاج إلى وحدة لغوية وهي اللفظ.

وكذلك كان العربي لا يتبادر إلى ذهنه المعنى الٱصطلاحي حيث لم يكن الٱصطلاح متعارفًا عليه رَغم أن العربي يتقن قواعد لغته بالسليقة، وهي لغة الخطاب والتواصل مع الآخرين بلغة سليمة على السليقة، ومثال ذلك ما يقوله الأصمعي:" قلت لأعرابي أتهمز إسرائيل؟ قال: إني إذًا لرجل سوء، أفتجر فلسطين؟ قال: إني إذًا لقوي؟ (٤)، إن ما فهمه الأعرابي من الٱصطلاحين (الهمز والجر) جانبٌ أخلاقيٌ اجتماعيٌ.

فكلمة الٱصطلاح لم يكن لها حضور عند المتقدمين بنص الكلمة، فلم يشيروا إلى كلمة ٱصطلاح، ولكن أخذ أمر الٱصطلاح يتضح وتبرز معالمه أكثر كلما تقدم الزمن في الدرس الٱصطلاحي، فهذا الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) يقدم الٱصطلاح كوحدة لغوية ووحدة فكرية، فيقدم ٱصطلاح الفاعل بقوله:" الفاعل: هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدم عليه أبدًا، كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ ، وزَيْدٌ ضَارِبٌ غُلامَه(٥)، وعند ابن هشام (ت٧٦١هـ)

---

(١) الحيادرة / من قضايا المصطلح اللغوي /٣٩.

(٢) سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر/ الكتاب / تحقيق: عبد السلام هارون / القاهرة/ مكتبة الخانجي/١ / ١٩٨٨م / ط٣/٢/١٢٦

(٣) الأشهب / المصطلح العربي: البنية والتمثيل/ ٦٣.

(٤) ٱبن عبد ربه، أحمد بن محمد / العِقد الفريد / تحقيق: مفيد محمد قمحية، وعبد الرحيم الترحيني/ بيروت/ دار الكتب العلمية / ١٩٨٣م/ ط٤ / ٤/٦٥، والقوزي / المصطلح النحوي / ٢٣.

(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر / المفصل في صنعة الإعراب / بيروت / دار الجيل / / ط٢/ ١٨، والحيادرة / من قضايا المصطلح العربي / ٤٨ -٤٩.

يبدو التقدم في دراسة الٱصطلاح واضحًا، فيورد لفظة الٱصطلاح صريحة ، وفي كتابه "أوضح المسالك" يقول:" الكلام في ٱصطلاح النحويين عبارة عما ٱجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة"[1].ومع تقدم العلوم نضجت الٱصطلاحات، ووضعت مؤلفات خاصة بالٱصطلاحات مثل "مفاتيح العلوم" للخوارزمي(ت٣٧٨هـ)، و"التعريفات" للشريف الجرجاني(٧٤٠هـ-٨١٦هـ)، وكشاف ٱصطلاحات الفنون" للتهانوي (ت١١٨٥هـ)، و"الكليات" للكفوي (ت١٠٩٤هـ) [2].

وتطوَّر الدرس الٱصطلاحي في العصر الحديث، فأصبح لكل علم معاجمه الٱصطلاحية الخاصة، فوضعت ٱصطلاحات كل علم في معاجم خاصة يسهل الوصول إليها، ومثال ذلك معجم علم الأصوات(١٩٨٢م) لمحمد علي الخولي، ومعجم مصطلحات بلاغية(١٩٨٣م) لأحمد مطلوب، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية(١٩٨٥) لمحمد سمير نجيب اللبدي، ومعجم المصطلحات الأدبية (١٩٨٦م) لإبراهيم فتحي، ومعجم الأوزان الصرفية (١٩٩٣م) لإميل بديع يعقوب، وغيرها من المعاجم الٱصطلاحية.

فالدرس الٱصطلاحي بنص الكلمة لم يكن له حضور في بداية النشأة، ثُم تقدم في النمو والٱرتقاء حتى غدا عِلمًا من اللسانيات الحديثة" وقد أخذ موضعه بٱعتباره علمًا ذا بُعد تطبيقي، وتوسَّع في السبعينيات من القرن العشرين، حتى أصبح من أظهر العلوم اللسانية وأكثرها أهمية؛ لٱرتباطه بالعلوم كلها، ولأن التقدم الذي تفجرت به المعارف والعلوم، صحبه قدر هائل من المصطلحات[3]، والٱصطلاح ضمن الحقل اللساني يعني: "اللفظ الذي حُوِّل عن دلالته اللغوية إلى دلالة أخرى، وتشكلت من اللفظ دلالة جديدة ٱتُّفِق عليها لتدل على معنى محدد ذي طابع عُرفي، والمصطلح واحد من المفردات التي تخضع لعملية الٱنزياح وتتم عملية الٱنزياح إمّا بسبب الٱصطلاح الذي يتفق عليه مثل

---

(١) ٱبن هشام الأنصاري/ أوضح المسالك إلى ألفية ٱبن مالك/ تحقيق: محيي الدين عبد الحميد/ بيروت / المكتبة العصرية / ١١، والحيادرة / من قضايا المصطلح العربي/ ٧٢.

(٢) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبو البقاء، كان من قُضاة الأحناف، عاش وتولّى القضاء في (كفه) بتركيا، وفي القدس وبغداد، توفي في إستانبول، صاحب الكليات. الزركلي / الأعلام /٣٨.

(٣) ٱستيتية/ اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج / ٣٤١.

الحاسب والجوال، أو بسبب البحث عن البديل لكلمة أجنبية مثل القطار والهاتف، وإما بسبب التطور الدلالي[1].

وخلاصة القول أن الٱصطلاحات تبدأ ألفاظًا عامة، ثُمّ تنتقل إلى الٱستعمال الخاص، وبظهور العلوم وتقدمها يظهر مزيد من الٱصطلاحات، فلكل علم ٱصطلاحاته التي هي مفاتيحه. فالٱصطلاحات النحوية والصرفية بدأ ظهورها مع بداية وضع النحو الذي تداخل معه وضع الصرف، وبعد فصل الصرف عن النحو انتقلت معه ٱصطلاحاته، حتى وضعت معاجم خاصة بالٱصطلاحات الصرفية مستقلة عن الٱصطلاحات النحوية، ثُمّ تقدَّم الدرس الٱصطلاحي حتى غدا علمًا من العلوم اللسانية.

---

(١) العساف/ المصطلح العلمي ومشروع المركز العربي للمصطلحات مشكلات راهنة وحلول مقترحة/ ١٦، ١٨.

## المبحث السادس

## صور تقديم الاصطلاحات

وٱعتنى علماء العربية الأجلاء من قُدامى ومحدثين بتقديم الٱصطلاح، فتعددت صور تقديم الٱصطلاحات، وما هو معلوم مما تقدم أن الٱصطلاح يتكون من ركنين أساسيين، هما: المفهوم واللفظ.

**وبناء على ذلك قسّمت صور تقديم الٱصطلاح إلى قسمين: مناهج تقديم المفهوم، ومناهج تقديم اللفظ.**

١. صور تقديم المفهوم، يُذكر منها ما يأتي [(١)]:

١. وصف الٱصطلاح بالخصائص التي يتميز بها كأن نعرّف الفاعل مثلاً بقولنا: هو الٱسم المسند إليه فعل، على طريقة فَعَلَ أو شبهه وحكمه الرفع.

٢. وصف الٱصطلاح بذكر عناصره، وأقسامه، وعمله، نحو تقديم ٱبن عقيل للحروف الناسخة بقوله:"وهي ستة أحرف: إنَّ، وأنَّ، وكَأنَّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ" ، ثم يقول:" وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الٱسم وترفع الخبر.

**ومن هذه الصور أيضًا ما يلي:** [(٢)]

١. **التعريف بالمثال:** وهذا يعني تحديد المفهوم بذكر الأمثلة عليه، مثال ذلك تعريف سيبويه للٱسم يقول: " الٱسم رجل وفرس وحائط ".

٢. **التعريف بالمعنى الوظيفي:** يعرف المصطلح بإبراز دلالته الوظيفية، مثل ما ذكره سيبويه في تعريف المفعول لأجله بقوله:" هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه عُذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موضوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَا كان.

---

(١) الحيادرة، مصطفى طاهر/ مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب/ مجلة مجمع اللغة العربي الأردني/ ٢٠٠٥/ العدد ١٤٠/٦٩

(٢) قروي، زهيرة / رسالة دكتوراة، المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين/ جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر/ ٢٠٠٨/ ٥٧.



٣. **التعريف بالنقيض (الضد):** يحدد المصطلح بإبراز نقيضه، على نحو ما عرّف سيبويه الحرف انطلاقًا من اختلافه عن الفعل والاسم، فيقول: " وحرف جاء بمعنى، ليس باسم ولا فعل".

٢. **صور تقديم اللفظ، ويُذكر من هذه المناهج ما يلي [1]:**

١. التركيب الإضافي الذي يكون فيه المضاف أحد متعلقات المضاف إليه، مثل (علامات الٱسم)، فالعلامات هي إحدى المتعلقات التي تتصل بالٱسم، أو يكون المضاف إليه مُحدّدًا للمضاف، مثل (ضمير الغائب)، فهذه الإضافة تمييز لهذا الضمير عن أنواع أخرى من الضمائر كضمير الشأن، وضمير الفصل.

٢. تحديد المصطلح وفقًا للموقع الذي يحتله بالوظيفة في تركيب الكلام، مثل: المبتدأ، ولام الٱبتداء.

٣. تحديد المصطلح من خلال الوظيفة النحوية التي ئؤديها، مثل: ما النافية التي تؤدي وظيفة النفي في التركيب الذي ترد فيه، و(همزة النقل) وهي الهمزة التي تسبق الفعل، وتنقله من اللزوم إلى التعدي، (وهذه الهمزة تُعرف بهمزة التعدية، والتعدية تعني الدلالة الوظيفية للهمزة أيضًا)، ومن هذه المصطلحات: لا النافية للجنس، ولام التوكيد، وفعلا المدح والذم.

٤. تحديد المصطلح بما يُسمّى بالضمائم، ويقصد بها ٱختيار عنصر من العناصر المتشابهة التي تشترك في عملها النحوي، وإلحاق الألفاظ التي تشبهها بها، مثل (كان وأخواتها) و(إن وأخواتها)، وبعض المصطلحات تقدم بعددها، مثل (الأفعال الخمسة) و(الأسماء الستة).

٥. تحديد المصطلح بوصفه وذلك بأن يوصف المصطلح بالصفة التي يتميز بها عن غيره، مثل: الفعل المعتل، والفعل الناقص، والتوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي.

٦. الجمع بين الوظيفة والصيغة وذلك أن يشترك أمران في تحديد المصطلح، مثل: أفعل التفضيل، فيشترك في تحديد هذا المصطلح الصيغة الصرفية أفعل، والوظيفة التي يؤديها هذا البناء وهي التفضيل.

---

(١) الحيادرة / من قضايا المصطلح اللغوي العربي / ٧٨ -٨٠. أثبتُ كلمة مصطلح كما وردت في المرجع.

هذه صور متنوعة ومختلفة لتقديم الٱصطلاحات لفظًا ومفهومًا، ولا تقتصر الواحدة منها على ٱصطلاح معين، فيمكن أن تجتمع أكثر من صورة لتقديم الٱصطلاح، مثل تقديم ٱبن عقيل للحروف الناسخة: "وهي ستة أحرف: إنّ، وأنّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولَيْتَ، ولعلّ" ، ثم يقول:" وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الٱسم وترفع الخبر"، فمن حيث الصور اللفظية قدمها بوصفها " الحروف الناسخة" فهي موصوفة بالناسخة، ومن ناحية صور المفهوم قدمها من حيث العدد، ومن ناحية أقسامها وأسمائها، ومن واقع عملها، فإنها تعمل عكس عمل كان. على أنَّ الصور اللفظية أو الشكلية ترتبط بالمفهوم وتدل عليه، مثل: الافعال الخمسة، الأسماء الستة، فالدالّ يحمل المدلول، والمدلول يحمل الدال، فكلاهما وجه لورقة واحدة، فإذا ذكر الدال تبادر إلى الذهن المدلول.

**وجاء الاصطلاح في هذه الصور على صورتين:** الكلمة المفردة، مثل المبتدأ، أو التركيب الإضافي، مثل علامات الٱسم، أو صفة وموصوف، مثل الأسماء الخمسة.

أمّا المحدثون فلم تخرج صور تعريفاتهم للٱصطلاح عن الأساليب القديمة، بل ربما قلصت من الطرق القديمة، **فها هو ذا فيلبر يشير إلى وسيلتين فقط للتعريف وهما**[1]:

١.التعريف بتخصيص دلالة المفهوم ، ويتضمن هذا النوع من التعريف تقديم المفهوم بمجموعة المواصفات الخاصة به ، وهذه الوسيلة تظهر في تعريف سيبويه للفعل بقوله:" أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع .

2. التعريف بذكر عناصر المفهوم. ويتضمن هذا النوع من التعريف تقديم المفهوم بذكر عناصره، وفروعه التي يتكون منها. وهذه الوسيلة ٱستخدمها سيبويه أيضاً بقوله: (الكلم: ٱسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل).

**وإذا نظرنا إلى تعريف المعجمات الحديثة للٱصطلاحات، مثل تعريف "الأفعال، الخمسة أو الأمثلة الخمسة وهي:** كل فعل مضارع ٱتصل بواو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة،

(١) الحيادرة / مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب / مجلة مجمع اللغة العربي الأردني/١٤، وقروي، زهيرة / المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين/٦٠.



**وهذه الأفعال هي: يَفْعَلُون، تَفْعَلُون، يَفْعَلَان، تَفْعَلَان، تَفْعَلِين، وعلامة الرفع فيها: ثبوت النون، وعلامة النصب والجزم فيها: حذف النون، فيُقال: هُم يَأْكلُون، وهُم لَمْ يَأْكُلُوا، وهم لَنْ يَأْكُلُوا"[1]، فهذا ٱصطلاح تحددت صورته اللفظية بالوصف (الأفعال الخمسة)، فالأفعال موصوفة بالخمسة، أمّا صورة تقديم المفهوم فبينت دلالة الأفعال الخمسة، فهي أفعال مضارعة، وحدد أقسامها وبنيتها.**

**وكذلك الأمر في تعريف الٱصطلاحات الصرفية، ومنها ٱسم الفاعل: وهو ٱسم ما ٱشتق من المصدر للدلالة على الحدث والذات التي أو قعت الفعل، أو قامت به نحو: ضَارِب، ومَضْرُوب"[2]، وهذا أيضًا ٱصطلاح تتحدد صورته اللفظية بالإضافة فهو ٱسم فاعل، أمّا صورة تقديم المفهوم فبينت دلالة الٱصطلاح، ووضحته بالمثال.**

---

**(١) اللبدي/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ٧٩.**

**(٢) اللبدي/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١١٧.**



# الفصل الثاني

# الاصطلاحات النحوية

## المبحث الأول

### ٱصطلاح النحو وما سبقه من ٱصطلاحات

من الجدير في مستهل هذا الفصل طرح الٱصطلاح الكبير" النحو" في إطار حقل الٱصطلاحات النحوية، الذي يندرج تحته حقول أصغر منه مثل: ٱصطلاحات الجملة الفعلية، والجملة الٱسمية، والمرفوعات، والمنصوبات، وغيرها من الحقول، وكل هذه الٱصطلاحات تأتي في سياق التركيب النحوي، والدلالة النحوية.

**١.النحو:**

النحو لغةً: جاء في صحاح الجوهري' النَحْوُ: القَصْد والطريق، ويقال: نَحَوْتُ نَحْوَكَ؛ أي: قَصَدْتُ قَصْدَكَ، ونَحَوْتُ بَصَري إليه؛ أي: صَرَفْتُه وأَنْحَيْتُ عَنْهُ بَصَري؛ أي: عَدَلْتُه، وأَنْحَى في سَيْرِهِ، أي: اعْتَمَدَ عَلَى الجانِبِ الأَيْسَرِ[1]، والنَّحْو: القَصْدُ والطَّرِيقُ، يَكُونُ ظَرْفًا وٱسْمًا، ونَحَوْتُ نَحْوًا كقولك: قَصَدْتُ قَصْدًا، ثُمَّ خُصَّ ٱنْتِحَاءُ هذا القَبيلِ مِنَ العِلْمِ[2]، وٱنْتَحَاهُ : قَصَدَهُ وٱنْتَحَى لقِرْنِه: عَرَضَ لَهُ[3]، وبذلك تنص المعاجم على المعاني اللغوية الآتية: القصد، والطريق، والصرف، والعَرَض، وقد ذكر الأشموني[4] في شرحه خمس معانٍ لغوية لكلمة النحو، وهي: القَصْدُ، يُقال: نَحَوْتُ نَحْوَكَ، أي: قَصَدْتُ قَصْدَكَ، والمِثْلُ، نحو: مررت برجل نحوك، أي: مثلك،

---

(١) الجَوهَري/ الصِّحَاح تاج اللغة وصِحاح العربية، مادة"نَحَوَ"/ ٢٥٠٣/١، وٱبن منظور/ لسان العرب/ مادة"نحو"/ ٣٠٩/١٥ -٣١٠.

(٢) ٱبن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة"نحو"/ ٢٠/٤، ويُنْظَر: الزَّبِيدي، تاج العروس، مادة"نحو"/ ٤٠/ ٤١- ٤٢.

(٣) الزمخشري، أبو القاسم جار الله بن عمر/أساس البلاغة/ تحقيق: محمد باسل عيون السود/ بيروت/ دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٢٥٨/٢. والقِرْنُ: الكُفء والنظير في الشجاعة والحرب، لسان العرب/ مادة"قَرَنَ"/ ١٣/ ٣٣٧.

(٤) الأشموني (٨٣٨هـ -٩٠٠هـ)، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين، نحوي من فقهاء الشافعية، ناظم، أصله من أشمون بمصر ولد بالقاهرة، شرح ألفية ٱبن مالك (منهج السالك إلى ألفية ٱبن مالك)، ونظم المنهاج في الفقه وشرحه. الزركلي، الأعلام، ٥/١٠، وينظر: كحالة، عمر رضا / معجم المؤلفين / بيروت/ مؤسسة الرسالة // ١٩٩٣/ ٢/ ٥٢١.



والجهة، نحو: توجهت نحو البيت، أي: جهة البيت، والمقدار، نحو: له عندي نحو ألف، أي: مقدار ألف، والقِسْم،نحو: هذا على أربعة أنحاء، أقسام [1]، ويضيف الخضري [2] في حاشيته على شرح ٱبن عقيل على المعاني السابقة معنىً سادسًا وهو: "البَعْضُ كأكلتُ نَحْوَ السَّمَكة [3].

**النحو ٱصطلاحًا:**

عرَّف ٱبن السراج (ت٣١٦هـ) النحو بقوله: النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم ٱستخرجه المتقدمون فيه من ٱستقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة[4]، ويبدو أن هذا أول تعريف مدوَّن للنحو، فبعد الٱطّلاع على "الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرِّد لم يُعثر فيهما على تعريفٍ للنحو، رغم أنهما متقدمان على كتاب ٱبن السَّرَاج " الأصول في النحو"، وبعد النظر في هذا المفهوم يتبين أنه يعرف النحو على أنه علم مستنبط من كلام العرب، لكنه لا يعرف ماهية النحو بقدر ما يبين مصادر النحو، ومنها كلام العرب، والغاية منه معرفة الغرض من هذه اللغة، فهذه يمكن أن تكون أول محاولة لتعريف النحو، وهي جديرة بالتقدير. أمّا ٱبن جني(ت٣٩٢هـ) فقد عرَّف النحو بقوله:" النحو هو ٱنتحاء سَمْت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة

---

(١) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى/ شرح الأشموني على ألفية ٱبن مالك/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥، ط١/ ٦/١، والصبان، محمد بن علي/حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية بن مالك/ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد/ المكتبة التوفيقية/ مصر/ ٤٩/١.

(٢) الخضري (١٢١٣هـ - ١٢٨٧هـ)، محمد بن مصطفى بن حسن، فقيه شافعي، عالم بالعربية، مولده ووفاته في دمياط بمصر، صُمَّت أذناه، فاستخرج طريق لمخاطبته بأحرف إشارية بالأصابع، اشتغل بالعلوم الشرعية، له مؤلفات منها: حاشية على شرح ٱبن عقيل، وشرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة، ورسالة في مبادئ التفسير. الزركلي، الأعلام، ٧/ ١٠٠ -١٠١، وينظر: كحالة، معجم المؤلفين، ٣/ ٧١٨ -٧١٩.

(٣) الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ٱبن عقيل، النسخة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف، دار الفكر، ١٠/١.

(٤) ٱبن السّراج / الأصول في النحو / ٣٥/١.

فينطق بها وإن لم يكن منهم [1]، فهذا المفهوم يجمع بين أبواب النحو والصرف، فتصرف وجوه الإعراب يشمل موضوعات النحو، والتثنية والجمع والتحقير من موضوعات الصرف.

والنحو عند ٱبن عصفور(ت ٦٦٩هـ) "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من ٱستقراء كلام العرب المُوصِلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منه" [2]، وفي كتابه "المُقرّب" شرح هذا المفهوم بقوله: "أردت بذلك أن النحو علم أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به، وغير ذلك من أحكام كلامهم، ألا ترى أن العلم بهذه الأحكام الكلية هو المُسمّى نحوًا"[3]، وبهذا المفهوم يتضمن النحو أوجه الإعراب، ويتسع إلى السير على سُنَّة العرب في كلامهم، ومما يشير إلى ذلك قول ٱبن عصفور "معرفة أحكام أجزائه"، أي: أجزاء كلام العرب، وهذا المفهوم غير مانع من دخول الصرف فيه.

أمّا الأزهري(ت٩٠٥هـ) فيُعرِّف النحو بقوله:" هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكَلِمِ إعرابًا وبناءً [4]، فهذا التعريف يعنى بالنحو وإن ذكرأبنية الكلم، ويعرف محمد محيي الدين في مقدمة التحفة السنية بشرح الآجرومية النحو: بأنه "العلم بالقواعد التي يُعرَف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من الإعراب والبناء، وما يتبع ذلك"[5]، فهذا التعريف يقتصرعلى النحو، ويضيف كون الكلمات في حال التركيب، فقبل تركيب الكلمة مع كلمات أخرى لا تعرف أواخرها؛ لأنها تفقد العوامل المؤدية إلى تغيير أواخرها وَفْقَ موقعها في التركيب.

---

(١) ٱبن جني / الخصائص / ٣٤/١.

(٢) ٱبن عصفور، علي بن مؤمن/ الُمقرِّب/ تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبُوري/١٩٧٢ / ط١/ ٤٥/١، والأشموني/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك /١ /٥.

(٣) ٱبن عصفور، علي بن مؤمن، مُثُلُ ٱلمُقرِّب/ تحقيق: صلاح سعد المليطي/ القاهرة/ دار الآفاق العربية/ ٢٠٠٦/ ط١/ ٩٧.

(٤) الأزهري، خالد/ شرح التصريح على التوضيح/ تحقيق: محمد باسل عيون السود/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ / ٢٠٠٠/ ط١/١/ ١١ -١٢.

(٥) عبد الحميد، محمد محيي الدين/ التحفة السنية بشرح الآجُرومية / دمشق/ دار الفيحاء / الرياض/ ودار السلام/ لرياض/ ١٩٩٤م/ ط١/ ٤. وعطية، جرجي شاهين/ سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان/ دار ريحاني/ بيروت/ ط١٣٥/٤، واللبدي، محمد سمير/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية /٢١٨.

وقد وسع بعض المحدثين مفهوم النحو، فالنحو: هو قانون تأليف، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمات في الجملة، والجمل مع الجمل، حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معنى[1]، وهذا المفهوم يتفق مع رؤية أحمد عفيفي للنحو، فهو " ذلك العلم الذي يفصح ويكشف عن خبايا المباني اللغوية وطريقة ٱرتباطها بالمعاني العقلية والنفسية"[2]، وهذا المفهوم يبدو متأثرًا بالعلوم اللغوية واللسانية الحديثة مثل نحو النص والأسلوبية، فهو لا يقتصر على أحكام أواخر الكلمات بل يُعنى بالمستوى الدلالي الذي يربط بين الكلمات في الجملة، والجُمَل بعضها ببعض، لبناء نسق لغوي يؤدي معنى، وهذا لا يعني الٱستغناء عن أحكام أواخر الكلمات؛ فبها تتحدد وظيفة الكلمة في التركيب.

هذا هو ٱصطلاح النحو الذي بدأ تعريفه ٱبن السراج بأنه علم مُستقرأ، وتحديد مصادره التي استُقرئ منها، ودَمَجَ بين النحو والصرف، وبَقي كذلك إلى أن حدده ابن عصفور بمعرفة أحكام أواخر الكلم، وبذلك فصل بين النحو والصرف، وتوسع في العصر الحديث ليُعرَف بأنه نظام تأليف بين الكلمات والجمل، وبذلك يتعدى معرفة أحكام أواخر الكلم، وهذه رؤية صحيحة، فهناك سياق يحدد المعنى بالإضافة إلى أحكام أواخر الكلم ، فعبارة " ما أحسن زيد" ترتبط أحكام أواخر الكلم فيها باختلاف السياق الذي وقعت فيه، فمن يستفهم يقول: ما أحسنُ زيدٍ ، ومن يتعجب يقول: ما أحسنَ زيدًا، ومن ينفي يقول: ما أحسنَ زيدٌ، فيلاحظ ٱختلاف ضبط أواخر الكَلِم من مقام الٱستفهام عنه في مقام التعجب، وفي مقام النفي.

### ٢ .ٱصطلاحات سبقت ٱصطلاح النحو:

ذهب بعض الباحثين إلى أن ٱصطلاح النحو مسبوق بثلاثة ٱصطلاحات، هي: العربية والكلام، والإعراب، ويُؤيِّد ذلك بالقول:" إن العرب لم يطلقوا كلمة نحو على علم النحو المعروف لدينا في الوقت الحاضر، بل أطلقوا على هذا العلم عدة مصطلحات، وأول ما يصادفنا من تلك المصطلحات "العربية"[3]، ويرى بعضهم أنه مسبوق بخمسة ٱصطلاحات مضيفا إلى ما تقدم ٱصطلاحي اللحن والمجاز [4].

---

(١) مصطفى، إبراهيم/ إحياء النحو/ القاهرة/ لجنة التأليف والترجمة والنشر / ١٩٩٢ / ط٢/ ١، وينظر: المخزومي، مهدي/ في النحو العربي: نقد وتوجيه/ بيروت/ دار الرائد العربي/ / ١٩٦٨م/ ط٢/ ٢٨.

(٢)عفيفي، أحمد/ نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي / القاهرة/ مكتبة زهراء الشرق/ / ٢٠٠١/ ط١/ ٩.

(٣) الدجني، فتحي عبد الفتاح/أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي/ الكويت/وكالة المطبوعات/ ١٩٧٤م/ط١/ ١٣.

(٤) القوزي، عوض/ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ٨. ١٥.

**١ .العربية:**

ورد في كلمة العربية أقوال تبين ٱستعمالها الدال على ٱصطلاح النحو، ومن ذلك " كان أول من أسَّس العربية، ووضع بابها، وأنهج سبلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي "[١]، ومنها أيضًا " جاء أبو الأسود الدؤلي إلى زياد بن أبيه يستأذنه أن يضع العربية"[٢]، وهذان القولان ٱعتمد عليهما الدجني والقوزي في أن العربية ٱصطلاح سبق النحو، ثُمَّ أضاف القوزي قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:" تعلموا العربية، فإنها تُشَبِّب العقل، وتزيد المروءة "[٣]، وأضاف أيضًا" أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي"[٤]، وترى خديجة الحديثي أن كلمة العربية ٱستُعملت مقابل كلمة النحو، وظلت مستعملة حتى أواخر القرن الرابع عند الزبيدي[٥]، هذه الأقوال تدل على أن العربية تعني النحو، وجاء في لسان العرب "العربية: هي هذه اللغة"[٦]، وهذا لا يناقض دلالة اللغة العربية على النحو؛ فوضع العربية وتدوينها وتعلمها لا يكون إلا بتعلم نحوها الذي عرفه العرب على السجية والبديهة في أوقات مبكرة، فكانت لغتهم مبنية على قواعد نحوية بديهية، لا تحتاج إلى دراسة وبحث، وطول شرح، حتى أن وضع النحو قام على ٱستنباط كلام العرب، فمن المعقول أن تُعَبِّرَ العربية عن النحو.

**٢ .الكلام:**

ومما يدل على ٱستعمال هذه الكلمة للتعبير عن النحو قول أبي الأسود الدؤلي:" هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، فدخلوا فيه، فصاروا لنا أخوة، فلو علمناهم الكلام"[٧]، وهذا القول ٱعتمد عليه الدجني والقوزي في أن الكلام ٱصطلاح سبق النحو، وأن الكلام هنا يعني: اللسان العربي، وتعلم الكلام يعني: تعلم العربية ونحوها.

---

(١) الجمحي، محمد بن سلّام/ طبقات فحول الشعراء/ جدة/ تحقيق: محمود محمد شاكر/ دار المدني/ ١٩٧٤/ ١٢/١، والدجنى/ أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي/ ١٣، والقوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري/ ٨.

(٢) السيرافي/ أخبار النحويين البصريين/١٣، والدجنى، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي/ ١٤، والقوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري/ ٨.

(٣) الزُّبيدي / طبقات النحويين واللغويين/ ١٣، والقوزي / المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري /٨.

(٤) السيرافي/ أخبار النحويين البصريين/ ١٩، والقوزي/ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري/ ٨.

(٥) الحديثي، خديجة / المدارس النحوية /٣٩.

(٦) ٱبن منظور/ لسان العرب/ مادة (عرب) / ١/٥٨٧.

(٧) السيرافي / أخبار النحويين البصريين / ١٤، والدجنى، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي/١٤، والقوزي/ والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ٩.

### ٣.الإعراب :

ويدل على ٱستعمال هذه الكلمة بدلالتها على النحو رواية عمر بن الخطاب " وليُعلِّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب"[١]، وٱعتمد الدجني والقوزي هذه الرواية في ٱستعمال هذه الكلمة لتقابل النحو، وكذلك ٱعتمد القوزي قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه"[٢]، وكذلك ٱعتمد" قول مالك بن أنس: الإعراب حلْي اللسان، فلا تمنعوا ألسنتكم حلْيها [٣].

ويرى القوزي أن الإعراب هنا لا يعني النحو بقدر ما يعني طريقة العرب في الإبانة للإعراب عن الحاجة، ويرى أن إعراب القرآن يتعلق بمخارج الحروف وتحقيق إعرابه حال القراءة [٤]، هذا يعني أنه يذهب إلى المعنى اللغوي من إبانة وإفصاح ويتحقق ذلك بإتقان مخارج الحروف التي يتضح من خلالها الضبط السليم لأواخر الكلم.

أمّا الإعراب فهو من صميم النحو فبه يتبين المعنى ويتضح، ولا يكون ذلك إلا من خلال ضبط أواخر الكلم، الذي يعني تعلم الإعراب، ويُنظر إليه على أنه علم، فيقول الزمخشري: "الكلام في معظم أبواب أصول الفقه مبني على علم الإعراب"[٥]، ويُفهم من هذا القول بأن النحو هو الإعراب، وبذلك فالإعراب يدل على المعنى، ويجعل المرء أكثرقدرة على الفصاحة في التعبير.

فهذه الكلمات( العربية ، والكلام ، والإعراب ) تعبر عن كلمة النحو التي لم تكن مستعملة عند النحاة الأوائل بمدلولها الٱصطلاحي، ولا تناقض بينها وبين ٱصطلاح النحو، فهي تأخذ بقدر من مفهوم النحو الشائع بمعرفة أحكام أواخر الكلام، فتعلم العربية ، وكلام

---

(١) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١ /٥١، والدجنى / أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي / ١٤، والقوزي / المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، ١٤.

(٢) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار/ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلّ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان/ دمشق/ مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١/٣٥، والقوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري/ ١٤.

(٣) الزُّبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/١٣، والقوزي/ المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري/ ١٤.

(٤) القوزي / المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ١٤.

(٥) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر / المفصل في صنعة الإعراب / بيروت / دار الجيل / ط٢/ ٣.



العرب، والإعراب بمعنى الإيضاح والبيان لا يكون إلا بتعلم النحو، فالعربية والكلام والإعراب من متطلبات علم النحو، والعربية والكلام من مصادر النحو، لأن العربية هي اللغة، والأصل في اللغة أن تكون كلامًا، ومن كلام العرب ٱستقرأ علماء العربية النحو، والإعراب من ظواهر النحو الدالة عليه، والعرب عرفت النحو ممارسة عمليةً بديهية في لغتها، فلم يكن مجرد قواعد نظرية، واللغة العربية بطبيعتها مُعربة، "فالعرب ورثوا لغتهم معربة فأمارات الإعراب بٱطرادها وسلامتها واضحة في ما صح من أشعار الجاهليين، ومراعاة الإعراب بدقة حتى أوائل القرن الثالث الهجري، أمّا ترتيل القرآن معربًا فهو دليل على عدم تجرده من الإعراب، فلا تتعين قراءة ما إلا بتحريك الأواخر بالحركة الإعرابية المناسبة[١]، وبذلك تتضح العلاقة أكثر بين هذه الكلمات "العربية والكلام والإعراب" وٱصطلاح النحو.

### ٤.اللحن:

هذه الكلمة أضافها القوزي إلى الٱصطلاحات التي سبقت النحو، وٱعتمد على قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه" تعلموا الفرائض والسنّة واللحن كما تتعلمون القرآن"[٢]، "ويجوز أن يكون اللحن الصواب، ويجوز أن يكون الخطأ يُعرَف فيُتجنب"[٣]، ويتبين ذلك فيما جاء في لسان العرب " للحن ستة معانٍ: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفِطْنة، والتعريض، والمعنى، واللحْن هو اللغة في قول عمر رضي الله عنه، فجاء في لسان العرب فالمعنى في قول عمر" تعلموا اللحْن فيه، يقول: تعلموا كيف لغة العرب" [٤]، وهذا التعدد في ٱستعمال كلمة اللحن دليل على التوسع في ٱستعمال اللغة وقدرتهاعلى التطور، واللحن قد يعني النَّحْو، حيث "حدّث يزيد بن هارون بهذا الحديث، فقيل له: ما

---

(١) الصالح، صبحي/ دراسات في فقه اللغة / ١١٩.

(٢) الأنباري / ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ /١ /١٥، والأنباري / محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم/ بيروت / المكتبة العصرية / ١٩٨٧/ ٢٣٩، والزبيدي / طبقات النحويين واللغويين / ١٣، والقوزي / المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ٩.

(٣) الأنباري/ الأضداد /٢٣٩.

(٤) ٱبن منظور / لسان العرب/ مادة"لحن" /١٣/٣٨٠.

اللحن؟ فقال: النَّحْو"[1]، ولا تَعارُض بين اللغة والنحو، فالنحو علم من علوم اللغة، ولكل لغة نحوها الذي تتميز به عن غيرها من اللغات، ولا يستوي تعلم اللغة إلا بتعلم نحوها.

ولكن الخطأ في الإعراب من أظهر معاني اللحن الشائعة والمتعارف عليها عند النحاة، وظهرت كلمة اللحن مبكرًا، وعُدّ عيبًا، فأبو الأسود الدؤلي يقول:" إني لأجد للّحن غَمَرًا كغَمَر اللحم [2]، وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لقوم ٱستقبح رميهم: ما أسوأ رميَكم! فيقولون: نحن قوم "متعلمين"، فيقول: لحنُكم أشد علي من فساد رميِكم [3]، ولعل دلالة اللحن على النحو لا غرابة فيه؛ لأن من معاني اللحن الصواب، واللغة، والنحو. والمدلول الٱصطلاحي المتفق عليه لم يكن معروفًا عند المتقدمين، كما كانت كلمة ٱصطلاح بالمفهوم الٱصطلاحي لا تعني علماء العربية المتقدمين، ولم تشغل بالهم؛ لأن اللغة عندهم ممارسة فعلية طبيعية، وليست قواعد نظرية.

**١.٥ المجاز:**

هذه الكلمة الثانية التي أضافها القوزي إلى الٱصطلاحات التي عبر بها العرب عن ٱصطلاح النحو، ويرى" أنها جاءت بمعنى النحو ويُقصَد بها طريق العرب في التعبير، وهو ٱصطلاح فيه شيء من الشمول لعلم العربية، فهو لا يقف عند العناية بأواخر الكلم إعرابًا وبناءً، بل يتناول طرائق القول، ويبين ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، ونظام الجمل بعضها مع بعض"[4]، وبهذا المعنى فالمجاز من علوم البلاغة ، لتناوله طرائق القول، "والمجاز كل لفظ نُقل عن موضوعه"[5]، فيمكن التعبير عن المعنى بالتشبيه أو بالٱستعارة أو بالكناية، وذلك بنقل اللفظ عن موضعه من الٱستعمال الحقيقي إلى الٱستعمال المجازي، ونظر القوزي إليه من باب الشمول، فإذا ذُكرت العربية يتبادر إلى الذهن علوم

---

(١) الأنباري / الأضداد / ٢٤٠، والقوزي / المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ٩.

(٢) الزُبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ٢٢، والقوزي/ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ١٢.

(٣) الأنباري / الأضداد / ٢٤٤.

(٤) القوزي / المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري /١٥.

(٥) الجرجاني/ دلائل الإعجاز / ٦٦.

العربية من نحو وصرف وبلاغة، ولعله اعتمد على رأي إبراهيم مصطفى في أن "كلمة المجاز مُناظِرة لكلمة نحو عند أبي عبيدة (ت ٢٠٨هـ) في كتابه "مجاز القرآن"[١].

وإذا نظرنا إلى كلمة مجاز ونحو في المفهوم الاصطلاحي نجد أنه لا تناظر بينهما، إلا إذا تجاوزنا المفهوم الاصطلاحي إلى شمولية اللغة سنجد قدرًا من الاشتراك بين الكلمتين، باعتبار أن المجاز والنحو من علوم العربية، ولكن هذا الاشتراك سنجده بين الاصطلاحات الخمسة التي ذكر الدجني منها العربية والكلام والإعراب، وأضاف القوزي اللحن والمجاز، وهذا ما ينظر إليه القوزي فيرى"أن هذه الاصطلاحات( العربية ، والكلام ، واللحن ، والإعراب ، والمجاز) سارت جنبًا إلى جنب عند نحاة القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري"[٢]، فبشمولية اللغة من علوم العربية من نحو وصرف لا تناقض بين هذه الكلمات، فالعربي في ذلك الوقت المبكر في بدء وضع لغته لم يلتفت إلى المعنى الاصطلاحي، فالعرب وضعوا لغتهم بأنفسهم، معتمدين على سماع كلام العرب الموثوق فيه، والقياس عليه.

وإذا توقفنا عند هذه الكلمات) العربية، والكلام، والإعراب (ربما كانت العربية أكثرها شيوعًا ودلالة على النحو، لأن كلمة النحو لم تُعرف بالمفهوم الاصطلاحي في ذلك الوقت، رغم ظهورها في بداية التفكير في وضع النحو حيث عرض أبو الأسود ما وضعه من أبواب النحو على علي بن أبي طالب، فقال علي رضي الله عنه لأبي الأسود " :ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت"[٣] ،وتأتي كلمة النحو في هذه العبارة بالمعنى اللغوي، أي : القصد والجهة، وكانت كلمة العربية هي السائدة حتى بعد القرن الثاني فنجد أن بعض المؤلفات كانت كلمة العربية جزءًا من عنوانها، مثل :الواضح في علم العربية للزبيدي ت٣٧٩هـ(، واللمع في علم العربية لابن جني) ت٣٩٢هـ (، والمفصل في علم العربية أو المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري)ت٥٣٨هـ (وأسرار العربية، لابن الأنباري) ت ٥٧٧

---

(١) إبراهيم مصطفى / إحياء النحو /١٢.

(٢) القوزي/ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ١٦.

(٣) ابن الأنباري/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٩.

هـ(، ومن ينظر في هذه المؤلفات يجد أن أبوابها ومباحثها تتضمن موضوعات نحوية بالإضافة إلى الموضوعات الصرفية، فهذا يعني :أن كلمة العربية تعبر عن كلمة النحو، وكانت أكثر دلالة على موضوعات النحو من الكلمات الأخرى "الكلام، والإعراب، واللحن، والمجاز"؛ لأن العربية كلمة تتسع لتشمل الإعراب واللحن والمجاز، وكذلك إن علوم العربية تتظافر في التعبير عن المعنى بحيث يصعب الفصل بينها في هذا الصدد.

### ٣. نقد ورأي:

لقد أطلق الدجني على " العربية، والكلام، والإعراب"، كلمة ٱصطلاحات بقوله:" أطلق العرب على علم النحو عدة مصطلحات: العربية، والكلام، والإعراب"(١)، وفي هذا الصدد يقول القوزي في معرفة العرب بعلم النحو: لم يَدُرْ ٱصطلاح النحو بينهم في مناقشاتهم ومحاوراتهم، ولكنهم يعبرون عنه بٱصطلاحات أخرى، هي العربية والكلام والإعراب واللحن والمجاز (٢).وأحسب أن هذه الكلمات لا يطلق عليها ٱصطلاحات، بل هي كلمات لم ترق إلى المفهوم الاصطلاحي، ويمكن تفسير ذلك بما يأتي:

١. من شروط الٱصطلاح الٱتفاق، والخصوصية، فمن مفاهيم الٱصطلاح ٱتفاق جماعة مخصوصة على شيء مخصوص، فلم يحدث الٱتفاق بين علماء العربية المتقدمين على مدلول لهذه الكلمات، وإنما ورد من العبارات ما يدل على ٱستعمال هذه الكلمات "العربية، والكلام، والإعراب، واللحن، والمجاز" وجريانها على اللسان العربي في ذلك الوقت دون ٱتفاق على وضع مفهوم محدد لها، فلم يتم تداولها كٱصطلاحات متفق عليها.

٢. لم يعتنِ علماء العربية المتقدون بالٱصطلاح، فلم يكن يشكل هاجسًا عندهم، ولم يتجشموا عناء البحث عن ٱصطلاحات للغتهم التي تجري سلسة طيّعة على ألسنتهم، وإنما كانوا يستعملون كلمات تتناسب مع حاجاتهم ومفاهيمهم ٱستعمالًا لغويًا.

---

(١) الدجني / أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي/ ١٣. ١٤.

(٢) القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري / ٧، ويذكرها بالتفصيل ٨.٢١.

٣. لم تعبر هذه الكلمات عن مفاهيمها بدقة، فالعربية قد تعني اللغة وتعني النحو، فقد ورد للّحن عدة معان، لم يحدث ٱتفاق على معنى محدد بين علماء العربية ليدل على معنى مخصوص حتى يمكن وصفها بالٱصطلاح، وٱستُعملت هذه الكلمات الخمس لتقابل كلمة نحو وتعبر عنها، فهذا يقع في باب تعدد الٱصطلاحات التي تعبر عن مفهوم واحد، مما يؤدي إلى فوضى الٱصطلاحات، وعدم ٱستقرارها، ويجب " تحديد معالم المفهوم تحديدًا دقيقًا؛ ليكون المصطلح الذي يعبرعنه دقيقًا (١).

٤. هذه كلمات لم يكتب لها الٱستمرار كٱصطلاحات متداولة، بدليل أنها لم تعُد متداولة لتقابل ٱصطلاح النحو، وإن كان الإعراب واحدًا من الٱصطلاحات النحوية، فهو لا يعبر عن مفهوم النحو، فكان البقاء لٱصطلاح النحو؛ لأن" حياة المصطلح وحيويته لا تكون بمجرد إيجاده، بل بنشره وٱستعماله، وٱستمراره بتداوله (٢)، فكينونة الٱصطلاح وبقاؤه مستمدة من تداوله وٱستعماله.

وخلاصة القول أَنَّ هذه الكلمات ليست من الٱصطلاحات؛ لأنها لم تنتشر، ولم يستمر ٱستعمالها، ولم تتوخَ الدقة في المفهوم الذي تعبرعنه وهو النحو، الذي ٱستقر على معرفة أواخر الكلم إعرابًا وبناءً، وإن وسّع بعض علماء العربية هذا المفهوم ليشمل البناء الدلالي، فهذا البناء قائم على ضبط أواخر الكَلِم، وبه يتميز المعنى الدلالي.

وكان ٱستعمال هذه الكلمات لفترة زمنية محددة، لم يكتب لها الٱستمرار، فٱستقر الأمر على ٱصطلاح النحو الذي يعني معرفة أحكام الكلم إعرابًا وبناءً.

---

(١) ٱستيتية/ اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج/ ٣٦٥.

(٢) الشمري، مهدي صالح سلطان / في المصطلح ولغة العلم/ بغداد / جامعة بغداد / ٢٠١٢/ ط١/ ٦٤.

# المبحث الثاني

## ٱصطلاح الكلام وأقسامه

ما من كتاب يبحث في اللغة إلا ويُبدَأ بأقسام الكلام المتعارف عليها: الاسم، والفعل، والحرف، وهذه اللبِنات الأساسية في بناء الكلام.

**١ .الكلام:**

عرَّف المُبرِّد (ت٢٨٥هـ) الكلام في المقتضب بقوله: الكلام: ٱسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى.لا يخلو الكلام عربيًّا كان أو أعجميًّا من هذه الثلاثة [١]، وكلمة أعجمي تنمُّ عن فهم عميق التفكير على أن اللغة فكر إنساني، فاللغة سواء أكانت عربية أم أعجمية يقوم بناؤها على هذه الأقسام، أمّا ٱبن السرَّاج(ت٣١٦هـ) فقال في الأصول: الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: ٱسم، وفعل، وحرف [٢].وهذا التقسيم ورد مُتقدِّمًا منذ بداية وضع النحو، منذ زمن أبي الأسود الدؤلي، فيذكر القِفْطي ذلك في"إنباه الرواة" أن علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة جاء فيها:" بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ. الكلام كلُّه ٱسم، وفعل، وحرف [٣].والواضح أن هذا التعريف يقوم على ذكر أقسام الشيء، ويتضمن ثلاثة أقسام بعينها، وجاء في معاجم اللغة أن الكلام: ٱسم جنس يقع على القليل والكثير [٤]، فهذا مفهوم يُبَين ماهية الشيء، وهو مفهوم عام يقع على جنس الكلام، ويصبح هذا التعريف أكثر تخصيصًا في كتاب التعريفات، فهو "في ٱصطلاح النحويين: المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام"[٥]، وهذا المعنى ورد مضافًا إليه الفائدة، فالكلام: هو اللفظ المفيد فائدة يَحسُن السكوت عليها، مثل: حَضَرَ عُمَرُ، وأَنَا قَادِمٌ [٦].

---

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد/ المقتضب/ تحقيق: عبد الخالق عضيمة/ بيروت/عالم الكتب/ ٢٠١٠م/ ٣/١.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٣٦.

(٣) القفطي/ إنباه الرواة على أنباه النحاة / ١/٣٩.

(٤) الجوهري/ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / مادة"كلمْ"/ ٥/ ٢٠٢٣ وٱبن منظور/ لسان العرب / ١٢/٥٢٣، والزبيدي / تاج العروس من جواهر القاموس، مادة"كلم" /٣٣/٣٧٠، والمعجم الوجيز/ ٥٤٠

(٥) الشريف الجرجاني/ التعريفات/ ١٥٥.

(٦) ٱبن عقيل، بهاء الدين عبد الله / شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك / تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ القاهرة/ دار التراث، ١٩٨٠/ ط٢٠/ ١/ ١٤، وينظر: اللبدي / معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ١٩٦.

## ٢. أقسام الكلام:

### ١. الٱسم:

عرَّف المبرد الاسم بقوله: "الٱسم ما كان واقعًا على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو ٱسم، وإن ٱمتنع من ذلك فليس بٱسم [١].

ويُعَرِّف ٱبن السراج الٱسم بقوله: الٱسم: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأمّا ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والعلم، واليوم، والساعة [٢].

ويتضح من خلال ما تقدم أن المبرد عرّف هذا الٱصطلاح بالوصف، فهو ما كان واقعًا على معنى، وبالمثال كرجل وفرس، وتحديد علامته، وهي دخول حرف الجر. ولعل دلالة الٱصطلاح الٱسمي عند المبرد تتصف بالعموم، فالمعنى لم يحدد، وٱكتفى بضرب الأمثلة، بينما تتضح الدقة في تعريف ٱبن السّراج في توضيح دلالة الٱصطلاح على المعنى، فاستدرك على المُبَرِّد ما دلّ على معنى وقسمه إلى نوعين: شخص وغير شخص.

وأخذ أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) على تعريف ٱبن السراج للٱسم" أن أحد قسمي المعنى الذي دلّ على الٱسم واقعٌ على غير شخص فحروف المعاني داخلة معه [٣]"، وهذا صحيح، مما يعني أن حروف المعاني عن، وبل، ولو، وغيرها تقع في دائرة اصطلاح الٱسم، فهي تقع على غير شخص.

وفي تعريف المبرد ذكر واحدة من علامات الٱسم، وهي دخول حرف الجر عليه، وقد أخذ ٱبن فارس على المُبَرِّد ذلك في كتابه الصاحبي بقوله:" وهذا معارَض "بكيف وإذا "وهما ٱسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر"[٤]، ولكن الزجاجي علل ذلك بقوله:" ليس غرض أبي

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٣/١.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٣٦.

(٣) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق/ الإيضاح في علل النحو / تحقيق: مازن المبارك / بيروت/ دار النفائس / ١٩٧٩م/ ط٣/ ٥٠.

(٤) ٱبن فارس / الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها / ٤٩.

العباس هاهنا تحديد الٱسم على الحقيقة، وإنما قصد التقريب على المبتدئ، فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، ولم يُرِدْ الإحاطة بالأسماء كلها[١]، وهذا يعني أن الأسماء المعربة تقبل دخول حرف الجر عليها، فيقال: برجل، وبعلي، وبالعلم، وغير ذلك، وأمّا المبنية فلا يدخل حرف الجر عليها، فلا يقال: بكيف وبإذا، وقد يلاحظ دخولها على مَنْ، فيُقال: بِمَنْ، بماذا، وغير ذلك، ولكن الزجاجي قد ٱحتاط لذلك بقوله: لم يرد الإحاطة بالأسماء كلها، وإنما ذكر الصفة الشائعة لعامة الأسماء.

ويرى الزجاجي أن"الأسماء مستحقة لدخول حروف الخفض عليها في الأصول، ثُمّ إن عرض لبعضها عِلَّة تمنعه من ذلك، فليس بناقص من حدها وٱستحقاقها، ويرى أن العلة التي منعت دخول حروف الخفض على كيف أنها سؤال عن حال، والحال لا يسوغ دخول حرف الخفض عليه فكان ما وُضع موضع الحال ممتنعًا مما ٱمتنعت منه، وكذلك ٱسم الفعل: صَه ومَه فإنهما يقعان موقع فعل الأمر، ودخول حرف الخفض على الفعل مُحال [٢]، وبذلك يوافق الزجاجي المبرد في أن الخفض من علامات الٱسم ردًّا على ٱعتراض ٱبن فارس على المبرد في حده للٱسم.

هذا وقد شرح ٱبن السراج علامات الٱسم بالتفصيل في حين أن المبرد لم يذكر إلا علامة واحدة، فيقول ٱبن السّراج: ٱلاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، ودخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه، نحو: الرجل والضرب والحمد، وهذا لا يكون في الفعل، ولا تقول اليقوم، ولا اليذهب، ويعرف بدخول حرف الخفض علي، نحو: مررت بزيد وبأخيك، ولا يجوز أن تقول: مَرَرْتُ بِيَقُوم، ويُعرف بٱمتناع دخول قد وسوف عليه، ألا ترى أنك لا تقول: قَدْ الرَّجُلُ وسَوْفَ الغُلامُ، والٱسم ينعت، والفعل لا ينعت، نقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ، ولا تقول: يَضْرِبُ عَاقِلٍ، فيكون العاقل صفة ليضرب، والٱسم يضمر ويكنى عنه ، تقول: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ والرَّجُلُ لَقِيْتُهُ، ولا تقول: يَقُومُ ضَرَبْتُهُ[٣].

---

(١) الزجاجي / الإيضاح في علل النحو / ٥١.

(٢) الزجاجي / الإيضاح في علل النحو / ٥٢.

(٣) ابن السراج / الأصول في النحو /١/ ٣٦ . ٣٧.

وبذلك يكون ٱبن السراج قد ٱستدرك على شيخه المُبَرِّد ما لم يذكره من علامات الٱسم، كما ٱستدرك عليه، تقسيم المعنى إلى شخص وغير شخص، وهذا أمر طبيعي؛ فالعلوم تتطور، والعقول تتنور بما سبقها من أفكار، فيستدرك اللاحق على السابق ما فاته، وهذا يعني التطور الذي شهده الٱصطلاح في عهد ٱبن السراج.

**٢.الفعل:**

لم يُقدِّم المبرد تعريفًا لٱصطلاح الفعل، مع أنه ذكره في أبواب كثيرة من مقتضبه نحو: " هذا باب الأفعال وأصولها وزائدها"[١]، فقد عدَّد فيه أبنية الأفعال ما كان منها للماضي، وما كان منها للمستقبل، وذكره في أبواب أخرى منها؛" هذا باب الفعل بعد أن وٱنقطاع الآخر من الأول"[٢]، و "هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول"[٣]، و"هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول، وٱسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٤]، فعلى الرَّغم من تردد ٱصطلاح الفعل لم أطَّلع على تعريف له في المقتضب.

وعرّف ٱبن السّراج الفعل بقوله؛" الفعل: ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل"[٥].

وبهذا يُعَرِّف الفعل بالماهية، فإذا قيل ما الفعل؟ فيقال هو ما قاله ٱبن السراج: ما دل على معنى وزمان، ثُمّ ذكر أقسامه كما تبين من التعريف، وقوله ما دل على معنى وزمان فيه ٱحتراز من أن يقع الٱسم أو الحرف في دائرة ٱصطلاح الفعل، لأن الٱسم يدل على معنى دون دلالته على الزمن"والٱسم إنما هو لمعنى مجرد من الأوقات"[٦].

---

(١) المبرد / المقتضب / ١ / ٧١.

(٢) المبرد / المقتضب / ٢/٣٣.

(٣) المبرد/ المقتضب / ٣ /٩١

(٤) المبرد / المقتضب / ٣/ ٩٧.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٣٨.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو /١/ ٣٩.

**٣.الحرف:**

عرّف المُبرِّد الحرف عندما ذكر أقسام الكلام، فقال: "وحرف جاء لمعنى"[١]. فالحرف الذي جاء لمعنى هذا ما عُرِف في عُرْف النحويين وأصطلاحهم بحروف المعاني، فيقال:" الحرف ما دلّ على معنى في غيره"[٢]، وتفسير ذلك أن "مِن" تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها، وكذلك إذا كانت لأبتداء الغاية، كانت غاية غيرها [٣].

وجاء في كتاب "تطور المصطلح النحوي البصري" أن المبرد أستعمل الآلة أستعمالاً دالاً على الحرف في أواخر القرن الثالث الهجري أستعمل المبرد هذا المصطلح (الآلة) مرة واحدة وأطلقه على الحرف"[٤]، ويدلل على ذلك بقول المبرد: "ومن هذه الحروف (لَدُنْ)، وهي أسم ومعناها عند يدلك على أنه اسم دخول الآلات كقولك: مِنْ لدنك، كما تقول من عندك"[٥].

ومن يدقق النظر في هذا النص يجد أن المبرد أستعمل الآلة ليدل بها على الحرف كما تبين في قول المبرد "دخول الآلات"، وقد دخلت "من" وهي حرف على لدن وعند، وأستعملها مرة أخرى لتدل على الأسم في قوله "ومن هذه الحروف (لَدُنْ)، وهي أسمٌ" مع أنه قال في بداية الفقرة: "ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف، ومن ذلك عند، ومنها لدن"[٦]، فعند ولدن يطلق عليها حرف، ومرة أخرى يدلل على أنها أسم وذلك بدخول الآلات عليهما في قوله مِن لدنك، ومِن عندك. وفي موضع آخر أستعمل الآلة ليدل بها على العامل وذلك في قوله:" وكأستفهامك إذا قلت: أَضَرَبَ زيد؟ إنما أستفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن

---

(١) المبرد/ المقتضب / ١ /٣.

(٢) الزجاجي / الإيضاح في علل النحو/ ٥٤، وابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء/ شرح المفصل للزمخشري/ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:إميل بديع يعقوب/ ط١/ ٤/ ٢٤٧، بيروت / دار الكتب العلمية / ٢٠٠١م، ط١/ ٤/٢٤٧.

(٣) الزجاجي / الإيضاح في علل النحو /٥٤.

(٤) عبابنة، يحيى عطية / تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري/ عمان/ جدارا للكتاب العلمي/ وإربد/ عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٦، ط١/ ٢٣١.

(٥) المبرد/ المقتضب /١/٥١، وعبابنة / تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري / ٢٣١.

(٦) المبرد / المقتضب / ١/ ٥١.



ترفع زيدًا [1]، والآلة هي الفعل "ضَرَبَ" العامل في رفع زيد. فهذه ثلاثة ٱستعمالات لٱصطلاح الآلة، وليس ٱستعمالًا واحدًا كما جاء في كتاب تطور المصطلح النحوي البصري، فٱستعملها ليدل بها على الحرف مرة، وعلى الٱسم مرة ثانية، وعلى العامل مرة ثالثة. وهذا التعدد في الٱستعمال يدل على الٱضطراب في ٱستعمال الٱصطلاح، وعدم ٱستقراره في القرن الثالث الهجري.

وعرّف ٱبن السراج الحرف بقوله:" الحرف مالا يجوز أن يُخْبَر عنه كما يخبر عن الٱسم، ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق، كما تقول: الرجل منطلق، ولا عن ذاهب، كما تقول:" زيد ذاهب"، ولا يجوز أن يكون خبرًا، لا تقول:"عمرو إلى"، ولا بكر عن، والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت:" أمِنْ" فحرف الٱستفهام مع حرف الجر لم يكن كلامًا [2].وفي هذا القول يمكن أن نلحظ تعريف ٱصطلاح الحرف من خلال خصائصه، فهو لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يأتلف من الحرف إلى الحرف كلام، كما ٱعتمد المثال في شرحه وتوضيحه. ويبدو أن ٱبن السراج أكثر وضوحًا وتقدُّمًا من المبرد في تقديم ٱصطلاح الحرف، فجاء المفهوم مقتضبًا في "المقتضب"، بينما في "الأصول" جاء واضحًا بالشرح والمثال والوصف.

---

(١) المبرد / المقتضب / ١ / ٩.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٤٠.

## المبحث الثالث

## الإعراب والبناء

## وما يتعلق بهما من اصطلاحات

### ١ .الإعراب:

اَستعمل المبرد اَصطلاح الإعراب أكثر من مرة في أكثر من موقع، ومن ذلك قوله:" وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: على الرفع، والنصب، والجر"، وفي قوله:" وأعلم ان الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، وفي قوله:" فإعراب المضارع الرفع، والنصب، والجزم"(١). كان ذلك اَستعمالًا للمفهوم، لكنه لم يُعرِّفه.

وعرّف اَبن السراج الإعراب بقوله: الإعراب الذي يلحق الاَسم المفرد السالم المتمكن، وهو بحركات ثلاث: ضم، وفتح، وكسر، ويقول أيضًا:" وأعلم أن الإعراب عندهم حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف (٢).

فالمبرد وتلميذه اَبن السراج لم يقدما مفهومًا لاَصطلاح الإعراب، وإنما ألمحا بمفهومه كون الإعراب حركات ثلاث تلحق الاَسم المفرد المتمكن، ويتضح مفهوم الإعراب عند الزجاجي بقوله: " والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة"(٣)، وهذا المفهوم يتفق مع المفهوم اللغوي للإعراب الذي يعني: "البيان والوضوح حتى يقال للرجل الفصيح معرب لإبانته عن حاجته، وسمِّي الإعراب إعرابًا لتبينه وإيضاحه"(٤)، ويتضح أكثر عند اَبن جني، إذ يقول:" فالاَسم المتمكن ما تَغيَّر آخره لتغير العامل فيه ، ولم يشابه الحرف ، نحو قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ"(٥)، وبتقدم العلوم، ومنها علم النحو دونت المعاجم مفهومًا للإعراب و" هو اختلاف آخر الكلمة باَختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا(٦).

---

(١) المبرد: المقتضب /١ / ٤ ٢/١، ٤ / ٨٢.

(٢) اَبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٤٥، ٥٠.

(٣) الزجاجي / الإيضاح في علل النحو / ٩١.

(٤) ينظر: اَبن منظور / لسان العرب / مادة (عرب)/ ٥٨٨ -١/٥٨٩.

(٥) اَبن جني أبو الفتح عثمان/ اللمع في العربية/ تحقيق: سميح أبو مغلي/ عمان/ دار مجدلاوي/ ١٩٨٨/ ط١/ ١٦.

(٦) الشريف الجرجاني / التعريفات / ٢٩، وينظر: اللبدي / معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ١٤٩.



### ٢.المُعْرَب:

عرّف المبرد المُعْرَب بقوله: "المعرب الٱسم المتمكن، والفعل المضارع"[١]. وهذا تقديم للٱصطلاح بذكر أقسامه، ثم يذكر الحركات الثلاث: الرفع والنصب والجر، ويقول: "هذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربًا [٢]، فالمعرب الشيء الذي تسمى الحركات الظاهرة عليه: الرفع والنصب والجر.

وعرَّف ٱبن السراج المعرب من الأفعال والأسماء فقال: "الإعراب هو ما يلحق الٱسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونَضدِّ حروفهما، نحو قولك: هذا حكم، ورأيت حكمًا، مررت بحكم، وهو يضرب، ولن يضربَ، ولم يضربْ"[٣]. ففي الأفعال قال: المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزائدة، التاء والنون والياء والألف [٤]، أمّا في الأسماء فقال: المعرب يُقال له متمكن، وهو ينقسم أيضًا على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل، وقسم: يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع في موضع الرفع، ويجر في موضع الجر، وينصب في موضع النصب وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر ولا التنوين [٥]، ويقصد بالقسم الثاني الممنوع من الصرف، فهو يشبه الفعل في أنه لا يجر ولا يقبل التنوين، فلا نقول: بيجلس، ولا يجلسٌ، ولكن نقول: جالسٌ وبجالسٍ.

ويتبين أن تقديم ٱبن السراج للمعرب أكثر وضوحًا حيث شرح المعرب من الأسماء والافعال. والفرق بين الإعراب والمعرب: أن الإعراب كما تبين ٱختلاف آخر الكلمة لٱختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا وتقديرًا، وأن المعرب هو اللفظ الذي ٱختلفت حركة آخره لٱختلاف العوامل الداخلة عليه، فالإعراب والمعرب ٱصطلاحان يرتبطان معًا، فالمعرب هو الجسد، والإعراب هو العلامات المميزة لهذا الجسد الظاهرة عليه.

---

(١) المبرد / المقتضب / ١ /٣.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/٤.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٤٤، وينظر١/ ٤٨، نضد الشيء: ضم الشيء إلى الشيء وجعله متناسقًا، ينظر: ٱبن منظور/ لسان العرب مادة"نضد"، ٣/ ٤٢٤.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/٤٨.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو /١/ ٥٠.



### ٣.أقسام الإعراب وعلاماته :

ٱستعمل المبرد أقسام الإعراب وعلاماته بقوله:" رفع الواحد المعرب غير المعتل الضم، نحو قولك: زيدُ، وعبد الله، وعمرٌو، ونصبه بالفتح، نحو قولك: زيدًا، وعمرًا، وعبدَ الله، وجره بالكسرة، نحو قولك: زيدٍ ، وعمرٍو، وعبد الله(١)، و في إعراب الأفعال قال :" الأفعال المضارعة لها الرفع فهي مرفوعة حتى يدخل عليها ما ينصبها، أو يجزمها"(٢) ، وفي موضع آخر قال :" فإعراب المضارع الرفع، والنصب، والجزم: فالرفع بضمة حرف الإعراب وذلك في قولك: هو يَذْهَبُ، والنصب بفتحه، وذلك قولك: لَنْ يَذْهَبَ، والجزم بحذف الحركة منه، وذلك قولك: لم يذهبْ"(٣).

وبهذا القول في إعراب الفعل المضارع ذكر ألقاب إعرابه: الرفع، والنصب والجزم، وفي موضع آخر ذكر أقسام الإعراب وعلاماته: فالرفع علامته الضم، والنصب علامته الفتحة، والجزم حذف الحركة، ويعني بذلك إسكان حرف الإعراب. وقال ٱبن السراج في أقسام الإعراب وعلاماته:" الإعراب يكون بحركات ثلاث: ضم، وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة سميت رفعًا، وإذا كانت الفتحة سميت نصبًا، وإذا كانت الكسرة سُميت خفضًا وجرًا، نحو قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ"(٤).أمّا علامات الإعراب في الأفعال فذكرها بقوله: وأمّا الإعراب الذي يكون في الفعل الواحد من الأفعال المضارعة فالضمة فيه تسمى رفعًا، والفتحة نصبًا، والإسكان جزمًا"(٥).

فحالات الإعراب في الأسماء : رفع، ونصب، وجر، وأمّا علاماته: الضم، والفتح، والكسرة، وفي الأفعال أيضًا رفع وعلامته الضم، ونصب وعلامته الفتح، وجزم خاص بالفعل وعلامته السكون.

---

(١) المبرد / المقتضب/ ١ / ٤ / وينظر العلامات الفرعية ٥ -٧.

(٢) المبرد /المقتضب / ١/٥.

(٣) المبرد / المقتضب / ٤/ ٨٢. ينظر: ٣ / ١٧١. ١٨٠

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٤٥. وينظر شرح العلامات الفرعية ٤٦،٤٧.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٤٧.

يبدو أن الشيخ المُبرّدِ وتلميذه ٱبن السراج متفقان في تقديم اصطلاحات أقسام الإعراب وعلاماته مع ملاحظة أن ٱبن السراج قد ٱستعمل الٱصطلاح الكوفي "الخفض" إلى جانب الٱصطلاح البصري "الجر" في قوله السابق: وإذا كانت الكسرة سُميت خفضًا وجرًّا.

**٤ .البناء:**

لم يستعمل المُبرّدِ ٱصطلاح البناء في المقتضب، بينما ٱستعمله ٱبن السراج عنوانًا لباب أسماه "الإعراب والمعرب والبناء والمبنيّ"، ولكن لم يعرف البناء كٱصطلاح، فيبدو أن ٱصطلاح المبني يَسد مسد البناء، والبناء هو: "لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغير العوامل مطلقًا"[1].

**٥ .المبني:**

ٱستعمل المبرد المبني، وعرّفه بقوله: "المبني لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ، قيل: له مضموم، ولم يُقَل مرفوع؛ لأنه لا يزول عن الضمّ"[2].

وٱستعمل ٱبن السراج المبني، وعرفه بقوله: وسموا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف مبنيًا"، ويقول أيضًا: فإن كانت الحركات ملازمة سُمِّي الٱسم مبنيًا"[3]، ويقصد بالحركات والحروف علامات الإعراب، فالمبني يلزم حركة واحدة لا تزول عنه بٱختلاف العوامل الداخلة عليه.

**٦ .أقسام البناء وعلاماته:**

ٱستعمل المبرد ألقاب البناء وعلاماته بعد أن عرّف المبني ، و"المبني لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ، قيل له: مضموم ولم يَقُلْ: مرفوع ؛ لأنه لا يزول عن الضم، وأينَ وكيفَ يقال: له مفتوح، ولا يُقَال له: منصوب؛ لأنه لا يزول عن الفتح، ونحو: هؤلاءِ، وحذارِ، وأمسِ مكسور، ولا يقال له مجرور؛ لأنه لا يزول عن الكسر، وكذلك مِنْ، وهلْ، وبلْ يُقال له: موقوف ولا يقال له مجزوم ؛ لأنه لا يزول عن الوقف"[4]، وجاء في بناء الأفعال قوله: "فأمّا ما كان على فَعلَ قلت حروفه أو كثرت، وإذا أحاط به معنى (فعل)، نحو: ضَرَبَ، ودَحْرَجَ، وٱسْتَخْرَجَ ، وكذلك إن بنيته

---

(١) اللبدي / معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ٢٩.

(٢) المُبرّدِ / المقتضب / ١ /٤.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٤٤, ٤٥

(٤) المُبرّدِ / المقتضب / ١/٤.



بناء ما لم يُسمَّ فاعله، نحو: ضُرِبَ ، ودُحرِجَ ، وٱستُخرِجَ ، فهذا كلُّه مبني على الفتح ، أمّا الأفعال التي تقع للأمر سكن أخرها"(١)، وفي موضع آخر قال في أفعال الأمر: ما كان يقع من الأمر، نحو: اضْرِبْ، واذهَبْ، وانْطَلِقْ، فهذا مبني على الوقف"(٢)، يلاحظ أنه في بناء الفعل المضارع ذكر ٱصطلاحين لعلامة البناء، تسكين الآخر بقوله: سكن آخرها، وٱستعمل الوقف بقوله: فهذا مبني على الوقف.

وقال ٱبن السراج في ألقاب البناء وعلاماته:" فإن كانت الحركات ملازمة سمي الٱسم مبنيّا، فإن كان مضمومًا، نحو: منذُ، قيل: مضموم، ولم يُقَل: مرفوع ليفرق بينه وبين المُعْرَب، وإن كان مفتوحًا نحو أينَ، قيل: مفتوح، ولم يُقَل: منصوب، وإن كان مكسورًا، نحو: أمسِ وحذامِ قيل: مكسور ولم يُقَل: مجرور (٣)، وفي المبني من الأفعال قال: أمّا المبني من الأفعال ضرب مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني، نحو: اضْرب وٱقتل وٱنطلق، وضَرَبَ مبني على الفتح، وهو في كل فعل ماضٍ، نحو: ضَرَبَ وٱنْطَلَقَ، وٱسْتَخْرَجَ (٤).

والظاهر أن المبرد أطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء فالضم، والفتح، والكسر، ألقاب بناء أطلقها على الإعراب وتلميذه ٱبن السَّراج فرق بين ألقاب الإعراب والبناء، فقال مضمومً ولم يقل مرفوعًا ليفرق بينه وبين المعرب.

### ٧. العامل:

ولا بُدَّ من الوقوف عند ٱصطلاح العامل الذي يُعدُّ النقطة المركزية في النحو العربي، فالنحو العربي المُستقرَأ من كلام العرب الموثوق بسماعه مبني على العامل.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح العامل والعوامل في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله: إذا قلت (افْعَلْ) في الأمر لم تُلحقها عاملًا، وأنت إذا قلت: (ٱذْهَبْ) فليس فيها عامل، وقولك: لَمْ يَضْرِبْ

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ٢، ٣، وينظر: المصدر نفسه ٤/ ٨٠.

(٢) المبرد / المقتضب / ٤/ ٨١.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/١٤٥.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٥١.



زَيْدٌ، وإِنْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ، وكذلك لِيذْهَبْ عَبْدُ اللهِ، فيلحقها العامل وحروف المضارعة فيها"[1]، ومن ذلك يتبين أنه قد ٱستعمل كلمة العامل، وقصد بها حروف الجزم التي تعمل على جزم الفعل المضارع، بينما فعل الأمر على صيغة (ٱفْعَلْ) لا عامل في جزمه. وكذلك ألمح إلى العامل المقدر مجموعًا على عوامل في باب" تبيين الحال في العوامل التي في معنى الأفعال، وليست بأفعال، تقول: هذا لك كافيًا، فتنصب الحال لما في الكلام من معنى الفعل؛ لأن معنى لك تملكه، وتقول: هذا عبد الله قائمًا، فتنصب قائمًا؛ لأن قولك (ها) للتنبيه، ٱنتبه له قائمًا"[2]، وهذا أيضًا يعني أن العامل في نصب كافيًا الفعل المقدر "تملكه"، أما العامل في نصب "قائمًا" الفعل المُقدَّر" ٱنتبه". وأطلق الآلة على العامل بقوله: وكٱستفهامك إذا قلت: أَضَرَبَ زَيْدٌ؟ إنما ٱستفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدًا. [3] فمن الملاحظ أن المبرد قصد بالآلة العامل، فعامل رفع زيد هو الفعل "ضَرَبَ"، وفي موضع آخر ٱستعمل "أدوات" ويقصد بها العوامل عندما قال:" اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها"[4].

ويمكن القول إن المبرد ٱستعمل ٱصطلاح العامل، وٱستعمل لفظين آخرين يقصد بهما العامل وهما: الآلة والأداة أو لأدوات، لكن الذي ٱستقر عند النحويين هو ٱصطلاح العامل الذي أثار جدلًا بين النحْويين. وٱستعمل ٱبن السّراج ٱصطلاح العامل في باب ذكر العوامل، وقال: العوامل من الكلم الثلاثة، الٱسم والفعل والحرف [5]، قدّم ٱصطلاح العامل بذكر أقسامه وبالشرح التفصيلي شرحًا نحويًا تطبيقيًا' لكنه لم يعرف ماهية العامل [6].ويبدو أن نظرية العامل لم تكن قد تبلورت وٱتضحت وٱتضحت معالمها في القرن الثالث الهجري رغم أن "فكرة العامل بدأت عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت ١١٧هـ)، واحتذى حذوه عيسى ٱبن عمر(ت١٤٩هـ)، وٱتسع عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) [7]، ويكاد يُجْمع المحدثون على أن العامل هو حجر الزاوية الذي

(١) المُبَرِّد / المقتضب / ٢/ ٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ٤ / ٣٠٧

(٣) المبرد / المقتضب / ١ / ٩.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤ / ٨٠.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٥١.

(٦) لمزيد من المعلومات ينظر: الأصول في النحو،١/ ٥٢. ٥٧.

(٧) السيد، مصطفى عبد الحميد/ نظرية العامل في النحو العربي والتركيب، مجلة جامعة دمشق/ مجلد ١٨، العدد (٣، ٤) ٢٠٠٢/٤٦.

أقام عليه سيبويه معظم مباحث كتابه[1] وعرّف عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) اصطلاح العامل بقوله:" العامل في اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا، نحو: جَاءَ زَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْدًا ،ومَرَرْتُ بزَيْدٍ[2]،وبهذا المفهوم يكون العامل مدار تغيُر حركات الإعراب، وبهذه المفاهيم يكون اصطلاح العامل قد تبلور مفهومه في القرن الخامس الهجري، فهو الكلمة المؤثرة في الكلمات التي تليها، وتنظم علاقته بها، فتتضح علاقة الفاعلية والمفعولية في الجملة الفعلية، والابتدائية والخبرية في الجملة الاسمية، وهو عامل مهم لضبط اللغة، وهذا لا يعني أن علماءَنا الأجلاء القدامى، مثل: سيبويه والمبرد وابن السراج لم يَعْرِفوا العامل، بل عَرَفوه تعريفًا تطبيقيًّا عمليًا، ولم يعرفوه نظريًا؛ لأن فكرة تنظير المفاهيم لم تكن قائمة بشكل واسع وواضح في القرنين الثالث والرابع من الهجرة.

---

(١) موسى، عطا محمد / مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين / عمان/ دار الإسراء /٢٠٠٢/ ٤٦، وينظر السيد، مصطفى عبد الحميد، نظرية العامل في النحو العربي والتركيب، مجلة جامعة دمشق، مجلد ١٨، العدد (٣ ،٤)، ٢٠٠٢، ١٤٦.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر / العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية / شرح خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي القاهرة/ زهران/ دار المعارف / ١٩٨٨م/ ط٢/ ٧٣. وينظر الشريف الجرجاني/ التعريفات / ١٢٢، واللبدي / معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ١٦٠.

## المبحث الرابع

## ٱصطلاحات العُمد

## في الجملة الفعلية والاسمية

### العمدة لغةً وٱصطلاحًا:

**العمدة لغة:** ما يعتمد عليه [١]. وفي ٱصطلاح النحاة العمدة: ما لا يصح حذفه من الكلام، وهو خلاف الفضلة [٢]. فالعُمدة ركن أساسي في التركيب النحوي لا يُستغنى عنه، فالكلام لا يتألف دون عمدة. والمرفوعات هي العمدة في الكلام، وجاء في شرح المفصل " ٱعلم أنَّه قدَّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنها اللوازم للجملة، والعُمدة فيها، التي لا تخلو منها وما عداها فضلة، يستقل الكلام دونها"[٣] و"العمدة: مالا يستغنى عنه كالفاعل" ويقول الاستراباذي: "المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر [٤]. وهل يعني ذلك القول إن الفعل ليس من العُمد في الجملة؟ جواب ذلك عند ٱبن عقيل في شرح ألفية ٱبن مالك عندما يقول:" لا يتركب الكلام إلا من ٱسمين نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، أو من فعل وٱسم نحو: قَامَ زَيْدٌ"[٥]، وهذا ما يعرف عند النحاة بالمسند والمسند إليه، وإلى ذلك ما ذهب إليه فاضل السامرائي بقوله:"الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدث عنه ويكون فعلًا أو ٱسمًا، والمسند هو المتحدث به، ويكون فعلًا أو ٱسمًا، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة" [٦].

---

(١) ٱبن منظور/ لسان العرب / ٣/ ٣٣٠، مادة"عمد"، ومجمع اللغة العربية / المعجم الوجيز / مادة"عمد"/ ٤٣٣.

(٢) مجمع اللغة العربية/ المعجم الوسيط / مادة"عمد"/٢/ ٦٤٩.

(٣) ٱبن يعيش / شرح المفصل / ١ /٢٠٠.

(٤) الإستراباذي، رضي الدين / شرح الرضي لكافية ابن الحاجب / دراسة وتحقيق: يوسف حسن عمر / بنغازي جامعة قان يونس/١٩٦٦م، ط٢، ١/ ١٨٣.

(٥) ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك / ١/١٤.

(٦) السامرائي / فاضل صالح / معاني النحو / دار الفكر / الأردن/ ٢٠٠٠/ ط١/ ١/١٤.

## الجملة لغةً واَصطلاحًا:

أَمَّا الجُمْلَة فهي أصل الكلام ومنشأه سواء أكانت فعلية أو اَسمية، ويقول اَبن السراج: "اَعلم أن أصول الكلام جملتان فعل وفاعل ومبتدأ وخبر"(١)، فالجملة لغة: جَمَلَ الشيءَ: جَمَعَه، والجُمْلَة واحِدَةُ الجُمَل، وأَجْمَلَ الشيءَ: جَمَعَهُ عَنْ تَفْرِقةٍ، والجُمْلَةُ: جَمَاعَةُ كلِّ شَيء، ويقال: أَخَذَ الشَّيْء جُمْلَة، وبَاعَهُ جُمْلَة: مُتَجَمِّعًا لا مُتَفَرِّقًا.(٢)

وفي الاَصطلاح تحدث المبرد عن الجملة في إطار المسند والمسند إليه في أحد أبواب كتابه عندما قال:" هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه، فمن ذلك: قَامَ زَيْدٌ، والاَبتداء وخبره، وما دخل عليه نحو: كان وإن، وأفعال الشَّكِّ والعِلْمِ والمُجَازاة"(٣).

وفي هذا المفهوم يبدو تأثره بسيبويه عندما تحدث عن المسند والمسند إليه بقوله: "وهذا المسند والمسند إليه، وهما لا يُغْنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بُدًّا، فمن ذلك الاَسم المبتدأ المبني عليه، وقولك: عبد الله أخوك، ومثل ذلك: يَذْهَبُ عبدُ الله، فلا بُدَّ للفعل من الاَسم كما لم يكن للاَسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء"(٤). ويُفهم من هذا الباب أنه يقصد الجملة بنوعيها: الاَسمية والفعلية، وتأثره الواضح بسيبويه أمر طبيعي فكتابه المقتضب يُعدُّ الكتاب الثاني بعد"الكتاب" لسيبويه، وقد أخذ منه الكثير.

ولكنه يُعرِّف الجملة في باب الفاعل بقوله: وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب (٥)، فهذا تخصيص لمفهوم الجملة الفعلية الفعلية دون الجملة الاَسمية.

ويبدو أن اَبن السراج لمّح إلى مفهوم الجملة، في حديثه عن العامل عندما يكون اَسمًا حيث قال: أن يُبنى عليه اَسم ويأتلف باجتماعهما الكلام ويتم، نحو قولك: عبد الله

---

(١) اَبن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ٢٧٦.

(٢) اَبن منظور/ لسان العرب / مادة "جمل" / ١١/ ١٢٨، ومجمع اللغة العربية / المعجم الوسيط مادة"جمل"/ ١/ ١٤١.

(٣) المبرد / المقتضب /٤ /١٢٦.

(٤) سيبويه / الكتاب / ١ / ٢٣.

(٥) المبرد / المقتضب / ١ / ٨، وينظر ٧٤. ٧٥.



أخوكَ"[1]، فائتِلاف الكلام وتمامه يعني الجملة التي يَحْسُن السكوت عليها، وعرَّف الجملة بذكر قسميها عندما ذكر ضربي الجمل المفيدة حيث قال:"والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر"[2]، وهذا تعريفَ للجملة بذكر أقسامها، وذكر مكونات كل قسم.

**ومن اصطلاحات العُمد:**

**١.المبتدأ:**

المبتدأ لغة: البَدْء: فِعْلُ الشيءِ أَوَّلُ، بَدأَ بهِ وبَدَأَهُ بَدْءًا وأَبْدَأَهُ وابْتَدَأَهُ، وبَدأْتُ الشيءَ: فَعَلْتُهُ ابْتِداءً، وبدأت الشيء بَدْءًا: ابتدأت به [3].

استعمل المبرد اصطلاح المبتدأ في أكثر من موضع، نحو:"الضَّارِبُ أَخَاهُ زيدٌ، الضارب مبتدأ وزيد خبرهٌ" [4]، لكنه لم يُعرِّف المبتدأ، بل عرّف الابتداء بقوله:"ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل، وهو أول الكلام، وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ[5]، ولعل الابتداء غير المبتدأ، وهذا ما يُفهم من هذا القول، فالابتداء لا يدخل عليه شيء؛ لأنه عامل معنوي غير ظاهر، أمّا المبتدأ فهو عامل لفظي ظاهر يمكن أن يدخل عليه ما يرفعه مثل كان وأخواتها، أو يدخل عليه ما ينصبه مثل إن وأخواتها، أو يدخل عليه ما يجره ، وقد فَسَّر ذلك سيبويه في"الكتاب" بقوله: ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: عَبْدَ اللهِ مُنْطَلِقٌ، إن شئت أدخلت رأيت فقلت: رأيتُ عبدَ اللهِ منطلقًا، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقًا، أو مَرَرْتُ بعبدِ اللهِ منطلقًا[6].

---

(١) ابن السراج /ا لأصول في النحو/ ١/٥٢.

(٢) ابن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٦٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب / مادة"بدأ" / ٢٦/١، ٢٧، وينظر: الجوهري/ معجم الصحاح / مادة"بدأ"/ ١/ ٣٥.

(٤) المبرد / المقتضب / ١/ ١٨. وينظر: المصدر نفسه، ٢/ ٣٠٩، و ٤ / ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨.

(٥) المبرد / المقتضب / ٤ /١٢٦.

(٦) سيبويه / الكتاب / ١/ ٢٤

وٱلابتداء في مذهب المبرد يعني: أل التعريف ويؤكد ذلك قوله:" الابتداء وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)، وذلك أن تقول: القَائِمُ زَيْدٌ، فتجعل الألف واللام في معنى الذي [1].وٱستعمل ٱبن السراج المبتدأ وعرّفه بقوله:" ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رُفِع بالابتداء، والخبر رُفع بهما، نحو قولك: اللهُ رَبُّنَا، والمبتدأ يُبتدأ فيه بالاسم المحدَّث عنه قبل الحديث"[2].ولعل الناظر في مفهوم هذا الٱصطلاح يرى أن ٱبن السراج وضع مفهومًا يعرِّف ماهية الٱصطلاح، وجاءت "ما" لفظًا عامًا، فهذا يعني: أن ما قد يقصد بها أي نوع من الكلام سواء أكان حرفًا أو ٱسمًا أو فعلًا، لكنه ٱستدرك ذلك الأمر عندما قال: "والمبتدأ يبدأ فيه بالاسم المحدث عنهُ"، فهو لا يكون إلا ٱسمًا، وبين الحالة الإعرابية وهي الرفع، وعلل الرفع بالٱبتداء، فهو أكثر دقةً من المبرد في وضع مفهوم الٱصطلاح.

وٱستعمل ٱصطلاح الٱبتداء في أكثر من موضع كما جاء في قوله:" فالمبتدأ رفع بالٱبتداء"[3] وٱصطلاح المبتدأ كان أكثر ٱستخدامًا من الٱبتداء، لكنه لم يعرف الٱبتداء كما فعل المبرد، وعنى به العامل المعنوي الرافع للمبتدأ، أمّا المبتدأ فهو الٱسم لظاهر المخبر عنه.

## ٢.الخبر:

الخبر لغة: ما أَتاك مِنْ نبإٍ عمَّن تَسْتَخْبِرُ، والخَبَرُ: النبأ [4].ٱستعمل المبرد الخبر بدلالتين: بدلالتين: الدلالة البلاغية، إذ قال:" الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب فإذا قلت: قَامَ زَيْدٌ، فقيل لك: أَخبر عن زيدٌ"[5]، وهذا يوافق مفهوم الخبر بلاغيًا "فالخبر أن يكون

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣ /٨٩

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٥٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو /١/ ٥٩، ٦٠، ٧١، و٢/ ٢٥٣، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٤٤.

(٤) ابن منظور / لسان العرب / مادة" خبر" / ٤/ ٢٧٧.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٣/٨٩.

لنسبة الكلام خارج تطابقه أو لا تطابقه، وصدق الخبر مطابقة حكمه لٱعتقاد المخبِر صوابًا كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له"[1]، أمّا الدلالة النحوية فقد ذكرها بقوله: "كانت الفائدة للسامع في الخبر" [2]، فكأنه يقول: الخبر تتم به الفائدة، وهذا مفهوم يبين الغرض من الٱصطلاح.

وفي موضع آخر قال في الخبر: "ٱعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئًا هو الٱبتداء في المعنى، نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وزَيْدٌ قَائِمٌ، فالخبر هو: الٱبتداء في المعنى أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر، ونظير ذلك: زَيْدٌ يَذْهَبُ غُلَامُهُ، وزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ"[3].

وتفسير ذلك أن زيدًا وأخاك كليهما شيء واحد في المعنى، وإن كان "أخوك" في التركيب النحوي خبرًا للمبتدأ "زيد"، وفي جملة "زَيْدٌ يَذْهَبُ غُلَامُهُ" الخبر جملة " يَذْهَبُ غُلَامُهُ"، فيه ذكر للأول، وهو الضمير المتصل بغلامه العائد على المبتدأ زيد، والخبر قد يكون مبتدأ أيضًا، وفيه ذكر للمبتدأ الأول، فالضمير المتصل في "أبوه" عائد على المبتدأ زيد. وفي قوله: "خبر المبتدأ" تخصيص للخبر الذي يخبر به عن المبتدأ، وليس خبر إن وأخواتها أو كان وأخواتها وما عمل عملها مثل كاد وأخواتها، وهذا ما يدل على الدقة في ٱستعمال الٱصطلاح، والتمييز بينه وبين الأخبار الأخرى.

وفي موضع آخر أطلق على الخبر المُستقَّر في قوله: "ما القَوْمُ فيها إلا زَيْدٌ؛ لأن (فيها) مستقر"[4]، فالجملة الظرفية (فيها) واقعة محل الخبر.

ونرى أن عَرْضَ ٱصطلاح الخبر في كتاب المبرد قد تناثر في أكثر من موضع، فذكره في باب الٱبتداء، وهو الذي يسميه النحويون الألف واللام [5]، وفي باب المسند والمسند

---

(١) الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن / الإيضاح في علوم البلاغة / وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين / بيروت/ دار الكتب العلمية / ٢٠٠٣/ ط١/ ٢٤ -٢٥.

(٢) المبرد / المقتضب / ٤/١٢٦.

(٣) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٢٧. ١٢٨.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/٤٠٦.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٣/٨٩.

إليه [1]، واستعمل ٱصطلاح الخبر، والمستقر، لكن الذي شاع ٱستعماله في كتابه هو ٱصطلاح الخبر.

وٱستعمل ٱبن السراج خبر المبتدأ وعرفه بقوله: "خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، وخبر المبتدأ ينقسم إلى قسمين، إمّا أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر في ضميره نحو: زَيْدٌ أَخوكَ، وعَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ، أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ وزَيْدٌ رَأَيتُ أَبَاهُ "[2].

والناظر في هذا المفهوم يجد أن ٱبن السراج قد تأثر بأستاذه المبرد، ويبدو ذلك في ٱستعمال خبر المبتدأ دلالة عليه بعينه، وليس على أخبار أخرى، كما أنه لمَّح بإشارة إلى المعنى البلاغي في قوله: وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، وعرفه بذكر أقسامه: يكون الأول أو غير الأول، إلا أن ٱبن السراج كان أكثرَ تنظيمًا وصاحب منهجية في عرض الٱصطلاح، فكل ما يتعلق بخبر المبتدأ ذكره في مبحث واحد سمَّاه خبر المبتدأ، ويبدو التسلسل في عرض الٱصطلاح وشرحه بالتفصيل على غير ما جاء عند المبرد في المقتضب.

### ٣. ٱسم كان وخبرها:

المتعارف عليه عند النحاة البصريين أن كان وأخواتها تدخل على الجملة الٱسمية المكونة من المبتدأ والخبر "وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمّى المرفوع بها ٱسمًا لها، والمنصوب بها خبرًا"[3].

---

(١) المبرد/ المقتضب/ ٤/ ١٢٦، ١٢٧.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو، ١/٦٢. وينظر: الجزء نفسه ٦٣. ٦٦.

(٣) ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك / ١ / ٢٦٣. وينظر: ٱبن هشام الأنصاري / عبد الله جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ مصر/ المكتبة التجارية الكبرى / ١٩٦٣/ ط١١/ ١ / ١٢٧، وينظر: عباس حسن، النحو الوافي / مصر/ دار المعارف/ ١٩٧٣م / ط٣/ ١/٥٤٣. الكوفيون يرون أن كان وأخواتها أفعال تامة، فالٱسم بعدها فاعل مرفوع ، والخبر حال منصوب.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح ٱسم كان وخبرها في بابٍ سمّاه "من مسائل كان وأخواتها، ومن هذه المسائل الخطأ في الفصل بين كان وٱسمها وخبرها، وذلك لو قلت: كان غُلامَهُ زَيْدٌ ضَارِبًا، فتفصل بين كان وٱسمها وخبرها بالغلام"[1]. وفي موضع آخر أطلق على ٱسم كان ٱسم الفاعل وعلى خبرها ٱسم المفعول، وذلك في قوله:" الفعل المتعدي إلى مفعول، وٱسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك الفعل كان، وصار، وأصبح...، وذلك أنك إذا قلت: كَانَ عَبْدُ اللهِ أَخَاك، فالأخ هوعبد الله في المعنى"[2]، وبهذا يقيس ٱسم كان وخبرها على الفاعل والمفعول، فٱسمها في مقام فاعل الفعل التام، وخبرها في مقام المفعول به لفعل متعدٍّ.

وٱستعمل ٱبن السراج ما يدل على ٱصطلاح ٱسم كان وخبرها وهو "المشبه بالفاعل في اللفظ والمشبه بالمفعول "، فقال:" المشبه بالفاعل في اللفظ ضرب منه ٱرتفع بكان وأخواتها، فادخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول، فقالوا: كانَ عَبْدُ اللهِ أَخاكَ، كما قالوا: ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ أَخَاكَ"[3] ويكرر ذكر خبر كان ويسميه المرفوع في المعنى [4]، فهو وإن جاء منصوبًا في اللفظ، فهو مرفوع عندما كان في موضع الخبر، وشبه ٱسمها بالفاعل؛ فهو لا ينفك عن الرفع، وشبه خبرها بالمفعول؛ فهو لا ينفك عن النصب، ولكنه عاد وذكر ٱسم كان وخبرها في قوله:" فإذا وحدت ٱسم كان لم يجز أن يكون خبرها إلا واحدًا، فإذا قلت: من كانوا، قلت: قيامًا ويقومون، ولا يجوز من كان يقومون أخوتُكَ"[5].

وإذا نظرنا إلى ماتقدَّم نجد أن المبرد كان أَميل من ٱبن السراج إلى ٱستعمال ٱصطلاح ٱسم كان وخبرها، فكرر ذلك مرتين، في باب مختص بكان وأخواتها وهو"من

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤/٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٥٦.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٨٦. وينظر: العنوان نفسه /٣/ ٩٧.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٨١. ٨٢.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ / ٢٢٨.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٣٥٨.

مسائل كان وأخواتها"، بينما ٱبن السراج ذكر ذلك مرة واحدة في باب مسائل من الألف واللام.

### ٤.ٱسم إن وخبرها :

إن وأخواتها أيضًا تدخل على الجملة الٱسمية، وتعمل فيهما بخلاف عمل كان "فتنصب الٱسم وترفع الخبر، نحو: "إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ"، فهي عاملة في الجزأين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول إنّ وهو خبر المبتدأ"[1].

وذكر المبرد ٱسم إنَّ وخبرها في حديثه عن إنَّ وأخواتها وعملها، فقال:" هذه الحروف مشبهة بالأفعال؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وهي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قُدِّم مفعوله، نحو: ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو"[2]، وقال أيضًا: تقول: إنَّ القَائِمَ أَبُوهُ مُنْطَلِقَةٌ جَارِيَتُه، نَصَبْتَ القائم بأنَّ ورَفَعْتَ منطلقة؛ لأنها خبر إنّ [3]، وبذلك عرَّف الٱصطلاح بتحديد موضعه ووظيفته، ومشابهته للفعل، ولم يستعمل ٱصطلاح ٱسم إنَّ مع أنه ٱستعمل خبر إنّ.

وسمّى ٱبن السراج خبر إنّ" مشبهًا بالفاعل" في قوله" ومما شُبِّه بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على المبتدأ وخبره، فتنصب الٱسم وترفع الخبر، وهي إنَّ وأخواتها [4]، أما ٱسمها فقد صنفه في باب المنصوبات تحت مبحث "ذِكر ما شُبه بالمفعول"[5] وذكرها في الضرب الثالث من المنصوبات التي يكون العامل فيه الحروف التي تعمل عمل الفعل فترفع وتنصب وهي إنّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ [6].

---

(١) ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك / ١ / ٣٤٧، ٣٤٨. وينظر: ٱبن هشام الأنصاري / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ١ / ٣٢٦. وينظر: عباس حسن/ النحو الوافي/١ /٦٣١

(٢) المبرد / المقتضب / ٤ / ١٠٨. ١٠٩.

(٣) المبرد / المقتضب / ٤ / ١١٥.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /. ٩٧.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٢١٣

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو /٢٢٩/١

وهذا يعني أن ٱبن السراج سار على نهج أستاذه المبرد فعرَّفها بوظيفتها، إلا أنه أطلق على ٱسم إن المشبه بالمفعول، حيث يحتفظ بالنصب ولا ينفك عنه، أماّ خبرها فأطلق عليه المشبه بالفاعل، حيث يحتفظ بالرفع ولا ينفك عنه، إلا أن المبرد كان أكثر وضوحًا من ٱبن السراج في التعريف بالٱصطلاح، فعرَّفه بأبرز ما يميزه، فالنصب للٱسم والرفع للخبر.

ويتبين مما تقدم أن ٱصطلاحات الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر، وهذا ما عُرِف بالمسند والمسند إليه في عُرف المبرد، أمّا ٱبن السراج فذكر المبتدأ والخبر بٱسميهما عندما تحدث عن ضربي الجملة المفيدة.

**٥ .الفعل:**

الفعل لغة: "كناية عن كل عمل متعدٍّ أو غير متعدٍ، فَعَل يفعَل فَعلًا وفِعْلًا"[١].

ولم يُعرِّف المبرد الفعل، وإنما ذكر أصناف الفعل، قال: فالأفعال ثلاثة أصناف: منها المضارع و(فَعَلَ) وما كان في معناه لما مضى، وقولك :(افْعَلْ) في الأمر [٢].

وعَرَّف ٱبن السراج الفعل بقوله: الفعل:" ما كان خبرًا ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: أَخُوكَ يَقُومُ، وقَامَ أَخُوكَ، فيكون حديثًا عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذَهَبَ يَقُومُ، ولا يَقُومُ يَجْلِسُ"[٣]، وهذا تعريف يقوم على تحديد سمة من سمات الفعل، فهو خبر ولا يكون مخبرًا عنه، وبذلك فرق بينه وبين المبتدأ، ولو دققنا النظر نلاحظ أنه يطلق الخبر على الفعل، ثُمّ يتابع تعريف ٱصطلاح الفعل بقوله:" الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل، فالماضي كقولك: "صَلَّى زَيْدٌ"، والحاضر نحو قولك:" يُصَلِّي"، والمستقبل نحو قولك "سَيُصَلِّي""[٤]، وفي ذلك إضافة دلالية لٱصطلاح لٱصطلاح الفعل ، ثُمّ يبين أقسامه من حيث الدلالة الزمانية مع ضرب أمثلة لكل نوع .

---

(١) ٱبن منظور/ لسان العرب / مادة"فعل" / ٥٢٨/١١.

(٢) المبرد / المقتضب / ٢/ ٢.

(٣) ابن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٣٧.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ / ٣٨. ٣٩.

وفي تقسيمه لأنواع الفعل وفق الدلالة الزمانية لم يذكر فعل الأمر وجعله ضمن فعل المستقبل؛ لأن فعل الأمر يحمل دلالة المستقبل؛ فيقع الفعل بعد الٱنتهاء من الطلب، فزمن المستقبل يتضمن زمن الأمر، ويؤكّد ذلك بقول ٱبن جني:" والمستقبل ما قُرِن به المستقبل من الأزمنة نحو قولك: سَيَنْطَلِقُ غَدًا، وسَوفَ يَقُومُ غَدًا، وكذلك جميع أفعال الأمر، والنهي نحو قولك: قُمْ غَدًا، ولا تَقْعُدْ غَدًا"[١]، ولكنه عاد إلى ذكره وتعريفه كما سنرى فيما بعد عند تقسيم الفعل زمنيًّا.

يبدو أن ٱبن السراج يوافق الكوفيين في تقسيم الفعل إلى ماضٍ وحاضر أو مستقبل،" فيرى الكوفيون أن فعل الأمر مُعرّى عن حرف المضارعة، نحو "افْعَلْ" الأصل فيه " لِتَفْعَلْ"[٢]، ففعل الأمرعند الكوفيين مُقتطَع من الفعل المضارع الذي يتعين للحاضر أو المستقبل. لكنه ذكر فعل الأمر عندما بين المبني من الأفعال بقوله" وكل فعل تأمر به نحو: اضْرِبْ واقْتُل ودَحْرِجْ"[٣]. ثُمّ حدّ الفعل بالوصف بقوله:" وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمّى مصادر كالضرب والقتل والحمد، ألا ترى أن حمدت مأخوذ من الحمد وضربت مأخوذ من الضرب، وإنما لقّب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها"[٤]، أمّا في هذه المسألة فٱبن السراج يوافق البصريين في أن المصدر أصل الٱشتقاق حيث "ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[٥]. وبذلك فهو تارة يوافق الكوفيين، وتارة أخرى يوافق البصريين، مما يدل على حرية الفكر في الأخذ بآراء المدرستين، وهما حقيقة موجودة لا يمكن تجاهلهما.

---

(١) ٱبن جني / اللمع في العربية / 28، وينظر: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي / شرح مُلحَة الإعراب / تحقيق: فائز فارس / إربد، الأردن / دار الأمل / ١٩٩١/ ط١/ ١٥.

(٢) أبو البركات الأنباري / الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / ٤١٤.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٥١.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٤٠.

(٥) أبو البركات الأنباري / الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / ١٩٢.

## ٦ .ٱصطلاحات الأفعال من حيث التقسيم الزمني:

### ١.الفعل المضارع:

عرّف المبرد الفعل المضارع بقوله:" ما دخل عليه زائدة من الزوائد الأربعة . الألف، والياء، والتاء، والنون . التي توجب الفعل غير ماضٍ، ولكنه يصلح لوقتين: لما أنت فيه، ولما لم يقع[١]، وفي موضع آخر عرّف الفعل المضارع عندما تحدث عن الفعل المعرب حيث قال:" ما لحقته في أوله زائدة من الزوائد الأربعة، الهمزة، والياء، والنون، والتاء، وذلك قولك: أَفْعَلُ أَنَا، وتَفْعَلُ أَنْتَ أوهِي، ونَفْعَلُ نَحْنُ، ويفعل هو"[٢] فحد الفعل المضارع بأمرين: ما يلحقه من زوائد، وبدلالته الزمنية، ووضع صيغه، وفي موضع آخر من المقتضب أطلق على ما أنت فيه الحال، وعلى لم يقع ما كان لما يُستقبل [٣].

ووقف على ٱصطلاح المضارعة وعرفها بقوله: "ومعنى المضارعة أنها تقع في مواقع الأسماء، وتؤدي معانيها، فمن ذلك قولك: زَيْدٌ يَضْرِبُ، كما تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ" [٤].

وعَرَّف ٱبن السراج الفعل المضارع بقوله:" والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة: هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يُستقبل نحو: أَكَل وتَأْكُلُ، ويَأْكُلُ، ونَأْكُلُ"[٥].

لم يختلف ٱصطلاح الفعل المضارع عند ٱبن السراج عنه عند المبرد، فكلاهما عرفه بما يلحقه من زوائد في أوله، وبدلالته الزمانية، ويضرب ٱبن السراج أمثلة تبين أبنية الفعل المضارع، فيبدو تأثره بأُستاذه وأخذه عنه.

### ٢. الفعل الماضي:

عَرَّف المبرد الفعل الماضي بقوله: ما كان ماضيًا من الفعل نحو: ضَرَبَ، وذَهَبَ، وٱنْطَلَقَ، ومَكَثَ، وما كان معناه (فَعَلَ) من غير هذه الأبنية "[٦]، عرّف الفعل الماضي بالمثال على

---

(١) المبرد / المقتضب ٢/ ١، وينظر: المصدر نفسه ٤/ ٨٠.

(٢) المبرد / المقتضب / ٤/ ٨٠.

(٣) ينظر: المبرد / المقتضب / ٤/ ٨٠.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤ /٨٠. ٨١.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٣٩.

(٦) المبرد / المقتضب / ٤/ ٨٠.

أبنية فَعَلَ وٱنْفَعَلَ، ولعله يقصد أَبنيةً وصيغًا أخرى مثل تَفَهَّمَ على وزن تَفَعَّلَ، وتفَاهمَ على وزن تفاعلَ وٱجْتَمَعَ على وزن افْتَعَلَ، وغيرها من الأبنية، فكل هذه الأبنية تتضمن معنى فَعَلَ.

وعرّف ٱبن السراج الفعل الماضي عندما تناول بناء الفعل، حيث قال: الضرب الثاني مبني على الفتح وهو كل فعل ماضٍ كثرت حروفه أو قلت نحو: ضَرَبَ، وٱسْتَخْرَجَ، وٱنْطَلَقَ (١). أضاف ٱبن السراج على تعريف المبرد الحالة الإعرابية وهي البناء في قوله:" مبني على الفتح".

٣ .**فعل الأمر:** عَرَّف المبرد فعل الأمر بقوله: ما كان يقع من الأمر للشاهد المخاطب، نحو: ٱضْرِبْ وٱذْهَبْ وٱنْطَلِقْ(٢)، فهذا تعريف بالوصف وبالمثال لفعل الأمر رغم أَنه جعله ضمن فعل المستقبل.

وفي موضع آخرعرَّف ٱبن السراج فعل الأمر في باب الإعراب والبناء والمعرب والمبني عندما قال: والسكون أصل كل مبني نحو: ٱضْرِبْ، واقْتُلْ، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام، ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة (٣)، فهذا مفهوم بالوصف، فوصفه بأنه فعل يؤمر به، ولم يصرِّح بتسميته بفعل الأمر؛ لأنه لم يذكره في أَقسام الفعل، وإنما جعله ضمن فعل المستقبل، وعرَّفه بأنه صيغة قائمة بذاتها، لا تدخل عليها الزوائد، مثل لام الأمر، ومثَّل لذلك بالفعل: ٱضْرِبْ، وٱقْتُلْ.

### ٧.الفعل المتعدي وغير المتعدي:

وٱستعمل المبرد الٱصطلاحين في موضع واحد في باب "معرفة الأفعال :أصولها وزوائدها، حيث قال:" الفعل إذا كان ماضيًا يكون على (فَعَلَ) فيشترك فيه المتعدي وغير المتعدي، وذلك نحو: ضَرَب وقَتَل ، فهذا مُتعدٍّ، وجَلَس وقَعَدَ، لما لا يتعدّى، ويكون على (فَعِل)، فما يتعدّى فنحو: شَرِب ولَقِم، وأمّا مالا يتعدى فنحو: بَطِر وخَرِق ، وما كان على

(١)ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/٥١.
(٢) المبرد / المقتضب / ٤/ ٨١.
(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٥١.

(فَعُل) لا يتعدّى خاصة إنما هو للحال التي ينتقل عليها الفاعل نحو: كَرُمَ، وظَرُف، وشَرُفَ ، وما كان على (فَعُل) فاللازم( (يَفْعُلُ)، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ ، وظَرُفَ يَظْرُفُ"[١] ، وفي موضع آخر قال:" الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول، وذلك نحو: ضَرَبَ عَبدُ اللهِ أَخَاكَ، وقَتَلَ عبدُاللهِ زَيْدًا" [٢].

ومن خلال هذا النص يتبين أنه قد استعمل المتعدي وغير المتعدي، غير مرة، وعرّفه بالمثال، أمثلة تبين بُنية الفعل التي جعلت الفعل متعديًّا أو غير متعدٍّ، وأمثلة في تركيب نحوي تبين ضرورة تعدي الفعل لإتمام الفائدة، وٱستعمل ٱصطلاح اللازم مرة واحدة، ويعني به غير المتعدّي الذي يكتفي بفاعله.

وفي موضع آخر من المقتضب استعمل المبرد الممتنع مقابل الفعل غير المتعدي، وذلك في قوله:" فجعلت الٱبتداء كالفعل والفاعل، وجعلت المتعدي متعديًّا، والممتنع ممتنعًا"[٣]، فالممتنع يعني: ٱمتنع من التعدي، فهو غير متعدٍّ.

وٱستعمل الفعل الحقيقي مقابل الفعل غير المتعدي، يقول:" الفعل الحقيقي الذي لا يتعدّى الفاعل إلى مفعول، وهو قولك: قَامَ زَيْدٌ، وجَلَسَ عمرٌو، وتَكَلَّمَ خَالِدٌ"[٤].

ومما تقدّم يتبين أن المُبرد ٱستعمل اصطلاح الفعل اللازم والممتنع والحقيقي، فهذه ثلاثة ٱصطلاحات مقابل الفعل غير المتعدي، فهذا من باب تعدد الٱصطلاحات والمفهوم واحد، إلا أن الفعل المتعدي لم تتعدد ٱصطلاحاته عند المبرد، إلا أنه وصفه بالفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول.

وٱستعمل ٱبن السراج الفعل الملاقي ومالا يلاقي مقابل الفعل المتعدي وغير المتعدي، ويقول:"فسُمّي الفعل الملاقي متعديّا ومالا يلاقي غير متعدٍّ، والأفعال التي لا تتعدى هي

---

(١) المبرد، المقتضب / ٧١/١، وٱستعمل ٱصطلاح لا يتعدى، ٧٨/١.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣/ ٩١. وينظر: ٩٣، ٩٥، ٩٧. وينظر: ٤ / ١٧٣.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣ /١٢٨.

(٤) المبرد / المقتضب / ٣ / ١٨٧، وينظر:٣/ ١٨٧. ١٩٠.

ما كان منها خِلْقَة نحو: أَسْوَد وأَعْوَر وطَال، أو حركة للجسم بغير ملاقاة لشيء آخر نحو: قَامَ وقَعَدَ، وسَارَ وغَارَ، أو فعلًا من أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو: كَرُمَ وظَرُف. والفعل الذي يتعدى فكلُّ حركةٍ للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه من أفعال النفس، وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نَظَرْتُ وشَمَمْتُ وذُقْتُ، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئًا كان الفعل من ذلك متعديًا نحو: أَتَيْتُ زَيْدًا، ووَطِئْتُ بلدَكَ ودارَكَ [1].

وفي موضع آخر ذكر أقسام الفعل المتعدي وقال:" الأفعال المتعدية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: منها ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل [2].

وعرّف الفعل الذي لا يتعدى بقوله:" الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول وهو" ذَهَبَ زَيْدٌ وقَعَدَ خَالدٌ"[3]، والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وذلك قولك:" ضربَ زيدٌ عمراً [4]. وبذلك عرّف الفعل المتعدي وغير المتعدي بالمثال.

ويبدو أن ٱستعمال الملاقي ومالا يلاقي استعمالٌ خاصٌ مبتدعٌ لٱبن السراج، ففي حدود بحثي لم أجده إلا عنده، وهذا الٱستعمال يتفق مع المتعدي وغير المتعدي، فالذي يلقى مفعولًا يتعدى، والذي لا يلقى مفعولًا لا يتعدى، وأن ٱستعمال المتعدي وغير المتعدي كان أكثر من الملاقي ومالا يلاقي فقد ٱستخدمه مرة واحدة في موضع واحد، أمّا المتعدي وغير المتعدي فكرر ٱستعماله في أكثر من موضع [5].

وٱتفق المبرد وٱبن السراج في ٱستعمال المتعدي وغير المتعدي، وٱنفرد المبرد بٱستعمال اللازم لغير المتعدي مرة، والممتنع مرة ثانية، والحقيقي مرة ثالثة، هذا وقد

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ / ١٦٩. ١٧٠.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /١٧٢.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /٢٧٧.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /٢٨٠.

(٥) ينظر: ٱبن السراج، الأصول في النحو، ١ /١٧٦. ١٩٠، و٢٨٠/٢. ٢٩١ في باب ما جاز أن يكون خبرًا.

ٱستعمل ٱبن السراج الحقيقي ٱستعمالين مختلفين: الأول الدال على الفعل غير المتعدي، والثاني الدال على المتعدي وقد سماه الفعل الواصل وذلك بقوله:" والفعل ينقسم إلى قسمين فمنه الحقيقي، ومنه غير الحقيقي والحقيقي ينقسم إلى قسمين: أحدهما أن الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه، ولا يكون فيه دليل على مفعول نحو: قُمْتُ وقَعَدْتُ، والآخر أن يكون فعلًا واصلًا إلى ٱسم بعد ٱسم الفاعل نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وقَتَلْتُ بَكْرًا، وذَكَرْتُ زَيْدًا، ومَدَحْتُ عَمْرًا"[١]، والفعل غير الحقيقي على ثلاثة أضرب، الأول: أفعال مستعارة للٱختصاص، وفيها بيان أن الفاعلين في الحقيقة مفعولين نحو: مَاتَ زَيْدٌ، وسَقَطَ الحَائِطُ، ومَرِضَ بَكْرٌ، والثاني: أفعال في اللفظ، وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك نحو قولك: كانَ عَبْدُ اللهِ أَخُوكَ، وأَصْبَحَ عَبْدُ اللهِ عَاقِلًا، والثالث أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جُعِلتْ له، نحو قولك: لا أَرَيَنَّكَ هَا هُنَا، فالنهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهي نفسه في اللفظ، وهو للمخاطب في المعنى"[٢]، فالفعل غير الحقيقي هو فعل لازم غير متعدٍّ، والواصل ٱستعمال آخر للفعل المتعدي الذي يعني كما تبين من النص الواصل إلى المفعول به نحو : مَدَحْتُ عَمْرًا، وكذلك يعني الواصل إلى المفعول به بحرف الجر؛ لأنّ" الواصل إليه الفعل بحرف الجر في المعنى كالذي يصل إليه الفعل بذاته؛ لأن قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ معناه: أَتَيْتُ زَيْدًا[٣].

وتوصَّل يحيى عبابنة إلى أن "الفعل الحقيقي هو الفعل الذي أُسند إلى الفاعل الذي قام بالفعل على وجه الحقيقة لا المجاز"[٤]، وهذا ٱستنتاج سليم يتضح من خلال الأمثلة التي ذكرها ٱبن السراج، ومنها "سَقَطَ الجِدَارُ" يعني أن السقوط لم يقع من الجدار نفسه فهناك من أسقط الجدار وكذلك في "كان عَبْدُ اللهِ أَخُوكَ"، فالفعل كان يحمل دلالة زمانية فقط، فهو ليس بحدث حقيقي، وفي "لا أرينك ها هنا" الفعل منقول من المتكلم لفظًا إلى

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ / ٧٣.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٧٤/١.

(٣) ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ٢/١٣.

(٤) عبابنة / تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري/٣٣.

المخاطب معنىً. هذا وقد ٱستعمل ابن السراج الفعل الملاقي للمتعدي، ومالا يلاقي لغير المتعدي، وكذلك ٱستعمل الفعل الواصل مقابل الفعل المتعدي.

### ٨. الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف:

ٱستعمل المبرد ٱصطلاحي الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف، في باب من كتابه جعل عنوانه "الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة ؛لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب"[(١)]، فيشير إلى الفعل المتصرف عندما يقول"تصرف غيره من الأفعال"، أي: المتصرف، ولا يتصرف أي: غير المتصرف، وفي موضع آخر يقسم الأفعال وفق الدلالة الزمانية ، المضارع ، والماضي ، والأمر[(٢)]، فهذا يعني أن الفعل يأتي على ثلاث صور ولا يلزم صورة واحدة ، وحدّ الفعل غير المتصرف بقوله: "ويلزم صورة واحدة، ويعني به فعل التعجب، وكذلك ٱستعمل الفعل المتصرف في وصف كان إذ يقول: " كان فعل متصرف"[(٣)].

وٱستعمل ٱبن السراج الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف وذلك في قوله:" والفعل المتصرف نحو: قَامَ وضَرَب، وتصرفه أنك تقول: يَقُومُ أَقُومُ وتَقُومُ، وضَرَبَ ويَضْرِبُ، وأَضْرِبُ، وجميع تصاريف الأفعال جارية عليه، ويشتق منه اسم فاعل، فتقول: ضَارِب، والفعل غير المتصرف نحو: لَيْسَ وعَسَى، وفعل التعجب، ونِعْمَ وبِئْسَ لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناء واحد"[(٤)].

ويأتي حدّ ٱبن السراج للفعل المتصرف وغير المتصرف واضحًا، ودقيقًا ومدعمًّا بالأمثلة، وهذا يعني تطور الٱصطلاح عند ٱبن السراج والتوسع في تقديمه، بينما جاء ذلك عند المبرد مقتضبًا ملمحًا إليه في باب التعجب.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤ / ١٧٣.

(٢) ينظر: المبرد / المقتضب / ٢ /٢.

(٣) المبرد / المقتضب /٤/٨٧.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٧٥. ٧٦.

**٩.الأفعال الناسخة:**

النواسخ: جمع ناسخ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، وفي الٱصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إنّ وأخواتها، وما ينصبهما معًا، وهو ظنّ وأخواتها [(١)]. وهي ألفاظ معينة تدخل على المبتدأ والخبر فتغير ٱسمهما وعلامة إعرابهما، ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته، ومن هذه الألفاظ" كَانَ" و " إِنَّ"، و"ظنَّ، ولكل واحدة أخوات [(٢)]

فهي أفعال تدخل على تركيب الجملة الاسمية فتحدث تغييرًا على ركنيها ٱسمًا وإعرابًا ومكانًا. وقد ٱستعمل المبرد وٱبن السراج وهما من أبرز أعلام النحو ورواده في القرن الثالث وبداية القرن الرابع هذه الٱصطلاحات.

**١.إنَّ وأخواتها:**

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح "إن وأخواتها"[(٣)]، لكنه أفرد لها بابًا أسماه " الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكَأنّ، ولَيْتَ، ولَعَلّ، وعددنا إنّ وانّ حرفًا واحدًا، فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بُنيت على أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قُدِّم مفعوله، نحو: ضَرَبَ زَيْدًا عمرٌو"[(٤)].

وبعد النظر في هذا التعريف يلاحظ أن المبرد ٱستعمل ٱصطلاح "الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال"، وٱصطلاح "إن وأخواتها"، ولكن الٱصطلاح الأول جاء طويل العبارة،

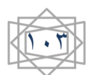
---

(١) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى / ١٢٧.

(٢) وينظر: عباس حسن/ النحو الوافي / ١/ ٥٤٣

(٣) المبرد / المقتضب/ ٩٨/٣.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/١٠٧. ١٠٩.



وهذا ليس من شروط صياغة الٱصطلاح، وعرف هذه الأفعال في الٱصطلاح الثاني بحصرها في ألفاظ محددة، وعرّفها بالوصف فهي تشبه الأفعال، ولم يكتفِ بذلك فعَلَّل هذا التشبيه، ثمّ وصف عملها. فهذا يعكس التفكير النحوي عند المبرد القائم على الدقة والتعليل والأمثلة الموضحة.

وٱستعمل ٱبن السرَّاج ٱصطلاح "إنّ وأخواتها" في باب الحروف العاملة وهي النوع الثاني منها، ويقول: "النوع الثاني يدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما فينصب الٱسم ويرفع الخبر، نحو: "إنّ وأخواتها"، كقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه، لا تقول: أنَّ يَقْعُدُ قَائِمٌ" [1].

ولم يفرد ٱبن السراج لإنّ وأخواتها بابًا رغم أنه جمعها في ٱصطلاح قصير العبارة، مبينًا عملها. فطَرْحُ المبرد لإنّ وأخواتها أكثر إحاطة وشمولية من طرح ٱبن السراج، لأن المبرد أفرد لهذه الأفعال بابًا خاصًا.

### ٢.كان وأخواتها:

حصر المبرد كان وأخواتها في باب " الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وٱسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك: كَانَ، وصَارَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، ولَيْسَ، واعلم أن هذا الباب إنما معناه: الٱبتداء والخبر، وإنما دخلت كان لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى [2]، وفي موضع آخر يضيف "وليست أفعالًا حقيقية، ولكنها في وزن الأفعال، ودخلت لمعانٍ على المبتدأ والخبر، وذلك قولك: كَانَ زَيْدٌ أَخَاك، وأَمْسَى عَبْدُ اللهِ ظَرِيفًا، وكذلك لَيْسَ، ومَا دَامَ، ومَازَالَ" [3]. وفي هذا المفهوم ذكرها وبين عملها، لكنه لم يسمها بكان وأخواتها، وإنما جاءت تسميتها بهذا الٱسم في موضع آخر في باب عنوانه" هذا باب من مسائل كان وأخواتها" [4].

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٥٥.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣ /٩٧. وينظر: ٤/٨٦.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣ / ١٨٩.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/ ٩٨.



ٱستعمل ٱبن السرَّاج ٱصطلاح كان وأخواتها، وذلك في قوله: "وأخوات كان: صَارَ، وأَصْبَحَ وأَمْسَى، وظَلَّ، وأَضْحَى، ومَازَال، ولَيْسَ، فشبهوها بالفعل، وأدخلوها على المبتدأِ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول، فقالوا: كَانَ عَبْدُ اللهِ أَخَاكَ، كما قالوا : ضَرَبَ عبدُ اللهِ أَخَاكَ"[1]، وفي موضع آخر يقول: أفعال في اللفظ، وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدل على الزمن فقط، وذلك قولك: كَانَ عَبْدُاللهِ أَخَاكَ، وأَصْبَحَ عَبْدُ اللهِ عَاقِلًا، ليست تخبر بفعل فعله، إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى، وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل"[2].

وفي هذا النص يلاحظ أن ٱبن السراج شرح ٱصطلاح كان وأخواتها تحت هذا الٱصطلاح معددًا إياها موضحًا عملها ومشابهتها للفعل، ووصفها بأنها أفعال غير حقيقية، وهذه هي العناصر المكونة للمفهوم.

### ٣. ظنّ وأخواتها:

لم يستعمل المبرد ٱصطلاح ظنّ وأخواتها، وإنما شرحها في الأفعال المتعدية إلى مفعولين وذلك قوله:" ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحدهما وذلك نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، وحَسِبْتُ زَيْدًا ذَا الحفاظ، وخِلْتُ عَبْدَ اللهِ يَقُومُ فِي حَاجَتِكَ"[3]. والناظر في هذا النص يفهم أنه عرّف ظَنَّ من خلال عَمَلِها وضَرْبِ الأمثلة لأخواتها نحو: حَسِبَ وخَالَ.

وفي موضع آخر من المقتضب يقول:" وذلك أنك تقول: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، فإنما أدخلت ظَنَّ على قولك: زَيْدٌ أَخُوكَ، وكذلك عَلِمْتَ وحَسِبْتَ وجميع هذا الباب"[4]. وهنا أيضًا يؤكد عملها ويذكر من أخواتها عَلِمَ، وحَسِبَ ويجعلها في باب واحد.

ولم يستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح ظنّ وأخواتها، لكنه ذكرها مع بعض أخواتها في مبحث"الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، هذا

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٨٢، وينظر: ٢/ ٢٨٨.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو، ١ /٧٤.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣ /١٨٨. وينظر: ٣ /٩٥.

(٤) المبرد / المقتضب / ٨٦/٤.

الصنف من الأفعال تنفذ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعال المؤثرة، وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فتجعل الخبر يقينًا أو شكًا، وذلك قولك: حَسِبَ عَبْدُ اللهِ زَيْدًا بكرًا، وظَنَّ عَمْرٌو خَالِدًا أَخَاك، ومثل ذلك: رَأَى عَبْدُ اللهِ زَيْدًا صَاحِبَنَا، إذا لم تُرِد رؤية العين، ووَجَدَ عَبْدُ اللهِ زيدًا ذا الحفاظِ، إذا لم ترد التي في معنى وجدان الضالة، فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ، والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة على حاله"[1]. ويتبين من هذا النص أنه قد شرح مفهوم الٱصطلاح، لكنه لم يسمه بظن وأخواتها، إذ ذكر بعضًا منها ووصف عملها بالمثال الشارح لعملها، وبيَّنَ الفائدة الحاصلة من دخولها على ركني الجملة الٱسمية.

**٤.أفعال المقاربة:**

ٱستعمل ٱلمبرد ٱصطلاح أفعال المقاربة، وأفرد لها في كتابه بابًا عنوانه " الأفعال التي تسمّى أفعال المقاربة، فمن تلك الأفعال عسى وهي لمقاربة الفعل"[2].

ولم يستعمل ٱبن السراج اصطلاح أفعال المقاربة، وإنما ذكر بعضها مثل عسى وكاد عندما طرح مسألة موضع أن الخفيفة. [3]

ويبدو أن المبرد وتلميذه ٱبن السراج لم يقدما تعريفًا لهذا الٱصطلاح، وإنما ذكرا بعض أخوات كاد، وربما كان ذلك من باب أن ذكر البعض يُغْنِي ذِكْر الكل، ووضحا عملها ومسائل من ٱقتران خبرها بأن الخفيفة أو الثقيلة.

**١٠.الفعل المبني للمجهول:**

لم يستعمل المبرد ٱصطلاح الفعل المبني للمجهول بل لمّح إليه في باب "المفعول الذي لا يذكر فاعله، وهو رفع، نحو قولك: ضُرِبَ زَيْدٌ، وظُلِمَ عبدُاللهِ [4]، فالمفعول الذي لا

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /١٨٠ . ١٨١، وينظر: ٢/ ٢٨٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ٦٨/٣. وذكر منها جعل، وأخذ، وكرب/ ينظر: ٧٤ -٧٥.

(٣) ينظر: ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢ /٢٠٧.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/ ٥٠.



يُذكر فاعله يلزمه بناء المبني للمجهول، ويبدو هذا البناء في الأمثلة التي ذكرها في الفعلين" ضُرِبَ، ظُلِمَ".

فهذا تلميح لوجود هذه البنية في الجملة الفعلية التي يقابلها بنية المبني للمعلوم"وهو ما ذُكر معه فاعله، نحو: " قَرَأَ خَالِدٌ الكِتَابَ"، و"يَأْتِي عَلِيٌّ"[1].

وفي موضع آخر ٱستعمل" فعل لم تسمِّ فاعله" دالًا به على الفعل المبني للمجهول، وذلك في قوله:" فإن سميت بفعل لم تسمِّ فاعله لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء، وذلك نحو: ضُرِبَ ودُحْرِجَ"[2].

ولم يستعمل ٱبن السراج الفعل المبني للمجهول، بينما ذكر وصفه في باب قال فيه: "الفعل الذي بني للمفعول، ولم يذكر من فعل به، ٱعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، حكمه حكم الفاعل، تقول: ضُرِبَ زيدٌ" كما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ. [3]، "فضُرِبَ" فعل مبني للمفعول لم يُعْلَم فاعله، وحكمه الإعرابي الرفع كما هو حكم الفاعل الذي ناب عنه. واستعمل مقابله "الفعل الذي بني للفاعل" [4]، وهو ما عرف بالمبني للمعلوم فعُلِم فاعله نحو قولك: ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا.ويبدو أن ٱستعمال المبني للمفعول كان شائعًا عند النحاة القدامى، وبهذه التسمية يربطون الفعل بالمفعول به الذي ينوب عن الفاعل.

### ١١. ٱسم الفعل:

لم يستعمل المبرد ٱصطلاح ٱسم الفعل، ولكنه وصفه، وجاء ذلك في باب" ما جرى مَجْرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر"، ولكنها أسماء وُضعت للفعل تدلّ عليه فأُجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تُصرّف تصرّف الفعل، فأُلزمت موضعًا واحدًا، وذلك قولك: صَهْ ومَهْ، معناه: ٱسْكُتْ، وٱكْفُفْ"[5].

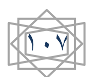
(١) الدقر / معجم القواعد في النحو والتصريف / ٤١١.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣/ ٣١٤.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ٢٨٧، وينظر: ١/٧٦

(٤) ينظر: ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٧٧.

(٥) المبرد / المقتضب / ٢٠٢/٣.



وعرَّف في هذا النص اصطلاح "اسم الفعل" بالوصف تحت عنوان طالت عبارته وهو "ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر"، ثُمّ يتابع الوصف فهو اسم وضع ليدل على فعل، وقدَّمه بالمثال، وتقدير المعنى، فمن الأمثلة: صَهْ، ومعناها: اُسْكُتْ.

وعَرّف ابن السراج اسم الفعل بالوصف في باب عنوانه: "الأسماء المبنية المفردة التي سُمي بها الفعل، وذلك قولهم: صَهْ، ومَهْ، ورُوَيْدَ، وإيهِ، وما جاء على فَعَالِ، نحو: حَذَارِ، ونَزَالِ، وشَتَّانَ، فمعنى صَهْ: اُسْكُتْ، ومعنى مَهْ: اُكْفُفْ، فهذان حرفان مبنيان على السكون سمي الفعل بهما، فأمّا رُوَيْدَ: فمعناه: المهلة، وهو مبني على الفتح"[1].

فهذا تقديم للاصطلاح بالوصف وبالمثال، وساق الأمثلة وشرح معناها، ومما يستدعي النظر في هذا النص وصف صَهْ ومَهْ بأنهما حرفان، ويبدو أن القصد من الحرفين الكلمة، ودليل ذلك من النص أنه قال: "الأسماء المبنية"، ويؤكّد ذلك قول الزمخشري: "والحرف كلمة، وقولنا: كلمة جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف"[2].

وفي موضع آخر في باب الأسماء التي أُعملت عمل الفعل، يقول ابن السراج : " ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها، موضع هذه الأسماء من الكلام موضع الأمر والنهي، فما كان منها في معنى مالا يتعدى من الأفعال فهو غير متعدٍّ، وما كان منها في معنى فعل غير متعدٍّ تعدّى، وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: فمنها اسم مفرد، واسم مضاف، واسم استعمل مع حرف جر، ومن الضرب الأول: هَلُمَّ زَيْدًا، ورُوَيْدَ زَيْدًا، ومن الضرب الثاني وهي الأسماء المضافة، ومنها المتعدي، نحو: دُونَكَ زَيْدًا، وعِنْدَكَ زيدًا، أمّا غير المتعدي فمَكَانَكَ، وخَلْفَكَ ومن الضرب الثالث ما جاء مع أحرف الجر نحو: عَلَيْكَ زَيْدًا ، وإِلَيْكَ"[3] واستعمل ابن السراج في هذا النص العنوان الوصفي نفسه، لكنه أضاف أوصافًا أخرى منها أن موضعها من الكلام موضع الأمر والنهي تتقدم على معمولها من الأفعال، " فاسم الفعل لا يتأخر عن معموله، فلا يجوز في: عَلَيْكَ زَيْدًا، أن يُقال: زَيْدًا

---

(١) ابن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ١٣٠.

(٢) ابن يعيش / شرح المفصل للزمخشري / ٤ /٤٤٧.

(٣) ابن السراج / الأصول في النحو / ١ /١٤١.



عَلَيْكَ"[1]، ووصف عمله فهو يقوم مقام الفعل، ويأخذ صفاته في التعدي وعدمه، وكذلك عرفه بذكر أقسامه الثلاثة. وكان مفهوم ٱبن السراج لٱسم الفعل أكثر دقة وأوسع وصفًا، فقد توسَّع في وصف هذا الٱصطلاح، فكان أكثر إحاطة وشمولًا من تقديم المبرد.

### ١٢.الفاعل:

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح الفاعل في باب قال فيه:"هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قَامَ عَبْدُ اللهِ، وجَلَسَ زَيْدٌ، وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه والفعل جملة يَحْسُن السكوت عليها"[2].هذا تعريف لٱصطلاح الفاعل بالوصف، فهو دائم الرفع، وهذه أبرز صفاته، وأتبع ذلك بالمثال وتلاه بتعليل الرفع. وفي موضع آخر من المقتضب لمّح باستخدام المسند إليه ليدل به على الفاعل وذلك في قوله:" والمسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد مِنْهما عن صاحبه، فمن ذلك "قَامَ زَيْدٌ"[3]، فزيد هو الفاعل المسند إليه.

عرّف ٱبن السراج الفاعل بقوله"الٱسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بَنَيْتَهُ على الفعل الذي بُنِي للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله، كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جَاءَ زَيْدٌ، ومَاتَ عَمْرٌو، ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الٱسم؛ لأنك لو أتيت بالفعل بعد الٱسم لارتفع الٱسم بال ٱبتداء"[4].

ويتبين من خلال هذا النص دقة ٱبن السراج في وصف الفاعل، فهو ٱسم استثناءً للفعل، وهو مرفوع ٱستثناءً للحالات الإعرابية الأخرى، وبنيته على فعل مبني للمعلوم ٱستثاء لنائب الفاعل وقد يسند الفعل إلى فاعله الحقيقي نحو: جَاءَ زَيْدٌ، وبين موقعه في الجملة حتى لا يُخبر عنه، فكل ذلك توسع في مفهوم ٱصطلاح الفعل، وٱحتراسًا من الٱلتباس بموضوعات أخرى، فهذا تعريف مانع من دخول موضوعات أخرى كالخبر أو المبتدأ المرفوعين.

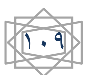
---

(١) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٢٥٨. وينظر: ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل على ألفية ابن مالك / ٣ / ٣٠٥.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٨.

(٣) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٢٦.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ / ٧٢، ٧٣.



### ١٣. نائب الفاعل:

نائب الفاعل من أركان الجملة الفعلية إذا كان فعلها مبنيًا للمجهول، فيرفع نائب فاعل، وهو "ٱسم تقدمه فعل مبنيٌّ للمجهول أو شبهه، وحل محل الفاعل بعد حذفه نحو: أُكْرِمَ الرَّجُلُ المَحْمُودُ فِعْلُهُ"(١)

لم يستعمل المبرد نائب الفاعل بل ٱستعمل المفعول الذي لا يُذكر فاعله، وذلك في باب من كتابه عنوانه"هذا باب المفعول الذي لم يُذكر فاعله، وهو رفع، وحدُّ المفعول أن يكون نصبًا؛ لأنك حذفت الفاعل، ولا بُدّ لكل فعل من فاعل، فقد سار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه"(٢). وفي موضع آخر ٱستعمل ما لم يسمّ فاعله وذلك في قوله: "وما لم يسمّ فاعله بمنزلة الفاعل"(٣). فهذا حدّ لنائب الفاعل بالوصف، وهو والفعل بمنزلة الشيء الواحد شانه شأن الفعل وفاعله، وفرق بينه وبين المفعول به الذي حده النصب، بينما حدُ المفعول الذي لم يذكر فاعله "نائب الفاعل" الرفع. ٱستعمل ٱبن السراج المفعول الذي لم يسمّ من فعل به، وذلك في قوله:" وهو المفعول الذي لم يسمّ من فعل به، إذا كان الٱسم مبنيًّا على فعل بُني للمفعول، ولم يذكر من فعل به، فهو رفع وذلك قولك: ضُرِبَ بَكْرٌ، وأُخْرِجَ خَالِدٌ، واسْتُخْرِجَتْ الدَّرَاهِمُ، فبُني للمفعول على "فُعِلَ" نحو "ضُرِبَ" وأفعل نحو "أُكْرِمَ"، وتُفُعِّل نحو: " تُضرَبَ"، ونفعل نحو " نُضرَبَ"، فخولِف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل"(٤)، وفي موضع آخر اختصر "المفعول الذي لم يسمّ من فعل به" إلى مالم يُسمَّ فاعله"(٥).

وهذا المفهوم قُدِّم بالوصف والشرح فهو مفعول لم يسمّ من فعل به، وهو مرفوع، وقدمه بالمثال، وذكر صيغه أو أبنيته التي بني عليها، وفرق بينه وبين ما بني للفاعل بهذه الأبنية المذكورة. وبذلك كان أكثر توسعًا من المبرد في تعريف هذا الٱصطلاح.

---

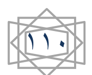
(١) الدقر/ معجم القواعد في النحو والتصريف / ٤٨١.

(٢) المبرد / المقتضب / ٤/٥٠.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٤ /١٠٢. وينظر: ٢ /٢.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٧٦. ٧٧، ٨٠

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٨١



وفي موضع آخر ٱستعمل المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، وذلك بقوله: ٱعلم أن المفعول الذي تقيمه مقام الفاعل، حكمه حكم الفاعل، تقول ضُرِبَ زيدٌ، كما تقول: ضَرَبَ زيدٌ"[1].وهنا أضاف إلى المفهوم علاقته بالفاعل حيث يقام عليه حكم الفاعل أي: الرفع. وٱستعمل ما لم يُسمّ فاعله في موضع آخر، وذلك في قوله:" وإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا درهمًا، فرددته إلى مالم يُسمّ فاعله قلت: أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهَمًا، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل [2]. وفي موضع آخر من كتابه جمع بين الٱصطلاحين السابقين وذلك في قوله:" وما قام من مقام الفاعل ما لم يُسمَّ فاعله"[3]. ويتبين من ذلك تعدد الٱصطلاح للمفهوم الواحد، مما يدل على عدم ٱستقرار الٱصطلاحات في القرن الثالث الهجري، وٱستعمال المبرد وتلميذه الٱصطلاح الكوفي"ما لم يسمّ فاعله" وهذا وصف أقصر عبارة من الوصفين الآخرين وهما "المفعول الذي لا يُذكر فاعله، و"المفعول الذي لم يُسمّ من فعل به"، وهما عبارتان كثرت كلماتهما، وهذا من الأمور التي يجب تجنبها عند صياغة الٱصطلاح، فٱصطلاح نائب فاعل أفضلها لقصره، وقد أشار إلى هذا الٱصطلاح ٱبن مالك كما ورد في شرح ٱبن عقيل [4]:

**ينوبُ مفعولٌ بِه عن فاعلِ فما له، كَنِيلَ خيرُ نائلِ**

وصرح بٱستعماله ٱبن هشام في "قَطْرِ النَّدى" في باب "النائب عن الفاعل، ويقول: يُحذَف الفاعل وينوب عنه في أحكامه كلِّها مفعول به"[5]. ونائب الفاعل هو الٱستعمال السائد بين النحويين المحدثين، وذلك لخفته، وقلة كلماته.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢٨٧/٢.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٧٧.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ٢٢٨.

(٤) ٱبن عقيل، شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك، ٢ / ١١١.

(٥) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ١٨٧.



## المبحث الخامس

## أصطلاحات الفضلة

## في الجملة العربية

١. **الفضلة لغة واصطلاحًا:** فضل الشيء فضلًا زاد عن الحاجة، وما بقي من الشيء [١]، والفضلة في أصطلاح النحاة: ما يستقيم الكلام بغيره إذا حُذف، وهو خلاف العمدة [٢].

**٢. مفهوم الفضلة في فكر المُبرِّد وأبن السراج:**

والفضلة في تفكير المبرد تتبين في نص تحدث به عن العامل، وذلك في قوله!" وإن كان العامل غير فَعْل، لم تكن الحال إلا بعده، وذلك قولك: زَيْدٌ في الدَّارِ قائمًا، وفي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ، وفي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا، فإن جعلت قائمًا هو الخبر رفعته، وكان قولك في الدار فضلةً مُستغنىً عنها؛ لأنك إنما قلت: زَيْدٌ قَائِمٌ، فأستغنى زيد بخبره [٣].

وأمّا أبن السراج فيقول في ذلك:" الأسم الذي يرتفع بأنه فاعل، هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتتم بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول، والمفعول فضلة"[٤]. ويتبين من هذين النصين أن الفضلة يستغنى عنها، لأنها تأتي بعد تمام الجملة بأركانها الأساسية كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، ولعل مفهوم الفضلة قد أستقر على قول بعض النحاة بأنّ" الفضلة يستقل الكلام دونها"[٥]. والنصب علامة الفضلات فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال والتمييز والمستثنى [٦]. ولاتعني الفضلة الأستغناء عنها

---

(١) أبن منظور/ لسان العرب/ مادة"فضل"/ ١١/٥٢٢، ومجمع اللغة العربية/ المعجم الوجيز/ ٤٧٥.

(٢) مجمع اللغة العربية/ المعجم الوسيط/ فضل/ ٢/ ٧١٩، واللبدي/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٧٣.

(٣) المبرد/ المقتضب/ ٤/ ٣٠٠.

(٤) أبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ٧٤. ٧٥.

(٥) أبن عقيل/ شرح أبن عقيل على ألفية أبن مالك/ ٢/ ١٥٥، وينظر: أبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/ ٢٠٠.

(٦) ألاسترباذي/ شرح الرضي على الكافية/ ٢٩٥/١.



تمام الٱستغناء " وليس المقصود بالفضلة الٱستغناء عنها من حيث المعنى، ولا يجوز حذفها متى شئنا، فالفضلة قد يتوقف عليها المعنى، وذلك نحو قوله تعالى:(وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا) [1]، فإنه لا يُسْتَغنى عن مرحا [2]، وهذا صحيح فحذف مرحا يعني النهي عن المشي، وهذا لا يستقيم به المعنى، فالمشي بحد ذاته غير منهي عنه، وإنما النهي عن هيئة المرح في المشي.

### ٣. ٱصطلاحات المفاعيل

#### ١. المفعول به :

هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بواسطة حرف الجر [3]. وهذا ما تعارف عليه النحاة.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح المفعول به بقوله:" والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به، وذلك لأنه تعدّى إليه فعل فاعل"[4]، وبذلك يقصد المفعول به، وكرر ذلك في باب من كتابه عنوانه " من مسائل الفاعل والمفعول به"[5]، وأطلق عليه " المفعول" بحذف الجار والمجرور في الباب المذكور، وكرره في أكثر من موضع، وخاصة في أبواب الفعل المتعدي نحو" الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول"[6]. وقد ٱعتنى بٱصطلاح المفعول وٱقترب من وضع مفهوم له إذ يقول:" اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى، والمفعول على ضروب، فمن ذلك المصدر [7]، يبدو أنه أنه في هذا النص يفرق بين المفعول به والمفعول، فالمفعول أعم من المفعول به لقوله "والمفعول على ضروب"، وكان ٱستعمال المفعول قد نال حظًا أكبر من المفعول به، وعرّف المفعول ذاكرًا حالته الإعرابية، وذكرشيئًا من أقسامه.

---

(١) سورة الإسراء/ ٣٧.

(٢) السامرائي / فاضل صالح / معاني النحو / الأردن/ دار الفكر / ٢٠٠٠/ ط١/ ١/١٤.

(٣) الشريف الجرجاني/ التعريفات/ ١٨٩، وينظر : الدقر / معجم النحو / ٣٥٥.

(٤) المبرد/ المقتضب / ١/٨.

(٥)المبرد / المقتضب / ١/١٣، ١٩، و٤/ ١٨٧.

(٦) المبرد / المقتضب / ٣/ ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٧.وينظر: المصدر نفسه / ١/١٣، ١٤.

(٧) المبرد/ المقتضب/ ٤/٢٩٩. ومن ضروب المفعول: ظرف الزمان والمكان، والحال، ينظر: ٢٩٩- ٣٠٠



وٱستعمل ٱبن السراج المفعول به بمفهوم"من وقع عليه الفعل"، وذلك في قوله: "ٱعلم أَنه قيل له مفعول به؛ لأنه لما قال القائل: ضرب، وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرٍو، فهذا إنما يكون في المتعدي"[1]، وبعد ذلك بقليل ٱستعمل المفعول دالًا به على المفعول به، وذلك في أقسام الفعل المتعدي، وقال:" منها ما يتعدّى إلى مفعول"[2].

وهكذا ظهر ٱتفاق الأستاذ وتلميذه في ٱستعمال الٱصطلاحين: المفعول به والمفعول ليسد أحدهما مكان الآخر، إلا أن ٱبن السراج تبدو الدقة في تعريفه حيث جعل المفعول به متأثرًا بوقوع الفعل، وعرفه بالعلية، فقد ٱستخدم العلة في تعريفه، بينما المبرد عرفه بالوصف فهو منصوب، وميزه عن سائر المفعولات بوجود من فعل به وتعدي الفعل.

## ٢.المفعول المطلق:

عُرف ٱصطلاح المفعول المطلق بأنه"ٱسم ما صدر عن فاعله فعل مذكور بمعناه أي: بمعنى الفعل [3]، وفي شرح شذور الذهب للجَوْجَري [4] هو: المصدر الفضلة المؤكدة لعامله، أو المبيّن لنوعه، أو عدده كضرب ضربًا أو ضرب الأمير ضربتين [5].

ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح المفعول المطلق، بل ٱستعمل ٱصطلاح المصدر في باب " ما يكون من المصادر توكيدًا، وذلك قولك: لا إِلَهَ إلا اللهُ قَوْلًا حَقًّا، كأنك قلت: أَقُولُ قَوْلًا حَقًّا"[6]. وعرّف المصدر بقوله:"فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل [7]، ولعله يقصد بالمفعول بالمفعول ما كان مفعولًا مطلقًا، لأن المفعول المطلق يحدثه الفاعل، نحو: حَفِظَ الطَّالِبُ القَصِيدَةَ حِفْظًا.

---

(١) ٱبن السراج/ الأصول في النحو، ١ / ١٧١.

(٢) ٱبن السراج/الأصول في النحو/١٧٢/١، ١٧٧، ١٨١، و١٩٦، ٢٠٣، وينظر: المصدرنفسه/ ٢ / ٢٧٧، ٢٨٠

(٣) الشريف الجرجاني، التعريفات، ١٨٩.

(٤) الجَوْجري، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، فقيه نحوي مصري من فقهاء الشافعية، ولد بجَوْجر قرب دمياط، وتحوَّل إلى القاهرة صغيرًا، تعلم فيها، وناب في القضاء، مات بمصر، من كتبه: شرح الإرشاد لابن مقري في فروع الفقه الشافعي، وشرح شذور، الذهب، وشرح همزية البوصيري. الزِركلي، الأعلام، ٦/ ٢٥١، وينظر: كحالة / معجم المؤلفين/ ٣/ ٤٦٧.

(٥) الجَوْجَري، محمد بن عبد المنعم / شرح شذور الذهب / تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي/ السعودية/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / ط١/ ٢/ ٤٢٢ /٢٠٠٤م، وينظر: الدقر، معجم النحو، ٣٦١

(٦) المبرد/ المقتضب / ٣ / ٢٣٣.

(٧) المبرد/ المقتضب/ /١، ٧٤.



وٱستعمل ٱسم الفعل ليدل به على المصدر، وذلك قوله: "ومن ذلك المصدر وهو ٱسم فعل"[1]، وهذا يعني تعدد الٱصطلاحات الدالة على المفهوم الواحد، لكن ٱستعمال المصدر كان أكثر شيوعًا في المقتضب.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح المفعول المطلق في قوله: "المفعول المطلق، ويعني به المصدر، والمصدر هو: المفعول في الحقيقة، فمعنى قولك: قَامَ زَيْدٌ، وفَعَلَ زَيْدٌ قِيامًا سواء، ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب، فربما ذُكِر توكيدًا نحو قولك: قُمْتُ قِيامًا، وجَلَسْتُ جُلُوسًا، فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره، وضربٌ ثانٍ تذكره للفائدة نحو قولك: قُمْتُ قِيامًا طَوِيلًا، فقد أفدت في القيام أنه طويل، طويل وكذلك إذا قلت : ضربت ضربتين وضربات فقد أفدت المرار وكم مرة ضربت طويل وكذلك إذا قلت: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ، فقد أفدت المرار وكم مرة ضربت [2].

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح المفعول المطلق ٱستعمالًا مباشرًا جامعًا بين الوصف وذكر أضربه بالمثال وفي شرحه الذي هو في الحقيقة مصدر، كما هو عند ٱبن السراج، فكان أكثر وضوحًا من المبرد في التصريح بالٱصطلاح وفي شرحه.

### ٣.المفعول له :

جاء في التعريفات " المفعول له: هو علة الإقدام على الفعل نحو: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا لَهُ"[3]، وجاء في"قطر الندى: " أنه"المصدر المعلِّل لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا، نحو: قمت إِجْلَالًا لَكَ [4]. ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح المفعول له، أو أي ٱصطلاح مرادف له نحو: المفعول المفعول لأجله، لكنه لمّح إلى ذلك في قوله: " إِنْ قُلْت: قَامَ عَبْدُ اللهِ ٱبْتِغَاءَ الخَيْرِ، فجئت بالعلة التي وقع لها القيام"[5]، فهذا القول يبين عِلة وقوع الفعل كما جاء في التعريفين

---

(١) المبرد/ المقتضب/ ٢٩٩/٤. وينظر: المصدر نفسه/ ١٠٢/٣.

(٢) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/١٥٩ - ١٦٠.

(٣) الشريف الجرجاني/ التعريفات/ ١٨٩.

(٤) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٢٢٦. وأطلق عليه المفعول لأجله بالإضافة إلى المفعول له. وينظر: النحو الوافي، ٢/٢٣٧، وكذلك أطلق عليه المفعول لأجله.

(٥) المبرد/ المقتضب/ ٣/ ١٨٧.

السابقين. وهذا يعني: أنه جاء بالمفهوم دون الٱصطلاح. ولعله بذلك يذهب مذهب الكوفيين في"أنهم لم يترجموا له . للمفعول له . ٱستغناء بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فإذا قلت: ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبًا، فكأنك قلت: أَدَّبْتُه تَأْدِيبًا "[1].

وعرّف ٱبن السراج المفعول له بقوله:"ٱعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ولكن العامل فيه غير مشتق منه، وإنما يذكر؛ لأنه عُذر لوقوع الأمر نحو قولك: فَعَلْتُ ذَاكَ حَذَارَ الشَّرِ، وجِئْتُكَ مَخَافَةَ فُلَانٍ، فجئتك غير مشتق من مخافة فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه، نحو خفتك مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب [2]. ويتبين أن ٱبن السراج ٱستعمل ٱصطلاح المفعول له بالوصف والمثال والعلية، فهو عذر لوقوع الفعل، وبذلك تقدم على أستاذه بذكر الٱصطلاح ومفهومه بوضوح وعلى مستوى من النضج.

**٤.المفعول معه :**

جاء في التعريفات: المفعول معه هو" المذكور بعد واو المصاحبة معمل فعل لفظاً نحو: ٱسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ أو نحو: مَا شَأْنُكَ وزَيْدًا [3]، والمفعول معه هو: الٱسم المنتصب بعد واو بمعنى مع[4]، وهو ٱسم فضلة بعد واو أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه نحو: سِرْتُ والنِّيلَ، وأَنَا سَائِرٌ والنِّيلَ [5]، هذه التعريفات تؤكد على معنى المعية بوجود واوالمعية.

ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح المفعول معه، ولم يذكر واو المعية؛ فهو يرى "أن الواو أحق بالعطف"[6]، ومما يؤيد ذلك قول ٱبن جني:" إن العرب لم تستعمل الواو قط بمعنى

---

(١) السيوطي، جلال الدين/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم/ بيروت/ مؤسسة الرسالة / ١٩٩٢م/ ٣/١٣٣.

(٢)ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١ /٢٠٦

(٣) الشريف الجرجاني / التعريفات/ ١٨٩.

(٤) ٱبن عقيل/ شرح ابن عقيل/ ٢/٢٠٢.

(٥) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٢٣١.

(٦) المبرد / المقتضب / ٢ /٥١.

إلا في الموضع الذي لو ٱستعملت فيه عاطفة لصلحت، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيدًا، أي: قمت مع زيد، كان يجوز لك أن تقول فيه: قمت وزيدٌ، فتعطف زيدًا على ضمير الفاعل [1]. وأيد ذلك فاضل السامرائي في قوله:" إذا أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإن لم ترد التنصيص على ذلك عطفت، وقد يقع بعد الواو مالا يصح إشراكه في الحكم مع ما قبلها نحو: سِرْتُ والجِدَارَ، فهذا معية لا عطف؛ لأنه لا يصح أن يشترك الجدار والٱسم السابق في السير [2].

وبهذا يبدو أن المبرد يميل إلى أن الواو تأتي للعطف ومعناها "إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أول"[3]، وقد يعني ذلك أن يشترك الأول والثاني معًا فيتصاحبا، ومثال ذلك " جَاءَ مُحَمَّدٌ وخَالِدٌ " فمن المحتمل أن يأتي خالد بصحبة محمد وبمعيته. وقال ٱبن السراج في المفعول معه وهو خامس المفعولات عنده: ٱعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى "مع"؛ لأنه لا تكون في العطف بمعنى "مع"، وهي لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى مع، وذلك قولهم: مَا صَنَعْتَ وأَبَاكَ، لَوْ تَرَكْتَ النَّاقَةَ وفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا. [4] وبهذا ٱستعمل ٱصطلاح المفعول معه، ووضع له وصفًا كما تبين من قوله أعلاه، موضحًا بالمثال الذي يبين فيه أن الواو جاءت للمعية، وما بعدها' أباك، وفصيلَها' مفعول معه، وبذلك تقدَّم ٱبن السراج على أستاذه في ذكر الٱصطلاح ومفهومه المعرَّف بدقة ووضوح.

### ٥.المفعول فيه :

جاء في التعريفات "المفعول فيه: ما فعل فيه فعل مذكور لفظا أو تقديرًا [5]، أمّا في قطر الندى فهو "كل ٱسم زمان أو مكان سُلط عليه عامل على معنى في كقولك: صُمْتُ يَوْمَ

---

(١) ٱبن جني، أبو الفتح عثمان/ سر صناعة الإعراب / تحقيق: حسن هنداوي / دمشق وبيروت/ دار القلم / / ط٢/ ١٢٧/ ١٩٩٣م

(٢) السامرائي / معاني النحو / ٢٣٦/٢.

(٣) المبرد / المقتضب / ١ / ١٠.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ / ٢٠٩.

(٥) الشريف الجرجاني / التعريفات / ١٨٩.



الخَمِيسِ، وجَلَسْتُ أَمَامَكَ [1]، وفي هذا التعريف إحاطة بأن لا يخرج الظرف عن المفعول فيه، فتسليط العامل عليه يجعله مفعولًا فيه فقط ، والمفعول فيه هو الظرف كما قال ابن هشام الأنصاري: "المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا، والظرف: ما ضمن معنى "فيْ" بٱطِّراد: من ٱسم وقت، أو ٱسم مكان، أو ٱسم عرضت دلالته على أحدهما أو جارٍ مجراه"[2]، فالمفعول فيه يتضمن معنى "في"، أي: ما وقع فيه الفعل من زمان أو مكان.

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح المفعول فيه، وذلك في قوله: " والزمان والمكان مفعول فيهما"[3]، فيعرف المفعول فيه بذكر نوعيه: الزماني والمكاني، وقد أفرد للظرف بابًا عنوانه" الظروف من الأمكنة والأزمنة"، ٱعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، ونصبه على أنه مفعول فيه"، وذلك قولك: "سِرْتُ يَوْمَ الجُمْعَةِ، وجَلَسْتُ خَلْفَ زَيْدٍ، ودُونَ عَبْدَ اللهِ، وقُدَّامَ عَبْدَالله' وهذه كلُّها مفعول فيها"[4]. وبهذا يضيف إلى مفهوم المفعول فيه تضمنه معنى الأشياء مستعملًا المثال للتوضيح، فعرض الٱصطلاح بقسميه، وبالأمثلة الموضحة، وكان ذلك في أكثر من موضع في كتابه، وخصه بباب سمَّاه: باب الظروف من الأمكنة والأزمنة.

وٱستعمل ٱبن ٱلسراج ٱصطلاح المفعول فيه، وتناوله في باب المنصوبات وبحثه تحت عنوان: شرح المفعول فيه بقسميه، وذلك في قوله: " المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان، فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني: "في" فيحسن معه فتقول: قُمْتُ اليَوْمَ، وقُمْتُ فِي اليَوْمِ"[5]، ويتابع شرح القسم الثاني ظرف المكان مفرقًا بينه وبين الزمان في قوله: " وٱعلم أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف؛ لأن الأمكنة أشخاص لها خلق وصور

---

(١)ٱبن هشام الأنصاري / شرح قطر الندى وبل الصدى / ٢٢٩.

(٢) ٱبن هشام الأنصاري/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ٢/ ٢٣١.

(٣) المبرد / المقتضب / ١ / ٧٤، ٧٥. وينظر: المصدر نفسه، ٤ / ٣٣٩. لمعرفة الاسم الذي عرضت دلالته على أحدهما (الزمان والمكان)، وما جرى مجرى أحدهما، ينظر: الجزء نفسه/ ٢٣١- ٢٣٢.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤ / ٣٢٨، ٣٢٣، ١٧١.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /١٩٠.

تعرف بها كالجبل والوادي، والظرف: هو المبهم الذي ليست له حدود معلومة تحصره، نحو: خَلْف وقُدَّام وأمَام ووَرَاء، وما أشبه ذلك"[١] فيعرف ٱبن السراج ٱصطلاح المفعول فيه بذكر قسميه ويشرحها [٢]، ويسوق الأمثلة الموضحة. وقد ٱستعمل الأستاذ وتلميذه ٱصطلاحي المفعول فيه والظرف للدلالة على المفهوم نفسه.إلا أن المبرد جعله في باب الظروف من الأمكنة والأزمنة، وٱبن السراج جعله في مباحث المنصوبات.

**٤.الحال:**

وجاء في التعريفات أن "الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، أو معنىً نحو: زَيْدٌ في الدَّارِ قَائِمًا [٣]، ويُضاف بأنه "وصف فضلة يُذكر لبيان هيئة الفاعل والمفعول به كليهما نحو: أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ ضاحكًا، وٱشْرَبْ المَاءَ بَارِدًا، وكَلَّمْتُ خَالِدًا ماشِيَين"[٤]، ويقول ٱبن هشام في كتابه" شرح قطر الندى" أن يقع في جواب كيف، فالحال" وصفٌ فضلةٌ يقع في جواب كيف نحو: ضَرَبْتُ اللصَّ مَكْتُوفًا"[٥]. فكل هذه المفاهيم تشترك في أن الحال وصفٌ، وفَضْلة، وتبين هيئه صاحبها.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح الحال في باب" الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالًا، وذلك قولك: بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ، فإنما ٱنتصب أنه أراد بايعته نقدًا، فوضع قوله "يَدًا بِيَدٍ" في موضع نَقْدًا"[٦]، ويؤول الحال إلى مفعول فيها وذلك في قوله:" فإذا قلت: جَاءَني زَيْدٌ مَاشِيًا، لم تُرِدْ أن يعرف بأنه ماشٍ، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال، فالحال مفعول فيها إنما خبرت مجيئه وقع في حال مَشْي [٧]. فهذا يعني أنه يستعمل المفعول فيه دالًا على الحال، ويبدو ويبدو أن المبرد لم يقدم مفهومًا يحدد ٱصطلاح الحال، وإنما شرحه بالوصف وبالمثال، وٱستعمل ٱصطلاح الحال وطرح الكثير من المسائل المتعلقة بالحال [٨].

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /١٩٧. وينظر: المصدر نفسه /٢ /٢٩٢. ٢٩٧.

(٢) ينظر: ٱبن السراج / الأصول في النحو/١/ ١٩١-٢٠٦.

(٣) الشريف الجرجاني/ التعريفات / ٧٢.

(٤)الدقر/ معجم النحو / ١٦٢.

(٥) ٱبن هشام الأنصاري / شرح قطر الندى وبل الصدى / ٢٣٤ .وينظر: ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل/ ٢ /٢٤٢.

(٦)المبرد / المقتضب / ٣ / ٢٣٦.

(٧)المبرد / المقتضب /٤ /٣٠٠، ١٦٦.

(٨) ينظر: ٱبن السراج، الأصول في النحو / ٣/٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧١. ٢٧٣، و٤/ ٢٦، ١٢٣، ١٢٤.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الحال وذكره في باب:" ذِكر ما شبه بالمفعول والعمل فيه فعل حقيقي، وهو صنفان يسمّيها النحويون الحال والتمييز: فأما الذي يسمُّونه الحال فنحو قولك: جَاءَ عَبْدُ اللهِ رَاكِبًا، وقَامَ أَخُوكَ مُنْتَصِبًا، وجَلَسَ بَكْرٌ مُتَكِئًا، فعبد الله مرتفع "بجاء"، والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال، وراكب منتصب لشبهه بالمفعول، لأنه جاء بعد تمام الكلام، وٱستغناء الفاعل بفعله"[1]، ووضع له مفهومًا، وذلك في قوله:"والحال إنما هي هيئة الفاعل، أو المفعول، أوصفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه[2].

فجاء عرض ٱبن السراج لٱصطلاح الحال بالمثال والتعليل، فعلل نصبه لمشابهته المفعول في الٱستنعاء عنه، ثُمّ صاغ مفهومًا للحال يرتبط بالفعل الذي رفع الفاعل مبيّنًا حال الفاعل لحظة وقوع الفعل، فالحال يرتبط بالفعل الواقع والحاصل.

## ٥.التمييز:

وجاء في معجم النحو: "التمييز هو اسم نكرة بمعنى "من" مبين لإبهام اسم وهو المفرد، أو نسبةٍ وهو الجملة"[3]، وهو كل ٱسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال، نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وعِنْدِي شِبْرٌ أرضًا [4]، ويعرفه ٱبن هشام بكلمات وصفية بقوله"والتمييز: هو ٱسمٌ، فضلةٌ، نكرةٌ، جامدٌ مفسرُ لما انْبَهَمَ من الذوات [5].

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح التمييز إلى جانب التبيين في باب عنوانه"هذا باب التمييز والتبيين، ٱعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل، وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الٱنتصاب واحدٌ وإن ٱختلفت عوامله، فمعناه أن يأتي مبينًا عن نوعه، وذلك قولك:"عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وثَلَاثُونَ ثَوْبًا[6]، وفي موضع آخر يقول: "ٱعْلم أن التبيين إذا كان فيه العامل فعلًا فعلًا جاز تقديمه[7]، وٱستعمل التفسير ليدل به على التمييز في قوله:" ٱمتنعت أن تقول

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /١١٣.

(٢)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /١١٣.

(٣) الدقر / معجم النحو / ١١٢.

(٤) ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل / ٢/ ٢٨٦.

(٥) ٱبن هشام / شرح قطر الندى وبل الصدى / ٢٣٧.

(٦) المبرد/ المقتضب/ ٣٢/٣.

(٧)المبرد / المقتضب / ٣/ ٣٦، ٣٣، ٩١. ١٦٤/٢.

عشرو درهمٍ للفصل بين التفسير والمِلْك إذا قلت: عَشْرو زيدٍ ٱمتنعت في قولك: أنت أفرههم عبدًا مع الإضافة، فإنما عنيت مالك العبد[١].

ويبدو أن المبرد عرّف التمييز بطريقة أقرب إلى الشرح مصورًا بالمثال، وٱستعمل أكثر من ٱصطلاح للدلالة على المفهوم نفسه، فٱستعمل التمييز والتبيين والتفسير، مما يعني الٱضطراب في ٱستعمال الٱصطلاحات في القرن الثالث الهجري زمن المبرد.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح التمييز بقوله:" الأسماء التي تنصب بالتمييز، والعامل فيه فعل، أو معنى الفعل، والمفعول هو فاعل في المعنى، وذلك قولك: قَدْ تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، وتَصَببَ عَرَقًا، وامْتَلَأَ الإِنَاءُ مَاءً"، وإنَّ الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات [٢].

وٱستعمل المُفسّر دالًا به على التمييز وذلك في قوله: "زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ أَبًا، فنقلت الفضل إلى زيد وجئت بالأب مُفسّرًا [٣]، وٱستعمل التفسير وذلك في قوله:" لا يجوز تقديم ما نُصِب على التفسير"[٤].

وٱستعمل أيضًا التبيين دلالة على التمييز، وذلك في قوله: تقول: إن غَيْرَها إِبِلًا وشَاءً، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلًا وشاء، نصبت إبلًا وشاءً على التمييز والتبيين [٥].

ويبدو أن ٱبن السراج ٱتّبع أُستاذه المبرد في تعريف التمييز بطريقة أقرب إلى الشرح المصحوب بالمثال، وفي تعدد الٱصطلاحات الدالة على المفهوم نفسه، وهي التمييز، والمُفسِّر، والتفسير، والتبيين، وكان الحظ الأوفر في الٱستعمال للتمييز عند المبرد وٱبن السراج. ولم يغب عن فكريهما ٱستعمال الٱصطلاح الكوفي، فٱصطلاح المُفسِّر والتفسير من ٱستعمالات الفراء إمام نحاة الكوفة، وذلك في قوله: "المفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا، فالفعل للذرع؛ لأنك تقول: ضَاقَ ذَرْعِي بِهِ، جاء الذرع مُفسّرًا، لأن الضيق فيه، وكما تقول: هُوَ أَوْسَعُكُمْ دَارًا، دخلت الدار لتدلّ على أن السعة فيها لا في

---

(١) المبرد/ المقتضب/ ٣/ ٣٤

(٢) ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ١/ ٢٢٢ . ٢٢٣. وينظر: المصدر نفسه / ٢٢٩/٢.

(٣) ٱبن ا السراج/ الأصول في النحو / ٢٢٥/١، وينظر: المصدر نفسه / ٢ /٢٢٩.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/١٢٢.

(٥) ٱبن السراج، الأصول في النحو / ١/ ١٤٨، وينظر:١/ ٣٦٤.



الرجل، فلما أُسنِد الفعل للرجل صَلُح النصب فيما عاد بذكره على التفسير؛ ولذلك لا يجوز تقديمه، كما لا يجوز دارًا أنت أوسَعَهمْ"[1]. وهذا يعني: أن أئمة النحو في البصرة ٱستعملوا الٱصطلاحات الكوفية؛ فهي ليست حكرًا على الكوفيين، وهذا من باب التفاعل بين المذهبين الكوفي والبصري، ويدل على أن مصادر النحو واحدة، لكن الٱختلاف في منهجية التعامل معها.

**٦ .الاستثناء:**

جاء في التعريفات: " الٱستثناء إخراج الشيء من الشيء لولا الإخراج لوجب دخوله فيه [2]، وهذا مفهوم عام للٱستثناء أما أبو البركات الأنباري فعرض الٱستثناء بقوله: إن قال قائل ما الٱستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا [3]، ويبدو أن هذا المفهوم ٱصطلاحي نحوي، وفي تعريف آخر" الٱستثناء إنه الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا في الحكم السابق، فليس هذا الإخراج إلا الطرح بإسقاط ما بعدها من المعنى الذي قبلها ومخالفته للمتقدم عليها فيما تقرر من أمر مثبت أو منفٍ [4]، وهذا وصفٌ شاملٌ يوضح معنى الاستثناء، ويشير إلى عناصره: المستثنى والمستثنى منه وأدوات الٱستثناء.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح الٱستثناء وأفرد له بابًا عنوانه"الٱستثناء" جاء فيه:"الٱستثناء على وجهين: أحدهما أن يكون محمولًا على ما كان عليه قبل دخول الٱستثناء، وذلك قولك: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، فإنما يجري هذا على قولك: جَاءَنِي زَيْدٌ، والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولًا، ثُمّ تأتي بالمستثنى بعدُ، فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جَاءَنِي القَوْمُ إلا زَيْدًا.[5]

وفي هذا التقديم للٱستثناء إشارة إلى نوعين من الٱستثناء، الأول: المفرغ ووصفه "بالمحمول على ما كان عليه قبل دخول الٱستثناء"، وهذا تعريف للٱصطلاح بالوصف والشرح

---

(١) الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد / معاني القرآن/ تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي/ بيروت /عالم الكتب/ ١٩٨٣م، ط٣/ ٧٩/١. وينظر: ٥٥، ٥٧، ١٥٢، هذه الصفحات استعمل فيها ٱصطلاح المفسر.

(٢)الشريف الجرجاني / التعريفات / ٢٢.

(٣) أبو البركات الأنباري / أسرار العربية / ٢٠١.

(٤) عباس حسن / النحو الوافي / ٢/ ٣١٦.

(٥) المبرد / المقتضب / ٤/ ٣٨٩. وينظر: الجزء نفسه، ٤٠٢. ٤٠٦.



موضحًا بالمثال، أما النوع الثاني فهو التام المثبت، ووصفه "بكون العوامل مشغولة ثم يأتي المستثنى" مبينًا حكمه بالمثال، وٱستعمل ٱصطلاح المستثنى، وهو أحد أركان الٱستثناء في النوع الثاني ودل عليه بقوله "تأتي بالمستثنى بعد"، أي: بعد العامل ومشغوله وأداة الٱستثناء، كما في المثال" جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا".

وذكر وجه ثالث للٱستثناء في باب عنوانه:" ما يقع في الٱستثناء من غيرنوع المذكور قبل، وذلك قولك: ما جَاءَنِي أَحَدٌ إلا حِمَارًا، ومَا في القَومِ أَحَدٌ إلّا دَابَّةً، فوجه هذا وحده النصب، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول، فتنصبه بأصل الٱستثناء على معنى لكن"(١). وعلى هذا فهو يعرف نوع ثالث من الاستثناء وهو المنقطع أي: أن المستثنى ليس من نوع المستثنى منه ويقدر على معنى لكن.

وجاء باب آخر في كتابه: "المستثنى من المنفي، يقول: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وإلا زيدًا"(٢)، وهذا النوع االرابع وهو الٱستثناء التام المنفي الذي أطلق عليه "المستثنى من المنفي". وفي باب آخر ٱستعمل ٱصطلاحي "الموجب والمنفي في الٱستثناء"(٣).

وٱستعمل عدة ٱصطلاحات في دائرة الٱستثناء، منها الٱستثناء، والٱستثناء المحمول على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء وهو "المفرغ" كما تقدم.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الٱستثناء وعرضه بقوله:" ٱعلم أنّ إلا في كل موضع على معناها في الٱستثناء، وأنها لا بُدّ من أن تُخْرِجَ بعضًا من كل" (٤)، ويربط الٱستثناء بتوسط إلا فيقول:" فلما توسطت إلا حدت معنى الٱستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا، فتقول: ضَرَبْتُ القَومَ إلا زَيْدًا " (٥).فهذا مفهوم يعطي تصورًا عامًا للٱستثناء بالوصف والمثال، وفيه إشارة إلى الٱستثناء التام الذي يطلق عليه الٱستثناء الصحيح وحده بقوله:" الٱستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه، ليعرف أنه لم يدخل فيهم،

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٤١٢/٤.
(٢)المبرد / المقتضب/ ٤/ ٣٩٤
(٣) المبرد / المقتضب / ٤٠٦/٤.
(٤)ٱبن السراج/ الأصول في النحو، ٢٩١/١.
(٥)ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١ /٢٨١



نحو: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا [(١)]. ويبين حكم المستثنى في ٱستثناء موجب أي: مثبت بقوله: "فكل ما ٱستثنيته بإلا بعد كلام موجب فهو منصوب"[(٢)]، وفي موضع آخر يذكر الٱستثناء المنقطع في باب عنوانه: باب الٱستثناء المنقطع من الأول إلا في تأويل لكن"[(٣)]، وبذلك فهو يتفق مع المبرد في تقدير الٱستثناء المنقطع على معنى لكن، ولكنه يختلف بٱستعمال ٱصطلاح ٱلاستثناء المنقطع، وهذا تقدم يسجل لٱبن السراج على المبرد في ٱستعمال الٱصطلاح ومفهومه. ويحدّ الٱستثناء المفرغ بقوله:" فأمَّا إذا فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعد إلا، وزال ما كنت تستثني منه وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد، وما قعد إلا بكر، فزيد مرتفع بقام، وبكر مرتفع بقعد[(٤)].

ويعرف المستثنى بقوله:" المستثنى يشبه المفعول إذا أُتىَ به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، "فجاءني القوم"كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر"زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حرف الٱستثناء ما كان إلا نصبًا، و"المستثنى بعض المستثنى منه"[(٥)].وكان تعريف المبرد وٱبن السراج متقاربين في تقديم تصور شامل لمفهوم الٱستثناء وأنواعه بالوصف والمثال، وٱستعمال ٱصطلاح موحد وهو الٱستثناء للدلالة على هذا النمط النحوي، وٱستعمال الجمل الوصفية في تعريف المستثنى، وما يستثنى منه في سياق شرح الٱستثناء. فبدا التلميذ متأثرًا بفكر أستاذه وتصوره النحوي.

### ٧. ٱصطلاحات التوابع:

جاء في التعريفات"التوابع: كل ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه [(٦)] و"التابع هو الٱسم المشارك قبله في إعرابه مطلقًا"[(٧)]. و"التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها [(٨)]، فهي توابع لتبعيتها غيرها من جهة الإعراب.

---

(١)ٱبن السراج، الأصول في النحو/ ١ /٢٩٠.٢٩١
(٢)ٱبن السراج، الأصول في النحو / ١ /٢٨١
(٣) ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ٢٩٠/١.
(٤) ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ١/ ٢٨٢.
(٥) ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ١ /٢٨١.
(٦)الشريف الجرجاني / التعريفات / ٦٣.
(٧)ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل / ٣ /١٩٠.
(٨)ٱبن يعيش / شرح المفصل للزمخشري/٢ /٣١٨، وٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٢٨٣.

ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح التوابع أو التابع، وإنما ذكرها وشرح عملها في أبواب متفرقة من كتابه، ولم يجمعها في باب أو مبحث واحد، بينما ٱستعمل ٱبن السراج التوابع وأخبر عنها بعددها، وأقسامها، وأفرد لها بابًا عنوانه: "هذه توابع الأسماء في إعرابها"، التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تُجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والخفض والنصب"[1]. فهي توابع إعرابية لإتباعها غيرها في الإعراب رفعًا وخفضًا ونصبًا.

**١. التوكيد:**

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح التوكيد، ولكنه لم يعرفه، وإنما ذكر شيئًا من مسائله في أبواب متفرقة، وذلك قوله: "وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع إنما يجري على توكيد، فإن لم تؤكد، جاز على قبح وهو قولك: قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ، فإن قلت: قُمْ نَفْسُك، جاز [2]. في هذا النص يبدو إشارة إلى التوكيد المعنوي" وله لفظان النفس والعين، وذلك نحو " جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ"[3]، ولم يذكر ٱصطلاحه وإنما ذكره بالمثال، ويبدو أنه ٱستعمل ٱصطلاح النعت دالًا على التوكيد في قوله: " ما نعته بالنفس في المرفوع إنما يجري على التوكيد. ولعله ٱستعمال خاص للمبرد.

ومما قاله في التوكيد: ٱعلم أن النعت على اللفظ والتكرير بمنزلة واحدة، وذلك قولك: لا رَجُلَ ظَرِيفَ لَكَ، والتكرير على ذلك يجري، تقول: لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا" [4].

ويبدو أنه كما ٱستعمل النعت ليدل به على التوكيد، كذلك ٱستعمل التكرير ليدل به على المعنى حيث جعله والنعت في منزلة واحدة، وهذا الٱستعمال كوفي المذهب ٱستعمله الفراء ليدل به على التوكيد اللفظي ومن ذلك قوله: " العرب لا تجمع اسمين قد كني عنهما ليس

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /١٩، ٢٢٥.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣ /٢١٠.

(٣) ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل / ٣ /٢٠٦، وٱبن هشام الأنصاري / شرح قطر الندى وبل الصدى / ٢٩٢، وينظر: أبو بكر الأنباري/ أسرار العربية / ٢٨٤.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/ ٣٦٩.

بينهما شيء إلا أن ينووا التكرير وإفهام المكلَّم، فقالوا: أَنْتَ أَنْتَ فَعَلْتَ، وهُوَ هُوَ أَخَذَهَا [١].

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح التوكيد مبينًا قسميه وأضربه، فقال:" التوكيد يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الٱسم، وإما أن يكون بما يحيط به، وتكرير الٱسم يجيء على ضربين: ضرب يعاد فيه الٱسم بلفظه، وضرب يعاد معناه، فأما ما يعاد بلفظه فنحو قولك: رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا، وهَذَا زَيْدٌ زَيْدُ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ زَيْدٍ، والضرب الثاني: هو إعادة المعنى بلفظ آخر نحو قولك: مَرَرْتُ بزَيْدٍ نَفْسِهِ، وجَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، ورَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ"[٢].

ويبدو التسلسل المنطقي في تقديم ٱبن السراج لٱصطلاح التوكيد،وذلك بذكر ضربيه،وتقسيم الضرب الأول إلى قسمين مع المثال عليهما،ثم يتابع عرض الضرب الثاني مع المثال،وهو:" ما يجيء للإحاطة والعموم،تقول:جَاءَنِي القَوْمُ أَجْمَعُون، وجَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُمْ"[٣]، فجاء عرض ٱبن السراج في تدرج منطقي في باب واحد وبٱصطلاحات بينة،بينما المبرد عرضها في أبواب متناثرة دون تسمية ٱصطلاحاتها بٱستثناء ٱصطلاح التوكيد،وهذا يعني نزع الٱصطلاح إلى النضج عند ٱبن السراج.

### ٢ .العطف:

العطف: تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعة، يتوسط بينه وبين متبوعة أحد الحروف العشرة مثل: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو، فعَمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد. [٤]. وٱستعمل المبرد ٱصطلاح العطف في باب حروف العطف بمعانيها، وبعد مناقشة حروف العطف قال في نهاية الباب:" فهذه الحروف - حروف العطف - تُدِخل الثاني من الإعراب في الأول"[٥]، فهذه جملة وصفية لٱصطلاح العطف، وفي موضع آخر عرّف المعطوف

---

(١) الفراء/ معاني القرآن / ٢/ ٤٥، وينظر: ٢/ ١٤٠، ٣/ ٢٧٩، ٱستعمل التكرير بمعنى البدل.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ١٩. ٢٠.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /٢١.

(٤) الشريف الجرجاني / التعريفات/ ١٢٧. الحروف العشرة هي: الواو، الفاء، ثُمّ، أو، لا، بل، لكن، أم، وإما مكسورة مكررة، حتى، ينظر: ٱبن جني/ اللمع في العربية/ ٧٠.

(٥) المبرد / المقتضب/ ١٢/١.

وذلك بقوله:" أعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله، لأنه شريكه في العامل نحو: مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو، وجَاءَنِي زَيْدٌ وعَمْرٌو"[1]، وما قدمه المبرد من وصف للعطف والمعطوف إشارة إلى عطف النسق وهو" التابع المتوسط بينه وبين متبوعة أحد الحروف (حروف العطف) نحو: " اخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ"[2].

ويصرح بأستعمال أصطلاح النَّسَق في قوله:" حتى التي تقع في الاسم ناسقة، فالتي تَنْسِق ثُمَّ تَنْسِق كما كان ذلك في الواو والفاء وثُمّ وجميع حروف العطف"[3]، فهذا تعريف لأصطلاح النسق بالوصف، والنسق: أصطلاح يطلقه على حروف العطف كما تبين؛ لأن عطف النسق يكون بحروف العطف. وفي موضع آخر أطلق الإشراك ليدل به على العطف في باب"حروف العطف"، وذلك في قوله:" فمنها الواو، ومعناها: إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول [4]، وكذلك أستعمل الشِرْكَةَ بالدلالة نفسها [5]. ويستعمل عطف البيان في موضع آخر وذلك في قوله:" ويا تيمُ تيمَ عَدِي، فترفع الأول لأنه مفرد، وتنصب الثاني لأنه مضاف، وإن شئت كان بدلًا من الأول، وإن شئت كان عطفًا عليه عطف البيان [6] وعطف البيان هو: التابع الجامد المُشْبِهُ للصفة في إيضاح متبوعه، وعدم أستقلاله، نحو: أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، فعمر عطف بيان؛ لأنه مُوَضِّح لأبي حفص [7].وفي موضع آخر أطلق عليه التبيين وذلك في قوله:" فمن قال يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبين تبيينًا لمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان"[8].

فأطلق التبيين على عطف البيان، وهما في الدلالة سواء فالبيان والتبيين يعنيان الوضوح، فالمبرد عرض عطف البيان والتبيين بالمثال، ولم يضع حدًّا واضحًا لهما شأنه شأن عطف النسق.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤ /٢١١.

(٢) أبن عقيل/ شرح أبن عقيل / ٣ /٢٢٤. وينظر: أبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٣٠١.

(٣)المبرد / المقتضب / ٣٩/٢، وينظر: ٤/ ١٤.

(٤) المبرد / المقتضب/ ١/ ١٠، وينظر: ٣٠١/٣، و٤/ ١٢٨، ٢٦٤

(٥) المبرد / المقتضب/ ٣٩٩/٤.

(٦)المبرد / المقتضب / ٤/ ٢٢٧. وينظر:٤/ ٢٠٩.

(٧)أبن عقيل / شرح أبن عقيل / ٣ /٢١٨ - ٢١٩. وينظر: أبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/٢٩٦.

(٨) المبرد/ المقتضب/ ٤/ ٢٠٩.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح العطف وذكر منه ثلاثة أضرب، الضرب الأول: عطف البيان وهو نوع من التوابع، وعطف الحرف وهو الضرب الثاني، وهما قسم من التوابع، والضرب الثالث عطف البدل وهو ضرب من التوابع، سيأتي الحديث عنه حين الحديث عن البدل كضرب من التوابع.

وعرّف عطف البيان بقوله:" ٱعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما وإنما سُمِّي البيان ولم يُقَل نعت؛ لأنه ٱسم غير مشتق من فعل، فعدل النحويون عن تسميته نعتًا وسموه عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به، وهو مفرق بين الٱسم الذي يجري عليه وبين ما مثل ٱسمه نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا أبا عمروٍ، ولَقِيتُ أَخَاكَ بَكْرًا"[1]. فهذا وصف بالشرح القائم على التعليل المُدَّعم بالمثال كما هو مُبيّن في تعريفه للٱصطلاح.

وعرّف العطف بحرف وذلك في قوله:" حروف العطف عشرة يُتبِعْن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابهما"[2]، وفي موضع آخر أطلق عليها حروف النسق، النسق، وذلك في قوله:" اعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وَجَدْتَ ذلك في كلام العرب فقد أُخْرِجَ أحدهما من حروف النسق"[3]. وٱستعمل الإشراك في موضع موضع واحد عندما قال:" اعلم أنك إذا عطفت ٱسمًا على أن وما عملت فيه من ٱسم وخبر فلم أن تنصبه على الأشراك بينه وبين ما عملت في، فتقول: إنّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وعَمرًا [4] .
ففي باب العطف ٱستعمل ٱبن السراج عطف البيان كٱستعمال المبرد له، وٱستعمل العطف بحرف، مقابل عطف النسق الذي لمح إليه المبرد، ولكن الحضور الأبرز كان لٱصطلاحي عطف البيان، والعطف بحرف عند ٱبن السراج، وٱستعمل مقابله الإشراك.

والنسق ٱصطلاح كوفي ٱستعمله الفراء حيث جاء في معانيه"وقوله تعالى: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) [5]، يجوز فيه الإتباع لأنه نسق في اللفظ"[6]،

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٤٥
(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢ /٥٥.
(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢ /٥٩.
(٤) ابن السراج/ الأصول في النحو / ٢٤٠/١. وسمَّى حروف العطف بحروف الإشراك / ٢/ ٤٢.
(٥) سورة آل عمران/١٤٢.
(٦) الفراء/ معاني القرآن / ٢٣٥/١.



وقال المخزومي:" النسق عبارة كوفية يقابلها البصريون العطف بالحروف"[1]، وهذا يعني أن المبرد وتبعه تلميذه ٱبن السراج في ٱستعمال ٱصطلاحات كوفية، فهي لا تقتصر على الكوفيين، وهذا من مظاهر الٱتفاق بين البصريين والكوفيين.

**٣ .البدل:**

البدل من الٱصطلاحات الشائع ٱستعمالها في النحو، والبدل هو: تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، ويخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان والعطف بالحروف"[2] وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسِطَة [3].

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح البدل في عدة مواضع من كتابه، ولم يُفرد له بابًا، ولم يضع له حدًّا قاطعًا، ومن ذلك قوله:" قيل بدل؛ لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرّغ له"[4]، فهو يعلل سبب التسمية، وكأنه يعرف البدل بأنه ما يعمل فيه الذي عمل في الذي قبله وهو المبدل منه. وقد جمع بين ٱصطلاحي البدل والمبدل منه في موضع واحد في قوله:" والمعنى الصحيح: أن البدل والمبدل منه موجودان معًا، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن البدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام"[5].

**وٱستعمل اصطلاحات أضرب البدل، وهي [6]:**

- تبديل الٱسم من الٱسم إذا كان الشيء واحد نحو: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ.
- إبدال بعض الشيء منه، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ.
- بدل أن يكون المعنى محيطًا بغير الأول الذي سبق له الذكر لٱلتباسه بما بعده نحو قوله تعالى:" "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ"[7]

---

(١) المخزومي، مهدي / مدرسة الكوفة ومنهاجها في دراسة اللغة والنحو/ مصر/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ١٩٦٥٨/ ط٢/ ٣١٥، وينظر: شوقي ضيف/ المدارس النحوية / ٢٠٢.

(٢)الشريف الجرجاني / التعريفات / ٣٩.

(٣) ٱبن هشام الأنصاري / شرح قطر الندى وبل الصدى / ٣٠٨، وينظر: ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل/ ٣ /٢٤٧.

(٤)المبرد / المقتضب / ٢٩٥/٤. وينظر الجزء نفسه/ ٣٩٩، ٢٠٤

(٥)المبرد / المقتضب / ٤٠٠/٤.

(٦)المبرد / المقتضب / ٢٩٥/٤. ٢٩٧. وينظر: المصدر نفسه /١ /٢٦ ـ ٢٨.

(٧) سورة البقرة/ ٢١٧



- بدل لفظ الناسي أو الغالط، نحو قولك: كَلَّمْتُ زَيْدًا عَمْرًا.

وهذه ٱصطلاحات وصفية لأضرب البدل، فهذه العبارات الطويلة ما هي إلا وصف للٱصطلاحات، فالضرب الأول وصف لٱصطلاح بدل كل من كل، والضرب الثاني وصف لبدل بعض من كل، والثالث وصف لبدل الٱشتمال، والرابع بدل الغلط أو النسيان، فهذه ليست ٱصطلاحات متفق عليها بٱستثناء الضرب الرابع بدل الغالط أو الناسي، وذلك لطول عباراتها، فمن شروط الٱصطلاح أن يكون قصيرًا حتى يسهل تداوله.

وأطلق ٱبن السراج عطف البدل على البدل، وذلك في قوله: " الرابع من التوابع عطف البدل، والبدل على أربعة أقسام"[1]، وبعد ذلك ٱستعمل ٱصطلاحات أقسام البدل، وهي [2]:

- ما ٱبتدلته من الأول هو هو، نحو قولك: مَرَرْتُ بعَبْدِ اللهِ زَيْدٍ، وٱستعمل أيضًا الثاني هو الأول.
- ما أُبدل من الأول وهو بعضه، نحو قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، واستعمل الثاني بعض الأول.
- ما كان من سبب الأول، وهو مشتملٌ عليه، نحو قولك: سُلِبَ زيدٌ ثَوْبُهُ، واستعمل أيضًا ما يكون المعنى مشتملًا عليه.
- بدل الغلط والنسيان، وذلك نحو: مَرَرْتُ برَجُلٍ حِمَارٍ، كأنه أَرَادَ أن يقول: مَرَرْتُ بِحِمَارٍ فغلط فقال: بِرَجُلٍ أو بِشَيْءٍ .

كل هذه العبارات عناوين وصفية شارحة لٱصطلاحات أقسام البدل بالمثال، فالقسم الأول وصف لٱصطلاح بدل كل من كل ، والثاني وصف لٱصطلاح بعض من كل، والثالث وصف لٱصطلاح بدل الٱشتمال ، أما الرابع فخرج عن الوصف فكان ٱصطلاحًا محددًا وهو "بدل الغلط أو النسيان"، وٱختلف ٱبن السراج عن أستاذه المبرد في ٱستعمال عطف البدل دالًّا به على البدل، فكان ٱصطلاحًا أكثر ٱختصارًا من ٱصطلاح المبرد، ويبدو تأثر ٱبن السراج بأستاذه المبرد في ٱستعمال ٱصطلاحات أقسام البدل مع فارق في صياغة العبارة طولًا وقصرًا، فمن ذلك ٱستعمال المبرد تبديل الٱسم من الٱسم إذا كان لشيء واحد، بينما ٱستعمل ٱبن السراج ما ٱبتدلته من الأول هو هو، للدلالة على نفس الضرب من البدل وهو بدل ظكل من كل في ٱستعمال المحدثين.

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /٤٦.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /٤٦. ٤٧.

## ٤ .النعت:

عُرِف النعت عند النحويين بأنهُ" التابع المكمل متبوعة ببيان صفة من صفاته نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ، أو من صفات ما تعلق به، وهو سَبَبِيُّهُ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوه [١]، و" الصفة هي التابع الذي يُكْمِلُ متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما له تعلق بهْ"[٢]، و" النعت أحد التوابع، ويقال له الوصف والصفة وقيل: إن النعت خاص بما يتغير نحو: قَائِم وضَارِب، والوصف والصفة للمتغير والثابت"[٣]، فهذا يعني أن النعت أو الصفة من التوابع مع فارق في خصوصيتها، فيجري على النعت ما يجري على الصفة من أحكام التبعية. وسنرى أن المبرد وٱبن السراج ٱستعملا النعت والصفة بدلالة واحدة.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح النعت إلى جانب المنعوت في قوله ولم يضع حدًّا لهما:" وضع النعت في موضع المنعوت"[٤]، وكذلك ٱستعمل الصفة والموصوف، وذلك في قوله:" ويجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف واللام إذا أقمت الصفة مَقام الموصوف، فتقول:" مَرَرْتُ بِهَذا الطَّوِيلِ إذا أشرت إليه فعُلِم ما تعني بالطويل"[٥].

وٱستعمل الوصف بدلالة الصفة، وذلك في قولهْ" وتقول: هَذَا رَجُلٌ مَعَ رَجُلٍ قَائِمَيْنِ على الحال؛ لأن الوصف لا يصلح لٱختلاف إعرابهما، فصار الحال هاهنا لا يجوز غيرهْ"[٦]، فقصد بالوصف الصفة، فالقائمين لا تصلح وصف أي: صفة.

كما ٱستعمل كلمة التَحْلِية ليدل بها على الصفة وذلك في قولهْ" إنما الصفات تحلية الشيء"[٧]، ودلّ بكلمة تحلية على النعت أيضًا، وذلك في قوله": والنعوت تحليةْ"[٨]، وجمع بين الصفة والنعت والتحلية في قولهْ" الصفة تحلية ونعت"[٩]، ويبدو أن كلمة تحلية غير شائعة، وكأنَّها ٱستعمالٌ خاصٌ بالمبرد.

---

(١) ٱبن عقيل / شرح ابن عقيل / ٣ / ١٩ وينظر: عباس حسن/ النحو الوافي / ٣/ ٤٣٧.
(٢)الدقر / معجم النحو / ٢٠٤.
(٣)اللبدي /معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ٢٢٦.
(٤)المبرد / المقتضب / ٢/٥٢. وينظر المصدر نفسه / ٤/١٩٢، ٣١٥. وٱستعمل النعت في المصدر نفسه ٣/ ١٨٥، ٢٦١ و٤/ ٢١٦، ٢٥٨، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣١٠، ٣١٥، ٣٨٧.
(٥)المبرد/ المقتضب/ ٤/ ٢١٦، وينظر: الجزء نفسه/ ٢٩، وٱستعمل الصفة في المصدر نفسه/ ٢/٣١٢، ٤/١٥٥.
(٦)المبرد / المقتضب / ٤/٣١٦.
(٧) المبرد / المقتضب / ١/٢٦، وينظر: المصدر نفسه / ٤/١٥٥.
(٨)المبرد / المقتضب /٣/ ٩١/٢٢٥، ٢٥٨، ٢٧٢.
(٩) المبرد/ المقتضب/ ٣/ ٢٢٥.



وأفرد ٱبن السراج بابًا واسعًا للنعت عرّفه بقوله:" النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة نكرة، والنعت يتبع المنعوت في رفعه وخفضه ونصبه [١].ويبدو أن ٱبن السراج اقترب من وضع حدٍّ لٱصطلاح النعت بذكر أقسامه، ووصفه بالتبعية للمنعوت، فٱستعمل النعت والمنعوت، وٱستعمل الموصوف والصفة، وعرف الصفة بقوله:" الصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ، تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَزْرَقَ وأَحْمَرَ، ففرقت بين الرجل الأزرق وغيره، والأحمر وغيره [٢]"، ذكر خمسة مفاهيم لأقسام الصفة مستعملًا الجمل الوصفية، **وهي** [٣]:

**الأول:** حلية للموصوف تكون فيه أول في شيء من سببه، وذكره بعبارة أخرى بقوله:" وهو ما كان حلية للموصوف، تكون فيه أو في شيء من سببه نحو الحلية، نحو: الزرقة والحمرة وطويل وقصير.

**الثاني:** فعلٌ للموصوف يكون به فاعلًا هو أو شيء من سببه ، وذكره بعبارة أخرى، بقوله : الثاني من النعوت وهو ماكان فعلاً للموصوف يكون به فاعلًا أو متصلًا بشيء من سببه وذلك نحو: قائم وقاعد تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ.

**الثالث:** وصفٌ ليس بعمل ولا بحلية ، وذكره بعبارة أخرى وذلك في قوله: من النعوت وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية، وذلك نحو :العقل والفهم والعلم، فتقوك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَالِمٍ وبِرَجُلٍ عَاقِلٍ.

**الرابع :** وصف ينسب إلى أبٍ أو بلدٍ او بلدةٍ أو صناعةٍ أو ضرب من الضروب، وذكره في موضع آخر بقوله:"وهو النسب إذا نسبت إلى أَبٍ أو بلدٍ أو ضربٍ من الضروب جرى مجرى النعوت وذلك قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَرَبِيٍّ منسوب إلى الجنس، وبِرَجُلٍ بَصْرِيٍّ ومَصْرِيٍّ وكُوفِيٍّ وشَامِيٍّ منسوب إلى البلد.

**الخامس:** الوصف"بذي" التي في معنى صاحب لا"بذو" التي في معنى الذي ، وذلك نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي إِبِلٍ، وذِي أَدَبٍ، وذِي عَقْلٍ.

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٢٣.
(٢)ٱبن السراج / الأصول في النحو /١/ ٢٣.
(٣)ٱبن السراج / الأصول في النحو /٢٤/٢. ٢٨.

هذه خمسة أنواع من النعت قُدِّمت بجمل وصفية لم يضع لها ٱصطلاحًا، ذكر فيها النعت والوصف والصفة والحلية التحلية ، وأشار إلى النعت الحقيقي والنعت السببي، فقال: فأما الموصوف بصفة ليست له في الحقيقة، وإنما هي لشيء من سببه ، وإنما جرت على الاسم الأول؛ لأنها تفرق بينه وبين من له ٱسم مثل ٱسمه، وذلك قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَوِيلٍ أَخُوهُ"[١]، في هذا الوصف لٱصطلاح النعت السببي غاب هذا الٱصطلاح وحضر مفهومه. ومن الملاحظ أن عرض ٱبن السراج كان أكثر دقة ومنطقية، فعرض كل مايتعلق بالنعت أو الصفة في باب واحد ، صاغ وصفًا لٱصطلاحات لم يسمّها. وٱستعمل المبرد وٱبن السراج الٱصطلاح الكوفي "النعت" إلى جانب الٱصطلاح البصري "الصفة "، "فالنعت ٱصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة[٢].

## ٨. ٱصطلاحات الأساليب النحوية:

### ١. التنازع:

عرّف ٱبن عقيل التنازع تعريفًا ٱصطلاحيًّا بقوله:" التنازع: عبارة عن تَوَجُّه عاملين إلى معمول واحد، نحو: ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْدًا، فكلُّ واحدٍ من ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ يطلب زيدًا بالمفعولية [٣]. وعرّفه ٱبن هشام الأنصاري بقوله:" التنازع: يجوز في ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا: إعمال الأول، وٱختاره الكوفيون، فيُضمر في الثاني كل ما يحتاجه، أو الثاني واختاره البصريون، فيضمر الأول مرفوعه فقط"[٤]. وهذا معنى التنازع في عُرف النحويين.

وأشار المبرد إلى التنازع في باب عنوانه:" من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر، وذلك قولك: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ ومَرَّ بِي عَبْدُ اللهِ، وجَلَسْتُ وجَلَسَ إِلَيّ أَخُواكَ، وقُمْتُ وقَامَ إِلَيّ قَوْمُكَ، وهذا هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ"[٥].

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ٢٤.

(٢)السيوطي / همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / ٥/ ١٧١، والمخزومي/ مدرسة الكوفة / ٣١٥.

(٣)ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل / ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩

(٤) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى / ١٩٧.

(٥)المبرد / المقتضب / ٤ / ٧٢ و ١٨٤ عرض التنازع بين فعلي تعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيدًا.



وتناول مسائل إعمال الفعل الأول والثاني ، ومن الملاحظ أن المبرد لم يستعمل ٱصطلاح التنازع، وإنما شرحه بالأمثلة التي عرضها في هذا الباب" من إعمال الأول والثاني"، وباب"الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر"[١].

ولم يستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح التنازع ولم يفرد له بابًا، ذكره في باب تقديم المضمر على الظاهر وقال:" وٱختلفوا في: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا، فرواه سيبويه، وذكر أنهم أضمروا الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير، وزعم الفراء: أنه لا يجيز نصبَ زيد، وأجاز الكسائي على أن ضَرَبَ لا شيء فيها وحذف زيدًا[٢].

وذكره في باب ذكر" المحذوفات التي قاس عليها النحويون، وذلك في قولك ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيدًا، وقال الآخفش: إذا قلت: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، فأدخلت عليه الألف واللام وجعلت زيدًا خبرًا قلت: الضَّارِبُهُ أَنَا والضَّارِبِي زَيْدٌ"[٣].

لم يعرف التنازع، وإنما أشار إليه من خلال أبواب أخرى كما تبين في تقديم المضمر على الظاهر، وفي باب ما قاست عليه العرب، فذكر قياس الأخفش وقوع التنازع في ٱسم الفاعل العامل كما وقع في الفعل.

**٢.الاشتغال:**

عرّف ٱبن عقيل الٱشتغال تعريفًا ٱصطلاحيًا ، وذلك في قوله: " الٱشتغال أن يتقدم ٱسم ويتأخر عنه فعل عمل في ضمير ذلك الٱسم أو في سبَبِيِّهِ، وهو المضاف إلى ضمير الٱسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير "زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، ومثال المشتغل بالسببي: "زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ[٤]، وهو" أن يتقدم ٱسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول وسُلِّط على الٱسم الأول لنصبه"[٥].

---

(١)المبرد / المقتضب / ٣ /١١٢.

(٢)ٱبن السراج /الأصول في النحو/ ٢/٢٤٤.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ٣١٥

(٤)ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل / ٢/١٢٩.

(٥) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى / ١٩٢.

وشرح المبرد الٱشتغال في باب" ماتحتمل حروف الجزاء في الفصل بينها وبين ما عملت فيه، ويقول في هذا الباب:" وٱعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِل الفعل عنه ٱنتصب بالفعل المضمر؛ لأن الذي بعده تفسير له، كما كان في الٱستفهام في قولك: أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ، وفي قولك: إنْ زَيْدًا تَرَهُ تُكْرِمْهُ"[1].

ومن الملاحظ أنه لم يستخدم ٱصطلاح الٱشتغال، وإنما وصفه بقوله:" المفعول إذا شُغِل الفعل عنه"، فهذا وصف للٱصطلاح ، فكلمة شُغِل تحمل دلالة ٱصطلاح الٱشتغال، ولكن هذا التعبير طالت عبارته، فهو شرح للٱشتغال بالمثال، ولايرقى إلى الٱصطلاح لطول عبارته، ويعود ذلك إلى عدم تبلور فكرة الٱصطلاحات عند أوائل النحاة في القرن الثالث الهجري.

ولم يستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الٱشتغال، ولم يفرد له بابًا، وإنما ذكره في التقديم والتأخير، ويقول :"قال سيبويه:أَزَيْدًا ضَرَبَهُ أَبُوهُ؛ لأن ما كان من سببه موقعٌ فيه الفعل كما يوقعه ماليس من سببه، ولا أقول: "أَزَيْدًا ضَرَبَ"، فيكون الضمير في ضرب هو الفاعل، وزيد مفعول، فيكون هو الضارب نفسه"[2].

فٱستعماَل ٱبن السراج للٱشتغال جاء على طريقة أستاذه المبرد، لم يستعمل ٱصطلاح الٱشتغال، ولم يفرد له بابًا، ذُكر عرضًا في أبواب ليست مختصة في الٱشتغال، إلا أن المبرد كانت إشارته للٱشتغال ظاهرة كما سبق في قوله:" المفعول إذا شغل عنه الفعل انتصب بالفعل المضمر".فهذه الجملة تحمل تعريف الٱشتغال.

### ٣.الاختصاص:

جاء في معجم النحو"الٱختصاص ٱسم ظاهر معمول لأخص واجب الحذف[3] ويعرف ٱبن عقيل الٱختصاص بقوله:" الٱختصاص يشبه النداء لفظًا، نحو: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا

---

(١)المبرد / المقتضب / ٢ /٧٦. وينظر: ٢ /٢٩٩.

(٢)ٱبن السراج / الأصول في النحو /٢ /٢٤١.

(٣) الدقر/ معجم النحو / 3. وينظر: الفوزان/ عبد الله بن صالح/ دليل السالك إلى ألفية ابن مالك/ دار المسلم، ١٩٩٨، ط١، ٢/٢٩٧.



الرَّجُلُ، ونَحْنُ . العَرَبَ . أَسْخَى النَّاسِ، وهو منصوب بفعل مضمر تقديره: أَخُصُّ العَرَبَ [١]، وهذا يعني أن الٱختصاص قد يكون على هيئة النداء أو يكون اسمًا معرّفًا كما في "العرب".

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح الٱختصاص ولم يعرفه، وإنما أشار إلى الٱختصاص الذي على هيئة النداء، وذلك في قوله:" فإذا قلت: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مَدْعُوَّة ؛ لأن فيها الٱختصاص الذي في النداء"[٢]. فٱستعمال ٱصطلاح الٱختصاص محمول على النداء، وبين ذلك بالمثال، ولم يعتنِ بموضوع الٱختصاص. وٱستعمل ٱبن السراج ألفاظ من مادة الٱختصاص وقال: ٱعلم أن كل منادى مختص، وأَنَّ العرب أجرت أشياء لما ٱختصتها مجرى المنادى كما أجروا التسوية مجرى الٱستفهام، وذلك في قولهم :أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا وكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، أو نَفْعَلُ نَحْنُ كَذَا وكَذَا أَيُّهَا القَوْمُ، واللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ"[٣].ولعل كلمة مختص وٱختصتها دالتان على الٱختصاص الذي طرحه أستاذه المبرد، والٱختصاص المحمول على النداء.

## ٤.التحذير والإغراء:

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الٱحتراز منه، أمّا الإغراء فهو: أمر المخاطب بلزوم ما يُحمد به[٤]، وهذا مفهوم اصطلح عليه النحاة.

وٱستعمل المبرد فعل الأمر" ٱحذر" دلالة على التحذير في باب عنوانه" إِيَّاكَ فِي الأَمْرِ"، ويقول:" إِيَّاكَ لا تقع إلا ٱسمًا لمنصوب كانت بدلًا من الفعل، دالة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر، وذلك قولك: "إِيَّاكَ والأَسَدَ" ، ألا ترى أن معنى إِيَّاكَ احْذَرْ واتَّقِ[٥]. ويُلمس في هذا القول معنى التحذير من أمر مكروه، وفي ذلك تلميح لٱصطلاح التحذير الذي لم يستعمله ٱستعمالًا ٱصطلاحيًا.

---

(١) ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك / ٣ /٢٩٧. ٢٩٨.

(٢) المبرد / المقتضب / ٢٩٨/٣.

(٣)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣٦٧/١.

(٤) ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك / ٣٠٠/٣. ٣٠١، وينظر: الصبان / حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / ٢٧٨/٣. ٢٧٩، وينظر: السامرائي / معاني النحو / ٢، ١٠٣، ١١٥.

(٥)المبرد / المقتضب / ٣/ ٢١٢.

وذكر ٱصطلاح الإغراء في قوله:" وأمّا الأصمعي فزعم أنّ هذا الشعر" يانصرُ نَصْرًا نصْرًا، وأنه إنما يريد المصدر، أي: ٱنصرني نصرًا، وقال أبو عبيدة: هذا تصحيف، إنّما قاله لنصر بن سيّار: "يانصرُ نَصْرًا نصْرًا، إغراء، أي: عليك نصرًا، يُغريه به"[1]. وهذا ٱستعمال دلالي يوضح دلالة المعنى وليس المعنى الٱصطلاحي.

ولم يستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح التحذير، لكنه ٱستعمل ما يدل عليه، وذلك في قوله:" وتقول في النهي: الأَسَدَ الأَسَدَ ، نهيته أن يَقْرُبَ الأسد"[2]. فأطلق النهي على التحذير ودليل ذلك قوله: " الأَسَدَ الأَسَدَ" محذرًا منه. وفي موضع آخر يستعمل ما يدل على التحذير، وذلك في قوله: " والتحذير نحو قولهم :إيَّاكَ إذا حذرته، والمعنى بَاعِدْ إياك"[3]، وفي هذين الٱستعمالين لم يضع حدًّا للتحذير، وإنما عرّفه بالمثال.

وفي الإغراء ٱستعمل ٱبن السراج عبارة تدل على الإغراء في قوله :" ومما جُعِلَ بدلًا من الفعل:"الحذر الحذر، والنجاة النجاة ، وضربًا ضربًا" ٱنتصب على ٱلزم، ولكنهم حذفوا؛ لأنه صار بمعنى: ٱفْعَلْ"[4]، فالنصب على ٱلزم بمعنى: افْعَلْ دلالة على معنى الإغراء وهو الٱلتزام بأمر محمود. وإن المبرد وتلميذه السراج لم يستخدما اصطلاح التحذير والإغراء، وإنما ٱستخدما من العبارات ما يدل على معناهما، وهذا يعني أن الٱصطلاحات لم تكن شائعة الٱستعمال، وإنما كانت ترد في أبواب النحو.

### ٥.النـــداء وما يُحمل عليه :

جاء في حاشية الصبّان "النداء: هو لُغة الدعاء بأي لفظ كان وٱصطلاحًا طلب الإقبال بحرفٍ ناب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر"[5]. وهذا ٱصطلاح نحوي ٱستعمله عدد من النحاة.

---

(١)المبرد/ المقتضب / ٤/٢١٠، ٢١١.

(٢)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/٢٤٧.

(٣)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/٢٤٩.

(٤)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/٢٥٠.

(٥) الصبّان / حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ٱبن مالك / ١٩٧/٣. وينظر: الإسترباذي/ شرح الرضي على الكافية/ ٣٤٤/١، وينظر: السامرائي / معاني النحو / ٣٢٠/٤.



ٱستعمل المبرد ٱصطلاح النداء في باب:"هذا باب النداء، ٱعلم أنك إذا دعوت مضافًا نصبته، وٱنتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يَاعَبْدَ اللهِ بدل من قولك: أَدْعُو عَبْدَ اللهِ"[1].

فهذا شرح لٱصطلاح النداء يركز على الجانب الإعرابي مدعمًا بالمثال، ويُلمح فيه المفهوم الٱصطلاحي، فحرف النداء يحمل معنى الفعل: أَدْعو.

وٱستعمل المبرد الدعاء دلالة عل النداء، وذلك في قوله: فإذا قلت: يَا عَبْدَ اللهِ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله[2]، فهذا الٱستعمال "دعاء" يعني النداء؛ فهو ذو دلالة معنوية ترتبط بمعنى النداء. وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح النداء في باب عنوانه النداء قال فيه:" أصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف"[3]. وما عرضه ٱبن السراج مفهوم ٱصطلاحي متفق عليه في عُرف النحاة، وذكر أقسامه المتعارف عليها إلا أنه سمّى الشبيه بالمضاف المضارع للمضاف ولا خلاف في ذلك؛ لأن من معاني المُضارَعَة المشابهة.

وكان عرض ٱبن السراج للٱصطلاح نحويًا بخلاف المبرد الذي ٱستعمل الٱصطلاح بدلالة معنوية، فكان ٱبن السراج أكثر دقة ومنطقية من المبرد، فبدأ بتعريف النداء، ثُمَّ تابع شرح أضربه في باب واحد.وهناك ٱصطلاحات تُحمَل على النداء، وهي:

### أ.الترخيم:

يُعرف الترخيم بأنه: "حذف أواخر الكلم في النداء، نحو: "يا سُعا"، والأصل" يا سُعاد" [4]، تخفيفًا[5]. وٱستعمل المبرد ٱصطلاح الترخيم، وذلك في قوله:" الترخيم داخل على المعارف؛ لأنها مثبتة مقصود إليها مبيَّنة من غيرها [6]، وفي هذا الٱستعمال لم يُعرف

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤ / ٢٠٢.

(٢)المبرد/ المقتضب / ٤/٢٠٢.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٣٢٩، وواصل شرح كل نوع ٣٣٠. ٣٤٦.

(٤)ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل / ٢٨٧/٣. وينظر: الصبان / حاشية الصبان على شرح الأشموني/ ٣/ ٢٥٤

(٥) ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى / ٢١٣.

(٦)المبرد/المقتضب / ٢٦٤/٤، وينظر: المصدر نفسه/ ٢٠/٤.

يُعرف الترخيم، ولكنه بين علة ترخيم المعارف، وفي موضع آخر ٱستعمل الفعل رَخَّم مجريًّا الترخيم في بعض الكلمات، وذلك في قوله:" لو رَخَّمْتَ "كروانا" فيمن قال: يا حارُ لقلت، يا "كرا" أقبل، وكان الأصل يا "كَرَوُ"، ولكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفًا [1].

وٱستعمل ٱبن السراج الترخيم وعرفه حين قال:" الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقًا، ولا يكون ذلك إلا في النداء، وأجود الترخيم: أن ترخم الٱسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه، وتقول في حارث: يا حارِ أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت [2].

فهذا ٱستعمال ٱصطلاحي للترخيم في عُرف معظم النحاة؛ فعرّف الترخيم بكيفية إجرائه وموضعه.

## ب.النُّدْبَة:

عُرِف في ٱصطلاح النحويين بأن المندوب: هو المتفجع عليه، نحو:" وازَيْدَاهْ"، والمتوجع منه، نحو: "واظَهْرَاهْ"، ولا يُندب إلا المعرفة [3].

وٱستعمل المبرد الندبة في باب عنوانه: "هذا باب" الندبة، لم يُعرفها ٱصطلاحًا، وجعلها على ضربين: أمَّا من أراد أن يفصلها من النداء، وألحق في آخرها ألفًا، والحق الألف في الوقف هاءً، والضرب الآخر أن تجرى مجرى" النداء وعلامته"يا" و"وا". [4]

وفي باب آخر عنوانه"ما كان من المندوب مضافًا إليك"، بين فيه إجراء الندبة وقال:" أمّا من قال في النداء: يا غلامِ أقبل، فإنه يقول في الندبة: يا غلاماه؛ وذلك لأن الألف لحقت هذه الميم المكسورة، فأُبدلت من كسرتها فتحة للألف، كما أنك أبدلت من ضمة زيد فتحة في قولك: يا زيداهْ"[5].

---

(١) المبرد/ المقتضب / ١٨٨/١، وينظر: المصدر نفسه / ٤/ ٢٤٣، ٢٦١.

(٢)ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣٥٩/١. ٣٦٠.

(٣) ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل /٢٨٢/٣. وينظر: ٱبن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٢٢٢، وينظر: معاني النحو/ ٣٣٨/٤.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/ ٢٦٨. وينظر: المصدر والجزء نفسه/ ٢٣٣.

(٥) المبرد / المقتضب / ٤ /٢٧٠. وينظر: المصدر والجزء نفسه/ ٢٧٤.



عرض الندبة مبينًا أضربها وهيئتها، وشارحًا كيفيتها ذاكرًا بعض الأمثلة، ولكنه لم يعرفها ٱصطلاحًا كما عرفها النحاة المتأخرون عليه، فهذا العرض الغرض منه الشرح والتوضيح، وليس تعريف الٱصطلاح. وٱستعمل ٱبن السراج الندبة وأفرد لها مبحثًا عنوانه: "الندبة"، يقول فيه:" الندبة تكون بياء أو بواو ولا بُدّ من أحدهما وتلحق الألف آخر الٱسم المندوب إن شئت، وإن شئت ندبت بغير ألف، والألف أكثر ومن شأنهم أن يزيدوا حرفًا إذا نادوا بعيدًا ولا أبعد من المندوب، فإذا وقفوا قالوا: يا زيداه واعمراه [(١)].

يبدو أن ٱبن السراج عرّف الندبة بكيفية كينونتها وإجرائها في بداية الباب، وهذا قريب من تعريف الٱصطلاحات بالهيئة التي تكون عليها.

## جـ.ا لاستغاثة:

جاء في التصريح على التوضيح بأن "الاستغاثة: هي نداء من يُخَلِّص من شدة أو يُعين على مشقَّة"[(٢)]، وهذا ما عُرف في الٱصطلاح النحوي.

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح الٱستغاثة في باب عنوانه:" لام المدعو المستغاث به ولام المدعو إليه"، فإذا دعوت شيئًا على جهة الٱستغاثة فاللام معه مفتوحة، تقول: يا لَلناس، وإذا دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة، تقول: يالِلْعَجَبِ، ومعناه: يَاقَوْمُ تعالَوْا، فالتقدير : يَا قَوْمُ لِلعَجَبِ أَدْعو"[(٣)].

لم يُعرف ٱصطلاح الٱستغاثة، وإنما ٱستعمله في بيان حركة اللام في المستغاث به "يا لَلناسِ"، والمستغاث إليه أي المدعو له "يا لِلْعجب، لم يرق إلى المعنى الٱصطلاحي الذي لم يكن متداولًا في القرن الثالث.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الٱستغاثة في قوله:" فأما لام الٱستغاثة والتعجب فتدخل على الٱسم المنادى من أوله، وهي لام الجر فتخفضه، وتزاد إذا أردت أن تسمع بعيدًا، وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الٱسم المنادى"[(٤)].

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ / ٣٥٥.

(٢)الأزهري، خالد بن عبد الله / شرح التصريح على التوضيح / تحقيق: باسل عيون السود /بيروت/ دار الكتب العلمية / ٢٠٠٠/ ط١/ ٢/ ٢٤٣، وينظر، الصبان، حاشية الصبان/ ٣/ ٢٤١، وينظر: السامرائي/ معاني النحو/ ٤/ ٣٣٥.

(٣)المبرد / المقتضب / ٤/ ٢٥٤. وبين علة فتح اللام المستغاث وكسرها في المدعو.

(٤)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ / ٣٤٨. ٣٤٩، ٣٥١، وبين علة فتح لام الٱستغاثة ليفرق بها بين المدعو والمدعو إليه ولام التوكيد.

يبدو أن تعريف ٱبن السراج للٱستغاثة أقرب إلى المفهوم الٱصطلاحي من المبرد حيث ربطها بالنداء ولم يكتفِ ببيان حركتها فقط.

**٦.التعجب:**

للتعجب صيغتان: إحدهما"ما أَفْعَلَهُ" والثانية "أَفْعِلْ بِهِ"، نحو: مَاأَحْسَنَ زَيْدًا،وأَحْسِنْ بِالزَيْدَيْنِ"[1]. وعرفه ٱبن عصفور بقوله:" التعجب ٱستعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببه، وخرج بهاالمتعجب منه عن نظائره، أو قلّ نظيره"[2] .

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح التعجب في باب" الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول وفاعله مُبهم ولا يتصرف تصرُف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة؛ لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب"، وذلك قولك: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، ومَا أَكْرَمَ عَبْدَاللهِ"[3].

ففي هذا العنوان تعريف بفعل التعجب، فهو فعل متعدٍ غير متصرف، ويأتي بعد ذلك بالمثال، ولكنه لم يذكرالصيغة الثانية للتعجب وهي: "أَفْعِلْ بهِ"، ولم أجد تفسيرًا لذلك إلا أنه يرى ما ذهب إليه سيبويه في أن" المعنى في أَفْعِلْ بِهِ وما أَفْعَلَهُ واحد"[4]، أو ما يراه الأنباري: أن أَفْعِلْ نحو: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، يكون على صيغة واحدة مع الواحد والٱثنين والجماعة والمؤنث، فتقول: يارجلُ أَحْسِنْ بزَيْد، و يارجلان أَحْسِنْ بزَيْدٍ، ويا هِنْد أَحْسِنْ بزَيْد، ويا هِنْدان أَحْسِنْ بزيد، وياهندات أَحْسِنْ بزيد[5]، ويذهب المرادي إلى أنّ" أَفْعِلْ في كلام الأنباري ما يدل على اسميته، وقال: وأَحْسِنْ لا يُثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنه اسم"[6] ويُعلل بقاؤها على حالها ذلك ذلك أن" أَفْعِلْ به كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تُغَيَّرُ عن حالها[7].

---

(١)ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل/ ٣/١٤٧. ١٤٨. وينظر: ٱبن هشام/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٣٢٠، وينظر: السيوطي/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / ٥/٥٤.

(٢)ٱبن عصفور/ الُمقَرَّب/ ٧١/١. ينظر: الأزهري/ التصريح على التوضيح/ ٥٧/٢، وينظر: الصبَّان/ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣/ ٢٣.

(٣)المبرد / المقتضب / ٤/ ١٧٣.

(٤) سيبويه/ الكتاب / ٤/ ٩٧.

(٥) أبو البركات/ الأنباري/ أسرار العربية، ١٢٢.

(٦) المُرَادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي/ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان/ مصر/ دار الفكر العربي / ٢٠٠١/ ط١/ ٢/ ٨٩٢.

(٧) الأزهري/ شرح التصريح على التوضيح/ ٦١. وينظر: ٱبن يعيش / شرح المفصل للزمخشري/ ٤/٤١٩.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح التعجب في سياق الحديث عن الفعل الذي لا يتصرف وذلك في قوله: "فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحدًا فعل التعجب نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وأَكْرِمْ بعمرٍو، وفعل التعجب على ضربين، وهو منقول من بنات الثلاثة، إما إلى أَفْعَلَ ويبنى على الفتح؛ لأنه ماضٍ، وإما إلى أَفْعِلْ به ويبنى على الوقف؛ لأنه على لفظ الأمر[1].

لم يختلف تعريف أُسلوب التعجب كثيرًا عند ٱبن السراج عن المبرد، فعرفه بعدم تصرف فعله، وذكر ضربيه في حين أن المبرد ذكر صيغة واحدة " أَفْعِلْ به، ويضيف المبرد الجانب الإعرابي المعلل.

**٧. المدح والذم:**

ورد الحديث عن المدح والذم في باب بئس ونعم بقوله:"ٱعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين، ومعناهما المبالغة في المدح والذم، ولا يكون فاعلاهما إلا ٱسمين معرّفين باللام"[2]، ويُعلَّل عدم تصرفهما" للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة"[3].وٱستعمل المبرد الفعلين نعم وبئس دلالة على المدح والذم في باب عنوانه:" هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه وتلك الأفعال: نعم وبئس، وما وقع في معناهما، وأصلهما في المدح والذم، ويذكر بعدهما الممدوح والمذموم"[4].

وٱستعمل ٱبن السرَّاج بئس ونعم دلالة على المدح والذم في "باب نعم وبئس": نعم وبئس فعلان ماضيان يجيئان لحمد وذم"[5]. ويظهر من هذا القول أن ٱبن السراج ٱستعمل ٱستعمل الحمد للدلالة على المدح، وأبقى على ٱستعمال الذم كما ٱستعمله المبرد، وكان عرضهما لأسلوب المدح والذم من خلال فعليهما"بئس ونعم" والمعنى المحمول عليهما ، فلم يكن ٱصطلاح المدح والذم متبلورًا عند المبرد وتلميذه ٱبن السراج.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٩٨.

(٢) ٱبن جني / اللمع في العربية / ٩٨. وينظر: الأزهري / التصريح على التوضيح / ٧٥.

(٣)الصبان / حاشية الصبان على شرح الأشموني/ ٣ /٣٩.

(٤) المبرد / المقتضب /٢/١٤٠، ١٤١. وينظر: ١٤٢، ١٤٦، ١٥٠.

(٥)ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١١١/١.

**٨. القسم:**

قال اَبن جني في تعريف القسم: "القسم ضرب من الخبر، يذكر ليؤكد به خبر آخر، والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة وهي:الباء، والواو، والتاء[١]، "القسم يشترك فيه الاَسم والفعل، وهو جملة فعلية واَسمية تؤكد به جملة موجبة أو منفية، نحو قولك:حلفت بالله، ويمين الله، ومن شأن الجملتين أن تنزلا جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء .[٢]

واَستعمل المبرد اَصطلاح القسم في باب عنوانه" هذا باب القسم" اَعلم أنّ للقسم أدوات توصِّل الحَلِف إلى المقسم به؛ لأن الحلف مضمر مُطَّرحٌ لعلم السامع به ، كما كان قولك: يا عَبْدَ اللهِ محذوفًا منه الفعل، وهكذا القسم في في إضمار الفعل وإظهاره، وذلك قولك: أَحْلِفُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ، وإن شئت قلت: بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، والباء موصلة ، كما كانت موصلة في قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ[٣].

ولم يفرد اَبن السراج بابًا للقسم، وإنما ذكره في باب الزيادة والإلغاء في مبحث ما يوصل به الذي:" فإن وصلت الذي بالفعل المقسم عليه نحو قولك :" لَيَقُومَنَّ" لم تحتج إليه ؛ لأن القسم إنما يدخل على ما يؤكد إذا خِيف ضعفُ علم المخاطب بما يقسم عليه ، وفعل القسم يكون ماضيًا أو مستقبلًا"[٤].

وكان طرح المبرد للقَسَم أوسع من طرح اَبن السراج ، فجعل بابين آخرين له، الأول منهما:" الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم، ومنها: لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ، وعَلَيّ عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ، والثاني: "باب ما يقسم عليه من الأفعال، نحو: واللهِ لَأَقومَنّ ، واللهِ لَتَنْطَلِقَنّ" [٥]، ولكن تعريف اَبن السراج بالقسم كان أكثر وضوحًا من المبرد فعرف به وظيفيًا فهو للتأكيد، ونحويًا ففعله ماضٍ أو مستقبلٌ.

---

(١) ابن جني / اللمع في العربية / ١٢١.

(٢) ابن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/ ٥/٢٤٤، وينظر: اللبدي / معجم المصطلحات النحوية والصرفية /١٨.

(٣)المبرد / المقتضب / ٣١٨/٢.

(٤)اَبن السراج/ الأصول في النحو/ ٢ / ٢٦٨. ٢٦٩.

(٥) ينظر: المبرد / المقتضب / ٣٢٥/٢، ٣٣٣.



### ١.٩ المجازاة والجزاء والشرط :

قال ٱبن جني في الشرط:"حرفه المستولي عليه إن، وتُشبَّه به أسماء وظروف، فالأسماء: من، وما، وأي، ومهما، والظروف: أين، ومتى، وأيّ، واينما، وحيثما، وإذما الشرط وجوابه مجزومان تقول: "إنْ تَقُمْ أَقُمْ، تجزم تقم بإن، وتجزم أقُمْ بإن وتقم جميعًا [١]. فالشرط أسلوب يتوفر فيه فعل شرط وجوابه يعمل فيهما أداة شرط.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح المجازاة، وأفرد له بابًا:" هذا باب المجازاة وحروفها" وهي تدخل للشرط، ومعنى الشرط، وقوع الشيء لوقوع غيره، ومن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنّى، وحيثما، ومن الأسماء: منْ وما، وأي ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذما"[٢]. وٱستعمل ٱصطلاح المجازاة وأراد به أسلوب الشرط بفعله وجوابه، فوقوع شيء، "جواب الشرط"، لوقوع آخر، "فعل الشرط"، وذكر أدوات الشرط مصنفة وفق الاسم والظرف والحرف. وبذلك عرض الٱصطلاح من خلال عناصره التكوينية، مستعملًا ٱصطلاحين بدلالة واحدة؛ فهو يسمّي أسلوب الشرط كاملًا المجازاة ويسميه الشرط. وكذلك ٱستعمل ٱصطلاح الجزاء دلالة على أسلوب الشرط، وذلك في قوله:" وإنما قلنا: إن أصل الجزاء؛ لأنك تجازي بها في كل ضربٍ منه، تقول: إنْ تَأْتِنِي آتِكَ"[٣]، فكلمة الجزاء تعني الأسلوب كاملًا في هذا المثال. وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الجزاء في سياق حديثه عن حرف الجزاء "أما الذي هو حرف الجزاء فإنْ الخفيفة، ويقال لها أم الجزاء، وذلك قولك: إنْ تَأْتِنِي آتِك، وإنْ تَقُم أقم، فقولك: إن تأتني شرط، وآتك جوابه"[٤]. وقال أيضًا: "والجزاء بشرطه وجوابه"[٥].

فالجزاء في هذا القول يقع على فعل الشرط وجوابه أي: أسلوب الشرط أو المجازاة، وفي موضع آخر استعمل المجازاة" وتقول: أَقِمْ حَتّى أَيُّانَا يَخْرُجْ تَخْرُجْ مَعَه، فأيُّ مبتدأ لأنها

---

(١) ٱبن جني / اللمع في العربية / ٩٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ٢/ ٤٦. ينظر الجزء نفسه / ٤٧، والمجازاة بـ"إذما قولك: إذ ما تأتني آتك"، وينظر: الجزء نفسه / ٥٩.

(٣) المبرد / المقتضب /٢/٥٠، وينظر: الجزء نفسه، ٦٨"ما يجوز تقديم جواب الجزاء عليه، ومالا يجوز.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/١٥٨.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/٢٦٦

للمجازاة"[1]، وٱستعمل الشرط ليدُلَّ به على جواب الشرط وذلك في قوله: انْتَظِرْ حَتَّى إِنْ قَسَمَ شيئًا أَخَذْتُهُ مِنْهُ، فقولكَ: أَخَذْتُ مِنْه راجع إلى: قَسَم وهو جوابه، وقعَ الشرط والجواب بعدها"[2]، فقوله الشرط يعني به فعل الشرط "قَسَمَ"، والجواب يعني به" أَخَذْتُ"، وبذلك فالشرط أطلقه على فعل الشرط.

ويتبين مما تقدم أن ٱبن السراج ٱستعمل ٱصطلاحي المجازاة والجزاء بدلالة واحدة، وٱستعمل الشرط بدلالة فعل الشرط، وحدد عناصره التكوينية مدعمًا بالمثال، وبهذا يبدو متأثرًا بأستاذه حتى أنه نقل نفس الأمثلة، نحو: إِنْ تَأْتِنِي آتِك.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٤٢٨، و٢ /٢٦٦.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/١/ ٤٢٨، وينظر:٢/ ١٦١، ١٦٥.

## المبحث السادس

## ٱصطلاحات متفرقة

١. **ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي ، أو ما ينصرف وما لا ينصرف:**

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح ما يَجْرِي ومالا يَجْرِي في باب عنوانه العبارة نفسها:" هذا باب ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي" ٱعلم ان كل ما لا ينصرف مُضارَع به الفعل، وإنما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي: لا يدخله خفض ولا تنوين؛ لأن الأفعال لا تُخْفَض ولا تنون، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك، وشبهه به يكون في اللفظ، ويكون في المعنى، بأي ذين أشبهها وجب أن يترك صرفه"[١]. وفي هذا القول يتبين أنه عرّف ما لا ينصرف، فلا يقبل علامة الخفض والتنوين، وبين عِلَّةَ هذا المنع لمشابهته الفعل، وقد ٱستعمل ٱصطلاح مالا ينصرف والصرف رغم أن عنوان الباب ما يَجْرِي ومَا لَا يَجْرِي، ويصرح بٱستعمال ٱصطلاح ما ينصرف وما لا ينصرف في باب عنوانه:" ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به مذكّرًا من الأسماء العربية"[٢]، فيبدو أن المبرد لم يلتزم بأحد الٱصطلاحين، فتارة يستعمل الٱصطلاح البصري: ما ينصرف وما لا ينصرف، وتارة أخرى يستعمل ما يجري وما لا يجري وهو:" مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف"[٣]، فيقول الكسائي:" إن صرف مالا ينصرف لغة قوم يصرفون كل مالا يُصْرَف إلا أفعل منك[٤].

ولكن إذا ذهبنا إلى الفراء فنجده يستعمل الٱصطلاحين، وذلك في قوله:" وأشياء في موضع خفض لا تُجْرى، وقد قال فيها بعض النحويين: إنما كَثُرت في الكلام وهي" أفعال" فأشبهت فعلاء فلم تُصرَف، كما لم تصرف حمراء"[٥]. فهذا الٱستعمال للٱصطلاحَيْن يعني: عدم الٱستقرار في الٱستعمال الٱصطلاحي عند ٱلمبرد.

---

(١)المبرد / المقتضب / ٣/ ٣٠٩.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣ /٣١٩.

(٣) القوزي/ المصطلح النحوي / ١٦٦. وينظر: شوقي ضيف / المدارس النحوية / ٢٠١.

(٤) الكسائي، علي بن حمزة/ معاني القرآن/ تحقيق/ عيسى شحاتة عيسى/ القاهرة / دار قباء/ ١٩٩٨م/ ٢٤٨.

(٥)الفراء / معاني القرآن / ١/٣٢١.



وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح ما ينصرف ومالا ينصرف في باب عنوانه:" ما ينصرف ومالا ينصرف"، ٱعلم أن معنى قولهم: ٱسم منصرف: أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين، والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌ ولا تنوينٌ؛ لأنه مضارع عندهم للفعل، والفعل لا جر فيه ولا تنوين[1].

ويبدو لنا أن ٱبن السراج لم يختلف عن المبرد في تعريفه لٱصطلاح ما ينصرف ومالا ينصرف، لكنه ٱستقر على ٱستعمال ٱصطلاح ما ينصرف وما لا ينصرف، ولم أعثر في كتابه على ٱصطلاح ما يَجْرَي وما لا يَجْرَي، ويبدو أن النحاة ٱستقروا على ٱستعمال ما ينصرف وما لا ينصرف الذي شاع وانتشر في مصادر النحو العربي.

**٢- التأنيث والتذكير:**

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح التأنيث والتذكير وعرَّفه بقوله:" والتأثيث والتذكير على ضربين: أحدهما حقيقة والآخر لفظ، فأمّا الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة، وجميع الحيوان، لأنك لو سمّيت رجلًا طلحة لخبرت عنه كما يخبر إذا كان ٱسم مذكر، لا يجوز أن تقول: جَاءَتْنِي طَلْحَةُ، وأنت تعني رجلًا، ولو سمّيت امرأة جعفر، فتقول: جَاءَتْنِي جَعْفَرُ، لأن التأنيث حقيقة. والتأنيث الثاني والتذكير نحو قولك: يَوْمٌ، ولَيْلَةٌ، وبَلْدَةٌ، ودَارٌ، ومَنْزِلٌ، فليس في هذا أكثر من اللفظ"[2]. وهذا يعني: النوع الثاني من التذكير والتأنيث، وهو اللفظي. وٱستعمل ٱبن السراج التأنيث والتذكير في باب واسع عنوانه:"المذكر والمؤنث" ذكر فيه علامات التأنيث التي يطول الوقوف عليها، ومما قاله في هذا لباب: التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وغيرعلامة، فعلامة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء، تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة، والآخر الألف. فتدخل الهاء فرقًا بين الٱسم المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأنثاه ذَكر وذلك قولهم: امرؤ وامرأة، ومرء ومرأة، ويقولون رجلٌ وللمرأة رَجُلة"[3].

---

(١) ٱبن السّراج / الأصول في النحو / ٧٩/٢.

(٢)المبرد / المقتضب / ٣ / ٣٤٨. ٣٤٩.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢ /٤٠٧، ١٠٢، وينظر: ١٧٣/١.

### ٣.المعرفة والنكرة:

وٱستعمل المبرد ٱصطلاحي المعرفة والنكرة في باب عنوانه: "المعرفة والنكرة"، وقال فيه: وأصل الأسماء النكرة، وذلك لأن الٱسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخُصُّ واحدًا من الجنس دون سائرة، وذلك نحو: رَجُلٍ وفَرَسٍ، وحَائِطٍ، وأَرْضٍ، وكل ما كان داخلًا بالِبنْية في اسم صاحبه فغير مُمَيَّز منه، والمعرفة تدخل على أضرب، جِماعها خمسة أشياء"[١].

في هذا النص جَمَعَ بين المعرفة والنكرة، وعرّف النكرة من خلال الٱسم المنكر المعرف بالماهية، والمثال، فإذا قيل ما الٱسم المنكر؟ فالجواب ما قاله المبرد. وعرف المعرفة بأقسامها التي تناولها بالتفصيل في باب المعرفة والنكرة، وفي موضع آخر من كتابه في باب الأسماء وٱختلاف مخارجها عرّف المعرفة بقوله:" والمعرفة: ما وُضِع على شيء دون ما كان مثله، نحو: زَيْد وعَبْد اللهِ، فإن أَشْكَلَ زيد من زيد فرَّقت بينهما الصفة"[٢]. وهنا أيضًا عرَّف المعرفة بالماهية وبمثال من أنواع المعرفة وهو العلمية، ولم يغفل الأقسام الأخرى فذكرها مفصلة في باب المعرفة والنكرة.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح النكرة والمعرفة، والمعرفة عنده هي: " كل ٱسم عمّ ٱثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمّي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذك، والنكرة تنقسم إلى قسمين، فأحد القسمين أن يكون الٱسم في أول أحواله نكرة مثل: رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وحَجَرٍ، وجَمَلٍ وما أشبه ذلك والقسم الثاني: أن يكون الٱسم صار نكرة بعد أن كان معرفة، نحو: أن يسمّى إنسان بعمرو، فإذا سمي بٱسم آخر لم نعلم إذا قال القائل: رَأَيْتُ عَمْرًا، أَيُّ العُمَرَيْن هو"، وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها رُبّ، أو ألف ولام [٣].

---

(١)المبرد / المقتضب / ٤/ ٢٧٦. الخمسة أشياء هي: الٱسم الخاص، ما أدخل عليه الألف واللام، الأسماء المبهمة، وعنى بها أسماء الإشارة، والٱسم الموصول، والمضمر، وتناولها بالتفصيل/ ٢٧٦. ٢٨٥.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣ / ١٨٦.

(٣)ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/١٤٨.

ويتبين من هذا القول أنّ ٱبن السّراج عرّف النكرة بالماهية، فهي اسم، وبالعلية فذِكْرُها لا يقع على واحد بعينه، وبذكر أقسامها. وبهذا التعريف يبدو مفهوم الٱصطلاحية في عُرف النحاة، فالنكرة عند ٱبن جني" ما لم تخص الواحد من جنسه نحو: رَجُلٌ وغُلامٌ، وتعتبر باللام وبرُبّ، نحو الرجل والغلام رُبَّ رَجُلٍ ورُبَّ غُلامٍ"[1].

ويعرِّف ٱبن السراج المعرفة بقوله:" والمعرفة خمسة أشياء: الٱسم المكنى، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن"[2]. وفي هذا القول تعريف الشيء بأقسامه، وهذا المفهوم الٱصطلاحي ذهب إليه عدد من النحاة[3].

### ٤. من ٱصطلاحات المعرفة:

#### أ. العَلَم:

ويطلق المبرد على العَلَم"الٱسم الخاص"، نحو: زَيْدٍ، وعَمْرٍو؛ لأنك إنما سميته بهذه العلامة ليُعْرف بها عن غيره، فإذا قلت: جَاءَنِي زَيْدٌ، لقيت به واحدًا ممن كان داخلًا في الجنس لِيُبان من سائر ذلك الجنس"[4]، ويعرفه من خلال تعريفه للأعلام في قوله:" الأعلام إنما هي ألقاب مُحْدثة، نحو: زَيْدٌ وعَمْرٌو" [5].

فالتسمية مرتبطة بالمفهوم، فالعلم علامة يعرف بها عن غيره، ويتبين من ذلك أن تعريف العلم كان بالماهية، فهو علامة يعرف به عن غيره، ويوضح ذلك بالمثال مبينًا غايته. ويتبين أنه ٱستعمل ٱصطلاٱحين لمفهوم واحد، فذكر الٱسم الخاص وأراد به العلم، ويبدو ذلك من خلال الأعلام التي يمثل بها وهي"زيد وعمرو".

---

(١) ٱبن جني / اللمع في العربية / ٧٤. الأصول في النحو/ ١/١٤٨.

ٱبن جني / اللمع في العربية /٧٤، وينظر: ابن هشام الأنصاري/ شرح قطر الندى وبل الصدى/ ٩٣، والأزهري/ التصريح على التوضيح / ١/٩٣.

(٢) ٱبن السراج /الأصول في النحو / ١ / ١٤٩. ويتناولها بالتفصيل ويطرح مسائلها ١٤٩. ١٥٨. وينظر: المصدر نفسه/ ٣٢/٢.

(٣) ينظر: ٱبن جني، اللمع في العربية /٧٥، وٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل/ ٨٧/١.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/٢٧٦.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٣/ ١٨٦. وينظر: المصدر نفسه / ٤/١٧

وٱستعمل ٱبن السراج العَلَم وعرّفه بقوله:" العَلَم نحو: زَيْدٍ وعَمْرٍو وعُثْمَانَ، وٱسم العلم على ثلاثة أضرب، إمّا ان يكون منقولًا من نكرة، أو مشتقًا منها، أو أعجميًا [١].

وٱستعمل في موضع آخر العلم الخاص، ويقول:" العلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ، والألف واللام نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الطَّوِيلِ، وأما المبهمة فنحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذا"[٢]

ويلاحظ أن ٱبن السراج ٱستقرّ على ٱصطلاح العَلم، وعرّفه بالمثال وبأقسامه، وعرّف العلم الخاص فهو موصوف بالأشياء الثلاثة التي ذكرها، فالعلم الخاص عند ٱبن السراج، وهو الموصوف، يختلف عن الٱسم الخاص عند المبرد وهو العلم نفسه كما ذكر نحو: زَيْدٍ وعَمْرٍو.

**ب. الأسماء المبهمة:**

وٱستعمل المبرد هذا ٱلاصطلاح وعرّفه بقوله:" الأسماء المبهمة، وهي التي تقع للإشارة، ولا تخص شيئًا دون شيء، وهي: هذان وهذاك، وأولئك، وهؤلاء، ونحوه"[٣].

وفي موضع آخر أطلق الأسماء المبهمة على الظروف، ويقول: أَمَّا الأسماء المبهمة فنحو: خَلْف، ودُونَ، وفوق [٤]. ويبدو أن ما قصده بالأسماء المبهمة هنا ظرف المكان الذي لا حدَّ له، ذلك أنه لم يذكر في الأمثلة ظرف من ظروف الزمان.

كما أنه ٱستعمل هذا ٱلاصطلاح دالًّا به على الأسماء الموصولة، وذلك في قوله:" الصلة موضحة للٱسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى، ألا ترى أنك لوقلت: جاءني الذي، أو مررت بالذي، لم يدللْك على شيء حتى تقول: مررت بالذي قام"[٥]. ومن الواضح أن ٱصطلاح الأسماء المبهمة أطلقها المبرد على ثلاثة مفاهيم

---

(١) ٱبن السراج /الأصول في النحو / ١ /١٤٩. وينظر: المصدر نفسه / ٢ / ١١٣.

(٢)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/٣٢.

(٣) المبرد / المقتضب / ١٨٦/٣. وينظر: المصدر نفسه / ٤ /٢٧٧.

(٤) المبرد / المقتضب/ ٢/ ٢٧١.

(٥)المبرد / المقتضب / ١٩٧/٣.



مفاهيم مختلفة وهي: أسماء الإشارة، وظروف المكان، والأسماء الموصولة، ودلالة ذلك ٱضطراب الٱستعمال الٱصطلاحي وعدم ٱستقراره، وأن عناية النحاة بهذا الٱصطلاح لم تكن منصبة على الٱصطلاحات بقدر ٱنصبابها على شرح موضوعات النحو وتفسيرها وتعليلها.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الٱسم المبهم وأطلقه على أسماء الإشارة، وذلك في قوله:" فأمّا المبهم فنحو: هذا، وتلك، وأولئك" (1)، وهذا تعريف للشيء بذكر أقسامه، فذكر شيئًا من أقسام الٱسم المبهم وقصد بها أسماء الإشارة كما تبين من الأمثلة. وعرّف أسماء الإشارة بالوصف، وذلك في باب المبنيات عندما قال:" من المبنيات: هو الٱسم الذي يشار به إلى المسمّى، وهي ذا، وذه، ويدخلون الهاء للتنبيه فيقولون: هَذَا زَيْدٌ، وهَذي أَمَةُ اللهِ"(2).

وهذا يعني أنه ٱستعمل ٱصطلاح آخر للدلالة على المفهوم نفسه، لكنه ٱصطلاح وصفي أقرب إلى الشرح منه إلى المفهوم الٱصطلاحي.

وأطلق المبهم على الٱستفهام في قوله:" المبهم المبني تقول: عَلَامَ نَقُولُ كَذَا وكَذَا، وفِيمَ صَنَعْتَ، ولِمَ فَعَلْتَ، وحَتَّامَ، والأصل على"ما"، وفي"ما"، ولما إلا أن الألف تحذف مع هذه الأحرف إذا كان ما استفهامًا (3)، فالمقصود هنا حرف الاستفهام "ما" الذي سمَّاه مبهمًا. وهذا يعني: تعدد دلالة الٱصطلاح كما جاء ذلك عند المبرد.

**ج. الضمائر:**

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح الأسماء المضمرة، ويقول:" الأسماء المضمرة، وهي التي لا تكون إلا بعد ذكر، نحو: الهاء في به، والواو في فعلوا، والألف في فعلا"(4)، ويضيف قائلًا:" وإنما صار الضمير معرفة؛ لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: مَرَرْتُ بِهِ، ولا ضَرَبْتُهُ، ولا ذَهَبَ، ولا شيئًا من ذلك حتى تعرفه، وتعرف إلى من يرجع هذا الضمير" (5).

---

(1)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/١٤٩. وينظر: المصدر نفسه/ ٢/ ٣٢، ٣٤١.

(2) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /١٢٧.

(3) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /٣٨١

(4)المبرد / المقتضب / ٣ /١٨٦. ويُنظر: المصدر نفسه / ٤ / ٢٧٩.

(5) المبرد / المقتضب / ٤ / ٢٨٠.

وٱستعمل المبرد الكناية بمعنى الضمير، وذلك في قوله:" وإنما ٱستوى الجر والنصب في التثنية، والجمع؛ لٱستوائهما في الكناية. تقول: مَرَرْتُ بِكَ، ورَأَيْتُكَ وٱستواؤهما أنهما مفعولان؛ لأن معنى قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ: أي: فعلت هذا به"[1]، وكذلك ٱستعمل المكنى بالمعنى نفسه فقال: ٱعلم أن إياك ٱسم المكنى عنه في النصب"[2]

وٱستعمل ابن السراج ٱصطلاح المكني والكنايات، وأطلقه على الضمير والضمائر، إذ يقول: "فأمّا المكني: فنحو: هو، وأنت، وإيَّاك، والهاء في غلامه وضربته، والكاف في غُلَامِكَ، وضَرَبَكَ، والتاء في قُمْتُ، قُمْتِ، وقُمْتَ يا هذا"[3]. وهذا اصطلاح مُعرّف بذكر أقسامه المنفصل والمتصل منه، وما كان للرفع أو للنصب. وبالإضافة إلى ٱستعماله هذا الٱصطلاح فإنه ٱستعمل المضمر والضمير " في باب الإخبار عن المضمر، إذا قلت: " قمتُ" فأخبرت عن التاء قلت القائم أنت، فإن كان الضمير غائبًا قلت: "القائم هو"[4].

ومن الجدير بالذكر أن المكني ٱصطلاح كوفي ٱستعمله الفراء في معانيه، يقول: " في قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[5]، الهاء كناية عن القرآن"[6]، "والضمير ٱصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًّا"[7].

فهذا يعني: أن المبرد البصري المذهب لم ينأ بنفسه عن ٱستعمال الٱصطلاحات الكوفية، وكذلك تلميذه ٱبن السراج، ولعل هذا الميل لٱستعمال الكنايات أو المكنى يفسره رأي مهدي المخزومي "في أن: تسمية الضمير بالمكنى صحيحة مقبولة؛ لأن الضمير كناية عن الٱسم الظاهر"[8]. وهذا رأي معقول فالضمير ينوب عن الظاهر المكنى عنه بالضمير، فهذا الميل إلى الٱصطلاح الكوفي ميل يرتبط بالمعنى اللغوي، فالمكني والمضمر يجمعهما معنى الإخفاء، ولا خلاف بين النحاة في الأخذ بأحد الاصطلاحين.

---

(١) المبرد، المقتضب، ١/ ٧، وينظر: ١/ ٢٤٨

(٢) المبرد، المقتضب، باب إياك في الأمر

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ / ١٤٩. وينظر: المصدر نفسه / ٢ /١١٥. وٱستعمل ٱصطلاح الكنايات.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ٣١٢.

(٥) سورة البقرة /٢٣

(٦)الفراء/ معاني القرآن / ١٩/١، ٥٠، ١١٩.

(٧) الأزهري/ التصريح على التوضيح / ٩٧/١، وينظر: السيوطي/همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / ١٩٤/١.

(٨) المخزومي / مدرسة الكوفة / ٣١٤.

ومن الجدير بالذكر أنه ٱستعمل المضمر دالّا به على الحذف" تقول: لا كَرَامَةَ وَلَا مَسَرَّةَ، ولا سَقْيًا، ولا رَعْيًا، ولا هنيئًا، ولا مَرِيًا، هذه الأسماء عملت فيها أفعال مضمرة، فالفعل مقدر بعد لا، كأنك قلت: لا أكرمك كرامة، ولا أسرّك مسرة"[1].

فهذا الٱستعمال لغوي يتفق مع المعنى اللغوي "فالمُضْمَرُ المَخْفِي، وأَضْمَرْتُ الشَّيْءَ أَخْفَيْتُهُ"[2]، أمّا في الٱستعمال الٱصطلاحي فيعني ٱضطراب الٱصطلاحات النحوية وعدم ٱستقرار دلالتها لٱستعماله أكثر من ٱصطلاح.

١. **ضمير الفصل:**

ضمير الفصل من ٱصطلاحات الدرس النحوي الذي ٱستعمله النحاة، وجاء في شرح المفصل: "ضمير الفصل يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده، والفصل من عبارات البصريين، والعماد من عبارات الكوفيين"[3].

ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح ضمير الفصل ولكنه لمّح إليه في باب "مسائل كان وأخواتها" إذ يقول: "وإنما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك زوائد بين معرفتين، ولا تكون زائدة إلا بين ٱسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، نحو ٱسم كان وخبرها أو مفعول ظننت وعلمت وما أشبه ذلك والمبتدأ والخبر، وباب إن"[4]. ويلاحظ أن المبرد شرح المفهوم لكنه لم يستعمل ٱصطلاح ضمير الفصل، مما يعني عدم تبلور هذا الٱصطلاح وتشكله عند المبرد في القرن الثالث الهجري.

وٱستعمل ٱبن السراج ضمير الفصل وذلك في قوله:" ٱعلم أن أنت، وأنا، ونحن، وأخواتهن يكن فصلًا، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الٱبتداء والخبر، ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة، ولا يكون الفصل إلا فيما يكون كناية عن الٱسم المذكور، فأما ما الخبر فيه معرفة نحو قولك: زَيْدٌ هُوَ

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٣٩٤.

(٢) لسان العرب / مادة ضمر /٤/ ٤٩٢.

(٣) ٱبن يعيش/ شرح المفصل / ٣٢٨/٣. وينظر: السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ ٢٣٦/١، وينظر: السامرائي / معاني النحو/ ٤٧/١.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٠٣. ١٠٤.



العَاقِلُ، وكَانَ زَيُدٌ هُوَ العَاقَلَ، وأمّا ما كان بمنزلة المعرفة قولك: كَانَ زَيْدٌ هو خيرًا مِنْكَ [١].
وأشار إلى أصطلاح العماد الذي أستعمله الكوفيون وذلك في قوله!" فإذا قلت: زَيْدٌ هَو العَاقِلُ، قطعت هو عن توهم النعت، فهذا الذي يسميه البصريون فصلًا ويسميه الكوفيون عمادًا [٢] وقدّم أبن السراج أصطلاح ضمير الفصل بالشرح وبالمثال، فبدا تبلور الأصطلاح وتشكله واضحًا عند تلميذ المبرد حيث أستعمل ضمير ألفصل وعرفه بألزأئد، وذكر ضمأئره، وذكر تسمية ألكوفيين له بألعِمأد. وأعتقد أن ألعماد تسمية موفقة تعلل تسمية البصريين" الفصل" فالعمد يعتمد عليه في الفصل بين المعرفتين نحو: زَيْدٌ هُوَ العَاقِلُ.

**٢.ضمير الشأن:**

وضمير الشأن من أصطلاحات الدرس النحوي، وهو ضمير يتقدم على الجملة وتفسره جملة بعده، ويسمى المجهول عند الكوفيين [٣].

ولم يستعمل المبرد أصطلاح ضمير الشأن ولم يخصص له مساحة كافية في كتابه، وإنما أشار إليه في باب"من مسائل كان وأخواتها" إذ يقول:" والوجه الذي يصح فيه أن تضمر في كان الخبر أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيرًا له، فيكون مثل الهاء التي تظهر في" إنّ" إلا أنه ضمير مرفوع، فلا يظهر، فيصير الذي بعده مرفوعًا بالأبتداء والخبر، فتقول: كَانَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ضَارِبٌ"[٤].

ويبدو الحديث عن ضمير الشأن دون ذكر الأصطلاح، وأطلق عليه الخبر أو الحديث، فما بعد الضمير "زيدٌ ضاربٌ" جملة مفسرة للضمير المتصل بأسم كان" غلامه".

ويتضح ضمير الشأن في قوله:" يجوز في هذه المسألة: كَانَ الكَائِنُ أَخَوَاهُ قَائِمَانِ مُنْطَلِقًا أَبَوَاهُ، إذا جعلت اسمه مستكنًا في الكائن، فـ (أَخَوَاهُ قَائِمَانِ) وإن كان أبتداءً وخبرًا

---

(١) أبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ١٢٥.

(٢) أبن السراج / الأصول/ ١/١٢٥.

(٣) ينظر: أبن يعيش / شرح المفصل للزمخشري / ١/ ٣٣٤، والسيوطي /همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ ١/ ٢٣٢. والسامرائي/ معاني النحو / ١ /٥٧.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤ /٩٩. وينظر: المصدر نفسه / ١٤٤/٢.



فموضعهما خبرٌ، كأنك قلت: كَانَ الكَائِن هُوَ أَخَوَاهُ قَائِمَانِ مُنْطَلِقًا أَبَوَاهُ"[1]. فهذه الجملة يتضح فيها ضمير الشأن هو وفسرته جملة "أخواه قائمان".

ويتبين مما سبق أن ضمير الشأن لم يكن من الٱصطلاحات التي ٱستعملها المبرد، لكنه شرحه في النصين السابقين، وٱستعمل الخبر أو الحدث في الإشارة إليه، فلم يكن ٱصطلاح ضمير الشأن مستعملًا عند المبرد.

ولم يستعمل ٱبن السّراج ضمير الشأن أيضًا، ولكنه ٱستعمل ٱصطلاح الكوفيين" المجهول" وذلك في قوله: أمّا الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعد المؤنث، يقولون: ظَنَنْتُهُ هِنْدٌ قَائِمَةٌ وظَنَنْتُها هِنْدٌ قَائِمَةٌ، والهاء كناية عن المجهول"[2] ويتضح ٱستعماله لهذ الٱصطلاح في قوله:" تجوز هذه المسألة إذا أضمرت في كان مجهولًا، وتقول: زَيْدٌ كَانَ مُنْطَلِقًا أَبَوَاه، فزيد مبتدأ وما بعده خبرٌ له وفي كان ضمير زيد وهو ٱسمها، ومنطلقًا أبوه خبره" [3]، وبالإضافة إلى ٱستعمال هذا الٱصطلاح فقد ٱستعمل الخبر والأمر وذلك في قوله:" فمن قال: ظننته زيد قائم فجعل الهاء كناية عن الخبر والأمر، وهو الذي يسميه الكوفيون المجهول"[4]. وٱستعمل الأمر مرة أخرى بالإضافة إلى الحديث أو القصة وذلك في قوله: فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له المجهول، كان ذلك المضمر ٱسم كان وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز كان زَيْدًا الحُمّى تأخذ [5].

ومن ذلك يتبين أن ٱبن السّراج لم يعرِّف المجهول إنما ذكر أمثلته وهذا يعني عدم تبلور المفهوم الٱصطلاحي في القرن الثالث ومطلع الرابع الهجريين، وأنه اتبّع الكوفيين في استعمال المجهول، ووافق شيخه المبرد في ٱستعمال الأمر والحدث الذي يعني المجهول، وٱنفرد بٱستعمال القصة.

---

(١)المبرد، المقتضب/١٠٣/٤.

(٢)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/١٨٣.

(٣)ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٨٨. وينظر: الجزء نفسه/ ٢٥٧. وينظر: المصدر نفسه / ٢ /٣٣٩.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /١٨٩.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٨٦.

وتبين أن ٱبن السّراج أطلق المجهول على الٱسم الموصول وذلك في قوله:" ويقولون الذي إذا كان جزاءً فإنه لا ينعت ولا يؤكد ولا ينسق عليه؛ لأنه مجهول، لا تقول: الَّذِي يَقُومُ الظَّرِيفُ فَأَخَوَاكَ، ولا الَّذِي يَقُومُ وعَمْرٌو فَأَخَوَاكَ، لأنه مجهول وعمرو عندهم معروف"(١). يبدو أنه في هذا يعني بالمجهول المبهم.

**٥.العـدل:**

وتناول المبرد العدل في باب " ما كان من الأسماء المعدولة"، فشرح أمثلته: منها ما يقع في معنى الفعل نحو قولك: حَذارِ، ونَظَارِ، فمعناه احذر وانظر، ومنه: ما يقع في موضع المصدر نحو قولك: الخيل تعدو بَدادِ، ومعناه بدَدًا، ومثله لا مسَاس أي لا مُمَاسة"(٢). لم يضع المبرد كما يلاحظ حدًّا للعدل، وإنما عرّفه بذكر أنواعه وشرح أمثلته، فيبدو أن المفهوم الٱصطلاحي لما ينضج بعد عند المبرد رغم تخصيص باب واسع لشرحه.

وٱستدرك ٱبن السراج على شيخه فعرّف ٱصطلاح العدل في قوله:" معنى العدل أن يُشتَق من الاسم النكرة الشائع اسم ويُغيّر بناؤه، إمّا لإزالة معنى إلى معنى، وإمّا لأن يسمى به، فأمّا الذي عُدِل لإزالة معنى إلى معنى فمَثْنَى وثُلَاث ورُبَاع، فهذا عُدِل لفظه ومعناه، عُدِل عن معنى ٱثنين إلى معنى ٱثنين ٱثنين، وعن لفظ ٱثنين إلى لفظ مثنى، فأما ما عُدِل في حال التعريف فنحو: عُمَر وزُفَر وقثم، عُدِلن عن عامر وزافر وقاثم"(٣).

يبدو أن ٱبن السراج أكثر وضوحًا في تقديم ٱصطلاح العدل، فهذا مفهوم ٱصطلاحي ٱعتمد على الشرح والمثال. وهذا التعريف يدلُّ على التفكيرفي حصرالٱصطلاحات ووضع مفاهيمها.وهذا يمثل بداية مرحلة نضج الٱصطلاحات.

**٦. نزع الخافض:**

لم يستعمل كل من المبرد وٱبن السراج ٱصطلاح نزع الخافض، وهو " حذف حرف الجر من الٱسم بما يترتب عليه نصب الٱسم الذي نُزِع منه حرف الجر، فيُقال في الإعراب: منصوب على نزع الخافض"(٤). ولكنهما أشارا إلى مفهوم هذا الٱصطلاح.

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /٣٥٦.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٣٦٨/٣. ويتابع فيه المزيد من أنواع العدل/ ٣٦٨ ـ ٣٨٢.

(٣)ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ٢ /٨٨. وذكر فيه المزيد من الأمثلة، ٨٨. ٩٠.

(٤) اللبدي / معجم المصطلحات النحوية والصرفية / ٢٢٢



ويقول المبرد في نزع الخافض:" ٱعلم أنك إذا حذفتَ حروفَ الإضافة من المقسم به نصبته، لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: اللهَ لَأَفْعَلَنَّ، لأنك أردت: أَحْلِفُ اللهَ لَأَفْعَلَنَّ، وكذلك كلُّ خافض في موضع نصب إذا حذفته ووصل الفعل فعمل فيما بعده، كما قال الله عزّ وجل:( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) (١) (٢)، أي من قومه· فكأنه عبر عن نزع الخافض بحذف الخافض، وحروف الإضافة في مذهب المبرد هي حروف الجر وورد قوله "حروف الإضافة من، وإلى وفي"(٣).

ونقل ٱبن السراج عن سيبويه" ذَهَبْتُ الشَّامَ ، ودَخَلْتُ البَيْتَ، يعني: أنه قد حذف حرف الجر من الكلام ، وكان الأصل عنده ذهبت إلى الشام ودخلت البيت، وهما مستعملان بحرف جر، فحذف حرف الجر من حذفه ٱتساعًا وٱستخفافًا (٤)، فهذه إشارة إلى نزع الخافض فهو يوافق سيبويه في هذا المفهوم، ويتضح تبنيه لهذا المفهوم قوله:" ٱعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقه أن يتعدّى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم ٱستعملوا حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان، فمن ذلك قوله تعالى: ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً )، وسَمَّيْتُهُ زَيْدًا، وكَنَّيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللهِ، أَلا ترى أَنك تقول: اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ، وسَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ، وكَنَّيْتُهُ بَأَبِي عَبْدِ اللهِ"(٥).

ويلاحظ أن المبرد وٱبن السراج ٱتفقا في تعريف نزع الخافض بالشرح والمثال، وفي ٱستعمال الحذف عوضًا عن النزع، ولكن المبرد سمّى حرف الجر الخافض، ويتبين في قوله:" فأما رُبّ فحرف خفض"(٦)، بينما ٱبن السراج سمّاه: حرف الجر، ولعل الخافض يناسب ٱصطلاح "نزع الخافض" أكثر من ٱستعمال حرف الجر، فٱبن السراج لم يستعمل الخافض ليعبر به عن نزع الخافض.

---

(١) سورة الأعراف/ ١٥٥

(٢) المبرد / المقتضب / ٣٢١/٢ ،٣٤٢. وينظر: المصدر نفسه/ ٥٦/٣، وينظر: ٤/ ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٨.

(٣)المبرد / المقتضب /٤/١٣٦، وينظر: المصدر نفسه / ١/٢٠٤.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١٧١/١

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١٧٧/١ -١٧٨. وينظر: المصدر نفسه / ٢ /٢٥٥. وينظر: سيبويه / الكتاب/ ١/ ٣٦- ٣٧

(٦)المبرد / المقتضب/ ٣/٥٧.

### ٧. الإلغاء:

لم يستعمل كل من المبرد وابن السراج اصطلاح الإلغاء الذي عرّفه ابن هشام الأنصارفي سياق أحكام ظنّ وأخواتها بقوله:" الإلغاء: إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل بتوسطه أوتأخره نحو: " زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ "و"وزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ"(١).

ويلمّح المبرد لمفهوم الإلغاء بقوله: فالذي تلغيه لا يكون مقدّمًا، إنما يكون في أضعاف الكلام؛ ألا ترى أنك لا تقول: ظَنَنْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؛ لأنك إذا قدّمت الظنّ فإنما تبني كلامك على الشك (٢)، فقول المبرد إشارة إلى مفهوم الإلغاء، فتقدم ظَنَّ لا يُلغي عملها، بينما يُلغي عملها توسطها أو تأخرها كما جاء في تعريف ابن هشام للإلغاء.

ويرى في موضع آخر أن تقدم أفعال العلم والشك على الاستفهام يلغي عملها، ويقول:" ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يُلغى؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي تجوز ألّا تعمل خاصّة، وهي ما كان من العلم والشك، فعلى هذا جاءت في قوله تعالى:( لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ) (٣) و( وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ) (٤)؛ لأن هذه اللام تفصل ما بعدها عما قبلها، تقول: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ. (٥)، فالفعل نعلم أُلغي عمله فيما بعده وهو الاستفهام، فلم يعمل في أيّ وفي مَنْ .

وقال ابن السراج في الإلغاء:" ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن شئت أعملته، تقول: زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ، وزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ، فتلغي الظن إذا تأخر، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرًا، فإذا ألغيت فكأنك قلت: زيدٌ منطلق في ظني ولا يحسن أن تُلغيَه إذا تقدم."(٦).

---

(١)ابن هشام الأنصاري / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ٢ /٥٤ -٥٧. وينظر: السيوطي / همع الهوامع في جمع الجوامع / ٢/٢٢٧، والصبان / حاشية الصبان/ ١/٣٦، وعباس حسن/ النحو الوافي/ ٢/٣٨.

(٢) المبرد / المقتضب / ١١/٢

(٣) سورة الكهف/١٢.

(٤) سورة البقرة / ١٠٢.

(٥)المبرد / المقتضب / ٣/ ٢٩٧.

(٦) ابن السراج / الأصول في النحو / ١/ ١٨١. وينظر: الجزء نفسه /١٨٢، وينظر: ٣٥١/٢.

وبذلك يتفق ٱبن السراج مع المبرد في التلميح إلى ٱصطلاح الإلغاء بالشرح والمثال الذي يتبين في أن تأخر ظن يلغي عملها.

### ٨. اللغو والزيادة:

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح الزيادة وأطلقه على الحروف الزائدة، فأطلق على حرف الجر مِنْ الزائدة وقال: وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، ومَا كَلَّمْتُ مِنْ أَحَدٍ وكقوله تعالى: (أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ) [١]، إنما هو "خيرٌ"، ولكنها توكيد"[٢]. فالزيادة تتمثل في حرف الجر" من"، ورغم زيادتها إلا أنها تأتي مؤكدة للمعنى. واستعمل ٱبن السراج اللغو مقابل ٱستعمال المبرد الزيادة فقال: وتقول: مَا كَانَ فِي الدَّارِ أَحَدٌ مثل زيد، إذا جعلت في الدار الخبر، وإن جعلت في الدار لغوًا نصبت المثل"[٣]، ورغم ٱستعماله هذا الٱصطلاح إلا أنه ٱستعمل ٱصطلاح الزيادة مع نفس أمثلة أستاذه المبرد، فصرّح بأن مِنْ زائدة دخلت على ما هو مستغنٍ من الكلام، نحو قولهم: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ومَا كَلَّمْتُ مِنْ أَحَدٍ [٤]، وهذا يؤكد تأثره بأستاذه والبقاء على بعض ٱصطلاحاته مع أمثلتها.

### ٩. الجُثَث:

ٱستعمل هذا الٱصطلاح كل من المبرد وٱبن السراج وأطلقاه على الشخوص. ويقول المبرد:" لا يصلح زَيْدٌ أَخُوكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ، وظروف الزمان لا تتضمنالجثث [٥]، وإذا قلت: زَيْدٌ يَوْمَ الجُمْعَةِ، فلا معنى لهذا؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث [٦]، ويستدل من ذلك على أنه لا يجوز الإخبار عن الأعلام كزيد بظرف الزمان، فزيد غير مستقر في اليوم، وإنما يستقر في المكان فيُقال: زَيْدٌ فِي الدَّارِ.

---

(١) سورة البقرة/ ١٠٥.

(٢) المبرد / المقتضب / ١٣٧/٤. وينظر: المصدر نفسه / ٣ / ١٣، وصف"ما" بعد الجزاء بالزائدة في "ومتى ما تقعدنّ أقعدْ"

(٣) ٱبن السراج، الأصول في النحو /١ /٨٥. وينظر: الجزء نفسه /٢٧٧.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٤١٠/١.

(٥) المبرد/ المقتضب /٣/٢٧٤.

(٦) المبرد / المقتضب / ٤ /١٧٢، وينظر الجزء نفسه/ ١٣٢، ٣٢٩، ٣٥١.

ويقول ٱبن السراج: لا يجوز أن تقولَ: زَيْدٌ يَوْمَ الخَمِيسِ، ولَا عَمْرٌو فِي شَهْرِ كَذَا؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو: الضَّرِبِ والحَمْدِ. [1] .

ويبدو لنا أن ٱستعمال ٱبن السراج لٱصطلاح الجثث لا يختلف عن ٱستعمال المبرد، فالجثث تعني أسماء الأشخاص أي الآدميين كزَيْدٍ وعَمْرٍو.

**١٠. الجحد أو (النفي):**

ٱستعمل المبرد النفي في أكثر من موضع في كتابه [2] ولم يستعمل الجحد، في حين ٱستعمل ٱبن السراج النفي [3] في أكثر من موضع في كتابه، وٱستعمل الجحد مرة واحدة وذلك قوله: "فإن زِدَّت في الفعل جحدًا أو شيئًا فسد، نحو قولك: الَّذِي لَمْ يَقُمْ فَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ [4]، والجحد من الٱصطلاحات الكوفية، ويؤكَّد ذلك ٱستعمال الفراء له على ٱعتبار أن لا لا في سورة الحمد جحد محض وذلك في رده على من عدّ لا صلة" وإنما يجوز أن تجعل لا صلة، إذا ٱتصلت بجحد قبلها"[5]، وورد ٱستعمال ٱصطلاح الجحد في مجالس ثعلب"، وسُئِلَ أبو العباس عن الفرق بين كيلا وكيما، قال: إذا كانت لا مع كي فهي جحد، فإذا كانت مع ما فهي صلة [6].

وهذا يعني أن ٱستعمال ٱبن السراج ٱصطلاح الجحد مرة واحدة يعني أنه لايطمئن إلى ٱستعماله فالنفي ٱصطلاح بصري يقابل الجحد عند الكوفيين.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٦٣. وينظر: ١٥٩، يقول: المصدر ٱسم إلا أنه معنى غير شخص".

(٢) المبرد، المقتضب/ ١ / ٨ -٩ ،١٢، وينظر: المصدر نفسه، ٢/٢٣، ١٣٤، ٤/ ٣٥٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٠٤.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٣٧٩، وينظر: المصدر نفسه/ ٢/١٧٦.

(٤)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٣٥١.

(٥) الفراء / معاني القرآن /١ / ٨.

(٦) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى/ مجالس تعلب / شرح وتحقيق: عبد السلام هارون/ مصر/ دار المعارف/ ١٩٤٨/ ط٢/ ١/١٥١.



### ١١.الخَلْف:

وٱستعمل المبرد كلمة "الخَلْف" في باب" لا التي للنفيّ"، ويقصد بها لا النافية للجنس، ويقول:" إذا قلت: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، فهذا جواب قولك: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ، لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره، فالمعرفة لا تقع هاهنا، لأنها لا تدل على الجنس، فلو قلت: هَلْ مِنْ زَيْدٍ؟ كان خَلْفًا [(١)].

وكأن المبرد يعني بالخلف هنا المخالفة، فهذا التعبير" هَلْ مِنْ زَيْدٍ؟" مخالف للقاعدة النحوية فالٱستفهام في هذا التركيب لا يكون عن معرفة بعينها، وإنما يكون عن جنس قليله وكثيره، وصواب القول:" هَلْ مِنْ رَجُلٍ؟ ليكون الجواب: لَا رَجُلَ، ولا يقال: هَلْ مِنْ زَيْدٍ؟ لأن الجواب لا يكون: لا زيد.

وٱستعمل ٱبن السراج كلمة "الخَلْف" في أكثر من موضع، ففي الموضع الأول يرى أنه ٱصطلاح كوفي يقابله عند البصريين إقامة الصفة مكان الموصوف:" تقول: ظَنَّ مَظْنُونٌ عَمْرٌو أَخَاهُ زَيْدًا، كأنك قلت: ظَنَّ رَجُلٌ مَظْنُونٌ عَمْرٌو أَخَاهُ زَيْدًا، ومظنون وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خَلْفًا، يعنون أنه خلف من ٱسم، والبصريون يقولون: صفة قامت مقام الموصوف، والمعنى واحد"[(٢)].

وهذا يعني أن الصفة تخلف الموصوف وتقوم مقامها، فمظنون صفة خلفت أو قامت مكان الموصوف المحذوف "رجل"، وقد أجاز النحويون حذف الموصوف ومنهم المبرد إذ يقول:" الصفة قد تحل محل الموصوف، تقول: مَرَرْتُ بالعَاقِلِ، وجَاءَنِي الظَّرِيفُ"[(٣)]

وفي موضع ثانٍ في مسائل من النداء يقول:" كل ما كان خَلْفًا فلك الرفع بلا تنوين، والنصب بتنوين، ويقولون: يَا قَائِمًا أَقْبِلْ، ويا قَائِمُ أَقْبِلْ، فيجيزون يَا رجلُ قائمًا أقبل، ويجيزون: يَا رَجُلُ قائمٌ أقبل"[(٤)].

---

(١)المبرد / المقتضب / ٤ /٣٥٧.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ١٨٥ -١٨٦.

(٣)المبرد / المقتضب / ٤ / ١٨٥. وينظر: ٢/ ١٣٧. وينظر: ٱبن عصفور/ المُقَرَّب/ ٢٢٧ -٢٢٨، وٱبن عقيل/ شرح ابن عقيل /٣ / ٢٠٥، والأزهري/ شرح التصريح على التوضيح/ ٢/ ١٢٧.

(٤)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ ٣٧٦.



وهذا يعني: أنه يجوز وصف المنادى، فقائمًا صفة لموصوف محذوف " رجل"، ويجوز فيها الرفع والنصب ويقول في ذلك: "ٱعلم أن لك أن تصف زيدًا في النداء، فقولك: يَا زَيْدُ الطَّويلُ والطَّويلَ، فترفع على اللفظ، وتنصب على الموضع"[1].

وفي موضع ثالث يقول: وقال بعض النحويين: إن الواو التي تكون مع المنكرات ليست بخَلْف من رُبَّ ولا كم، وهي عندي واو العطف، وهذا أيضًا مما يدل على أن رُبَّ جواب وعطف على كلام"[2].

ويبدو لنا أن الخلف هنا بمعنى العِوَض، فالواو مع المنكرات ليست عوضًا أو بدلًا من رُبّ أو كم، ويرى ابن السراج أنها واو عطف.

ويتبين مما تقدم أن ٱصطلاح الخَلْفِ ٱستعمله الكوفيون كما قال ٱبن السراج، إلا أنه ٱستعمله في وصف المنادى، وٱستعمله بدلالة العِوض في واو رُبّ وكم؛ وهذا يعني عدم ٱستقرار الٱصطلاحات، ويعني أيضًا ٱستعمال البصريين الٱصطلاحات الكوفية.

## ١٢. الصَرْف:

ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح الصرف في كتابه، بينما نجد أن ٱبن السراج قد ٱستعمله في فصل من مسائل المجازاة وذلك في الوضع الإعرابي للفعل المضارع بعد الواو، ويقول في ذلك:" وتقول: إنْ تَقُمْ وتُحْسِنُ آتِكَ، تريد: إنْ تجمع مع قيامك إحسانًا آتك، وكذلك: إنْ تَقُمْ تُحْسِنُ آتِكَ، تريد: إنْ تَقُمْ مُحْسِنًا، ولم ترد: إنْ تَقُمْ وإنْ تُحْسِنْ آتِك، وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف، لأنهم صرفوه عن النسق إلى معنى غيره"[3]. وهذا يعني: أنه صرف الفعل "تحسن" عن العطف على تقمْ فلم يجزمه، وأُوِّل إلى المعية، فجمع مع القيام إحسانًا، أي: يجوز نصب الفعل"تحسن" على الصرف، فصرف عن النسق أو العطف إلى المعية، ويتضح ذلك في جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء، ويقول في ذلك :" وكذلك في الجواب تقول: إنْ تَقُمْ آتِك وأُحْسِنَ إليك، وإنْ تَقُمْ آتِك فَأُحْسِنَ إليك، جاز فيه النصب على الصرف"[4] الفعل

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٣٣٣.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو، ٤٢٠ -١/٤٢١.

(٣)ٱبن السراج / الأصول في النحو ، ٢/١٨٨.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ١٨٨ -١٨٩.

أُحْسِنَ ينصب على الصرف، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون،" فالفعل المضارع في قولك: لا تَأْكُلْ السَّمَكَ وتشربَ اللبن منصوب على الصرف[١]، حتى أن هذه الواو تسمى عند الكوفيين واو الصرف[٢]، وكذلك الفعل المضارع بعد الفاء ينصب على الخلاف(الصرف)[٣]، فهذا يعني: أن الفعل" أُحْسِنَ" منصوب على الصرف، ويوضح الفراء ذلك بقوله:" فإن قلت: ما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام أوله حادثة لا تستقيم إعادتها، ومما لا تستقيم إعادته الجزم في مثل: لَسْتُ لِأَبِي إنْ لَمْ أَقْتُلْك أو تَذْهَبَ نفسي"[٤]. وهذا يعني ما ذهب إليه ٱبن السراج في جواز نصب الفعل "أُحْسِن" حيث لا تستقيم إعادة الجزم، فلا يَحسُن" إنْ تقمْ وإنْ تحسنْ" فتنصب الفعل تحسن على الصرف سواء بعد الواو أو الفاء.

وبناء على ما تقدم يتبين لنا أن ٱبن السراج قد ٱستخدم من ٱصطلاحات الكوفيين" الصرف" الذي علل به جواز ٱنتصاب الفعل المضارع بعد الواو والفاء فيما تقدم من الأمثلة، في حين أن المبرد لم يستخدم هذا ٱلاصطلاح، ولكنه يرى أن الفعل المضارع بعد الواو والفاء ينصب بأن مضمرة [٥] وليس على الصرف كما يجيز ٱبن السراج ذلك النصب بعلة الصرف.

### ١٣. الحرف الميّت والحرف الحيّ:

ٱستعمل المبرد هذا الٱصطلاح ليدلّ به على الحرف الساكن، ويقول في ذلك:"ٱعلم أن الٱسم إذا كان فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميّت"[٦]، وسمّى الحرف المتحرك حرفًا حيًّا، إذ يقول في تصغير ما يسمّى به من الجماعة، كأن يسمّى رجل بقبائل أو رسائل: أما النحويون فأقروا الهمزة وحذفوا الألف؛

---

(١) ٱبن الأنباري / الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٤٢.

(٢) ينظر: ٱبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٤ /٣٨٤، والزجاج، حروف المعاني / ٣٨، وينظر: الهروي، علي بن محمد النحوي / الأزهية في علم الحروف/ تحقيق: عبد المعين الملوحي/ دمشق/ مطبوعات جمع اللغة العربية / ١٩٩٣/ ط٢/ ٢٣٣.

(٣) ابن الأنباري / الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٢٤٥.

(٤) ينظر: الفراء / معاني القرآن / ١ /٣٤.

(٥) ينظر: المبرد/ المقتضب / ٢/ ٢٥ -٢٦.

(٦) المبرد / المقتضب/ ٣/١٣٣.



لأن الهمزة متحركة، والألف ساكنة، والمتحرك حرف حيّ"[1]. واستعمل هذا الٱصطلاح مرتين في كتابه، فهذا ٱصطلاح غير شائع مما يعني إخراجه من دائرة الٱصطلاحات؛ لعدم شيوعه واستقراره، قد يكون ٱستعمالًا خاصًا للمبرد. أمّا ٱبن السراج فلم أعثر في كتابه على هذا الٱصطلاح، أعني: ٱصطلاح"الحرف المَيّت أو الحيّ".

**١٤ .القَطْع:**

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح القطع، وهو عنده يقع في الحال والعطف، يشرحه في أمثلة منها: "ولو قلت: "مَنْ يَأتِني آتِه أُحْسِنُ إليه" كان جيدًا، فيكون "أُحْسِنُ إليه" حالًا، ويكون منقطعًا من الأول، كأنك لمَّا تمَّ الكلام قلت: أَنَا أُحْسِنُ إِلَيْهِ"[2]، فهنا يكاد أن يستعمل القطع ٱستعمال الكوفيين للدالة على الحال، وهذ ما جاء في معاني القرآن للفراء قوله: "وكل فعل أوقعته على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال الذي ليس بشرط، وفيه الرفع على الٱبتداء، والنصب على الٱتصال بما قبله، من ذلك رَأَيْتُ القَوْمَ قَائِمًا وقاعدًا، وقائم وقاعد؛ لأنك نويت بالنصب القطع[3]، ويقع القطع عند المبرد في العطف فيقول: مَنْ يَأتِني آتِهِ وأُكْرِمُهُ، ومَنْ يَأتِني آتِه فأُكْرِمُه، وكذلك جميع حروف العطف التي تقع هاهنا، وإن شئت قلت: من يَأتِني آتِه وأُكرمُه، أي: وأنا أُكرمُه، وإن شئت على الحال، وإن شئت فصلته مما قبله، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة، وتقول في الفاء: من يأتني آتِه فأكرمه على القطع من الأول وعطف جملة على جملة، وكذلك ثُمَّ" [4]، فالقطع عند المبرد يعني الفصل: أي فصل التابع عن متبوعه، ويقع في الحال والعطف.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح القطع، وعرَّفه بقوله: ومعنى القطع: أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه، وذكر مثال ذلك ما قاله الكسائي: رأيت زَيْدًا ظريفًا، فينصب ظريفًا على القطع [5].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٢ / ٢٨٦، وينظر:٢/ ٢٨٥.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٦٦/٢.

(٣) الفراء / معاني القرآن / ١/ ١٩٣

(٤) المبرد / المقتضب / ٢/ ٦٦ -٦٧. وينظر: ٢٥٢/٤.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٢١٥- ٢١٦

ويتبن لنا مما تقدم أن المبرد وتلميذه ٱبن السراج ٱستعملا القطع موافِقَيْن الكوفيين في الدلالة على الحال. ويرى المبرد أنه يقع في العطف أيضًا كما تبين من الأمثلة السابقة، أمّا ٱبن السراج فيراه يقع في النعت.

### ١٥. الغايات:

ٱستعمل المبرد الغايات ليدُلَّ به على الظروف المقطوعة عن الإضافة نحو: حيث، فيقول: فأَما من ضم آخرها" حيث" فإِنَّما أجرها مُجْرَى الغايات [١]، ويقول في موضع آخر: ومن جعل حَيْثُ مضمومة فإنَّما ألحقها بالغايات نحو مِنْ قَبْلُ، ومِنْ بَعْدُ، ومِنْ عَلُ"[٢].

وٱستعمل ٱبن السراج الغايات عندما بيَّن علة تحريك المنادى المفرد بالضم فقال: فإنهم شبهوه بالغايات نحو: قبل وبعد، وذكرها في موضع حديثه عن المضاف وحذف المضاف إليه فقال:" ومن هذه المضافات ما يُبْنَى على الضمة، وهي التي يسمّيها النحويون الغايات ومنها: قبلُ وغيرُ وحسبُ[٣].

ويتبين مما تقدم أن المبرد أطلق الغايات على الظروف التي تقطع عن الإضافة ولم يذكر غيرها، بينما نجد ابن السراج ذكر ألفاظ أخرى نحو: "غير وحسب"، ذلك"أنه قد يأتي ما ليس بظرف غاية نحو: حسب وغير، وسُمّيت بالغايات ذلك أنها قُطِعت عن الإضافة، فحذف المضاف إليه وأُريد بذلك معناه، فصارت هي غايات ذلك الكلام، فسميت "غايات"[٤]، ومن الجدير بالذكر أن الغاية ٱصطلاح كوفي ٱستعمله الفراء في معاني القرآن فيقول: في قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [٥]، ترفع إذا جعلته غاية، ولم تذكر تذكر بعده الذي أضفته إليه، فإن نويت أن تظهره قلت: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ [٦]، وهذا يعني: خفض"قبلِ" و"بعدِ".

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٣/ ١٧٣. وينظر: الجزء نفسه/ ١٧٨، وذكر منها: بعد، وقبل

(٢) المبرد / المقتضب/ ٣/ ١٧٨.

(٣) ٱبن السراج / الاصول في النحو / ٢/ ١٤٢.

(٤) ٱبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري / ٣/ ١٠٤.

(٥) سورة الروم/ ٤.

(٦) الفراء/ معاني القرآن / ٢/٣٢٠.

## المبحث السابع

## ٱصطلاحات الحروف والأدوات

الحرف من المباحث التي شغلت النحويين القدماء منهم والمحدثين، فعرفه سيبويه في سياق أقسام الكلم:" وحرف جاء لمعنى ليس بٱسم ولا فعل نحو: ثم، وسوف، وواو القسم [١]، وتبعه المبرد فقال: فالكلام كله ٱسم وفعل وحرف جاء لمعنى [٢]، وفي موضع آخر أطلق عليه الآلة في قوله: ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ومن ذلك عند، ومن هذه الأحرف لدن ومنها أيّان [٣]، وكان ٱستعماله لهذا الٱصطلاح مرة واحدة ويبدو أنه ٱستعمله بمعنى الأداة، فذكر من الآلات الظروف، وأداة الٱستفهام"أيّان بمعنى متى".

وتبع ٱبن السراج شيخه المبرد في ٱستعمال ٱصطلاح الحرف عندما عرّف الكلام بأنه "يأتلف من ثلاثة أشياء: ٱسم وفعل وحرف"[٤]، إلا أنه ٱستعمل الأداة بدلالة الحرف في قوله:" الحروف أدوات تُغيّر ولا تتغير"[٥]، وقال أيضًا:" وإنما هي أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال"[٦]، فهذا يعني: أن الأدوات يمكن أن تقع في دائرة الحروف، فالأداة هي: هي: " الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معانٍ مختلفة يقتضيها التعبير كأدوات الٱستفهام، والٱستثناء، ويلاحظ ٱستعمال لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف[٧]، وهذا يعني: أن الأداة يمكن أن تكون ٱسمًا أو

---

(١) سيبويه / الكتاب / ١ /١٢. وينظر: ٱبن يعيش/ شرح المفصل / ٤٤٧/٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ١ /٣.

(٣) المبرد / المقتضب / ٥١ -١/٥٢.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٣٦، ٣٧، وٱستعمله في مواضع كثيرة من كتابه فجاء عنوانًا في مبحث شرح الحرف/٤٠، وفي باب "مواقع الحروف" / ٤٢، وباب الحروف التي جاءت للمعاني/ ٢/٢٠٦.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٤٣.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٢٠٦.

(٧) اللبدي / معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٢.

فعلًا أو حرفًا، فالٱسم مثل: أسماء الٱستفهام والشرط، وغيرها، والفعل مثل: الأفعال الناسخة، والحروف مثل حروف العطف والجر، وكلُّها عوامل مُغيِّرة في تركيب الجملة وأسلوبها.

وٱستعمل المبرد الٱسم بدلالة الحرف، ذلك في قوله:" ولو قلت: كَمْ يَوْمًا لَقِيت فِيهِ زَيْدًا، إنّ كم في هذا الموضع ٱستفهام، فهي في أنَّها الٱسم وأنَّها الحرف [١]، ويؤكَّد ذلك بما جاء في شرح المفصل أن أسماء الٱستفهام والشرط شيئان يدلان على شيئين فالٱسم دلّ على مسماه، والحرف أفاد في غير معناه، ويؤيد ذلك بناؤها لتضمنها معنى الحرف"[٢]، وهذا يعني أنَّ مسمّاها " ٱسم ٱستفهام أو ٱسم شرط يدل على أنَّها اسم، وشأنها شأن الحرف، فهي تفيد معنى مع غيرها. وعلى هذا يمكن أن تقع أسماء الٱستفهام والشرط وغيرها في دائرة الحرف، ويمكن بحثهما ضمن دائرة واحدة.

ولدراسة ٱصطلاحات الحروف يمكن وضعها في مجموعات أو زمر بٱعتبار عملها وعدمه، إلا أَن بعض الحروف جاء مستقلاً بنفسه، وبعض الحروف عاملة تدخل على الٱسم، ويعضها يدخل على الفعل، وتغيره من حالة إعرابية إلى أخرى، وهناك حروف غير عاملة مهملة، لا تؤثر في الإعراب.

## أولًا: الحروف العاملة:

### ١. حروف الجر أو حروف الإضافة:

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح حروف الإضافة وأطلقه على حروف الجر، وذلك في باب عنوانه الإضافة، ويعرف حروف الإضافة بقوله:" وأمّا حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمِنْ وإلى، ورُبّ، وفي، والكاف الزائدة، والباء الزائدة، واللام الزائدة""[٣].

وهذه التسمية أعني: "حروف الإضافة تعبر عن رؤية المبرد في أن الٱسم المجرور بحرف الجر بمنزلة المضاف إليه، فالإضافة عنده على ضربين:" فمن المضاف إليه ما يُضاف إليه بحرف الجر ومنه ما تضيف إلى أسماء مثله"[٤].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣/ ٦٢.

(٢) ٱبن يعيش / شرح المفصل للزمخشري / ٤٤٧/٤.

(٣) المبرد / المقتضب / ٤/١٣٦.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/١٣٦، ٤/ ٣٢١، ٣/٢٨٠، ٤/ ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٧٦.

وفي موضع آخر أطلق عليها حروف الجر، وذلك في قوله:" كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم"[1].

**وذكر من حروف الجر وعرفها بما تؤديه من معانٍ، وبالمثال، ومنها ما يأتي:**

١. **مِنْ:** معناها ٱبتداء الغاية، نحو قولك: سِرْتُ مِن البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ، وتكون للتبعيض، نحو قولك: أَخَذْتُ مَالَ زَيْدٍ، فيقع هذا الكلام على الجميع، فإن قلت: أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ، دلّت من على البعض، وتكون زائدة، لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع الجميع، ويكون دخولها كسقوطها نحو قولك: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، وقيد زيادتها بأنها للنكرات دون المعارف، ألا ترى أنك تقول: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ، ولَا تقول: مَا جَاءنِي مِنْ زَيْدٍ[2].

٢. **في:** هي للوعاء، نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، واللِّصُّ فِي الحَبْسِ [3].

٣." **إلى:** فهي للمنتهى، ألا ترى أنك تقول: ذَهَبْتُ إِلَى زَيْدٍ، وسِرْتُ إِلَى عَبْدِ اللهِ.

٤. **حتى:** مثلها، أي: أنها للمنتهى مثل إلى.

٥. **رُبَّ:** معناها الشيء يقع قليلًا، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورًا، ولا تكون رُبَّ في هذا المعنى إلا في أول الكلام، وذلك قولك: رُبَّ رَجُلٍ قَدْ جَاءَنِي.

٦. **الكاف الزائدة:** معناها: التشبيه نحو قولك: عَبْدُ اللهِ كَزَيْدٍ، وإنما معناه مثل زيد"[4].

٧. **مذ ومنذ:** تكون حرف خفض إذا وقعت بمعنى في، وذلك قولك: أَنْتَ عِنْدِي مُذِ اليَوْمِ، ومنذ معناها جررت بها وبابها الجر؛ لأنها في الأزمنة لٱبتدآء الغاية بمنزلة مِنْ في سائر الأسماء تقول: لَمْ أَرَكَ مُنْذُ يَوْمِ الجُمْعَةِ، أي: هذا ابتداء الغاية [5].

وذكرها ٱبن السراج في الحروف العاملة في الأسماء وعرَّفها بقوله:"نوع من الحروف يخفض الأسماء ويدخل ليصل ٱسمًا بٱسم أو فعلًا بٱسم، أمّا وصله ٱسمًا بٱسم فنحو قولك:

---

(١) المبرد / المقتضب/ ١/٣، ٢/ ٣٤٢، ٤/ ٥١

(٢)المبرد / المقتضب / ٤/ ١٣٧ -١٣٨. وينظر: المصدر نفسه / ٤٤/١ -٤٥. ويرى بأن من غير زائدة بسبب دخولها على النكرة، حيث تفيد النفي عن الجنس كله في قولك:" ما جاءني من رجل" /٤٥.

(٣)المبرد / المقتضب/ ٤/ ١٣٩، وينظر: المصدر نفسه/١ / ٤٥.

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٣٩ -١٤٠، الحروف من ٣ -٦.

(٥) المبرد / المقتضب / ٣/ ٣٠ -٣١.

خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ، وأمّا فعلًا بٱسم فنحو قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ" [1]. وفي موضع آخر يكرر المفهوم نفسه في تعريفها، إلا أَنَّه يطلق عليها حروف الجر في باب"ذكر حروف الجر"، ويرى أن حروف الجر والخفض سواء، ويقول: "وقولي خفض وجر بمعنى واحد" [2]

ويعرف حروف الجر وظيفيًّا وبالمثال، ثُمّ يذكر معانيها في أبواب وفق تقسيمٍ تركيبي ورتبها في أبواب متتالية نحو باب ما جاء منها على أربعة أحرف، ومن ذلك: حتى وهي كإلى منتهى ٱبتداء الغاية[3]، وباب ما جاء على ثلاثة أحرف، ومنها: "على ومعناها الٱستعلاء، وإلى وهي منتهى لٱبتداء الغاية [4]، وما جاء منها على حرفين، ومنها' مِنْ وهي لٱبتداء الغاية، وتكون للتبعيض، وتدخل للتوكيد، وذلك قولك: مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ، ومُذ وهي لابتداء غاية الأزمان والأحيان[5]، وباب ما جاء منها على حرف، ومنها الكاف للتشبيه، وباء الجر مبني على الكسر، وهي للإلزاق والٱختلاط، ولام الإضافة مع الظاهر، ومعناها المُلك وٱستحقاق الشيء[6].

ويبدو لنا سير ٱبن السراج على نهج أستاذه المبرد فيقدم مفهومًا لحروف الجر، ويتابع شرحها بالمثال، إلا ان المبرد أطلق عليها حروف الإضافة ٱنسجامًا مع المفهوم الذي وضعه حيث تضاف بها الأسماء والأفعال، وأمّا تسمية ٱبن السراج حروف الجر أو الخفض يأتي ٱنسجامًا مع عملها حيث إنها تعمل على جر ما يليها من أسماء.

### ٢. الحروف المشبهة بالفعل:

ذكرها المبرد وعددها في باب: "الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلّ، ويضيف معللًا شبهها بالفعل وبناءها ومعناها" فهذه الحروف مشبهة بالأفعال، وإنما أشبهتها؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من الترجي،

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/٥٥. وينظر: الجزء نفسه / ٤٠٨ -٤١٥، وشرحها بالتفصيل.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٤ /٤٠٨

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢، ٢١٨. وينظر: المصدر نفسه / ١/٢٢٤.

(٤) ٱبن السراج/ الأصول في النحو، ٢/٢١٦.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/٢١٢.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٢١٩.



والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي"[1].

ويعود إلى ذكر معانيها ويقول في ذلك: "إنَّ وأنَّ" عددناهما حرفًا واحدًا، وإنَّ معناها الٱبتداء؛ لأنك إذا قلت: إنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، كان بمنزلة قولك: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ في المعنى، وتكون إنَّ صلة للقسم، فإن قلت: واللهِ إنّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ٱتّصل المحلوف عليه بالٱسم، ولكنَّ للٱستدراك، ويستدرك بها بعد النفي نحو قولك: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ ولَكِنْ عمرٌو، وكأنّ فمعناها التشبيه، ولعلَّ معناها التوقع المرجوّ أو المَخوف، نحو: لَعَلّ زيدًا يَأْتي، ولَعَلّ العَدُو يُدْرِكُنِي، ولَيْتَ معناها: التمني، نحو لَيْتَ زَيْدًا أَتَانَا [2]، فهذا تعريف الأحرف المشبهة بالفعل يذكر فيه عددها ويسميها، ويعلل شبهها بالفعل، ويبين معناها.

وذكرها ٱبن السراج في باب الحروف العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما، فينصب الٱسم ويرفع الخبر، نحو: "إن وأخواتها" كقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل، ولا تدخل عليه، لا تقول: أَنَّ يَقْعُدُ قَائِمٌ"[3]، وهذه الحروف يتحقق بها معانٍ في دخولها على تركيب نحوي مكون من المبتدأ" والخبر، ومنه: "إنّ وهي توكيد، ولَيْتَ وهي تمنٍّ، ولكن خفيفة وثقيلة توجب بعد النفي، ولعل طمع وٱشفاق [4].

فهذا تعريف الحروف المشبهة بالفعل من ناحية التركيب النحوي الداخلة عليه، ومن ناحية عملها، والمعنى الذي تفيده.

### ٣. حروف النصب:

أفرد لها المبرد بابًا عنوانه: "الحروف التي تنصب الأفعال" ذكرها فيه مبينًا عملها بالمثال ومن هذه الحروف [5]:

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٠٨.

(٢) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٠٧.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٥٥/١.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢١٧/٢- ٢١٨.

(٥) المبرد / المقتضب / ٢ /٦ -٧. وينظر: المصدر نفسه/ ٨٤/٤.

١. أنْ، وهي والفعل بمنزلة مصدره، وتقع على المضارع وتكون لما لم يقع نحو: "يَسُرُّنِي أَنْ تَقُومَ"، وتقع على الماضي، وتكون لما مضى، نحو: "يَسُرُّنِي أَنْ قُمْتَ".

٢. لن، وهي نفي، تقول: لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، ولَنْ يَذْهَبَ عَبْدُ اللهِ.

٣. كي، تقول: جِئْتُ كَي تُكْرِمَنِي، وكَي يَسُرَّكَ زَيْدٌ.

٤. إذن، تقول: إذَنْ يَضْرِبَك زَيْدٌ.

٥. حروف تنتصب بعدها الأفعال بأن مضمرة، فالفعل منتصب بأن وهذه الحروف عوض منها، فمن هذه الحروف الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة.

وذكرها ٱبن السراج في باب: الأفعال المنصوبة" والحروف التي تنصب: أن، ولن، وكي، وإذن، ومنها: الحروف الظاهرة، وذلك ما ٱنتصب بلن وكي، فتقول: لَنْ تَقُومَ، وتقول: لِمَ جِئْتَنِي، كَي تُعْطِيَنِي، ويقول قائل: أَنَا أُكْرِمُك، فتقول: إذَنْ أُكْرِمَك.

ومنها ما ٱنتصب بحرف يجوز إظهاره وإضماره، وهذا على ضربين أحدهما: أن تعطف بالفعل على الٱسم، نحو قولك: يعجبني ضربُ زيد وتغضبَ، تريد وأن تغضَبَ، والضرب الثاني: ما دخلت عليه لام الجر، وذلك قولك: جِئْتُكَ لِتُعْطِيَنِي ولِتَقُومَ، وتأويل ذلك لِأَنْ تَقُومَ.

ومنها: ما ٱنتصب بحرف لا يجوز إظهاره، وذلك أنْ والحروف التي تضمر معها وهي حتى، والفاء، والواو، وأو"[1]. وهذا ما سماه ٱبن السراج النصب بحروف مضمرة.

## ٤. حروف الجزم:

من الحروف العاملة التي تختص بالدخول على الأفعال وتعمل فيها فتُغيّر إعرابها من الحالة التي هي عليها من رفع أو نصب إلى الجزم.

ذكرها المبرد في باب: "الحروف التي تجزم الأفعال"، وهي: لم، ولمّا، ولا في النهي، واللام في الأمر، وحروف المجازاة، وذلك قولك: لَمْ يَقُمْ عَبْدُاللهِ، وَلَا تَذْهَبْ يَا زَيْدُ، ولمّا يَقُمْ عَبْدُاللهِ، ولْيَقُمْ زَيْدٌ"[2]، وذكرها في موضع آخر وأطلق على لا الناهية "لا في النفي، نحو:

---

(١) ينظر: ابن السراج / الأصول في النحو / ١٤٩/٢ -١٥١.

(٢) المبرد / المقتضب / ٢ / ٤٤.

لَا يَقُمْ زَيْدٌ"(١)، ولعل ابن السراج يُعلل هذا الإطلاق من أُستاذه بقوله: ألا ترى أنك إذا قلت: قُمْ، إنما تأمره بأن يكون منه قيام ، فإذا نهيت فقلت: لَا تَقُمْ، فقد أردت منه نفي ذلك، فكما أن الأمر يراد به الإيجاب، فكذلك النهي يراد به النفي"(٢) ، فالنهي والنفي كلاهما في المعنى واحد، فأطلق النفي على النهي.

ويفرق المبرد بين النهي والأمر" فأما حرف النهي فهو(لا)، وهو يقع على فعل الشاهد والغائب، وذلك قولك: لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا تَقُمْ يَا رَجُلُ، ولا تَقُومِي يا امْرَأَةٌ، فالفعل بعده مجزوم (٣)، و"إذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بُدَّ من إدخال اللام، تقول: لِيَقُمْ زَيْدٌ، فزيد غائب، ولا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام (٤)، وهذه اللام لام الأمر، فالنهي يقع على الحاضر والغائب، والأمر لا يكون إلا للغائب.

ويلاحظ أن المبرد عرّف حروف الجزم بأسمائها وبالمثال على كل حرف منها، وجعل حروف المجازاة" حروف الشرط" من الحروف الجازمة، لكنه لم يذكر أمثلة على ذلك.

قال ابن السراج في حروف الجزم "الحروف التي تجزم خمسة: لمْ، ولمّا، ولا في النهي، واللام في الأمر، وهذه الأربعة لا يقع موقعها غيرها، وإن التي للجزاء، وهذا الحرف قد يُحذف، ويقع موقعه من الأسماء، لم تدخل على الفعل المضارع واللفظ لفظ المضارع، والمعنى معنى الماضي، تقول: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَمْسِ، وأمّا" لمّا" لمْ ضُمت إليها ما، ولا في النهي، تقول: لا تَقُمْ، لا تَقْعُدْ، وأمّا لام الأمر فنحو قولك: لِيَقُمْ زَيْدٌ، ولتَقُمْ يَا فُلَانُ (٥).

ونرى مما تقدم أنه ذكر حروف الجزم بعددها واسم كل واحد منها، وتابع شرح الحرف مبينًا معناه بالمثال، وذكر من حروف المجازاة" إنْ" الذي يلزم الجزم شأنه في هذا شأن الحروف الجازمة.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤ /٨٤. ويذكر في الصفحة نفسها لم، ولمّا، ولام الأمر.

(٢) ابن السراج/ الأصول في النحو / ٢/١٥٧.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢ / ١٣٤.

(٤) المبرد / المقتضب / ٢/ ١٣١.

(٥) ابن السراج / الأصول في النحو / ٢ /١٥٦- ١٥٧. وناقش مسائل إنْ من ظهورها وحذفها وما يحل محلها من أسماء يطول شرحها ينظر: الجزء نفسه ١٥٨ -١٦٢.

**٥. حروف القسم:**

من حروف القسم الواو، والباء، والتاء، وهي تدخل على المقسم به "وتُعْمِل فيه الجر"[١].

وقال المبرد: "الباء والواو تدخلان على كل مقسم به؛ لأن الواو في معنى الباء، والباء هي الأصل؛ ولأن الواو من مخرج الباء، ومخرجهما من الشفة، فلذلك أُبدِلت منها، والتاء أُبدِلت من الواو، ولا تدخل من المقسم به إلا على (الله) وحده [٢].

وعلى هذا فقد عرّف حروف القسم بذكرها، والعلاقة بينها، وأشار إلى عملها بعبارة: "وٱعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته؛ لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: اللهَ لأَفْعَلَنَّ؛ لأَنَّك أَرَدت: أَحْلِفُ اللهَ لأَفْعَلَنَّ "[٣]، وهذا يعني أن حروف الإضافة هي حروف الجر ومنها: حروف القسم، وحذفها يعني غياب عملها وهو الجر.

يقول ٱبن السراج: "أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو، والباء، والتاء، واللام، ومن، فأكثرها الواو، ثُمّ الباء وهما يدخلان على محذوف، تقول: وَاللهِ وبِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وتَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، ولا تقال مع غير الله، يقول بعض العرب: لِلَّه لَأَفْعَلنَّ، ومِنْ رَبِّي لَأَفْعَلَنَّ"[٤].

وعرّف ٱبن السراج حروف القسم بعددها وٱسمها وبالمثال، فهي خمسة وذلك بزيادة اللام ومن، وذكر المبرد مِنْ "في باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم" رغم أنها ليست من الأسماء، "ويقال: مِن الله لأفعلن، أبدل (مِنْ) من الباء"[٥]، فهو فهو يرى أن من جاءت بدلًا من الباء، ولم يذكر حرف اللام الذي ذكره ابن السراج.

**٦. حروف العطف:**

حروف العطف من الحروف التي تدخل على الأسماء والأفعال، ويعرب ما بعدها إعراب ما قبلها، فهذا يعني أنها حروف مؤثرة في الإعراب.

---

(١) ينظر: الحريري /شرح ملحة الإعراب/ ٦٧، وجاء فيها: ثُمَّ تَجُرُّ الاسم باء القسم وواوُهُ والتاء أيضًا فاعلم

(٢) المبرد / المقتضب / ٢ /٣١٨ -٣٢٠.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣٢١/٢.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٤٣٠/١ -٤٣١.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٣٣١/٢.



وعقد المبرد فصلًا خاصًا لها سمّاه " حروف العطف ومعانيها"، وعرّفها بقوله:" حروف العطف تدخل الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأول [1]. وتناولها معرفًا بها من حيث معناها، ومنها: الواو ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولًا، نحو قولك: جَاءَنِي زَيْدٌ وعَمْرٌو، ومنها: الفاء وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريب، نحو قولك: دَخَلْتُ مَكَةَ فَالمَدِينَةَ، ومنها ثُمّ، مثل الفاء إلا أنها أشد تراخيًا، تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا ثُمّ عَمْرًا [2].

وبذلك عرَّف المبرد حروف العطف وظيفيًّا، وحصرها في عشرة حروف، معرّفا معنى كل واحدٍ منها بالمثال. وذكرها ٱبن السراج في باب التوابع وهو العطف بحرف: "حروف العطف عشرة حروف يُتبعنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها. الأول: الواو ومعناها إشراك الثاني في الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولًا نحو قولك: جاء زيد وعمرو. والثاني: الفاء، وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وان الأمر بينهما قريب، نحو قولك: دَخَلْتُ مَكَةَ فَالمَدِينَةَ. والثالث: ثُمّ، وثم مثل الفاء إلا أنها أشدُّ تراخيًا، وتجيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة، تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا ثُمّ عَمْرًا"[3].

ومن ينظر في قول كل من المبرد وٱبن السراج لا يجد ٱختلافًا بينهما، ويكاد أن يرى أن ٱبن السراج قد نقل عن المبرد نقلًا واضحًا، إلا أنه ذكرها في باب التوابع، وحصرها في عشرة حروف.

### ٧. حروف الشرط أو المجازاة:

ذكر المبرد حروف الشرط في باب سماه:" المجازاة وشروطها"، وهي تدخل للشرط، فمن عواملها من الظرف: أين، ومتى، وانَّى، وحيثما، ومن الأسماء: من، وما، وأيّ، ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذما"، فأما إن فقولك: إنْ تَأْتِنِي آتِكَ، وإذْمَا

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ١٢.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ١٠، ويتابع تقديم ما تبقى من حروف العطف ويعرف بها، وهي " أو، إما، لا، بل، لكن، حتى، أم" / من ١٠- ١٢.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/٥٥. ويتابع تقديم ما تبقى من حروف العطف ويعرف بها، وهي " أو، إمّا، لا، بل، لكن، أم، حتى"، من ٥٥- ٦٠.



قولك: إِذْمَا تَأْتِنِي آتِكَ، ولا يكون الجزاء في "إذْ" ولا في "حيثُ" بغير ما؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال، وإذا زدّت على كلٍّ واحدٍ "ما" منعتا من الإضافة فعملتا [1].

ويتبين لنا أن المبرد قد جمع بين الحرف والاسم، فكل ما ذكره من عوامل المجازاة والشرط جمعها في باب واحد، وهو "المجازاة وحروفها" معللًا ذلك بقوله: إنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها، فحرفها في الأصل (إنْ)، وهذه كلها دواخل" [2]، وبذلك فإنَّ الرؤية الفكرية للمبرد تتلخص في أن الحرف هو العامل الأصيل في الشرط والمجازاة، والأسماء الأخرى تتضمن معنى إنْ الشرطية.

وقال ابن السراج في حروف الجزاء: حرف الجزاء هو إن الخفيفة، ويُقال لها أم الجزاء، وذلك قولك: إنْ تَأْتِنِي آتِكَ" [3]. وأضاف ضربين آخرين يقعان موقع حرف الجزاء قال: "فإن ما يقع موقع حرف الجزاء اسم، والأسماء التي تقع موقعه على ضربين: اسم غير ظرف واسم هو ظرف، فالأسماء التي هي غير ظرف: مَنْ، وما، وأيهم، تقول: مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ، ومَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وأيَّهم تَضْرِبْ أَضْرِبْ. وأمّا الظروف التي يجازى بها: فمتى، وأين، وأنى، وأي، وأي حين وحيثما، وإذما، لا يجازى بحيث وإذ حتى يُضم إليهما(ما) تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد، فنقول إذا جازيت بهن: مَتَى تَأْتِنِي آتِكَ وأَيْنَ تَقُمْ أَقُمْ، وأَنَّى تَذْهَبْ أَذْهَبْ، وأَيَّ حِينٍ تَصِلْ أَصِلْ، "فأيُّ" إلى أي شيء أضفتها كانت منه، فإن أضفتها إلى الزمان فهي زمان، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكان، وتقول: حَيْثُمَا تَذْهَبْ أَذْهَبْ، وإِذْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ" [4]. ويبدو لنا أن قول ابن السراج لا يختلف كثيرًا عن قول شيخه المبرد، فإنْ هي الحرف الأصيل في الشرط والمجازاة، لكن ابن السراج اعتبر "إذ ما" حرفًا من حروف الجزاء، وبذلك يذهب مذهب سيبويه في أن " إذ مع ما بمنزلة حرف واحد" [5]، بينما يرى المبرد أن ما تزاد على إذ وحيث لتعمل عمل حروف الجزاء وأسمائه.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤٦/٢.

(٢) المبرد /المقتضب / ٤٦/٢. ويتابع شرح كل أداة من أدوات الشرط ٤٦ -٥٨.

(٣) ابن السراج / الأصول في النحو/ ١٥٨/٢

(٤) ابن السراج / الأصول في النحو/ ١٥٩/٢.

(٥) سيبويه / الكتاب / ٥٧/٣.

فتعريف كل من المبرد وآبن السراج لحروف الشرط بتصنيفها وفق الحروف والأسماء، وبالمثال.

## ٨- حروف الاستثناء:

ذكر المبرد من أحرف الاستثناء (إلا) ووصفها بقوله:" إلا أحقّ بالاستثناء"[(١)]، وذكرها في موضع آخر مع حروف أخرى وقال:" وهي حرف الآستثناء الأصلي، وحروف الآستثناء غيرها ما أذكره لك: أمّا ما كان من ذلك آسمًا فغير، وسوى، وسواء، وما كان حرفًا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلًا فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحرف، وعدا، ولا يكون [(٢)].

وذكر فيما مضى حروف الآستثناء مع غيرها من أسماء وأفعال الآستثناء، وبذلك صنفها إلى ما كان من الأصناف الثلاثة، وكان الأصل فيها الآستثناء بإلا وما جاء من آسم أو فعل يحمل معنى إلا الآستثنائية.

وذكر آبن السراج حروف الآستثناء في باب ما جاء من الكلم بمعنى إلا، وقد قسم هذا الكلم إلى ثلاثة أقسام، وهذا يعيدنا إلى مفهوم الكلام الذي يتألف من آسم وفعل وحرف، وذكر "من الأسماء غيرَ وسوى وسواء، وبيد بمعنى غير [(٣)]، ويتابع ما جاء "من الأفعال في موضع الاستثناء: لا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وما جاء من الحروف في معنى إلا حاشا وخلا"[(٤)].

وما جاء به آبن السراج لا يختلف عما جاء به المبرد، فهما متفقان في تقسيم أدوات الآستثناء إلى ثلاثة أضرب:"الحرف، والاسم، والفعل"، وأن الحرف إلا هو المسيطر على الآستثناء حيث صرّح المبرد بذلك في قوله السابق بأن" إلا حرف الآستثناء الأصلي"، بينما لمّح آبن السراج إلى ذلك من خلال عنوان المبحث " ما جاء من الكلم بمعنى إلا، فكل أدوات الآستثناء تأتي بمعنى إلا الحرف الأصلي في الآستثناء.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤٦/٢.

(٢) المبرد/ المقتضب / ٣٩٠/٤. ويتابع مسائل الاستثناء وأدواته في نفس الجزء ٣٩٤ -٤٢٩.

(٣) آبن السراج / الأصول في النحو / ٢٨٤/١.

(٤) آبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٢٨٧ -٢٨٨.



**٩.ما الحجازية (العاملة):**

وهي ما العاملة عمل ليس، في لغة أهل الحجاز. وسمّاها المبرد ما النافية ويقول فيها على لغة أهل الحجاز: ما النافية، تقول: مَا زَيْدُ قَائمًا، فلمّا خلصت في معنى ليس، ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفيهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى، أجروها مجراها [١].

ويتبين لنا مما تقدم أن المبرد عرف ما بمعناها فهي نافية، وعرّفها بعملها، فأُجريت مجرى ليس في العمل، فهي تعمل عملها ترفع ٱسمًا وتنصب خبرًا.

وقال ٱبن السراج في ما على لغة أهل الحجاز: ما وهي تجري مجرى ليس في لغة أهل الحجاز شبهت بها في النفي، يقولون: مَا عَمْرٌو مُنْطَلِقًا [٢]. وكذلك عرفها ٱبن السراج بعملها ومعناها، فهي عنده نافية في المعنى، وهي عاملة عمل ليس.

أمّا ليس فهي من أخوات كان وهي لا تتصرف تصرُف الفعل، لكنها فعل ودليل ذلك " وقوع الضمير فيهاُ، نحو: لَسْتُ، ولَسْتَ، ولَسْتم، ولَسْتُن، وقولك: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا، أردت ذلك المعنى في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع ٱستُغني عن المضارع فيها"[٣]، وإلى ذلك ذهب ٱبن ٱلسراج [٤]، فهي فعل لأن الضمائر تتصل بها، وهذا من علامات الفعل، وهي غير متصرفة تصرف الفعل، فهي بين الفعل والحرف، لكنها تعمل في الجملة الٱسمية فترفع الٱسم، وتنصب الخبر، وهذا عمل ما المشبهة بليس في عملها.

**١٠.لا النافية للجنس:**

وأطلق المبرد عليها لا التي للنفي في باب: "لا التي للنفي" وقال:" ٱعلم أن لا إذا وقعت على النكرة نصبتها بغير تنوين، إذا قلت: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فكان دخولها على الٱبتداء والخبر

(١) المبرد / المقتضب / ٤/١٨٨، وينظر: الجزء نفسه / ٤٠٦.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٩٢. وينظر: المصدر نفسه/ ٢/ ٢١٠.

(٣) المبرد / المقتضب / ٨٧/٤.

(٤) ينظر: ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٨٢ -١/٨٣.



كدخول إنّ واخواتها عليهما، فأُعملت عمل إنّ [1].ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح لا النافية للجنس، وذكر ما يشير إلى ذلك" نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره"، ومن عنوان المبحث يبدو أنه أطلق عليها لا التي للنفي، لكنه عرف بها من حيث مدخولها وعملها، وما تحققه من إفادة نفي الخبر عن جنس الشيء. وذكر ٱبن السراج لا في مبحث الحروف التي تكون في صدور الكلام: "لا التي تعمل في النكرة النصب، وتبنى معها لا تكون إلا صدرًا، ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها وهي مشبهة بإنَّ، وإنما يقع بعدها المبتدأ والخبر"[2]، وقال في موضع آخر: إذا قلت: لَا رَجُلَ فِيهَا، فقد نفيت، إنما نفيت جماعة الجنس"[3]،وفي موضع آخر "أطلق عليها لا التبرئة نقلًا عن الكوفيين [4]،وهذا ٱصطلاح كوفي استعمله الفراء حيث قال:" أما قوله تعالى:( فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ)[5]، فالقُرَّاء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهدًا فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال"[6].

ولم يستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح: لا النافية للجنس، شأنه في ذلك شان شيخه المبرد، ولكن ورد عنه ما يشير إلى ذلك كقوله" إنما نفيت جماعة الجنس"، وعرفها بعملها، فهي تعمل عمل إنّ المكسورة الهمزة وأخواتها.

ولكن يبدو الخلاف بينهما في إعراب اسم لا فالمبرد يرى فيه النصب فهو معرب، وبذلك ذهب مذهب الكوفيين" إلى أن الٱسم المفرد المنفي بلا معرب منصوب، أمّا ٱبن السراج فذهب مذهب البصريين إلى أنه مبني على الفتح"[7].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤ /٣٥٧.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢٣٥/٢. وينظر: المصدر نفسه / ٣٧٩/١.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٤٧٩/١.

(٤) ينظر: ابن السراج/ الأصول في النحو/ ١/٣٨١.

(٥) سورة البقرة/ ١٩٧.

(٦) الفراء / معاني القرآن / ١ /١٢٠، ينظر وجوه الإعراب وتعليله .وينظر: شوقي ضيف/ المدارس النحوية / ٢٠٠، والقوزي / المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/ ١٧٢.

(٧) بنظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ٣١٠، وينظر: ٱبن عقيل، شرح ابن عقيل، ٨/٢.

### ١١.النون الثقيلة والنون الخفيفة:

النون الثقيلة والنون الخفيفة حرفان يلحقان آخر الفعل المضارع، فتتغير حال الفعل من فعلٍ معربٍ إلى فعل مبنٍ، وحظيتا بالٱهتمام من المبرد وٱبن السراج. فأفرد المبرد لهما بابًا أسماه :" النونين الثقيلة والخفيفة"، يقول: ٱعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب، ولا يكون ذلك إلا في الفعل الذي يؤكد ليقع، وذلك مالم يكن خبرًا فيما ضارع القَسَم، فأما القَسَم فإحداهما واجبة لامحالة، وأمّا ما ضارعه فأنت فيه مخير، وذلك قولك في القسم: واللهِ لَأَقُومَنْ، وفي الأمر والنهي، ذلك قولك إذا لم تأت بهما: ٱضْرِبْ ولَا تَضْرِبْ، فإذا أتيت بهما قلت: اضْرِبَنْ ولا تضربنْ، وإن شئت ثقلت النون، وإن شئت خففتها، فإذا خففت فهي مؤكدة، وإذا ثقّلت فهي أشد توكيدًا"[١].

ويتبين لنا أن المبرد جمع بين النون الثقيلة والخفيفة في باب واحد، وجمع بينهما في التعريف، فعرّف بهما من حيث موضعهما، فلا يلحقان إلا فعلًا لم يقع، أي: الفعل المضارع فلا يلحقان الماضي، ومن حيث حكمهما، فيجري عليهما حكم الوجوب والتخيير في التثقيل والتخفيف كما جاء في النص السابق.

وقال ٱبن السراج في النون الثقيلة: هذه النون تلحق الفعل غير الماضي إذا كان واجبًا فيبنى معها، وهي تجيء على ضربين، فموضع تكون لابد منها فيه ولا تخلو منه إذا كان مع القسم، وذلك قولك: واللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وموضع يصلح أن تخلو منه في الأمر والنهي، وما جرى من الأفعال غير الواجبة، وذلك قولك: أَفْعَلَنّ كَذَا، ولَا تَفْعَلَنّ"[٢].

أمّا النون الخفيفة فعرفها بقوله:"كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله النون الخفيفة إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الٱسم فلا يجوز الوقوف عليها كما لا يجوز الوقف على التنوين"[٣].

---

(١) المبرد / المقتضب / ١١ -٣/١٢.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /١٩٩ -٢٠٠

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٢٠٢



ويبدو لنا من قول ٱبن السراج في النون الخفيفة والثقيلة أنه لم يختلف عن المبرد في الموضع الذي تلحق به وفي الحكم، إلا أنه فصل بينهما في كتابه، فجعل مبحثًا للنون الثقيلة وآخر للخفيفة متتاليين.

## ثانيًا: حروف غير عاملة:

### ١. حروف النداء:

قال المبرد في باب "الحروف التي تنبّه بها المدعو وهي: يا، وأيا، وهيا، وأي، وألف الٱستفهام، فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت[١].

ويتبين لنا أن المبرد لم يستعمل ٱصطلاح حروف النداء، وإنما سمّاها الحروف التي تنبّه بها المدعو، معرّفًا بها وظيفيًّا من خلال المعنى الذي تؤديه، فهي ينبه بها، ثُمّ ذكرها.

وذكر ٱبن السراج حروف النداء في باب النداء، وقال: الحروف التي يُنادى بها خمسة : يا، وأيا، وهيا، وأي ، وبالألف، وهذه ينبه بها المدعو، إلا أن أربعة منها غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو للإنسان المُعرِض، أو النائم المستثقل[٢].

لم يستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح حروف النداء، وإنما أطلق عليها الحروف التي ينادى بها، وهذا إشارة إلى وظيفتها والمعنى الذي تؤديه، ثُمّ ذكرها بالعدد وسمّاها.

### ٢. حروف الاستفهام وأدواته:

لم يخص المبرد الٱستفهام بباب من كتابه، وإنما ذكر من حروف الٱستفهام الألف فقال: "الألف أصل الٱستفهام"[٣]، ويبدو أنه يقصد بالألف الهمزة، فهي تُرسم على الألف في الٱستفهام، وفي موضع آخر يذكر هل إلى جانب الألف في مثالين على الٱستفهام في

---

(١) المبرد / المقتضب / ٢٣٣/٤.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو /١ /٣٢٩.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢/ ٥٣، ٤٦، ٧٤، ٣٦٢.



قوله: فإن قلت: أَحَبَسَك؟ أو هَلْ حبَسك؟ هذه حروف وتقول في الٱستفهام: مَنْ جَاءَكَ، وأَيُّهم ضَرَبَكَ، ومَا حَبَسَك، هذه أسماء [1]، ويضيف حرفًا ثالثًا، وذلك في قوله:"أمّا (أم) فلا تكون إلا ٱستفهامًا [2]. ويوازن بين الألف وأم وهل:"فهل تخرج عن حد المسألة فتصير بمنزلة قد، نحو قوله عزّ وجلّ: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا)[3]، والألف وأم لا ينتقلان عن الٱستفهام، كما تنتقل هذه الحروف، فتكون جزاء، ويكون ما كان منها يقع للناس وغيرهم، نحو: مَنْ وما وأيّ كذلك [4].

ونجد مما تقدم أنه عرّف حروف الٱستفهام وأسمائه بالٱسم والمثال، وعدَّ مَنْ وما وأي أسماء، ثُمّ عدَّها حروفًا، وهو بذلك يستعمل ٱصطلاحين للدلالة على مفهوم واحد، مما يدل على عدم الٱستقرار في ٱستعمال الٱصطلاح.

وذكر ٱبن السراج في قسم الحروف التي لا تختص بالدخول على الأسماء دون الأفعال أو على الأفعال دون الأسماء،" ومنها ألف الٱستفهام حرف لا يعمل في ٱسم ولا فعل، تقول: أَيَقُومُ زَيْدٌ، ثُمّ تقول: أَزَيْدٌ أَخُوكَ [5]، ومن الحروف "أم لا تكون إلا ٱستفهاَمًا"[6]، وذكر هل بالمثال: هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أو بُرٌّ أو تَمْرٌ؟ [7]، وفي موضع آخر ذكر ذكر أسماء الٱستفهام في باب الٱسم الذي قام مقام الحرف' وذلك كم ومن، وما، وكيف، ومتى، وأين، فهي تقوم مقام الألف [8].

وسار ٱبن السراج على نهج شيخه المبرد، فحروف الٱستفهام كما هي عند المبرد ألف الٱستفهام، وهل، وأم، وهناك أسماء ٱستفهام، أطلق عليها المبرد حروف الٱستفهام، إلا أن

---

(١) المبرد / المقتضب / ٢/٦٠. وينظر: ٣/٢٨٩.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣/٢٨٦.

(٣) سورة الإنسان/ ١.

(٤) المبرد/ المقتضب / ٣/ ٢٨٩ -٢٩٠.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٥٥.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو /٢/٢١٣.

(٧) ٱبن السراج / الأصول في النحو /٢/٢١٤. وينظر: المصدر نفسه /٣/١٧٢، ورد قوله: "هل للاستفهام".

(٨) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ /١٣٥. وينظر: الجزء نفسه/ ٢١٤.

ٱبن السراج ربط بين الحروف والأسماء فرأى أن أسماء الٱستفهام تحمل معنى الٱستفهام بحيث تحل محل حرف الٱستفهام" ألف الٱستفهام"، وهذا يعني أن الألف أي الهمزة أصل الٱستفهام.

### ٣. سوف والسين:

ومن الحروف غير العاملة المختصة بالدخول على الفعل المضارع المرتبطة بما يستقبل من الزمان.

قال المبرد:" السين وسوف إذا دخلت على الأفعال المضارعة فقد منعتها بها من كل عامل [١]، إذا قلت: سَيَأْكُلُ أو سَوْفَ يَأْكُلُ فقد أثبت أنه لما يستقبل [٢]، فتعريف المبرد للسين وسوف قائم على دخولها على الفعل المضارع وإفادتها الٱستقبال.

وقال ٱبن السراج: إذا قلت سيفعل أو سوف يفعل، فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر [٣]، وقال في موضع آخر بشأن سوف:" سوف هي تنفيس فيما لم يكن بعد"[٤]. فأضاف ٱبن السراج إلى مفهوم سوف أنها للتنفيس.

### ٤. قد:

قد من حروف المعاني غير العاملة المختصة بالدخول على الفعل.

عَرَّفَ المبرد قد بقوله:" وتكون حرفًا جاء لمعنى، ولها موضعان أحدهما: أن تكون لقوم يتوقعون الخبر، نحو قولك: هَلْ جَاءَ زَيْدٌ؟ فيقول لك: قَدْ جَاءَ، وتكون في موضع ربما كقوله:

وقَدْ أَقُودُ أَمَامَ الخيلِ سَلْهَبَةً        يَهدِي لها نَسَبٌ في الحَيِّ مَعلومُ"[٥]

---

(١) المبرد / المقتضب / ٢/٥.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٨٣/١.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٤٢.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢ / ٢١٧، و٣/ ١٧٨.

(٥) ديوان علقمة بن عَبَدة الفحل الأعلم الشنتمَري/ قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي / دار الكتاب العربي/ بيروت/ ١٩٩٣/ ط١/ ٤٨.



فهذا تعريف لقد بالماهية، فهي حرف جاء لمعنى، وببيان المعنى الذي تؤديه في موضعين، فهي تفيد التوقع، وتفيد معنى ربما .ويُعَرِّفُ اَبن السراج قد بأنها: " جواب لقوله: لمّا يفعل، وزعم الخليل أنها لقوم ينتظرون الخبر، وقد تكون قد بمنزلة رُبما"(١).

وما جاء به اَبن السراج لا يختلف كثيرًا عما جاء به أستاذه المبرد، فهي لقوم ينتظرون الخبر، وهي بمنزلة ربما، لكنه لم يأتِ بالمثال، وأضاف أنها جواب لما لم يقع، فهي جوابية فيقال: قَدْ يَفْعَل.

**٥.لا النافية:**

عَرَّفَ المبرد لا النافية بقوله:" وضعها من الكلام النفي، فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلًا، وذل قولك: لَا يَقُومُ زَيْدٌ (٢)، فهي"تدل على مالم يقع"(٣)، وتأتي"مؤكدة تدخل في النفي لمعنى، تقول: مَا جَاءَ زَيْدٌ ولَا عَمْرٌو إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على انفراد ولا مع صاحبه"(٤).ويُعَرِّفُ اَبن السراج لا بقوله:" من مواضعها النفي وتقع على الأسماء نحو قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا لا عَمْرًا، وجَاءَنِي زَيْدٌ لا أَخُوهُ، وتقع على الأفعال، تقول: لَا يَخْرُجُ زَيْدٌ، ولَا يَنْطَلِقُ عَبْدُ اللهِ "(٥)، ويجمل القول في تعريفها "بأنها نفي لقوله: يفعل ولم يقع الفعل"(٦)، فهي في الفعل جوابية عما لم يقع من الأفعال.

**٦.ما النافية( التميمية ):**

ما حرف غير عامل في لغة تميم تفيد النفي.

ويقول المبرد: ما التميمية: بنو تميم يقولون: ما زَيْدٌ مُنَطَلَقٌ، يدّعونها حرفًا على حالها بمنزلة إنما، إذا قلت: إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وذلك أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ وقد عمل في

---

(١) اَبن السراج، الأصول في النحو، ٢/٢١١ -٢١٢. وينظر: ٢٣٣، وينظر: المصدر نفسه، ٣ / ١٧٣.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٤٧.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢/ ٣٣٥.

(٤) المبرد / المقتضب / ٢/١٣٤.

(٥) اَبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٤٠٠.

(٦) اَبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٢١١، و١٧٢/٣



خبره، كما يعمل الفعل في فاعله فكأن قولهم: مَا زَيْدٌ عَاقِلٌ بمنزلة: مَا قَامَ زَيْدٌ، فأدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم يُغيِّر؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل (١).

فعرّفها في لغة تميم بأنها حرف غير عامل ينظر إلى معناه وهو النفي موضحًا بالمثال وشارحًا علة عدم إعمالها، وهذه علة مقنعة منطقية قائمة على القياس، فدخولها على المبتدأ والخبر بمنزلة دخولها على الفعل والفاعل، فلا عمل لها غير إفادة النفي، فهي لا تحدث تغييرًا في الإعراب بعد دخولها.

ويقول ٱبن السراج: بنو تميم لا يُعْمِلونها في شيء ويَدَعون الكلام على ما كان عليه قبل النفي، يعني: الٱبتداء، فإذا قلت: مَا يَقُومُ زَيْدٌ، فنفيت ما في الحال (٢).

يبدو أن تعريف ٱبن السراج لما التميمية لا يختلف عن تعريف أستاذه المبرد إلا أنه يضيف: أنها تختص بنفي ما في الحال.

**٧.أل التعريف:**

هي الألف واللام، وهما اللتان للتعريف، ويذهب النحويون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل(٣).

يقول المبرد: لام المعرفة لازمة لكل ٱسم تريد تعريفه (٤)، ويقول أيضًا: ومن ألفات الوصل الألف التي تُلحق مع اللام للتعريف، وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة قد تنفصل بنفسها (٥)، وهذا يعني: أنه ذهب مذهب النحاة في أن أل التعريف لام زيدت عليها ألف الوصل، وفي موضع آخر يرى: "أن هذه اللام مع ألف الوصل اسمٌ واحدٌ بمنزلة قد"(٦)،

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤/١٨٩.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١ /٩٣.

(٣) المالَقي / أحمد بن عبد النور/ رصف المباني في شرح حروف المعاني/ تحقيق: أحمد محمد الخراط / دمشق/ دار القلم / ٢٠٠٢/ ط٣/ ١٥٨.

(٤) المبرد / المقتضب / ١ /٢٥٢.

(٥) المبرد / المقتضب / ١/ ٨٣، ٢٥٣، وينظر: المصدر نفسه / ٢/٩٠، ٩٤.

(٦) المبرد / المقتضب /٢/٩٤.



وبذلك يذهب إلى ما زعمه الخليل بن أحمد على حد قوله: " وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة قد، تنفصل بنفسها".

وقال ابن السراج: "الألف واللام اللتان للتعريف تدخلان على الٱسم [(١)]، وفي موضع آخر ذكر اللام دون الألف، فقال: لام المعرفة لا تعمل في الٱسم، وهذه اللام صارت من نفس الٱسم، ألا ترى قولك: الرجل، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة ٱسم واحد [(٢)].

ويتبن في هذا التعريف أن ٱبن السراج لا يختلف عن أُستاذه المبرد إلا أنه أضاف بملازمة أل التعريف للٱسم حتى أنها أصبحت جزءًا منه.

**٨.لام الابتداء:**

شرح المبرد هذا الٱصطلاح في باب: "إنَّ إذا دخلت اللام خبرها"، كان حدّها في قولك: إنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ أن تكون قبل إنّ، كما تكون في قولك: لَزَيْدٌ خَيْرٌ منك، فلمّا كان معناها في التوكيد معنى إنَّ لم يجُزْ الجمع بينهما، فجُعِلت اللام في الخبر، فقلت: إنَّ زْيدًا لَمُنْطَلِقٌ [(٣)]. وفي موضع آخر ذكر لام الٱبتداء فقال:" فإذا قلت: المَالُ لِزَيْدٍ كسرتها لئلا تلْتَبس بلام الٱبتداء [(٤)]، والمقصود باللام المكسورة لام الخفض في"لِزَيْد".

ويلاحظ أنه عرّف لام الٱبتداء دون أن يسميها بالشرح وبالمثال، وإذا جاءت في الخبر، فلك أن تسميها اللام المزحلقة التيّ زحلقوها في باب إنَّ عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين[(٥)].

وعرَّفَ ٱبن السراج لام الٱبتداء بقوله: لام الٱبتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام [(١)]، فاللام الداخلة على عمرو

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣٧/١.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٥٦.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢/٢٤٤. وينظر المصدر والجزء نفسه/ ٣٦٣. لزم دخول اللام على خبر "إنْ المكسورة المخففة من الثقيلة، وذلك قولك: إنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ.

(٤) المبرد/ المقتضب/ ١/ ٢٥٤.

(٥) ٱبن هشام الأنصاري/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ٣٣٩/٣.



عمرو لام الٱبتداء، ولكن هذه اللام قد تُزال عن المبتدأ وتقع على الخبر، ويرى ٱبن السراج في موضع آخر أن" "اللام التي تكسر همزة إنَّ هي لام الٱبتداء، فلما أُزيلت عن المبتدأ وقعت على خبره، وهي لا يجوز أن تقع إلاعلى ٱسم(إنَّ) أو يكون بعدها خبره، فالٱسم نحو قولك: إنَّ خَلْفَكَ لَزَيْدًا، والخبر نحو: إنَّ زَيْدًا لَآكِلُ طَعَامَكَ"[٢].

ويلاحظ أنَّ ٱبن السراج كان أكثر وضوحًا ودقة ومباشرة في تعريف لام الٱبتداء، فإذا قيل: ما لام الٱبتداء؟ كان القول ما قاله ٱبن السراج، فهذا ذكر للاصطلآح ومفهومه. ويبدو أنه أشار إلى اللام المزحلقة كما أشار إليها المبرد دون تسميتها، فهذه اللام كما تبيّن من قول ٱبن هشام الأنصاري أنها لام الٱبتداء في الأصل، ثُمّ تزحلقت إلى خبر إنّ.

**٩. حروف التحضيض:**

لم يستعمل المبرد ٱصطلاح التحضيض، ولعله لمّح إليه عندما ذكر من حروفه لولا في باب: "لولا"، ولم يصرح بأنها حرف تحضيض [٣]، لكن ورد ذلك التصريح في" رصف المباني في حروف المعاني؛" فلولا تكون تحضيضًا، فتقول: لولا تقوم، ولولا تخرج [٤]، وأشار المبرد أيضًا إلى ألا بقوله؛" ألا تنبيه"[٥]، وقد تُذكر مع أحرف التحضيض لأنها طلب، ولكن التحضيض أشد توكيدًا من العرض [٦].

ويُلمح فيما تقدم إشارات لٱصطلاح التحضيض دون التصريح بذلك، حيث إن من ٱستعمالات هذين الحرفين التحضيض.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح التحضيض بقوله: "هلّا، ولولا، وألا" ألزموهن لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل، حيث دخل فيهن معنى التحضيض [٧]. ونجد أنه ٱستعمل الٱصطلاح وعرفه بذكر حروفه ودخولها على الفعل.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /٦١.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢٣٤/٢ -٢٣٥.

(٣) ينظر: المبرد / المقتضب / ٣ /٧٦.

(٤) المالَقي/ رصف المباني في حروف المعاني/٣٦١.

(٥) المبرد / المقتضب / ٢/٣٥٣.

(٦) المُرادي / الجنى الداني في حروف المعاني/ ٣٨٢. وينظر ٱبن هشام الأنصاري/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ١/ ٤٤٨.

(٧)ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢ /٢٣٤.



**١٠.هاء التأنيث:**

يُقْصَدُ بهاء التأنيث تاء التأنيث إحدى علامات التأنيث، وقد تردد ٱصطلاح هاء التأنيث عند المبرد وٱبن السراج. وٱستعمل المبرد هذا الٱصطلاح مبينًا أن" الهاء تبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو: نخلة وتمرة"[١] وردد ٱصطلاح"هاء التأنيث في عدة مواضع من كتابه. وهذا التكرار في ٱستعمال ٱصطلاح"هاء التأنيث يعني الٱستقرار في ٱستعماله عند المبرد. وذكر ٱبن السراج أن من "علامات التأنيث التاء التي تبدل في الوقف هاء"[٢]، وبعد ذلك أخذ يردد هاء التأنيث في عدة مواضع من كتابه [٣]، ويبدو أنه ٱستقر على ٱستعمال هذا الٱصطلاح بالرَغم من أنه ٱستعمل ٱصطلاح "تاء التأنيث" في عنوان من كتابه:" تحقير ما كان من ذلك فيه تاء التأنيث"[٤]، وكان هذا الٱستعمال أكثر من مرة، أَمَّا شيخه المبرد فمضى في ٱستعمال ٱصطلاح هاء التأنيث فقط.

**١١.لام اليمين:**

لم يستعمل المبرد هذا الٱصطلاح، بل ٱستعمل "وُصْلة القسم" إذ يقول:" اللام وُصْلة القسم؛ لأن للقسم أدوات تصله بالمقسم به، ومن ذلك اللام، تقول: واللهِ لَأَقُومَنَّ، واللهِ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"[٥]. ذكر ٱبن السراج لام اليمين مع أحرف أخرى بقوله:" تتلقى اليمين بأربعة أحرف من جوابات الأيمان في القرآن الكريم والكلام: ما، ولا، وإن، واللام [٦]، ثُمَّ ٱستعمل ٱصطلاح"لام اليمين" في قوله: لام اليمين في لأفعلنّ[٧]. وأطلق وصلة القسم على

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/٦٣، وينظر: ٣/٣٦٦.

(٢) ٱبن السراج /الأصول في النحو / ٢/٤٠٧.

(٣) ينظر: ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٣٦٠، و٨٣/٢ ،٤٢٠، ٤٣٩، ذكر ٱصطلاح التأنيث في باب عنوانه" باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء التأنيث. وينظر: ٣/ ٦٨، ١٥١.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٥٦، ٥٤، ٢٥٧، واستعمل تاء التأنيث في ١/ ٣٦٣ و٢/ ٩٨.

(٥) المبرد / المقتضب / ٢/٣٣٤.

(٦) ٱبن السراج /الأصول في النحو / ١ /٤٣٥.

(٧) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/٢١٩، و١٧١/٣.

على إن وذلك في قوله:" كل موضع تقع فيه إن بمعنى اليمين وصلة القسم فهي مكسورة"[1].

وأطلق عليها لام القسم في موضع آخر، ويقول: "ويوصل بلام القسم فيُقال:"واللهِ لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ"، لأنك لا تقسم إلا مع تحقيق الخبر"[2]، فهذا الوصف ويوصل بلام القسم يؤكد أنه يقصد وصلة القسم.

ونرى مما مضى ٱختلاف الٱصطلاحات لكن مفاهيمها واحدة، فالمبرد سمّاها وُصْلة القسم، فهي تصل القسم بالمقسم به، ولا يختلف ذلك عن وصف ابن السراج لها بانها حروف تتلقى بها اليمين، ويوصل بلم القسم، ولكنه سمّاها لام اليمين، ولام القسم، ونشهد أيضًا ٱختلاف الٱصطلاحات في إطلاق أدوات على لام اليمين عند المبرد وذلك بقوله:" للقسم أدوات"، وأمّا ٱبن السراج فأطلق عليها الحروف بقوله:" وهي من الحروف". فهذا الاختلاف ليس إلا دليل عدم الٱستقرار في ٱستعمال هذه الٱصطلاحات عند المبرد وتلميذه ٱبن السراج.

## ١٢. حروف الجواب:

ذكر المبرد من حروف الجواب بلى ونعم، مستعملًا ٱصطلاح جواب، ويقول:" إنّ نعم تكون جوابًا لكل كلام لا نفي فيه، وبلى لا تكون جوابًا إلا لكلام فيه نفي، لو قال قائل: أَنْتَ زَيْدٌ؟ لكان الجواب نعم، فإن نفى فقال: أَلَسْتَ قَدْ ذَهَبْتَ إلى زَيْد؟ كان الجواب بلى [3]، ومن ومن حروف الجواب إيْ "التي في معنى نعم، كما قال تعالى:( قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ) [4] [5].وذكر ٱبن السراج من حروف الجواب نعم وبلى، ويقول: " بلى توجب

---

(١) ٱبن السراج / الصول في النحو/ ١/ ٢٦٣.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٦١ -٦٢، ٢٧٥، و٢/ ٢١٠، ١٧٢، ٢٥.

(٣) المبرد/ المقتضب / ٣٣٢/٢.

(٤) سورة يونس/ ٥٣.

(٥) المبرد/ المقتضب، ٢/٣٣١.



توجب بها بعد النفي، ونعم وهي عدة وتصديق [1]، وذكر كلا قائلًا: كَلَّا ردع وزجر [2]. ويتبين أن ٱبن السراج عرّفها من حيث المعنى الذي تستعمل فيه، فهي على التوالي للنفي، والتصديق، والردع والزجر.

**١٣. نون الوقاية:**

لم يستعمل المبرد هذا الٱصطلاح، ولكنه شرحه في قوله:"فإذا قلت: ضَرَبَنِي، زدت نونًا على المخفوض ليسلم الفعل؛ لأَنَّ الفعل لايدخله جرٌّ ولا كسرٌ"[3]، وفي موضع آخر يصفها بالعماد فيقول:"وهذه النون زائدة، زادوها عمادًا للفعل"[4]، وبهذا الوصف كأنه يذهب إلى تسميتها بنون العماد وهذا ٱصطلاح كوفي كما جاء في المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي [5]، فيعتمد عليه للفصل بين الفعل وياء المتكلم لوقايته من الكسر، فكلتا التسميتين صحيحتين دلاليًّا، فالوقاية تدل على وقاية الفعل من الكسر، والعماد تدل على الٱعتماد عليها في الفصل بينن الفعل وياء المتكلم، فالغاية من وجودها واحدة سواء أكانت نون الوقاية أو نون العماد. وكذلك ٱبن السراج لم يستعمل ٱصطلاح نون الوقاية، وإنما شرحه بقوله: " فإذا جاؤوا إلى الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نونًا قبل الياء، لئلا يكسروا لام الفعل، والفعل لا جر فيه، فقالوا: ضَرَبَنِي، فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون، وكذلك يَضْرِبُنِي"[6].

ويتبين من شرح المبرد وٱبن السراج لٱصطلاح نون الوقاية الٱتِّفاق في عدم ٱستعمال الٱصطلاح وفي شرحه ببيان موضعه فيزاد قبل الياء، وفي تعليل زيادته فيؤتى بها لسلامة الفعل من الكسر، ولكن المبرد وصفها بالعماد.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢١٧/٢، وينظر المصدر نفسه/ ٣ / ١٧٨.

(٢) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/٣/ ١٧٩.

(٣) المبرد، المقتضب/ ٢٤٨/١.

(٤) المبرد، المقتضب/ ٢٦٣/١.

(٥) ينظر: السامرائي/ المدارس النحوية أُسطورة وواقع/ ١١١.

(٦) ٱبن السراج، الأصول في النحو/ ٢/ ١٢١



# الفصل الثالث

# الاصطلاحات الصرفية

النحو والصرف عِلْمَان متلازمان، تناولهما شيوخنا وأسلافنا بالدراسة في كتاب واحد دون أن يفصلوا بينهما بفاصل، ويشهد على ذلك كتاب سيبويه، وهو الكتاب الأول في مبحث النحو والصرف، وسار العلماء الذين لحقوا سيبويه على دربه ومنهجه في الغالب الأعم، فدرسوا النحو والصرف في كتاب واحد، ومنهم المبرد الذي جمع بين موضوعات النحو والصرف في كتابه المقتضب، وٱبن السراج في كتابه الأصول في النحو، لكنه خصص الجزء الأخير من كتابه لموضوعات الصرف. ومن هنا كان لا بُدَّ من الوقوف على الٱصطلاحات الصرفية في الكتابين، فهما من المصنفات الأولى في النحو والصرف.

وبعد الٱطِّلاع على الكتابين تبين أن كلًّا من المبرد وٱبن السراج لم يستعملا ٱصطلاح الصرف، وإنما ٱستعملا ٱصطلاح التصريف، وقد شاع هذا الٱصطلاح عند النحاة الأوائل حتى قال ٱبن جني:"لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلاّ والتصريف في آخرة"[1]، فقول ٱبن جني يعني ما ألفه مَنْ سبقه من علماء النحو والصرف ومنهم المبرد وٱبن السراج.

---

(١) ٱبن جني، أبو الفتح عثمان / المنصف في شرح كتاب التصريف/ تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدا لله أمين/ القاهرة/ مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي/ ١٩٥٤م/ ط/٤/١.



## المبحث الأول

## الصرف والتصريف

## لغةً وٱصطلاحًا

### الصرف والتصريف لغةً:

الصّرْفُ والتصريفُ تجمعهما مادة لغوية واحدة(صرف)، وهما مصدران، الصّرف مصدر صَرَفَ، والتصريف مصدر صَرَّف "والصرف: رَدُّ الشَيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، وصَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرْفًا فٱنْصَرَفَ، وٱنْصَرَفُوا رَجَعُوا، وصَرَفْتُ الصِّبْيَانَ قَلَّبْتُهُم، والصَّرْفُ التَّقْلِيبُ والحِيلَةُ، وصَرَّفَ الشَّيْءَ أَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ وَجْهٍ، كَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهٍ إِلَى وَجْهٍ، وتَصْرِيفُ الآيَاتِ تَبيينُهَا، وفِي الدَّرَاهِمِ والبِيَاعَاتِ إِنْفَاقُهَا، وفي الكَلَامِ ٱشْتِقَاقُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ، وفِي الرِّيَاحِ تَحْوِيلُها مِنْ وَجْهٍ إِلَى وَجْهٍ"[(١)].

ومما تقدم يتبين أن من معنى الصرف والتصريف: الرجوع، والتقليب، والتحويل، والٱشتقاق، والتبيين.

### الصرف والتصريف ٱصطلاحًا:

لم يُعرِّف المتقدمون من النحاة ٱصطلاح الصرف، وإنما عرفوا ٱصطلاح التصريف، والتصريف كما يقول ابن جني: "أن تجئ إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى"[(٢)] أمّا ٱبن عصفور فعرّفه بقسميه" القسم الأول: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضرب من المعاني ، نحو: ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتَضَرَّبَ، وتَضَارَبَ، واضْطَرَب، والقسم الثاني: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًا على معنى طارئ على الكلمة، نحو:

---

(١) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب/ القاموس المحيط / تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي/ بيروت/ مؤسسة الرسالة / ٢٠٠٥/ ط٨/ مادة"صرف" / ٨٢٦، وٱبن منظور/ لسان العرب/ مادة"صرف" / ٩/١٨٩.

(٢) ٱبن جني، ابو الفتح/ المنصف في شرح كتاب التصريف/ ١ /٣.

" قَوَلَ" إلى "قَالَ"[1]، أَمَّا ٱبن الحاجب فيعرفه بأنه: "علم بأصول تُعرَف بها أحوال أبنية الكَلمِ التي ليست بإعراب"[2]، وكذلك ٱبن مالك يُعرفه بأنه "علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك"[3]، ويتضح هنا فصل الصرف عن النحو، فبقوله: "ليست بإعراب" يُخْرِج النحو من هذا المفهوم، حيث لا تعتبر حالات آخر الكلمة من التصريف، وإنما هي من النحو.

وبعد ذلك شاع ٱصطلاح الصرف، فعرفه حاجي خليفة في كشف الظنون بأنه:" علم يعرف منه أنواع المفردات الموضوعة بالوضع النوعي ومدلولاتها والهيئات الأصلية العامة للمفردات والهيئات التغييرية وكيفية تغيراتها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية"،[4] أمّا الحملاوي فجعله قسمين: العَمَلي والعِلْمي، فيقول: بالمعنى العَمَلِي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية، والجمع، وبالمعنى العِلْمي: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء"[5].

ويفهم من هذا التعريف للحملاوي أن الصرف يختلف عن التصريف، فالصرف هو القواعد العامة التي تجعل الصرف عِلمًا له أصوله، أمّا التصريف فهو الجانب العملي التطبيقي لهذه القواعد والأصول، وما يطرأ عليها من تغيير وتحويل، وبهذا المفهوم يجمع الصرف والتصريف. وهذا المعنى الٱصطلاحي يُقارب المعنى اللغوي من التغيير والتحويل والٱشتقاق.

---

(١) ٱبن عصفور/الممتع الكبير في الصرف/ تحقيق: فخر الدين قباوة / بيروت/ مكتبة لبنان / ١٩٩٦/ط١/ ٣٣.

(٢) الإستراباذي / رضي الدين بن محمد بن الحسن/ شرح شافية ابن الحاجب/ تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيّ الدين عبد الحميد/ دار الكتب العلمية / بيروت/ ١٩٨٢/ ١/ ٤.

(٣) ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل / ٤ /١٩١.

(٤) حاجي خليفة / كشف الظنون عن أسامي الكتب والظنون/ ٢/ ١٠٧٨.

(٥) الحملاوي، أحمد / شذى العَرْف في فن الصرف/ بيروت / دار القلم / ط٢/ ١٧.

**ونعود إلى الإمامين المبرد وٱبن السراج لمعرفة مفهوم التصريف عند كل واحد منهم. فنجد أَن المبرد لم يُعرِّف التصريف، لكنه ذكر هذا الٱصطلاح بقوله:" وهذه حدود التصريف، ومعرفة أقسامه، ومعرفة ما يقع فيه من البدل، والزوائد، والحذف"[١].**

**أَمَّا ٱبن السراج فعرَّف التصريف بقوله: "هذا الحدّ إنما سُمي تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير "[٢].**

**ويتبين مما ذكرناه أن المبرد ذكر موضوعات التصريف ولم يعرفه، لكنّ ٱبن السراج عرفه من خلال تعليل التصريف، فإذا قيل: ما التصريف؟ فهو ما قال ٱبن السراج: تصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، يختص به أصول بنية الكلمة، والكلمة ذاتها.**

---

**(١) المبرد / المقتضب / ١ / ٣٥ .وذكر اصطلاح التصريف في الجزء نفسه / ١٧٢، في باب:" هذا باب المسائل في التصريف فيما اعتل منه موضع العين".**

**(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣ / ٢٣١. وٱستعمل هذا الٱصطلاح في الجزء نفسه / ٣١٦، في باب " من مسائل التصريف"**

## المبحث الثاني

## ٱصطلاح المصدر وما يتبعه من مصادر

**١.المصدر:**

وعرّفَ المبرد المصدر بقوله:" المصدر مفعول أحدثه الفاعل"[١]، إذا قلت: ضَرَبْتُ زَيْدًا، إنك لم تفعل زيدًا، وإنما فعلت الضرب فأوصلته إلى زيد، وأوقعته به، لأنك إنما أوقعت به فعلك"[٢].

وإذا أطلنا التفكير ودققنا النظر في هذا القول وجدنا أنه تفسير منطقي، فما فعله الفاعل وما وقع منه هو الضرب لا زيد، فمن قال: كَتَبْتُ الدَّرْسَ، فهو فعل الكتابة، وأثرها هو الظاهر الواقع على الدرس. وقال في موضع آخر:" والمصدر اسم للفعل، فقولك: حَمْدًا، إنَّما أردْتَ أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا"[٣].

ويُعرِّفُ ٱبن السراج المصدر بقوله:" المصدر ٱسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص، الأفعال مشتقة منه، وهو المفعول لسائر المخلوقين، وإذا قلت: ضَرَبْتُ فإنما معناه أحدثت ضَرْبًا وفَعَلْتَ ضَرْبًا، فهو المفعول الصحيح، ألا ترى أن القائل يقول:" مَنْ ضَرَبَ هَذَا الضَّرْبَ الشَّدِيدَ؟ فتقول: أَنَا فَعَلْتُهُ [٤]. وفي موضع آخر يرى أن المصادر أحداث إذ يقول:" وإنما لقّب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها"[٥]، وسمّى المصادر "المعاني التي ليست بجثث"[٦]، وهذا ما قصده بقوله" إنه معنى غير شخص".

---

(١) المبرد / المقتضب / ٢/ ٧٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ٢/ ١٢٢.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣/ ٦٨، ٢٢٦. و٤/ ٢٩٩.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١ /١٥٩.

(٥) ٱبن السراج، الأصول في النحو/ ١/٤٠.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٦٣.

### ٢. ٱسم المصدر:

ولم يستعمل المبرد ٱسم المصدر، وإنَّما شرحه في قوله:" ٱعلم أن الفعلين إذا ٱتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه، وذلك نحو قولك: تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءً؛ لأن تَطَوَّيْتُ في معنى انْطِوَاء، وقال الله تعالى:﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[1]؛ لأن تبتَّل وبتَّل بمعنى واحد، وقال تعالى:﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2]، ولو كان على أنبتكم لكان إنباتا"[3].

ويتبين لنا أن المبرد شرح ٱصطلاح ٱسم المصدر بالوصف والمثال دون أن يُسميه، وعلل صياغته بتشابه: تطوّيت وٱنطويت في الدلالة، مما أجاز حمل المصدر انطواء على تطوّيت.

وشرح ٱبن السراج ٱسم المصدر في:" باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك: ٱجْتَوَرُوا تَجَاوُرًا، وتَجَاوَروا ٱجْتِوَارًا، وٱنْكَسرَ كَسْرًا، وكُسِرَ ٱنْكِسَارًا، وقوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[4] كأنه قال: فنبتم نباتا، وقوله تعالى:﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)[5] كأنه قال: بتّل"[6]. وعلى ذلك فٱبن السراج يتبع أُستاذه المبرد في شرح ٱسم المصدر بالوصف والمثال والتعليل القائم على التشابه الدلالي بين أنبتكم ونبت وبين بتّل وتبتّل.

### ٣. مصدر المرّة:

لم يستعمل المبرد هذا الٱصطلاح لكنه أشار إليه بكلمة مرة، ووصفه بوزنه الصرفي فَعْلَة وذلك في قوله:" إذا أردت ردّ جميع هذه إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى (فَعْلَة)،

---

(١) سورة المزمل/ ٨.

(٢) سورة نوح/ ١٧.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٧٤/١، وينظر: ٣/ ٢٠٤.

(٤) سورة نوح/ ١٧.

(٥) سورة المزمل/ ٨.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ١٣٤، ١٤٠.

وذلك قولهم: ذَهَبْتُ ذَهَابًا، ثُمّ تقول: ذَهَبْتُ ذَهْبَةً وَاحِدَةً، وحَلَفْتُ حَلْفَةً وَاحِدَةً "[1]، وفي موضع آخر يبين آلية بنائه، ويقول: وكل مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بُدّ من دخول الهاء فيه، نحو: جَلَسْتُ جَلْسَة وَاحِدَةً، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث"[2]، ويبني هذا المصدر بزيادة الهاء ويعني بها تاء التأنيث بدليل قوله: " معدول به عن مصدر مؤنث".

وسمّاه ابن السراج المرة الواحدة في قوله:" وأمّا المرة الواحدة من الفعل فهي "فَعْلَة"، نحو: ضَرْبَة، وقَوْمَة، وقالوا: أَتَيْتُهُ إتْيَانَةً، ولَقيته لِقَاءَةً، وهو قليل، وقالوا: غَزَاةٌ فأرادوا عَمْلَة وَاحِدةً [3]، فعرّفه ببُنيته الصرفية التي تميزه عن البُنى الأخرى، موضحًا بالأمثلة.

**٤.مصدر الهيئة:**

لم يستعمل المبرد هذا الاصطلاح، ولم يشرْ إليه، ولم يذكر بنية مصدر الهيئة" فِعْلَة". وكذلك لم يستعمل ابن السراج اصطلاح مصدر الهيئة، لكنه ذكر وزنه الصرفي، وذلك بقوله:" وقِتْلَةُ سوءٍ، وبِئْسَتِ المِيتَة، إنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، وكذلك الرِّكْبَة، والجِلْسَة، وقد تجئ الفِعْلَة لا يُراد بها هذا، نحو الشِّدَّة"[4]، وبهذا إشارة إلى مصدر مصدر الهيئة ببُنيته، فالمراد بالضرب من القتل نوع القتل الواقع وهيئتة.

**٥.المصدر الميمي:**

ولم يستعمل المبرد هذا الاصطلاح، لكنه أشار إلى ذلك في قوله:" المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة، لأن المصدر مفعول، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره، وذلك قولك: ضَرَبْتُهُ مَضْرَبًا أي: ضَرْبًا، وإن كان المصدر لفعل على أكثر من ثلاثة، كان على مثال المفعول؛ لأن المصدر مفعول"[5]، وهذا تعريف لاصطلاح المصدر الميمي دون تسميته، وما قاله المبرد يقارب مفهوم المصدر الميمي:

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٢/ ١٢٧.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣٧٢/٣.

(٣) ابن السراج / الأصول في النحو / ٣ /١١٠.

(٤) ابن السراج / الأصول في النحو/ ٣ / ١١٠.

(٥) المبرد/ المقتضب/ ١١٩/٢.

وهو "مصدر يدل على ما يدل عليه المصدر العادي غير أنه يبدأ بميم زائدة مفتوحة، يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن "مَفْعَل"، نحو: شَرِبَ مَشْرَبًا، ويُصاغ من غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: "أَكْرَمَه يُكْرِمُه مُكْرَمًا"[1].

ولم يذكر ٱبن السراج هذا الٱصطلاح بلفظه، وذكره في صَدد حديثه عن صياغة ٱسم الزمان والمكان يقول:" وربما بنوا المصدر على المَفْعِل، قال جلَّ وعزَّ:( إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ) [2]، أي رجوعكم، والمَعْجِز يريدون العَجْزَ"[3].

فالمصدر الذي يأتي على صيغة مَفْعِل مصدر ميمي، بدأ بميم زائدة، وبحذفها تعود الصيغة إلى المصدر الصريح كما يظهر في مَعْجِز، فحذف الميم من أولها أحالها مصدرًا صريحًا(عَجْز).

وقال في بناء ٱسم الزمان والمكان والمصدر في ما جاوز بنات الثلاثة:" فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، ويقولون للمكان: هَذَا مُخْرَجُنا، ومُمْسَانا، وكذلك إذا أردت المصدر، وتقول أيضًا للمكان: هذا مُتَحَامَلنا، وتقول ما فيه مُتَحَامَل، أي: تَحَامُل"[4].

---

(١) يعقوب/ إميل بديع، معجم الأوزان الصرفية / عالم الكتب / بيروت/ ١٩٩٣/ ط١/ ٢٤٦.

(٢) سورة العنكبوت /٨.

(٣) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١٤١/٣.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ١٤٩.

## المبحث الثالث

## المشتقات

### ١. ٱسم الفاعل:

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح ٱسم الفاعل في قوله:" ٱسم الفاعل قَلَّتْ حروفه أو كثُرت بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه ( يَفْعل)، تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، كما تقول: زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا"[1]، ويقول في موضع آخر:" ٱعلم أن الٱسم على (فَعَل) ( فَاعِل)، نحو قولك: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ، وشَتَمَ فهو شَاتِمٌ، وكذلك (فَعِل) نحو: عَلِم فهو عُالِمٌ، وشَرِبَ فهو شَارِبٌ"[2]. هذا في بناء ٱسم الفاعل من الفعل المجرد، أمّا في بنائه من الفعل المزيد فيه فيقول:" قولك للفاعل: مُقِيمٌ، ومُرِيدٌ؛ لأن فعله يُقِيمُ ويُرِيدُ"[3]، ويقول: "وهذه الأفعالُ المزيدة" الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه، نحو قولك: مُكْرِمٌ، ومُقاتِل، ومُقطِّعٌ"[4].

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح ٱسم الفاعل وعرّفه بقوله:" ٱسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به ٱسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي ٱشتق منه ذلك الٱسم، ويؤنث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت: يفعلون نحو: ضَارِبٍ وآكِلٍ وقَّاتِلٍ، يجري على يَضْرِبُ فهو ضَارِبٌ، ويَقْتُلُ فهو قَاتِلٌ، ويَأْكُلُ فهو آكِلٌ"[5].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٢/ ١١٩.

(٢) المبرد / المقتضب / ١١٣/٢. وينظر: ٩٩/١، ١١٥، ١٥٨ في ذكر بناء ٱسم الفاعل من الثلاثي الأجوف نحو: قال: قائل، وباع بائع. وينظر: ١٣٧/١، في ذكر بناء ٱسم الفاعل من الثلاثي الناقص، نحو غزوت: غازٍ ورميت: رامٍ.

(٣) المبرد / المقتضب، ١٠٨/١.

(٤) المبرد / المقتضب، ١/ ٧٤.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١٢٢/١. ينظر: ٧٦/١.



فهذا تعريف لٱسم الفاعل بالوصف والمثال، ويخص بالمثال ٱسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي، ثُمّ يتابع قوله: "وكل ٱسم فاعل فهو يجري مجرى مضارعه ثُلاثيًا كان أو رُباعيًا مزيدًا كان فيه أو غير مزيد، فمُكْرِمٌ جارٍ على أَكْرَمَ، ومُدحرِج على دَحْرَجَ، ومُسْتَخْرِجٌ على ٱسْتَخْرَجَ"[1].

وفي هذا القول يسوق مثالًا لصياغة ٱسم الفاعل الذي يجري على الفعل المزيد فيه.

**٢. ٱسم المفعول:**

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح ٱسم المفعول ويُعرّفه في قوله: "ٱسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذي معناه(يُفْعَل)، تقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ سَوْطًا، كما تقول: زَيْدٌ يُضْرَبُ سَوْطًا"[2]. ويشير إلى صياغة ٱسم المفعول من الفعل المزيد فيه، ويقول: "المفعول يجري على مثال(يُفْعَل)، إلا أن الميم في أوله مضمومة، والمفعول مُقَام، ومُرَاد على مثال يُقام ويُراد"[3]، والفارق بين صيغة ٱسم الفاعل والمفعول من الفعل المزيد أن قبل آخر حروف المفعول تلحقه فتحة، نحو: مُكْرَم، ومُقاتَل، ومقطَّع[4].

ويقول ٱبن السراج: "ٱعلم أن كل فعل متعدٍّ فقد يُبنى منه على مَفْعُول، نحو قولك في ضُرِبَ: مَضْرُوب، وفي قُتِل: مَقْتول"[5]، وهذا يعني أنه عرَّف اسم المفعول صيغةً ومثالًا، حيث إن ٱسم المفعول يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد على صيغة مَفْعُول، وفي الفعل المزيد فيه عرّفه بالصيغة التي يأتي عليها، "فملحق الرباعي أَفْعَل يَفْعَل، اسم المفعول مُفْعَل، وفَاعَل يُفاعِل اسم المفعول مُفاعَلَة، وفَعَّل يُفَعِّل ٱسم المفعول مُفَعَّل، وتَفَاعَلَ يَتَفاعَلُ

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١٢٣/١.

(٢) المبرد / المقتضب / ٢/١١٩. ينظر: ١/١٠٠ للٱطلاع على صياغة ٱسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف، وينظر: ١/٤٨، للٱطلاع على صياغة ٱسم المفعول من الثلاثي الذي عينه ولامه ياءات، نحو: حَيِيت، أو موضع العين واو، وموضع اللام ياء، نحو: شويت.

(٣) المبرد / المقتضب / ١/١٠٨.

(٤) المبرد / المقتضب/ ١/٧٤.

(٥) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١١٣/٣. وينظر: ٧٨/١.

ٱسم المفعول مُتفاعَل، وتَفَعَّل يَتفعَّل ٱسم المفعول مُتَفَعَّل، وانْفَعَلَ يَنْفَعِلُ ٱسم المفعول مُنفَعَل، وٱسْتَفْعَل يَسْتَفْعِلُ ٱسم المفعول مُسْتَفْعَل"[1]. وهكذا فٱسم المفعول يصاغ من الفعل المزيد فيه على وزن مضارعه، وإبدال ياء المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل آخره كما جاءت عليه الأوزان السابقة: مُفْعَل، ومُتفاعَل، ومُتَفَعَّل، وغيرها.

## ٣.صيغ المبالغة:

وأطلق المبرد على صيغ المبالغة أبنية التكثير في قوله:" فإذا أردت أن تُكَثِّر الفعل كان للتكثير أبنية، فمن ذلك: فَعَّال، تقول: رَجُلٌ قَتَّال، إذا كان يُكْثر القتل، فأما قاتل فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل، وفَعُول، نحو: ضَرُوب، وقَتُول، ورَكُوب، تقول: هُوَ ضَرُوبٌ زَيْدًا، إذا كان يضربه مرة بعد مرة، ومِفْعَال، نحو: رَجُلٌ مِضْرَابٌ، ورَجُلٌ مِقْتَالٌ، ومن كلام العرب: إنه لمِنْحَارٌ بَوَائِكَها، وفَعِيل، نحو: رَحِيم، وعَلِيم، وفَعِل، نحو: فَرِق، وبَطِر، وحَذِر"[2].

وٱستعمل المبالغة دون أن يسبقها بكلمة ٱسم دلالة على التكثير فإنّ" ضَرَّاب، وشتَّام، لبَّاس" تريد به ما تريد بفاعل إلا أنَّ هذا أكثر مبالغة، ومن كلام العرب: أمَّا العَسَلُ فَأَنْتَ شَرَّابٌ [3]"

على أن المبرد لم يطلق عليها صيغ المبالغة، وإنما أطلق عليها أبنية التكثير، إشارة إلى دلالة هذه الصيغ، وٱستعمل المبالغة فقط للدلالة على التكثير، وذكر أبنية خمسة لها، وهي" فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال، وفَعِيل، وفَعِل".

وربط ٱبن السراج صيغ بٱسم الفاعل، وأطلق عليها مما يجري مجرى الفاعل، فقال:" ومما يجري مجرى فاعِل مفعل نحو: قطع فهو مقطع، وكسر فهو مكسَر يراد به المبالغة

---

(١) ابن السراج / الأصول في النحو/ ٣/٢٢٦ -٢٢٧

(٢) المبرد / المقتضب / ٢/ ١١٣. بوائك مفردها بائكة، وهي الناقة السمينة، ينظر: ٱبن منظور/ لسان العرب مادة"بوك"/ ١٠/٤٠٣.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢/ ١١٣.

والتكثير، فمعناه معنى فَاعِل، إلا أنه مرة بعد مرة، فَعَّال يجري مجراه، فإنك إذا قلت: زَيْدٌ قَتَّالٌ أو جَرَّاح، لم تقل هذا لمن فعله واحدة، فعول: لأنك تريد به ما تريد "بفَعّال" من المبالغة، فِعال: نحو مِطْعان ومِطْعام، وفعيل: نحو: رحيم وعليم، وفَعِل: نحو: فَرِق وحَذِر [1].

هذه صيغ المبالغة التي ذكرها ٱبن السراج، لم يطلق عليها صيغ المبالغة، ووصفها بالمراد منها من المبالغة والتكثير، وذكر أبنيتها، وبدأها بمفعل، ولم تضبط في كتابه الأصول وهي بنية ٱستدرك بها على أستاذه المبرد، وذكرها أيضًا " في ما زيد فيه الميم فألحقت في أوله، نحو: مِفْعَل، والصفة مِدْعَس[2]، أمّا عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) فذكرها في أمثلة لصيغ المبالغة فقال:" المبالغة: ضَرُوب، وفرّار، ومِحْرَب، ومِطْعان، ومِنْطِيق"[3]، فمن بين هذه الأمثلة (مِحْرَب) وبنيتها الصرفية(مِفْعَل)، مما يعني أن الصيغة المذكورة في الأصول هي (مِفْعَل)، وذكرهذه البِنية ٱبن القطّاع الصقلي(ت٥١٥هـ)، وقال:" يجيء الٱسم على مِفْعَل نحو مِخْصَل، ومِخْضَل ، بالصاد والضاد للسيف القاطع"[4]، ومن المحدثين من عدّ(مِفْعَل) من صيغ المبالغة القليلة الٱستعمال[5].

---

(١) ٱبن السراج/الأصول في النحو/١٢٣/١-١٢٥، الصيغة الأولى لم تضبط في الأصول، ووجدتها مضبوطة (مِفْعَل) ينظر: الفاخري، صالح سليم / تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات / عصمى للنشر / القاهرة / ١٩٩٦م/ ٢٠٢.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٢٠٧-٢٠٨. المِدْعَس: الرمح الغليظ الذي لا ينثني، ٱبن منظور/ لسان العرب، مادة"دعس"/٨٣/٦

(٣) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن/المفتاح في الصرف/ تحقيق: توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة / بيروت/ ١٩٨٧/ ط١/ ٥٨.

(٤) ٱبن القطّاع الصقلي، علي بن جعفر/ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر/ تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم / القاهرة/ دار الكتب المصرية / ١٩٩٩، ١٦٢.وينظر: ٢٨٢.

(٥) عباس حسن / النحو الوافي/ ٣/ ٢٦٠لا، وينظر: الفاخري، صالح سليم / تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات/ القاهرة /عصمى للنشر / ١٩٩٦/ ٢٠٢. وينظر: الأسمر، راجي/ المعجم المفصل في علم الصرف/ دار الكتب العلمية / بيروت / ١٩٩٣/ ط ١/ ٢٩٤.



### ٤.الصفة المشبهة بٱسم الفاعل:

وعرّفَ المبرد الصفة المشبهة في باب: الصفة المشبهة بالفاعل بقوله:" ٱعلم أن هذه الصفة إنما حدُّها أن تقول: هَذَا رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وكَثِيرٌ مَالُهُ، فترفع ما بعد حَسن وكثير بفعلهما؛ لأن الحُسْن إنما هو للوجه، والكثرة إنما هي للمال"[١].

ونجد أن المبرد ٱستعمل ٱصطلاح الصفة المشبهة، وعرفها بالمثال، وبوظيفتها النحوية، فهي تعمل في الٱسم الذي يليها فترفعه على أنه فاعل لها، ولم يذكر أبنيتها، وإنما ذكر مثالين، أحدهما حَسَن مثالًا على (فَعَل)، والثانية كثير مثالًا على (فعيل)، ولم يذكر ما تبقى من أبنية، نحو: أفعل، وفعلان، وفُعال، وغيرها [٢].

وذكر ٱبن السراج الصفة المشبهة في باب: الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين:" وهي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتُذكّر وتُؤنّث ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون، كٱسم الفاعل وأفعل التفضيل، كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا ٱجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين، وذلك نحو: حسنٍ وشديد، وما أشبه [٣].

ومن الملاحظ أن ٱبن السراج حدّ الصفة المشبهة بمشابهتها لٱسم الفاعل، فينعت بها كما ينعت بٱسم الفاعل، وتذكر وتؤنث وتجمع، وعرّفه بعملها، فهي ترفع فاعلًا وذلك في قوله:" زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ وكَرِيمٌ أَبُوهُ؛ لأن الوجه هو الذي حَسُن، والأب هو الذي كَرُمَ"[٤].

ويتبين لنا أن ٱبن السراج قد ٱتَّبع ٱستاذه المبرد في تعريف الصفة المشبهة بمشابهتها لٱسم الفاعل، وعرفها بالمثال والوظيفة النحوية.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٥٨.

(٢) ينظر، الحملاوي / شذى العَرف في فن الصرف/ ٧٥ -٧٧.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو /١/١٣٠.

(٤) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ١٣٢.



### ٥. ٱسم الزمان والمكان:

وقال المبرد في ٱسم الزمان والمكان: " وما كان من المصادر أو التي في أوائلها الميم أو ٱسمًا لمواضع التي على ذلك الحد أو الأزمنة فعلى وزن المفعول؛ لأنها مفعولات، والزمان والمكان مفعول فيهما، وذلك قولك: أنزلته مُنزَلًا، وقال الله عزّ وجلّ: ( لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ) [١]، وقوله تعالى: (بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا)[٢]، وتقول: هذا مُقاتَلنا، أي: موضع قتالنا [٣]، ويضيف في موضع آخر" وكذلك سرّحته مُسرَّحًا، أي: في موضع تسريحنا، وهذا مُقامَنا، لأنك تريد به المصدر والمكان من أَقَمْتُ، وقال عزّ وجلّ: ( إِنَّهَا سَاءتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا)[٤]، لأنها من أقمت"[٥]، هذا يعني: أن ٱسم المفعول يستعمل للدلالة على المكان كما في (مُسْتَقَر ومُقَام)، ويشير إلى صياغة ٱسمي الزمان والمكان من خلال قوله:" وهذا مَرامك إذا أردت الموضع الذي تروم به، وكذلك الزمان [٦]. وهذا تعريف لصياغة ٱسمي الزمان والمكان بالمثال، فمَرام ٱسم مشتق من الفعل المجرد (رام).

ووجدنا مما تقدّم أن المبرد أطلق على ٱسم المكان الموضع بالإضافة إلى ٱسم المكان، والموضع من ٱصطلاحات الكوفيين، حيث ٱستعمله الفراء في قوله: وقوله:" (مَنْسَكًا) و(مَنْسِكًا)، والمَنْسَك: الموضع الذي تعتاده العرب [٧]، وعلى هذا فإن المبرد ٱستعمل الٱصطلاح الكوفي (موضع).

وعرّف ٱسمي الزمان والمكان بالصيغة التي يُبنى عليها من الفعل المزيد فيه، وذلك على وزن مضارعه، وقلب الياء ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره. لكنه لم يذكر الصيغة البنائية لٱسم الزمان والمكان من الفعل المجرد التي تكون على صيغة مَفعِل أو مَفْعَل،"

---

(١) سورة الحج/ ٥٩.
(٢) سورة هود/ ٤١.
(٣) المبرد / المقتضب / ١/ ٧٥، ١٠٨، ويضيف أن ما جاوز فعلها من أسماء الزمان والمكان يكون لفظها لفظ المفعول.
(٤) سورة الفرقان/ ٦٦.
(٥) المبرد/ المقتضب / ١٢٠/٢.
(٦) المبرد / المقتضب / ١/ ١٠٨.
(٧) الفراء / معاني القرآن / ٢/٢٣٠، وينظر: ٣/ ٢٨١.

فيبنى على مَفْعَل من يَفْعُل، نحو: مَقْتَلٍ كزمان ومكان القتل، وكذا من المعتل كالمَثْوَى والمَقام، ويبنى على مَفْعِل من يَفْعِل، نحو: مَضْرِب، وكذا من المعتل الفاء، نحو: مَوْضِعٍ ومَوْعِدٍ"[1].

وعرض ٱبن السراج ٱصطلاحات ٱسمي الزمن والمكان، فبدأ بٱسم الزمان والمكان المبني من الفعل الثلاثي فقال:" ٱعلم أنهم يشتقون للمكان والزمان من الثلاثي، ويجيء على مثال الفعل المضارع، على يَفْعِلُ ويَفْعَلُ، فتقع الميم موقع حرف المضارعة؛ للفصل بين الٱسم والفعل [2].

وهذا تعريف عام لٱسمي الزمان والمكان المشتقين من الفعل الثلاثي، قائم على تعليل ٱستبدال ياء المضارعة ميما وذلك للفصل بين الٱسم والفعل، فالميم الملحقة بأول صيغة مَفْعِل أو مَفْعَل أصلها ياء الفعل المضارع، وهي علامة دالة على أن الصيغة أصلها فَعَلَ، كما أن دخول "أل" على الٱسم دلالة على ٱسميته، ويلاحظ أن الميم في صيغة مَفْعِل أو مَفْعَل جاءت مفتوحة قياسًا على فتح ياء المضارعة في يَفْعِل ويَفْعَل.

ويتابع ٱبن السراج تعريف ضربين من بِنية ٱسمي الزمان والمكان، وهما:[3]

الضرب الأول: ما كان على فَعَلَ يفْعِل فإن موضع الفعل مَفعِل مثل يَفعِل، وذلك مَجْلِس، ومَحْبِس.

الضرب الثاني: ما كان على يَفْعَل مفتوحًا، ٱسم المكان على مثاله على القياس مفتوح، كما أنّ يَفْعِل كان فيه مكسورًا، وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَب، والمكان: مَشْرَب، ويَلْبَسُ، والمكان: مَلْبَس.

ويبنى على صيغة مَفْعَل" ما كان من بنات الياء والواو فيه لامات، وذلك نحو: مَغْزَى ومَرْمَى، وأمّا ما كان من بنات الياء والواو فيه فاء فيأتي على مَفْعِل، وذلك قولك للمكان

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المفتاح في الصرف، ٥٩ -٦٠. وينظر: ٱبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/٤/ ١٤٤ وينظر: الحملاوي/ شذى العَرْف في فن الصرف/ ٨٢ -٨٣.
(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١٤٠/٣.
(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١٤١/٣ -١٤٢.



المَوْعِد والمَوْضِع والمورِد، ويُبنى على مَفْعَلَة إذا أردت أن تُكثِر الشيء بالمكان، نحو: مَسْبَعَة، ومَأسَدة، ومَذْأَبَة"[1].

أمّا بُنية ٱسمي الزمان والمكان" مما جاوز بنات الثلاثة زيادة بزيادة أو غير يُبنى بناء المفعول؛ لأن المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه فيضمون أوله على بنائه، يقولون للمكان: هذا مُخْرَجُنا ومُمْسَانا"[2].

## ٦. ٱسم التفضيل:

وٱستعمل المبرد صيغة ٱسم التفضيل" أَفْعَل" ولم يطلق عليه ٱسم التفضيل، وذلك في قوله :" إن أَفْعَلَ الذي معه كذا وكذا لا يكون إلا موصولًا بِمِنْ، أو تلحقه الألف واللام، نحو قولك: هَذَا أَفْضُلُ مِنْكَ وهذَا الأَفْضَلُ، وهَذِهِ الفُضْلَى، وهَذِهِ الكُبْرَى، فتأنيث الأَفْعَل الفُعْلى"[3] فتقول: الخَلِيفَةُ أَفْضَلُ من بَنِي تَمِيمٍ؛ لأن من دخلت للتفضيل"[4]،" وتقول: هَذَا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، وهَذِه أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، فيكون أَفْعَلَ للمؤنث والمذكر، والٱثنين والجمع على لفظ واحد"[5].

وهذا يعني أنه عرّف ٱسم التفضيل بالصيغة التي يأتي عليها وهي أَفْعَل يتصل بمن التي تجعله للتفضيل، ويُعرفه بحالتين يأتي عليهما الأولى: "أن يكون مجردا من أل والإضافة، وذلك في قوله: هَذَا أَضَلُّ منك، والحالة الثانية: أن يكون فيه أل فيطابق موصوفه، وذلك في قوله: هَذَا الأَفْضَلُ وهَذِهِ الفُضْلَى.[6]، وعلى ذلك فهو يقدم شرحًا للٱصطلاح دون تسميته.

ولم يستعمل ٱبن السراج هذا الٱصطلاح، ولكنه أشار إلى تركيب أسلوب التفضيل في "النعت الموصول المشبه بالمضاف، وذلك نحو: أَفْضَلُ مِنْكَ، فلو قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ،

---

(١) يُنظر: ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/١٤٥ -١٤٨

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١٤٩/٣.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣/ ٣٧٧.

(٤) المبرد / المقتضب /٣/ ٣٨، وينظر:١/ ١٦٨، وينظر: ٣/ ٢٤٨، باب مسائل أفعل.

(٥) المبرد / المقتضب / ١٦٨/١.

(٦) الحملاوي / شذى العَرْف في فن الصرف/ ٨٠.



لم يجز، حتى تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْكَ؛ لأنه لا يَحسُن أن تفردها من صلِتها"[1]، فصيغة "أَفْعَل التفضيل" لا بُدَّ أن يتصل بها مِن جَارَةً للمفضول إذا كان ٱسم التفضيل مجردًا من أل والإضافة"[2]، مما يجعلها مشبهة بالمضاف في حال لزومها من، فلا تنفك عنها، وجاء في باب: مايُسْتغنى فيه عن ما أفعله بقولهم "أفعل منه فعلًا"، لا تقول: هذا أجوب من هذا، ولكن أجود منه جوابًا"[3].

فهذا تعريف لٱسم التفضيل بالمثال مرتبطًا بصيغة التعجب ما أفعل؛ لأنه" يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعل، فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ، كما تقول: مَا أَفْضَلَ زَيْدًا، ومَا أَكْرَمَ خَالِدًا"[4].

### ٧. ٱسم الآلة:

ولم يستعمل المبرد هذا الٱصطلاح، إنَّما ٱستعمل الآلة للدلالة على الظرف، وذلك قوله:" ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف، ومن ذلك عند، ومعناها: الحضرة، ومن هذه الحروف لدن وهي ٱسم فمعناها عند [5]، فلم يدل هذا الٱستعمال على الدلالة الصرفية لٱسم لٱسم الآلة، وهو" الٱسم المصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته نحو: مِنْشَار"[6].

وأطلق ٱبن السراج على ٱسم الآلة ما عَالَجْتَ به، فقال:" ما عَالَجْتَ به، المِقَصّ الذي تقصّ به، وكلُّ شيءٍ يُعالَج به مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك:

---

(١) ٱبن لسراج / الأصول في النحو / ٢٩/٢.

(٢) ٱبن عقيل، شرح ٱبن عقيل ، ١٧٦/٣ ، وينظر: الجَوْجَري، محمد بن عبد المنعم، شرح شذور الذهب ، ٧٢٧، الحَملاوي ، شذى العَرْف في فن الصرف / ٨٠.

(٣) ٱبن السراج الأصول في النحو/ ٣/ ١٥٣

(٤) ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك/ ١٧٤/٣.

(٥) المبرد / المقتضب / ١/٥١.

(٦) الحملاوي / شذى العَرْف في فن الصرف/ ٨٣، وينظر: محيسن، محمد سالم / تصريف الأسماء والأفعال في ضوء أساليب القرآن/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ ط١/ ١٩٨٧م/ ٤١٢.



مِخْلَب، ومِنْجَل، ومِكْسحة، والمِصْفى والمِخْرز، ويجيء على مِفْعَال، نحو: مِقْرَاض، ومِفْتاح، وقالوا: المِفْتَح، والمِسْرَجة [1].

ويتبين لنا أن ٱبن السراج عرّف ٱسم الآلة بالمعنى الدلالي وهو " مزاولة الشيء ومعالجته"[2]، ومعالجة الشيء تحتاج إلى آلة، والآلة تعالج بها الأشياء، وهي آلة وقوع الفعل ومعالجته، كما يتبين من مفهوم ٱسم الآلة وهو" ما يُعَالِجُ به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه" [3]، وكذلك عرّفه بالمثال كالمِقَصّ، إشارة إلى صيغة مِفْعَل التي لم يذكرها، وسمّى صيغة أخرى لٱسم الآلة وهي مِفْعَال كمِقراض، وذكر أمثلة أخرى لصيغة مِفْعَلة كمِكْسَحة، ومِسْرجة.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/١٥١.

(٢) ٱبن فارس/ مقاييس اللغة / مادة "علج"/ ٤/ ١٢٢، وينظر: ٱبن منظور/ لسان العرب/ ٢/٣٢٦، ٢٣٧.

(٣) الشريف الجرجاني/ التعريفات/ ٢٥.

## المبحث الرابع

## من اصطلاحات الفعل الصرفية

### ١. الفعل المجرد:

وأطلق المبرد على الفعل المجرد" الأفعال بغير زيادة"[١]، وتأتي على ضربين" تكون على ثلاثة أحرف، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد"[٢]، وتأتي على أبنية منها ما يكون على [٣]:

فَعَلَ يَفْعِلُ، لما كان متعديًّا، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وحَبَسَ يَحْبِسُ، وغير متعدٍّ، نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، وحَرَصَ يَحْرِصُ.

فَعَلَ يَفْعُلُ، ويكون للمتعدي، نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ، وسَجَنَ يَسْجُنُ، ويكون لغير المتعدي، نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ، وعَطَسَ يَعْطُسُ.

فَعِلَ يَفْعَل، ويكون للمتعدي، نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ، وأمّا غير المتعدي فنحو: بَطِرَ يَبْطَرُ، وفَقِهَ يَفْقَهُ.

فَعُلَ يَفْعُل، ولا يكون إلا لما لا يتعدى، وذلك نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ.

فَعَلَ يَفْعَلُ، إذا وقعت حروف الحلق موضع العين أو اللام، فما كان في موضع العين فنحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ، وجَأَرَ يَجْأَرُ، وما كان في موضع اللام فنحو: قَرَأَ يَقْرَأُ، وصَنَعَ يَصْنَعُ، ونَطَحَ يَنْطَحُ.

أمّا ما جاء على أربعة أحرف من بنات الأربعة التي لا زيادة فيها فَعْلَلَ، وذلك نحو: دَحْرَجَ، وسَرْهَفَ[٤].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٢/ ١١٠

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٥٣.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٢/ ١١٠ -١١٢، وينظر: ١/ ٧١.

(٤) المبرد / المقتضب / ٢/ ١٠٧. وينظر: ٢/ ٩٥، السرهفة: نَعمة الغذاء وسرهفت الرجل: أحسنت غذاءه ، لسان العرب" سرهف" /٩/ ١٥١.

وهكذا يعرِّف المبرد الفعل المجرد بالوصف، فوصفه بغير زيادة، فالفعل المجرد" ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط فيه حرف واحد من تصاريف الكلمة بغير علة"[١]، والحروف الأصلية "ما كانت في الأصل فاءً وعينًا ولامًا، وذلك قولك: ضَرَبَ، فالضاد من ضَرَبَ فاء الفعل، وهي الأصل الأول، والراء عينه، وهي الأصل الثاني، والباء لامه، وهي الأصل الثالث"[٢]، فالضاد والباء والراء شكّلت بنية الفعل ضَرَبَ لا زيادة فيها، "وإن زادت الأصول على الثلاثة كُرِرَتْ اللام"[٣]، وهذا يعني أن ما جاء من الفعل على أربعة أحرف أصلية يزاد في الميزان لامًا، نحو: دَحْرَجَ وزنها فَعْلَلَ.

وأطلق ابن السراج على الفعل المجرد: فعل بغير زيادة، أو الفعل الذي لا زيادة فيه، وينقسم على ضربين، فعلٍ متعدٍ إلى مفعول، وفعلٍ غير متعدٍ، والمتعدي يأتي على ثلاثة أبنية: فَعَلَ، يَفْعِلُ، مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وفَعَلَ، يَفْعُل، مثل: قَتَلَ، يَقْتُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: لَحِسَ، يَلْحَسُ"[٤]، وهذه الأبنية الثلاثة تتكرر في أبنية الفعل غير المتعدي مُضيفًا إليها" فَعُل يَفْعُل، وفَعَلَ يَفْعَلُ" [٥]، أمّا "الفعل الرباعي الذي لا زيادة فيه نحو: دَحْرَجْتُه[٦] ، وهذا الفعل دحرج وزنه فَعلل.

ويتبين لنا أن المبرد وتلميذه ابن السراج اتفقا في تعريف الفعل المجرد بالوصف، فهو الفعل الذي لا زيادة فيه، وذِكْر قسميه: الثلاثي والرباعي، والأبنية الصرفية بالمثال على كل منها، إلا أنهما لم يذكرا من أبنية الفعل غير المزيد فيها بُنية ( فَعِلَ يَفْعِلُ) نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ويعلل ذلك ابن عصفور فيقول:" وشذَّ من فَعِلَ شيء وجاء مضارعه على يَفْعِلُ

(١) الحملاوي/ شذى العرف في فن الصرف/ ٢٩.

(٢) ابن جني / المنصف في الصرف / ١/ ١١.

(٣) الإستراباذي / شرح شافية ابن الحاجب/ ١٣/١، وينظر: الحملاوي / شذى العَرْف في فن الصرف/ ٢١.

(٤) ابن السراج / الأصول في النحو /٣/ ٨٥.

(٥) ابن السراج / الأصول في النحو /٨٨/٣

(٦) ابن السراج / الأصول في النحو / ١٣٦/٣.

بكسر العين نحو: نَعِمَ يَنْعِمُ، وحَسِبَ يَحْسِبُ"[1]، فهذا يعني: أن الأصل أن يأتي على يَفْعَلُ، ويرى ابن يعيش أنه "يكثر في المعتل فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع على قلته في الصحيح نحو: ورِثَ يَرِثُ، ووَرِمَ يَرِمُ"[2]، فهذه الصيغة وردت على قلة؛ لأنه " لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عشر فعلًا، وهي: وثِق، ووجِد، وورِثَ، وورد أحد عشر تُكسر عينها في الماضي، يجوز الكسر والفتح، وهي: بئِس، ووبِق، ووغِر، وغيرها [3]، ويرى المبرد: أن " من قال في يَبِسَ، ويَئِسَ، يَيْأَسُ ويَيْبَسُ، فهو على قياس من قال: يَوْجَلُ"[4]، وهذا يعني أن فَعِلَ يفْعِل، تأتي بفتح عين المضارعة"يَفْعَلُ" أقيس من فَعِلَ يَفْعِلُ، مما يعني قلة ٱستعمال فَعَل يَفْعِل، ويرى" الصرفيون أن فَعِل يفعِل بكسر العين في الماضي والمضارع فرعًا على يَفْعَلُ وما جاء عليه قليل جدًا"[5].

**٢.الفعل المزيد فيه :**

وأطلق المبرد على الفعل المزيد فيه" أفعال تلحقها الزوائد"[6]، وأن الفعل إذا خرج من الثلاثة إنما يخرج لزائد يلحقه[7]، ومن صيغ الفعل المزيد فيه: "ما تلحقه الهمزة أولًا فيكون فيكون الفعل على أَفْعَلَ، نحو: أَخْرَجَ، وأَكْرَمَ، ويكون على فَاعَلَ، نحو: قَاتَلَ وضَارَبَ، ويكون على فَعَّلَ، نحو: كَسَّرَ، وقَطَّعَ، ويكون الفعل على ٱفْتَعَلَ، ومثال ذلك: ٱجْتَمَعَ، ويكون على ٱنْفَعَلَ، نحو: ٱنْكَسَرَ، وٱنْقَطَعَ، وٱنْطَلَقَ، وجاء بالفعل احْمَرَّ إشارة إلى صيغة

---

(١) ٱبن عصفور/ الممتع في الصرف/ ١٢١.

(٢) ٱبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/ ٢/ ٤٢٨.

(٣) الحملاوي، شذى العَرْف في فن الصرف / ٣٥.وينظر فيه بقية الأفعال التي لم تذكر.

(٤) المبرد / المقتضب / ١/ ٩٢.

(٥) الفاخري/ تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات/ ١٢٥. وينظر: أبو مغلي، سميح / علم الصرف /عمان/ دار البداية / ط١/٢٠١٠م/ ٨٣. .

(٦)المبرد / المقتضب / ١/ ٥٣.

(٧) المبرد/ المقتضب / ١/ ٧٢



ٱفْعَلَّ، ويكون على ٱسْتَفْعَلَ، نحو: ٱسْتخْرَجَ، وٱسْتَكْثَرَ، ويكون على ٱفْعَوْعَلَ، نحو: ٱغْدَوْدَنَ، ويكون على ٱفْعَوَّلَ، نحو: ٱعْلَوَّط، ويكون على ٱفْعَالّ، نحو: ٱحْمَارّ، ويكون على تَفعَّلَ، نحو: تَقَطَّعَ، وتَكَسَّرَ، ويكون على تَفَاعَلَ، نحو: تَنَاوَلَ، وتَغَافَلَ"[1].

وفي موضع آخر يطلق على الفعل الرباعي المزيد فيه بنات الأربعة من الأفعال بما يلحقها من زوائد "فتكون على وزن تَفَعْلَلَ، وذلك نحو: تَدَحْرَجَ، وتَسَرْهَفَ، ويكون على مثال ٱنْفَعَل، وذلك نحو: ٱحْرَنْجَمَ، وٱخْرَنْطَمَ"[2]. فالوزن الأول للرباعي المزيد فيه تَفَعْلَلَ، والوزن الثاني على مثال ٱنْفَعَلَ في الثلاثي ويعني ذلك "ٱفْعَنْلَلَ"[3]، وهو وزن المزيد فيه الرباعي بحرفين، مثل: ٱحْرَنْجَمَ، وٱخْرَنْطَمَ. وبذلك عرّف المبرد الفعل المزيد فيه بأفعال تلحقها الزوائد من الثلاثي والرباعي، وأضاف أيضًا على ذلك التعريف صيغ الفعل المزيد فيه، وأمثلة عليها. ووصف ٱبن السراج الفعل الثلاثي المزيد فيه: "بالأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة"[4]، وصنفها إلى قسمين: **القسم الأول:** على وزن ذوات الأربعة في متحركاته وسواكنه وليس بملحق، ويجيء على ثلاثة أضرب: فَعّلَ، وأَفْعَلَ، وفَاعَلَ، فوزنها على وزن: دَحْرَجَ، والمضارع كمضارع بنات الأربعة؛ لأن الوزن واحد، ومثال فَعَّل قَطَّع، وكَسَّر، وأمّا فَاعَلَ فمثاله قَاتَلَ، ومثال أَفْعَلَ أَكْرَمَ، وأحْسَنَ"[5]. **القسم الثاني:** ما فيه زائدٌ من من بنات الثلاثة وليس على وزن ذوات الأربعة، وهو ما أُسكِن أوله، ودخل عليه ألف الوصل، وهي تجيء على ثمانية أبنية: ٱنْفَعَلَ نحو: ٱنْقَطَعَ، وٱفْتَعَلَ نحو: ٱشْتوى وٱسْتَفْعَلَ نحو: ٱسْتَنْطَقَ، وٱفْعَالَلْتُ نحو: ٱحْمَارَرْتُ، وٱفْعَلَلْتُ نحو: ٱحْمَرَرْتُ، وٱفْعَوْعَلَ نحو: ٱخْشَوْشَنَ، وٱفْعَوَّلَ نحو: ٱجْلَوَّذَ، وٱفْعَنلَلَ نحو: ٱسْحَنْكَكَ، ومعناه: ٱسْوَدَّ.[6]

---

(١) المبرد / المقتضب/ ١/ ٧٢ -٧٨.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٨٦- ٨٧. أحرنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض، ٱبن منظور/ لسان العرب"حرجم" /١٢/ ١٣٠، ٱخرنطم: غضب ورفع رأسه تكبُّرًا، لسان العرب"خرطم"/ ١٢/ ١٧٤.

(٣) الإستراباذي / شرح شافية ابن الحاجب/ ١١٣/١، والحملاوي/ شذى العَرف في فن الصرف/ ٣٨.

(٤) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١١٣/٣.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ١١٤.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١٢٦/٣. اجْلَوَّذ: الإجْلِوَّاذ: المضاء والسرعة في المشي والمطر، مادة" جلذ" ٣/ ٤٨٢. ويتابع شرح كل صيغة من حيث المعنى، الدلالي، والأمثلة / ١٢٦- ١٢٩.

وأمّا الفعل الرباعي المزيد فيه فأطلق عليه"الرباعي الذي لحقته الزائدة فمنه على مثال ٱسْتَفْعَلْتُ، وذلك نحو: ٱحْرَنْجَمْتُ، وٱطْمَأْنَنْتُ، وتدخل التاء على ذوات الأربعة، نحو: تَدَحْرَجَ، والكلام يقل في ذوات الأربعة [١].

وهذا يعني أنه يقصد بعلى مثال ٱسْتَفْعَلَ في مزيد الثلاثي الوزن افْعَنْلَل، والوزن الثاني تفعلَل حيث أشار إليه بالمثال تدحرج.

ويتبين لنا أن تقسيم ٱبن السراج لأوزان مزيد الثلاثي يختلف عن تقسيم المبرد، ذلك أن المبرد لم يحدد نهجًا محددًا في التقسيم، ولكن من خلال متابعة هذه الأوزان تبين أنه قد قسَّمها وفق عدد حروف الزيادة، ويمكن وضعها في مجموعات: الأولى: ما زيد بحرف مثل: أَفْعَلَ، وفَاعَلَ، وفَعّلَ، والثانية: ما زيد بحرفين مثل: ٱفْتَعَلَ، وٱنْفَعَلَ، وٱفْعَلّ، وألحق بها تَفعّلَ على أنها ملحقة فَعّلَ، وتَفَاعَل على أنها ملحقة بفَاعَلَ، والثالثة: ما زيد بثلاثة أحرف ٱسْتَفْعَلَ، وٱفْعَوْعَلَ، وٱفْعَوَّلَ، ٱفْعَالّ.

أمَّا ٱبن السراج فقسَّمها في مجموعتين: الأولى: على وزن ذوات الأربعة وليست بملحق أي: لا تُلحق بذوات الأربعة، نحو أَفْعَلَ، والثانية: ليست على وزن مجموعة ذوات الأربعة، وهي المجموعة التي تبدأ بهمزة الوصل وأُسكِن أولها، نحو: ٱنْفَعَلَ، وٱسْتَفْعَلَ وغيرها.

### ٣. الفعل الصحيح:

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح "الفعل الصحيح" مرة واحدة في باب شرح فيه بناء ٱسم الفاعل من(فَعَلَ) المعتل [٢]، لكنه لم يضع له مفهومًا. وٱستعمل صيغة الجمع "الأفعال الصحيحة" في الحديث عن إسناد النونين (الثقيلة والخفيفة) إلى الفعل المعتل [٣]، وٱستعمل "الصحيح" دون ذكر كلمة الفعل قاصدًا الفعل الصحيح أكثر من مرة، فقال:"

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ١٣٧.

(٢) المبرد / المقتضب / ١ /١٣٧.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣/٢٦.

قولهم في فَاعَلَ من الصحيح (فَعَلَة)، نحو: كَاتِبْ وكَتَبَة"[1]، وهذا يعني: أن صيغتي كَاتِبْ وكَتَبَة بُنيتا من الفعل الصحيح (كتب).

وأشار إلى الفعل المضعف بالمثال في قوله:" هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل وذلك قولك: في أَحْسَسْتُ"[2].

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الفعل الصحيح في قوله:" ٱعلم أن إعراب الفعل المعتل مخالف للفعل الصحيح"[3]، والمخالفة هنا في ظهور علامة الإعراب وتعذر ظهورها [4]. ولكنّه عرّف الفعل السالم أحد أنواع الفعل الصحيح، فقال:" فأمّا الفعل السالم فما لم تكن لامه ألفًا ولا ياءً ولا واوًا"[5]، وللفعل السالم مفهوم آخر عند النحاة والصرفيين يقول:" الفعل السالم ما سلمت حروفه الأصلية من الهمز، والتضعيف وحروف العلة"[6]، وبذلك حصر ٱبن السراج الفعل السالم في ما لم تكن لامه حرف علة، ولعل سبب هذا الحصر أنه ورد في باب الوقوف على الفعل السالم، والسالم المعني بهذا المفهوم: ما سلم آخره من حروف العلة الموقوف عليه، فهو لا يقصد الفعل الصحيح، وهو:"ما خلت حروفه الأصول من أحرف العلة، وهي: الألف، والواو، والياء"[7].

---

(١) المبرد / المقتضب /١/ ١٢٥. ٱستعمل كلمة الصحيح ست مرات /١/ ١٢٤ -١٢٥.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٢٤٥، ٢٠٢، ذكر أمثلة من الفعل المضعف، نحو: أمدّ، وأعدّ / ٢/ ١٩٨.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/١٦٤. ٱستعمله في الصفحة نفسها مرة أخرى، وكذلك ٱستعمل الصحيح فقط في الصفحة نفسها.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/١٦٤.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٣٨٢.

(٦)ٱبن عقيل / شرح ابن عقيل / ٤/ ٢٦٩. وينظر: الحملاوي/ شذى العَرْف في فن الصرف / ٢٧، وينظر: محيسن، محمد سالم / تصريف الأفعال في ضوء أساليب القرآن/ ٩٠.

(٧) ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل على ألفية ٱبن مالك/ ٢٦٨/٤. وينظر: الإستراباذي / شرح شافية ٱبن ٱلحاجب، عرّف الصحيح بأنه بخلاف المعتل ٣٢/١، وينظر: الحملاوي / شذى العَرف في فن الصرف/٢٧.

### ٤. الفعل المعتل:

أشار المبرد إلى ٱصطلاح الفعل المعتل وٱستعمله بعينه في قوله: إن بَنَيْتَ على (فِعْلَة) لزمه حذف الواو، ذلك أنه مصدر فعل معتل"[١]، ووضع مفهوم الفعل المعتل دون أن يسميه فقال:"ما كان آخره ألفًا، أو ياءً، أو واوًا من الأفعال"[٢]، فهذا المفهوم يطابق مفهوم ٱصطلاح الفعل المعتل بأنه "ما فيه حرف علة، أعني في موضع الفاء أو العين أو اللام"[٣].

وأشار المبرد إلى مفاهيم أضرب الفعل المعتل دون أن يضع لها ٱصطلاحها الخاص، ومنها:

**المثال:** وصفه بقوله:" ما يكون من الثلاثة فاؤه واوًا، وذلك نحو: وَعَدَ ووَجَدَ"[٤].

**الأجوف:** وصفه بقوله:" ما كانت الواو أو الياء فيه موضع العين من الفعل، نحو: قَالَ وبَاعَ"[٥].

**الناقص:** وصفه بقوله:" ما ٱعتل منه موضع اللام، وذلك قولك: غَزَا، وعَدَا، ولَهَا"[٦].

**اللفيف المقرون:** وصفه بقوله في باب:" هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات"، نحو: عَيِيْتَ، وحَيِيْتَ، شَوَيْتَ، ولَوَيْتَ"[٧]، فهذه الأفعال: عَيِيَ، وحَيِيَ، وشَوَى،

---

(١) المبرد / المقتضب / ٨٨/١.وينظر: ٩٩/١ /، ذكره في عنوان الباب" هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل".

(٢) المبرد/ المقتضب/ ٣/ ١٦٦.

(٣) الإستراباذي/ شافية ٱبن الحاجب /١/ ٣٢-٣٣، وينظر: الحملاوي / شذى العرف في فن الصرف/٢٧.

(٤) المبرد / المقتضب / ٢/ ١٢٩، وينظر: ١/ ٨٨.وينظر: ٣/ ١٥٦.

(٥) المبرد / المقتضب / ١/٩٦. وينظر: ١/٨٣.

(٦) المبرد / المقتضب/ ١/ ١٣٤.

(٧) المبرد / المقتضب/١/ ١٤٨، وينظر: ١/١٤٩

ولَوَى اعتل عينها ولامها، وهذا ما ٱصطلح به على اللفيف المقرون الذي فاؤه ولامه حرفا علة.

اللفيف المفروق: ذكر أمثلة لهذا الفعل مثل: وَعَيْتَ، ووليْتَ، ووَشَيْتَ[1]، فهذه الأفعال: وَعَى، ووَلِيَ، ووَشَى ٱعتل فاؤها ولامها، وفرق بينهما بحرف صحيح، وهذا تعريف للٱصطلاح بالأمثلة.

فهذه إشارات إلى ٱصطلاح الفعل المعتل وأضربه دون أن يجمعها في باب واحد ويطلق عليها هذه الٱصطلاحات، وجاءت في أبواب متفرقة.

وعرَّفَ ٱبن السراج الفعل المعتل في إعراب الفعل المعتل اللام بقوله :" الفعل المعتل الذي لامه ياءٌ أو واوٌ أو ألف، والمعتل نحو: يَرْمِي، ويَغْزُو، وأَخْشَى"[2]، وفي باب: الوقوف على الفعل قال:" والمعتل ما كان لامه ألفًا أو ياءً أو واوًا"[3] ، وهذا مفهوم ٱصطلاح الفعل الناقص وهو "ما ٱعتلت لامه، نحو: غَزَا ورَمَى"[4]، والواقع أن ٱبن السراج السراج جاء بهذا التعريف موافقة لباب: إعراب الفعل المعتل اللام، وعلامات الإعراب موقعها الحرف الأخير الذي هو حرف علة، وكذلك الوقوف: يكون على الحرف الأخير الذي هو حرف علة، ومع ذلك فلم أعثر على مفهوم للفعل المعتل الذي تعتل فاؤه، أو عينه، أو لامه، فما جاء من أفعال هي أمثلة لأفعال معتلة لم يُسمِّ لها ٱصطلاح.

---

(١) المبرد/ المقتضب/ ١/ ٢٤١.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ١٦٤.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٣٨٢.

(٤) الحملاوي / شذى العَرْف في فن الصرف/ ٢٨.

## المبحث الخامس

## اًصطلاحات الجموع

### ١. جمع المذكر السالم:

وأطلق المبرد عليه "الجمع الصحيح، ذلك بأن أداء الواحد، نحو قولك مسلم إذا جمعته أديت بناءه، ثُمّ زِدتَ عليه واوًا ونونًا، أو ياءً ونونًا، ولم تغير بناء الواحد عمّا كان عليه"[1]. فهذا المفهوم قائم على وصف آلية بناء الجمع، وقائم على التعليل، ويعلل تسميته بعدم تغير المفرد، فبقي على صحة حروفه في بناء الواحد.

وأطلق اًبن السراج عليه جمع السلامة " فجمع السلامة هو الجمع الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واوًا ونونًا في الرفع، نحو: هَؤُلَاءِ مُسْلِمُون، أو ياءً ونونًا في النصب والخفض، نحو: رَأَيْتُ المُسْلِمِينَ، ومَرَرْتُ بِالمُسْلِمِينَ، وهذا الجمع مخصوص به من يعقل، لا تقول: في جبل جبلون"[2].

وهذا أيضًا تعريف قائم على وصف آلية بنية جمع المذكر السالم، وذلك بزيادة الواو والنون، أو الياء والنون على مفرده، وهذا وصف يرتبط بالنحو مبينًا الحالات الإعرابية وعلاماتها، وكذلك قائم على علة تسميته بجمع المذكر السالم؛ لسلامة بناء مفرده من التكسير، ومن الملاحظ أن إطلاق اًبن السراج عليه جمع السلامة جاء منسجمًا مع المفهوم، فهو جمع يسلم فيه بناء الواحد.

### جمع المؤنث السالم:

وأطلق المبرد عليه جمع المؤنث وعرفه في باب:" ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء " فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر؛ لأنك فيه تُسلِّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية. والتاء دليل التأنيث [3]، ومثال ذلك: مسلمة: مسلمات،

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ٥ -٦.

(٢) اًبن السراج / الأصول في النحو/ ٤٦/١ -٤٧. واًستعمل اًصطلاح"جمع السلامة" في ٢/ ١٠١، ١٠٢، ٤١٨.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٣٣١.

وإنما حُذفت التاء من مسلمة؛ لأنه عَلَم التأنيث، والألف والتاء في مسلمات عَلَم التأنيث، ومُحال أن يدخل تأنيث على تأنيث"[1].

وهذا تعريف بالوصف، فوصفه بكونه بالألف والتاء، وكذلك عرَّفه بالموازنة بينه وبين جمع المذكر السالم، فهو نظيره، ويتابع تعريفه بتعليل حذف علامة التأنيث في مفرده، ويعرفه بالمثال.

وعرَّفَ ٱبن السراج جمع المؤنث السالم بقوله": إذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفًا وتاءً وحذفت الهاء إن كانت في الاسم، وضممت التاء في الرفع، وألحقت الضمة نونًا ساكنة، فقلت في جمع مسلمة: "هَؤلَاءِ مُسْلِمَاتٌ"، والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون، وتكسر التاء وتنون في الخفض والنصب جميعًا، تقول: رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ ومَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ، والكسرة نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون [2].

وهذا تعريف قائم على وصف آلية بنائه، وذلك بزيادة الألف والتاء، ويربطه بالنحو، وذلك بتوضيح علامة الإعراب موازنة مع علامات إعراب جمع المذكر السالم كما ذُكِر في التعريف.

### ٣. جمع التكسير:

وٱستعمل المبرد جمع التكسير وذلك بقوله": قيل لكل جمع بغير الواو والنون جمع تكسير؛ لأنك تكسر الواحد على بنائه، نحو قولك: دِرْهَم، ثُمّ تقول: دَرَاهِم، تفتح الدّال، وكانت مكسورة، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة، وتفصل بين الراء والهاء بألف تُدْخلها، وكذلك أكْلُب، وأفْلُس، وغِلْمان، ويكون إعرابه كإعراب الواحد"[3].

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٦/١. وينظر: ٢/ ١٨٨

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٤٧/١.

(٣) المبرد / المقتضب / ٦/١. وٱستعمل ٱصطلاح جمع التكسير / ٥٨/١، ٩٥، و٣ / ٣٤٤.



وهذا تعريف يقوم على التعليل، فيوضح علية هذه التسمية، ويبين كيفية بناء هذا الجمع بالمثال، ويبين ما طرأ من تغيير على أحرفه، ويربطه بالنحو، فيعرب إعراب الواحد، أي: المفرد.

وعرَّفَ ٱبن ٱلسراج جمع التكسير بقوله:" جمع التكسير: هو الذي يُغَيَّر فيه بناء الواحد، مثل: جَمَل: أَجْمَال، ودِرْهَم: دَرَاهِم [1]، "وهذا الجمع يُسمّى مكُسَّرًا؛ لأن بناء الواحد فيه قد غُيِّر عمّا كان عليه، فكأنه قد كُسِّر؛ لأن كَسْر كل شيءٍ تغييره عما كان عليه"[2].

وكذلك ٱبن السراج في هذا التعريف يعلل تسمية الجمع بهذا الٱسم، ويأتي بالمثال، ولكنه أطلق عليه المُكَسَّر، فهو جمع مُكَسَّر، لتغيير حروفه، فكأنها تكسرت.

**٤.ٱسم الجمع:**

وعرّفَ المبرد ٱسم الجمع في باب عنوانه:" أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها، وإنما هو اسم مفرد، وإن كان المسمّى به جمعًا، ومن تلك الأسماء: نَفَر، وقَوم، ورَهْط، وبَشَر"[3].

فهذا تعريف بالوصف والمثال، وفي موضع آخر يستعمل ٱصطلاح ٱسم الجمع قائلًا:" ومن الجمع ما يكون ٱسمًا للجمع، ولا واحد له من لفظه، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثًا كالواحد الذي يُعنى به الشيء المؤنث، وذلك نحو: غَنَم وإبِل، فإنك تقول في تصغيره: غُنَيْمَة وأُبَيْلَة، وأما ما كان للآدميين فنحو: رَهْط ونَفَر، وقَوْم، تقول في تصغيره: رُهَيْط، ونُفَيْر، وقُوَيْم[4].

ومما أضافه على التعريف السابق قد يكون لٱسم الجمع مؤنثًا كالمفرد مجازًا، يُستدَل عليه عند تصغيره، كما هو ظاهر في تصغير غَنَمٍ (غُنَيْمَة) وإبِلٍ، (أُبَيْلَة)، إذا كان في غير

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١/ ٤٧

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٤٢٩.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٢/ ٢٩٢، ٢٢٠. وينظر: ٣/ ٣٤٧.

(٤) المبرد / المقتضب / ٣/ ٣٤٧.



الآدميين. أمّا الآدميون فتصغيره لا يؤنث، فلا نقول في تصغير رَهْط رُهَيْطَة، وإنما يصغر على لفظه، فيقال: رُهَيْط.

ويُعَرِّفُ ٱبن السراج ٱسم الجمع بقوله:" كل ٱسم يقع على الجمع لا واحد له من لفظه، إذا كان من غير الآدميين فهو مؤنث نحو: إبِلٍ وغَنَمٍ، تقول في تصغير" غَنَم غُنَيْمَة، وفي إبل أُبَيْلَة، ولا واحد في لفظه، وكذلك خيل، وإن كان شيء من ذلك من الناس فهو مذكر[1]، وعلى ذلك يصف ٱسم الجمع بأنه لا مفرد له، وهو في غير الآدميين مؤنث، وفي الآدميين مذكر، ويتابع وصف ٱسم الجمع بقول: "إذا أردت أن تعرف ما يكون ٱسمًا للجمع فهو الذي ليس له باب يكسر فيه، وما لم يخص القليل ولا الكثير فهو اسم للجمع، وأسماء الجمع منها فُعْلٌ، وفَعْلٌ"[2] ، فاسم الجمع لا يكسر عليه المفرد أي: يجمع عليه، فهو لا مفرد له، ولا يحمل دلالة على القلة أو الكثرة، ولكن الٱسم الذي يحمل هذا المدلول يطلق عليه ٱسم الجنس الإفرادي" وهو ما يصدق على القليل والكثير، كَعَسَلٍ ولَبَنٍ ومَاءٍ وتُرَابٍ"[3]، فهذه الألفاظ: عسل ولبن وماء وتراب، لا تحمل دلالة خاصة على القلة أو الكثرة، فالواحدة من هذه الكلمات قد تعني القليل والكثير، مثل كلمة ماء، قد تستعمل للدلالة على الكثرة أو القلة.

## ٥.ٱسم جنس جمعي:

ولم يستعمل المبرد ٱسم جنس جمعي، وإنما وضع مفهومًا له يقول فيه: ٱعلم أن هذه المخلوقات أجناس، وبابها ألا يكون بين واحدها وجمعها إلا الهاء، وذلك قولك: بُرّةٌ وبُرٌّ، وشَعِيرَةٌ وشَعِيرٌ، وسَمَكَةٌ وسَمَكٌ، وبَقَرَةٌ وبَقَرٌ [4]، وفي موضع آخر يقول:" ٱعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، فإنه جارٍ على سُنَّة الواحد، وإن عنيت به جَمْعَ

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٤١٢.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٤٣٠ / وينظر: ٣١/٣

(٣) الحملاوي / شذى العرف في فن الصرف/ ١١١، والخطيب، عبد اللطيف محمد / المستقصى في علم التصريف/ ط١/ الكويت/ دار العروبة/ / ٢٠٠٣/ ٨٤٠.

(٤) المبرد / المقتضب / ٢/ ٢٠٧. وينظر: ١٣٨/٣. وينظر: ٢/ ٢٢٤.

الشيء؛ لأنه جنس [1]. ويقول:"الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء إنما يكون للأنواع، كقولك: تَمْرَةٌ وتَمْرٌ، وسِدْرَةٌ وسِدْرٌ، وشَعِيرَة وشَعِيرٌ [2]، "وتقول زَنْجِيّ وزَنْج، ورُوميّ ورُوم، فلا يكون بينهما إلا الياء المشددة"[3].

وهذا تعريف لٱسم الجنس الجمعي بالوصف والمثال وبالعلامة المُميّزة، وعلامة ٱسم الجنس الجمعي التاء المربوطة والياء المشددة، وهما علامتان فارقتان بين الجمع ومفرده.

ولم يستعمل ٱبن السراج أيضًا ٱصطلاح ٱسم الجنس الجمعي، وإنما وضع مفهومًا له يقول فيه: باب ما يكون من بنات الثلاثة واحدًا يقع على الجميع، ويكون واحدًا على بنائه من لفظه إلا انه مؤنث تلحقه الهاء، وهذا الباب حقه أن يكون لأجناس المخلوقات، وهي تجيء على تسعة أبنية، الأول: فَعْلَة، نحو: طَلْحَة وطَلْح، وتَمْرَة وتَمْر، ونَخْلَة ونَخْل [4]. ويقول في موضع آخر:" وكذلك تقول: زَنْجِيّ وزَنْج، وسِنْدِيّ وسِنْد، وروميّ ورُوم، ويَهُودِي ويَهُود، فلا يكون بين الجمع والواحد إلا الياء المشددة [5]. فما جاء به ٱبن السراج لتعريف ٱسم الجنس الجمعي لا يختلف عما جاء به أستاذه المبرد من تعريف لهذا الٱصطلاح بالماهية والأمثلة.

### ٦. جمع الجمع:

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح جمع الجمع في باب تصغير ما كان من الجمع إذ يقول:" فأنا أقول: مَصِيرٌ ومُصْرَانٌ للجميع، ثُمّ أقول في جمع الجمع مَصَارِين"[6]، والمَصِير: المِعْيّ، وهو فعيل، والجمع أمْصِرَة ومُصْرَان، مثل: رَغِيفٍ ورُغْفَانٍ، ومَصَارِينُ جمع الجمع عند سيبويه [7].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣/ ٣٤٦.
(٢) المبرد / المقتضب/ ٢/ ٢٢٤.
(٣) المبرد / المقتضب، ١٣٩/٣.
(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو، ٢/ ٤٤٢. ويتابع بقية الأبنية ٤٤٢ -٤٤٤، وينظر: ٤٠٨/٢، فيذكر أضرب الهاء ومنها التي تدخل فرقًا بين الجنس والواحد.
(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو، ٢/ ٤٠٩.
(٦) المبرد / المقتضب / ٢/ ٢٧٩.
(٧) ٱبن منظور/ لسان العرب / مادة"مصر" / ٥/ ١٧٦ -١٧٧، وينظر: سيبويه / الكتاب /٣/ ٤٠٦، ٦١٩.

وعلى هذا فإن المبرد قد عَرَّفَ جمع الجمع بالمثال، ولم يفرد له بابًا في كتابه، ولعل ذلك عائد إلى أنّ" جمع الجمع ليس بقياس، فلا يُجمع كل جمع، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك، لأن الغرض من الجمع الدلالة والكثرة، فيجمعون الجمع إذا أرادوا المبالغة والتكثير"[1]، وليس كل جمع يجمع"[2]، فهذا يعني أنه لا يقاس عليه.

وعرَّفَ ابن السراج جمع الجمع في: "باب الجمع الذي لا ينصرف وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يجمع وإنما مُنِعَ من الصرف؛ لأنه جَمْعُ جمعٍ، لا جمع بعده، ألا ترى أن أَكْلُبًا جمع كَلْب، فإن جمع أَكْلُبًا، قلت: اَكَالِب، فهذا قد جمع مرتين" [3].

وأفرد لجمع الجمع بابًا عنوانه "جمع الجمع" ذكر فيه العديد من أبنيته، مثل: أَفَاعِل، وأَفَاعِيل، ونقل قول استاذه المبرد في أن جمع مُصْرَان: مَصَارِين [4]

ويتبين لنا مما ذكرناه أنه يُعَرِّفُ جمع الجمع بالوصف، فهو من صيغ منتهى الجموع، فينتهي به الجمع، ولا جمع بعده، ويشرحه بالمثال.

---

(١) ابن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/ ٣/ ٣٢٨.

(٢) سيبويه / الكتاب / ٣/ ٦١٩.

(٣) ابن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٩٠، وينظر: ٣/ ٣٢، باب جمع الجمع

(٤) ابن السراج / الأصول في النحو/ ٣٢/٣.

## المبحث السادس

## من ٱصطلاحات الاسم الصرفية

### ١.الاسم المقصور:

عرّف المبرد الٱسم المقصور في باب: المقصور والممدود بقوله:" والمقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة، وذلك نحو: مَغْزَى، فلمّا كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفًا[١]، ويؤول قَصْرَه "بأن يكون آخره ألف، والألف لا تدخلها الحركات، ولا تكون أصلًا، إنما هي هي منقلبة عن ياء، تقول إذا جمعت حَصَيات، والزائدة مثل ألف حُبْلى؛ لأنه من الحَبَل [٢].

على أنه ٱستعمل ٱلمقصور دون الٱسم، فبدا كأن المقصور حرفي الواو والياء، إلا أن التعريف بالمثال أكد أن المقصور هو الاسم المقصور، ويعتمد التعليل في تعريفه، فيؤول قصره بأنّ آخره ألف، والألف لا تدخلها الحركات.

ويقول ٱبن السراج في تعريف الٱسم المقصور في: "باب المقصور والممدود" فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، فأشياء يُعلم أنها منقوصة؛ لأن نظائرها من غير المعتل، إنما يقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك بنظائره من غير المعتل، وذلك نحو: مُعْطِي وأشباهه، ومثل ذلك المفعول مُسَلْقَى من سَلْقَيْتَه [٣].

وفي هذا القول نجد خلطًا بين المقصور والمنقوص، فهذا المفهوم موضوع للمقصور، وليس للمنقوص الذي سنأتي على ذكره بعد ذلك، فجاء بمثال للمنقوص(مُعْطِي)، ومثال للمقصور(مُسَلْقَى)، ونرى أن(مُعْطِي) ٱسم آخره ياء مكسور ما قبلها، وهذا مفهوم الٱسم المنقوص.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣/ ٧٩

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٢٥٨. وينظر: ٣/ ٨٨

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٤١٥

وفي باب: "التثنية والجمع الذي على حد التثنية" يعرف المقصور بقوله: " المقصور ما كان على ثلاثة أحرف فصاعدًا، فالألف بدل غير زائدة"، فمن بنات الواو مثل: قَفًا، وعَصًا، ومن بنات الياء: هدى، وفتى [1]، مما يعني أن الألف منقلبة عن واو في قفا وعصا، ومن بنات الياء مثل: هُدًى وفَتًى. فهذه الأمثلة تمثل الاسم المقصور وهو" ما كان آخره ألف مفردة، كالعصا والرحى"[2].

وعودة إلى تعريف المبرد يلاحظ أنه أكثر تحديدًا ووضوحًا من تلميذه ٱبن السراج عندما قال: " والمقصور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة، وذلك نحو: مَغْزَى، والألف في مغزى منقلبة عن واو.

**٢.الاسم الممدود:**

عرّفَ المبرد الٱسم الممدود بقوله:" فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدل الثانية همزة؛ لأنه إذا التقت ألفان لا بُدَّ من حذف أو تحريك لئلا يلتقي ساكنان، فالحذف لو وقع لعاد الممدود مقصورًا[3]، أي: أن الهمزة بعد الألف الزائدة منقلبة عن واو، أو ياء، فهي في سماء منقلبة عن واو بدليل الفعل (يسمو)، وفي رداء منقلبة ياء بدليل الفعل( يرتدي)، إمّا أن تقع ألفان للتأنيث فتفسير ذلك" أن ألف حمراء وأخواتها التي أُبدلت منهما الهمزة هي: الألف في حُبْلَى وسَكْرَى، " أي: تتحول بُنية حمراء إلى (حمراى)" فلو حذفتها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة وصار الممدود مقصورًا، "أي تتحول بنيتها إلى (حمرى)، ولكنك لما حركتها صارت همزة"[4].

فهذا تعريف الٱسم الممدود بالوصف، ويدلل فيه على أصل الهمزة في الاسم الممدود، وعلة تحريك ألف التأنيث.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٤١٧. وينظر: ٢/ ٣٧٨.

(٢) الإستراباذي / شرح شافية ٱبن الحاجب/ ٢/ ٣٢٤. وينظر: ٱبن عقيل/ شرح ٱبن عقيل على ألفية ابن مالك/ ٤/ ١٩٩، وينظر: الحملاوي/ شذى العَرف في فن الصرف / ٩٠.

(٣) المبرد / المقتضب / ٣/ ٨٤.

(٤) المبرد / المذكر والمؤنث/ ٩٤.

ويقول في موضع آخر:" وأمّا الممدود فلا يكون إلا وقبل آخره ألفٌ زائدة، ويقع بعدها ألف مبدلة من ياء أو واو؛ للتأنيث أو للإلحاق أمّا ما كانت للتأنيث فنحو: حَمَرَاءَ، وصَفْرَاءَ، وخُنْفُسِاءَ، وأمّا الملحقة فنحو: حِرْبَاء، وعِلْبَاء، تلحق بسِرْدَاح وشِمْلَال"[1]. ويتبين لنا أن الهمزة في الٱسم الممدود تأتي للتأنيث أو تأتي للإلحاق.

ووضع ٱبن السراج المفهوم، دون أن يضع له ٱصطلاحًا حين قال في باب الوقوف على الٱسم والفعل والحرف: ما كان في الأسماء في آخره همزة وقبل الهمزة ألف، فحكمه حكم الصحيح، وإعرابه كإعرابه، تقول: هذا كساءٌ"[2]، في هذا المفهوم يبين بنية الاسم الذي ينتهي بالهمزة التي تكون في موضع الوقف وعلامة الإعراب.

وذكر في موضع آخر في باب أسماه "المقصور والممدود" يعرفه بقوله:" أمّا الممدود فكل شيء ياؤه أو واوه بعد ألف"[3]. من الملاحظ في هذا الباب أنه وضع الٱصطلاح والمفهوم؛ لأن الغاية من المفهوم أن يُعرف ماهية الاسم الممدود، وأن هذه الواو أو الياء الواقعة بعد ألف تتفق مع قوله" ما كان آخره همزة"، كما ذكر في التعريف الأول؛ لأن هذه الهمزة منقلبة عن واو أو ياء.

### ٣.الاسم المنقوص:

وٱستعمل المبرد المنقوصات، والٱسم المنقوص دلالة على الٱسم الذي نقصت بعض حروفه الأصول نحو: يَدٍ، وفَمٍ [4]، وفي ٱستعمال آخر وضع مفهومًا للٱسم المنقوص يقول:" والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع لثقل ذلك، نحو ياء القاضي، ويدخلها الفتح في قولك: رَأَيْتُ القَاضِيَ"[5].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣/ ٨٨.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣٧٦/٢.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٤١٦.

(٤) المبرد / المقتضب / ٢٣٢/١، ٢٣٩.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٢٤٨.وينظر: ١/ ١٣٧، ٣/ ٣٥٤.

ومن هنا يلاحظ أنه ٱستعمل الٱصطلاح بمفهومين مختلفين، فهو يدل على الٱسم الذي نقصت حروفه الأصول، والٱسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها.

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الأسماء المنقوصة، وأطلقه على بنات الحرفين التي حذف لامها، وذلك في قوله:" الأسماء المنقوصة التي حذفت لامتها"[1].

وفي موضع آخر وضع مفهوم الٱسم المنقوص، وذلك في قوله:" الٱسم المعتل الذي لامه ياء قبلها كسرة، نحو: قَاضٍ، وغَازٍ"[2].

فهذا تعريف للٱسم المنقوص بالوصف والمثال، دون وضع ٱصطلاح لهذا المفهوم، وٱبن السراج ٱتَّبع أستاذه المبرد في تعريف الٱسم المنقوص، فدلّ به على مفهومين مختلفين، ولكن تعريفه للٱسم المنقوص الذي لامه ياء كان أدق من المبرد حيث حدد موضعه في الكلمة، وهو لامها.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٧٩/٣.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/٤١٩.



## المبحث السابع

## اصطلاحات أخرى

### ١.الميزان الصرفي:

لم يستعمل المبرد اصطلاح الميزان الصرفي، ولكنه بين كيفية استعماله في بناء كلمة من ضَرَبَ مثل جَعْفَر: " بزيادة حرف على الحروف الثلاثة، وحق هذا أن تكرر اللام، فتقول: ضَرْبَبٌ، فيكون على وزن جعفر، فتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما وكررت اللام حتى لحق بوزن فَعْلَل(١).

كذلك لم يستعمل ابن السراج هذا الاصطلاح، لكنه وصف الميزان الصرفي وكيفية استعماله بقوله:" اعلم أن النحويين قد جعلوا الفاء، والعين، واللام أمثلة للحروف الصحاح فيقولون: جَمَلٌ وزنه فَعَلٌ، وجِمَالُ فِعَالٌ، وجَميلٌ فَعِيلٌ، وعَجُوزٌ فَعُولٌ، فيوازنون الأصول بالأصول من الفاء والعين واللام وينطقون بالزوائد بألفاظها، وإذا تكرر الحرف الأصلي بعد تمام الثلاثة كرروا اللام"(٢).

فالفاء والعين واللام (فعل) هي الحروف التي توازن الحروف الأصول في الكلمة، وما جرى من زيادة أو نقص على الكلمة يجري على الميزان(فعل).

والتعريف بالاصطلاح دون تسميته يعني أنّ الاصطلاحات لم تكن قد تبلورت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، لكن المفهوم كان واضحًا في الذهن حتى وصفوه وبينوا كيفية استعماله في وزن الكلمات، وكان استعمال ابن السراج أكثر دقة وأكثر دلالة على الميزان الصرفي من أستاذه المبرد، وذكر الميزان المحدد بثلاثة أحرف، وهي: "فعل"، وهذا ما يعتمد حتى عصرنا.

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ٦٩

(٢) ابن السراج / الأصول في النحو / ٢٤٤/٣. وينظر: ٣/ ١٨٠، وينظر: ٣/ ٣٣٤.



## ٢.القلب المكاني:

ولم يستعمل المبرد هذا الاصطلاح، ولكنه وصفه ما كان لفظه مقلوبًا وذلك في قوله" هذا باب ما كان لفظه مقلوبًا، فمن ذلك قِسِيّ، وإنما وزنها فُعُول، وكان ينبغي أن يكون "قُوُوْس"؛ لأن الواحد قَوْس وأدنى العدد فيه أَقْواسٌ، والكثير قِياس، فكرهوا واوين بينهما ضمة"[١]، وأضاف ابن السراج أن " قِسِيّ أصله فُعُول، وكان حقه أن يكون "قُوُوس"، ولكن قدّموا اللام على العين، وصيروه"فُلُوعً"، وكان حقه أن يكون"قسُوٌّ"، فقلبوا الواو ياءً وكسروا القاف"[٢].

وهذا يعني: أنه عرّف القلب المكاني بالوصف وشرحه بالمثال، والقلب المكاني يُعرَّف " بتقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق في المعتل والمهموز"[٣]

ولم يستعمل ابن السراج هذا الاصطلاح، وإنما عرّفه بالمثال، فمن أمثلة ذلك قوله في "أَيْنُق" إن أصلها" أَنْوُقٌ، فاستثقلوا الضمة في الواو، وعوضت الياء فيقولون: إذا سئلوا عن وزنها أنها "أَفْعُلٌ، واللفظ على هذا التأويل هو "أَيْفُلٌ"، ولقائل إن يقول: إنهم قلبوا فصار" أَوْنُقًا"، ثُمّ أبدلوا من الواو ياءً، والياء قد تبدل من الياء استخفافا فعلى هذا القول يكون وزن أَيْنُقٍ "أَعْفُلٌ"[٤].

وهذا يعني أن للقلب في أَينق وجهان: الأول حُذفت العين في أَنْوُق وهي "الواو"، وعُوِضت الياء قبل الفاء فيكون وزنها "أَيْفُلٌ"، أمّا الوجه الثاني فنقلت الواو إلى ما قبل النون فصارت" أَوْنُق" ووزنها"أَعْفُلٌ"، وأُبدلت الواو ياء فصارت أَيْنُق [٥].

---

(١) المبرد/ المقتضب / ١/ ٢٩. نقلت كلمة قووس التي حقها النصب كماهي في المقتضب، وعلل محقق المقتضب: أن المبرد يحكي حالة الرفع في كتابه.

(٢) ابن السراج / الأصول في النحو/ ٣/٣٣٦. وينظر: الحملاوي / شذى العرف في فن الصرف/ ٢٩.

(٣) الإستراباذي / شرح شافية ابن الحاجب / ١/٢١ .وينظر: الخطيب / المستقصى في علم التصريف/ ٧٩.

(٤) ابن السراج / الأصول في النحو / ٣٣٧/٣، ويذكر أمثلة أخرى مثل: أشياء أصلها شيئاء، فقلبت الهمزة من مكانها التي هي لام وجعلت اولاً، فقالوا: أشياء كأنها لفعاء.

(٥) ابن جني / الخصائص / ٢/ ٧٥ -٧٦ .وينظر: الخطيب / المستقصى في علم التصريف/ ٨٧.

ومن الملاحظ أَن ٱبن السراج ٱعتمد على المثال والشرح في تعريف القلب المكاني، ولم يستعمل هذا الٱصطلاح.

### ٣.المُلْحَقَة أو الإلحَاق:

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح الملحقة، وشرحه في باب "إيضاح المُلحِقة، ما كان على أربعة أحرف كلها أصل، نحو: جَعْفَرٍ، وجُلْجُلٍ، وقِمَطْرٍ، وغير ذلك، إذا أردت أن تُبَلِّغ وزنه ما أصله الثلاثة، فقلت في مثل جعفر: جدْول، فالواو زائدة أَلحَقتْ الثلاثة ببناء الأربعة، فصار جَدْوَل في وزن جَعْفَر، وإنما هو من الجَدْلِ، فهذه الواو زائدة ألحقته بهذا المثال، فالواو مُلْحِقة"[1].

وهذا يعني أنه عرّف الملحقة بالشرح والمثال ولخصه في قوله" إلحاق بناء الثلاثة ببناء الأربعة"، والغاية من هذه الزيادة في بناء الكلمة هو التوسع في اللغة، وهذا ما ذهب إليه ٱبن جني عندما عرَّف الإلحاق بقوله:" الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضربٍ من التوسع"[2]

ٱستعمل ٱبن السراج الإلحاق في قوله:" وزيادة لإلحاق بناءٍ ببناء، نحو: الواو في كَوْثَر ألحَقَتْه ببناء جَعْفَر"[3]. فهذا تعريف عام للإلحاق بالوصف وبالمثال.

### ٤.الإمــالــة:

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح الإمالة وعرفها" بأن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه، فمما يمال ما كان ألفه زائدة في فَاعِل، نحو قولك: عَابِدٌ، عَالِمٌ، فإنما

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣/٤. وينظر: ٢/ ١٠٧ باب ما كان من بنات الأربعة وأُلحق به من الثلاثة مبينًا أوزانها، نحو: حوقل وزنتها فوعل، وجَهْوَر وزنتها فَعْوَل وغير ذلك.

(٢) ٱبن جني / المنصف / ٣٤/١.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٢٣١. وينظر: ٣٥١/٣ -٣٥٨، ذكر مسائل من الإلحاق، نحو: إلحاق الأربعة بالخمسة.

أملت الألف للكسرة اللازمة لما بعدها وهو موضع العين من فاعِلٍ"[1]. وفي موضع آخر يقول:" وإنما معنى الإمالة: أن تقرب الحرف مما يشاكله من كسرة أو ياء"[2].

فهذا ٱستعمال للٱصطلاح ومفهومه الذي عرَّفه بالوصف والمثال والتعليل، فلكل موضع إمالة تعليل قائم على مناسبة الكسرة كما في عابِدٍ أو مناسبة الياء "وذلك نحو: مَلْهَيان، ومَغْزَيَان"[3].

وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الإمالة، وعرّفها بقوله: "الإمالة أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة والأسباب التي يمال لها هي: أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء، أو كسرة، أو يكون منقلبًا، أو مُشْبِهًا للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حالة، أو إمالة لإمالة، وهذه الإمالة تجوز ما لم يمنع من ذلك الحروف المستعلية أو الراء إذا لم تكن مكسورة [4].

وهذا تعريف للإمالة بالوصف والتعليل، ومثَّل عليه وفسَّر بعضه كقوله "في ما أُميل من أجل الياء، وذلك: شَيْبَانُ، وقَيْسُ عَيْلاَنَ، وغَيْلاَنُ"[5].

**٥ .التصغير:**

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح التصغير، ويقول:" إنّ كل تصغير لا يخرج من مثال: فُلَيْسٍ، ودُرَيْهِمٍ، ودُنَيْنِيرٍ، فإن كانت في آخره زائدة لم يعتدّ بها، وصُغِّر على أحد هذه الأمثلة، ثُمَّ جِيء بالزوائد مسلَّمة بعد الفراغ من هذا التصغير"[6]. ويشرح آلية التصغير بقوله:" وحكم التصغير أن يضم أوله، ويفتح الحرف الثاني، ويلحق بعده ياء التصغير ثالثةً"[7].

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣/ ٤٢. وينظر أمثلة أخرى ذكرها ٤٢ -٤٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣/ ٤٦.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٤٣/٣.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ١٦٠. والحروف المستعلية التي تنع الإمالة هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، ٣/ ١٦٣- ١٦٤.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ١٦٠، ويتابع تفسير هذه الأسباب في الصفحات ١٦٠. ١٦٣.

(٦) المبرد / المقتضب/ ٢٣٦/٢. وخصص للتصغير مساحة كبيرة" ٢٣٦- ٢٩٣" عقد فيها أبوابًا للتصغير يعالج فيها عدة موضوعات نحو: تصغير ما كان على ثلاثة أحرف من المذكر والمؤنث، وما كان على أربعة أحرف من المذكر والمؤنث، وبنات الخمسة وغير ذلك.

(٧) المبرد / المقتضب / ٢/ ٢٣٧.



ومن الملاحظ أنه لم يُعرِّف التصغير كمفهوم يعني:" تغيير صيغة الٱسم لأجل تغيير المعنى تحقيرًا أو تقليلًا أو تقريبًا أو تكريمًا، أو تلطيفًا"[1]، وإنما عرَّفه بذكر أمثلته: فُلَيْسٍ، ودُرَيْهِمٍ، ودُنَيْنِيرٍ، إشارة إلى أبنيته الصرفية، وهي: "فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل"[2]، وعرفه بشرح آلية بنائه بخطوات ثلاث.

وأطلق عليه التحقير في أكثر من موضع ومن ذلك قوله: "تحقير بنات الخمسة"[3]، وفي بعض المواضع يجمع بين الٱصطلاحين في باب واحد وذلك في باب" تصغير الأسماء المبنية من أفعالها، اعلم أنك إذا حقّرتَ مَضْروبًا قلت: مُضَيْرِيبٌ"[4].

ومما يفسر ٱستعمال التصغير والتحقير بدلالة واحدة ما جاء في شرح المفصل" أن التصغير والتحقير واحد"[5]، وهذا يعني الجمع بينهما على أنهما شيء واحد، وذهب ابن عصفور إلى أن" "لا يتناول التصغير إلا حقيرًا"[6]، وهذا يعني أن التصغير عنده يقتصر على التحقير، ومن النحاة والصرفيين من يرجع أغراض التحقير إلى التحقير والتقليل [7].

على أنه لا يمكن تجاهل الأغراض الأخرى من التقليل والتقريب بالإضافة إلى التحقير، ويبدو أن ٱستعمال التحقير من باب إطلاق الجزء على الكل، حيث إن التحقير من أغراض التصغير، وأكثرها غايةً، وأن التصغير والتحقير شيء واحد بدليل أن من معاني" التَّحْقِير: التَّصْغِير، وتَحَاقَرَتْ نَفْسُه تَصَاغَرَتْ، والمُحَقِّراتُ: الصَّغَائِر، وتَحْقِير الكَلِمَة: تَصْغِيرها" [8].

---

(١) الشريف الجرجاني / التعريفات / ٥٤.

(٢) ٱبن عقيل / شرح ٱبن عقيل/ ١٤٠/٤، وٱبن هشام الأنصاري/ أوضح المسالك إلى ألفية ٱبن مالك / ٣٢٥/٤، وٱبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/ ٣٩٤/٣، والحملاوي / شذى العرف في فن الصرف/ ١١٢.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢/ ٢٤٩، وكرر التحقير في أكثر من موضع، ينظر: ١/ ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٢.

(٤) المبرد / المقتضب / ٢/ ٢٥١.

(٥) ٱبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري، ٣/ ٣٩٤.

(٦) ٱبن عصفور / شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٣٦.

(٧) عباس حسن/ النحو الوافي / ٤/ ٦٨٤.

(٨) ٱبن منظور/ لسان العرب" حقر" ٢٠٧/٤، والجوهري / الصحاح في اللغة / ٢/ ٦٣٥، الفيروزآبادي والقاموس المحيط مادة"حقر"/ ٣٧٨.

وعرَّف ٱبن السراج التصغير في باب عنوانه "باب التحقير: التصغير شيء اجتزئ به عن وصف الٱسم بالصغر، وبُني أوله على الضم، وجُعِل ثالثه ياءً ساكنةً قبلها فتحة، ولا يجوز أن يصغر ٱسم يكون على أقل من ثلاثة أحرف، وجميع التصغير يجيء على ثلاثة أمثلةٍ، على مثال تصغير فَلْسٍ، ودِرْهَمٍ، ودِينَارٍ، وتصغيرها: فُلَيْسٌ، ودُرَيْهَمٌ، ودُنَيْنيرٌ"[1].

ويتبين مما ذكرناه أن ٱبن السراج سار على نهج أستاذه فٱستعمل لفظ التحقير دالًّا به على التصغير، وعرَّفه بالوصف، فهو مستغنى به عن الوصف بالصغر، وهذا يؤكد عنده أن التصغير هو الٱصطلاح الذي يجب ٱستعماله لا التحقير من خلال الربط بين التصغير والصغر، فالغاية من التصغير هي وصف الٱسم بالصغر، لكنه كرر ٱستعمال التحقير عدة مرات. وعرَّفه بآلية بنائه كما يتضح في قوله أعلاه، وأيضًا عرفه بالمثال. ويبدو لنا أن ٱستعمال التحقير كان شائعًا عند المبرد وٱبن السراج في القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين.

**٦.النسب:**

المبرد أطلق على النسب ٱسم الإضافة، وذلك في باب عنوانه: "هذا باب الإضافة وهو باب النسب، ٱعلم انك إذا نسبت رجلًا إلى حيٍّ أو بَلَدٍ أو غير ذلك ألحقت الٱسم الذي نسبته إليه ياء شديدة، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي ٱسم المتكلم، وذلك قولك: قَيْسِيّ، وبَكْرِيّ، وكذلك كل ما نسبته إليه[2].

وعلى ذلك يُعرِّف النسب بالوصف فيصفه بأن تلحقه الياء الشديدة، وهذا يقارب ما جاء في شرح شافية ابن الحاجب من قوله:" المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها"[3]، ويعرفه بالمثال فمن أمثلة ما ذكره: قَيْسِيّ، وبَكْرِيّ،

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٣٦. ويتابع في الصفحات (٣٧-٦٢) الكثير من المباحث يشرح فيها تصغير الأسماء، نحو: تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه، وغيرها من المباحث.

(٢) المبرد / المقتضب / ٣/ ١٣٣.

(٣) الإستراباذي/ شرح شافية ٱبن الحاجب / ٢/٤ .وينظر: ٱبن هشام الأنصاري/ أوضح المسالك إلى ألفية ٱبن مالك / ٣٣١/٤، وٱبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/ ٣/ ٤٣٨.

ويعلل ٱختيار ياء مشددة لئلا تلتبس بياء المتكلم، وعمّم المفهوم على كل ٱسم يراد النسب إليه. ويلاحظ أنه ٱستعمل الياء الشديدة بدل الياء المشددة. فتعريف هذا الٱصطلاح قائم عل الوصف والمثال والعلية، ومن الملاحظ أنه ٱستعمل ٱصطلاح الإضافة والنسب بدلالة واحدة، ويرى ابن عصفور "أن إطلاق الإضافة هو الصحيح؛ لأن الإضافة أعم من النَّسَب، والنَّسَب في العُرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نَسبًا"[١]، وجاء في "المساعد على تسهيل الفوائد" أن تسميته باب الإضافة أجود من باب النسب؛ لعمومها وقصوره، وقيل : الإضافة تعم إضافة الخبر إلى المخبر عنه، وغير ذلك، فالنسب أخص"[٢].

وهذا يعني أن الإضافة فيها من العموم ما يجعلها أدل على النسب؛ لأن النسب يقتصر على الإضافة إلى الآباء والأجداد، وهذا يتضمن خصوصية أكثر من الإضافة، وبما أن مبحث النسب لا يقتصر على النسب إلى الآباء والأجداد، فينسب إلى القبيلة والبلدة والمذهب والصنعة، وغير ذلك فالإضافة أجود، والإضافة في هذا الباب" إضافة من جهة المعنى، وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ، ذلك أنك في الإضافة تذكر الٱسمين، وتضيف أحدهما إلى الآخر، نحو: "غُلَامُ زَيْدٍ"، وفي النَّسَب إنما تذكر المنسوب إليه وحده، ثُمَّ تزيد عليه زيادة تدل على النسب، وذلك أن يُزاد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة"[٣]، ويبدو أن الياء المشددة التي تلحق آخر الاسم المنسوب إليه علامة دالة على النسب، أصبح اصطلاح النسب أكثر شيوعًا واستقرارًا من الإضافة، وذلك لخصوصيته.

وعَرَّفَ ابن السراج النسب في باب: "ذكر النسب، وهو أن يضيف الٱسم إلى رجلٍ أو بلدٍ أو حيٍّ أو قبيلةٍ، ويكون جميع ما ينسب إليه على لفظ الواحد المذكر، فإن نسبت شيئًا

(١) ٱبن عصفور / شرح جمل الزجاجي / ٢/ ٤٥٣.
(٢) ٱبن عقيل / المساعد على تسهيل الفوائد / تحقيق: محمد كامل بركات/ دار المدني / جدة /١٩٨٤م/ ٣/ ٢٥١.
(٣) ٱبن يعيش/ شرح المفصل للزمخشري/ ٣/ ٤٣٨.

من الأسماء إلى واحد من هذه زدت في آخره ياءين الأولى منهما ساكنة مدغمة في الأخرى، وكسرت ما قبلها، هذا أصل النسب[1].

وقد وجدنا أن ٱبن السراج ٱستعمل الإضافة في هذا التعريف وذلك في قوله: "أن يضيف"، ثُمَّ يستعمل النسب في الموضع نفسه، لكنه لم يجعلها عنوانًا للباب كما فعل المبرد، ويبدو أن ٱستعمال الإضافة (أن يضيف) هنا جاءت لتبين آلية النسب. ولكنه ٱستعمل الإضافة بمعنى النسب في أبواب أخرى، ويبدو ذلك في عنوانات بعض المباحث، ومنها: الإضافة إلى الجمع [2]. وهذا يعني أنه ٱستعمل الٱصطلاح الواحد بدلالتين مختلفتين. وبدأ المبرد باب النسب بتسميته بالإضافة مما يعني تقديم ٱصطلاح الإضافة على النسب، بينما ٱبن السراج بدأه بالنسب، مما يعني تقديم النسب على الإضافة.

ومن يمعن النظر في مفهوم ٱبن السراج للنسب يجد أنه قد عرّفه بالوصف وذلك بزيادة ياءين إحداهما ساكنة مدغمة في الأخرى بدل الياء الشديدة التي ذكرها المبرد في تعريفه ويعني بها: الياء المشددة، وأمّا ٱبن السراج، فقد فسَّر الياء المشددة، فهي مكونة من ياء ساكنة مدغمة في ياءٍ أخرى.

### ٧.الإبـدال:

وٱستعمل المبرد ٱصطلاح الإبدال من المنظور الصرفي مرتين: مرة في باب القسم عندما قال: وسنفرد بابًا لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه تقول: وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وتَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وتبدل التاء من الواو، وأما إبدالها من الواو، ألا ترى أنك تقول: هذَا أَتْقَى مِنْ هَذَا، والأصل أَوْقَى؛ لأنه من وَقَيْت"[3]، والمرة الثانية في باب جمع الأسماء المؤنثة عندما قال: وأمّا ما كان مثل غَزَّاءٍ، وسَقَّاءٍ فالإبدال فيه جائز؛ لأن الهمزتين مبدلتان من ياء و واو، وهما أصلان"[4].

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٦٣

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٧٠- ٨٠. ويبين الكثير من قواعد النسب من خلال الأمثلة مستعملًا الإضافة.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢/ ٣٢٠

(٤) المبرد / المقتضب / ٤/ ٦

أمّا البدل فأستعمله كثيرًا في مباحث الصرف، وذلك في باب عنوانه: "حروف البدل، وهي أحد عشر حرفًا، منها ثمانية من حروف الزوائد وثلاثة من غيرها، وهذا البدل ليس ببدل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها، فمن حروف البدل المد واللين المُصَوّتة، وهي: الألف، والواو، والياء، فالواو تكون بدلًا من الألف الزائدة في فاعل في التصغير والجمع، كقولك: ضُوَيْرِبٌ، وضَوَارِبٌ"[1]، وبذلك عرّفه بذكر حروفه، وبالمثال.

وكذلك أستعمل البدل من المنظور النحوي في باب" البدل"، وعُرِض في الأصطلاحات النحوية، وهذا يعني أنه أستعمل أصطلاح البدل في موضعين بدلالتين مختلفتين، الدلالة الصرفية، والدلالة النحوية.

وأستعمل أبن السراج أصطلاح الإبدال من منظور صرفي وهو:" جعل حرف مكان حرف غيره"[2]، لكنه لم يعرفه بهذا التعريف، وإنما أستعمله بهذا المعنى، في باب التصريف، وجعله القسم الثاني منه، فقال:" الإبدال لغير ادّغام، وهو أحد عَشَر حرفًا، ثمانيةٌ منها من حروف الزوائد، وثلاثة من غيرهن: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء، والدال، والطاء، والميم، والجيم، والهاء، والنون"[3]، وتابع شرح الإبدال في كل حرف من الهمزة إلى النون [4].

وكذلك أستعمل أصطلاح البدل بمعنى الإبدال، وذلك في قوله: وجب البدل، ومن ذلك قولهم: ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ، الياء مبدلة من واو"[5]. وكان أستعمال أصطلاح البدل في هذا المعنى نادرًا، وأستعمال لفظ الإبدال أكثر من لفظ البدل.

---

(١) المبرد / المقتضب/ ١/٦١. الحروف الزوائد، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين والهاء، واللام والميم"/١/ ٥٦، وأما الحروف الثلاثة من غير الزوائد فهي: الطاء، والتاء، والجيم /١/ ٦٤ -٦٥.

(٢) الإستراباذي/ شرح شافية ابن الحاجب/٣ /١٩٧.

(٣) أبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٢٤٤.

(٤) أبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٢٤٤ -٢٧٦.

(٥) أبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٢٥٨، وينظر:٣/ ٣٢٩، ٣/ ٥٨،

وعلى ذلك فٱبن السراج ٱتّبع أُستاذه المبرد في عرض مفهوم الإبدال، فذكر حروف الإبدال وتابع شرحها متتالية في القسم الثاني من التصريف، وهو الإبدال.

**٨.الإعلال:**

ولم يستعمل المبرد ٱصطلاح الإعلال، بينما ٱستعمل ٱصطلاح الٱعتلال في أكثر من باب [١]، والفرق بين الٱصطلاحين صَرْفي، فٱعتلال مبني من الفعل(ٱعتل)، وأمّا بناء إعلال فهو من الفعل(أعلّ)، ولم يفرد له بابًا خاصًا رغم التوسع في طرحه، ولم يُعرِّف الإعلال، كما ٱصطلح عليه بأنه "تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف ولإسكان، وحروفه الألف والواو والياء"[٢].

ووصف الإعلال بالقلب في أكثر من موضع فمن ذلك قوله:" ٱعتل ٱسم الفاعل لٱعتلال فِعله، ولزم أن تكون عِلَّته قلب كل واحد من الحرفين همزة، وذلك قولك: قَائِلٌ، وبَائِعٌ"[٣]، ولم يكتف بذلك، وإنما تابع تعليل هذا الإعلال" ذلك أن كان: قال وباع، فأُدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة، فلمّا التقت ألفان- والألفان لا تكونان إلا ساكنتين - لزمك الحذف لالتقاء الساكنين، أو التحريك، فلو حذفت لٱلتبس الكلام، وصار الٱسم على لفظ الفعل، تقول فيهما: قال، فحُرِّكت العين "عين قال"؛ لأن أصلها الحركة، والألف إذا حُرّكت صارت همزة، وذلك قولك: قَائِلٌ، وبَائِعٌ [٤]".

فهذا النص المطول يعلل بدقة الإعلال في ٱسم الفاعل المبني من قال وباع، وفي هذا التعليل أبقى الألف المنقلبة، ولكنه حرّكها بناء على حركة عين الفعل التي أصلها واو في قال، وياء في باع.

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ٨٩، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢.

(٢) الإستراباذي/ شرح شافية ٱبن الحاجب/ ٣/٦٦، وينظر: الحملاوي/ شذى العَرْف في فن الصرف/ ١٣٥.

(٣) المبرد / المقتضب / ١/ ٩٩. وينظر: ١/٩٦، ١٢٢، ١٣١، ١٨٩. ٢/ ٢٨٠

(٤) المبرد / المقتضب / ١/٩٩.



ويصف الإعلال بالنقل في قوله؛" ما كان من الفعل معتلًا وقبل يائه أو واوه حرف ساكن طرحت حركة الحرف المعتل على الساكن الذي قبله لئلا يلتقي ساكنان، الفعل المضارع يَقُوْل أصله يَقْوُل"[1]، وعلى هذا القول نقلت حركة الحرف المعتل (وُ) إلى الحرف الصحيح الساكن الذي قبله (قْ)، فتحولت بنية الفعل من يَقْوُل إلى يَقُول، وهذا يعني أن الحرف الصحيح أحمل للحركة من الحرف المعتل، فهو أولى بها من المعتل.

وكذلك يصف الإعلال بالحذف في ما كان فاؤه واوًا:"إذا كان الفعل على يَفْعِل سقطت في المضارع، وذلك قولك: وَعَدَ يَعِدُ، ووَجَدَ يَجِدُ، وكذلك بناء المصدر منه على (فِعْلة) لزمه حذف الواو، وذلك قولك: وَعَدْتُه عِدَةً [2].

وعلى ذلك عالج المبرد الإعلال في عدة أبواب توالت في الجزء الأول من كتابه، وقدَّمه على أبواب النحو. وٱستعمل ٱبن السراج ٱصطلاح الإعلال في أكثر من موضع [3]، ولم يعرفه كٱصطلاح، ولم يفرد له بابًا، وذكره في أبواب الإبدال، ومن ذلك وصف ما حدث من إعلال بالقلب:" إذا وقعت الياء والواو موقعًا تتحركان فيه مثل: ضَرَبَ، قلت: رَمَى وغَزَا، فقلبت الياء والواو ألفًا، لأنهما في موضع حرف متحرك، وقبلها فتحة"[4]، ويلاحظ أنه جمع بين الإبدال والإعلال في موضع واحد، وكرر ذلك في قوله:" إبدال الياء من الواو : تقلب الواو ياء في شَقَيْتُ، وغَبَيْتُ؛ لانكسار ما قبلها"[5]، ويعود ذلك إلى أن الإبدال والإعلال تبدل فيه حروف من أخرى، ولكن الإعلال يقع في حروف العلة، والإبدال يقع في حروف صحيحة، " فالقلب يختص بحروف العلة فكل إعلال يقال له إبدال"[6]، وهذا يفسرعدم إفراد ٱبن السراج بابًا للإعلال فذكره في باب الإبدال.

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ١٠٤. وينظر: ١/٩٦، ١٠٠

(٢) المبرد / المقتضب/١ / ٨٨ -٨٩، ١٠٠، وينظر: ٢/١٢٩.

(٣) ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ٣/٧٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣٦٠، ٣٦٢، ٤٠٦.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢٤٧/٣. وينظر: ٢٩٩، ٢٥١.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٢٥٨، وينظر: ٢٥٢، ٣٠٣ -٣٠٤

(٦) الحملاوي / شذا العرف في فن الصرف/ ١٣٥.

ووصف الإعلال بالنقل والتسكين في باب التحويل والنقل، وذكر العديد من الأمثلة، ومن ذلك" يَقُول، كان الأصل: يَقْوُل، فحولت الحركة"[1]، أي: حولت حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح.

وذكر الإعلال بالحذف في باب الحذف، ومن ذلك " إذا كانت الواو أولًا وكانت فاءً نحو: وَعَدَ يَعِدُ، حُذِفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ [2]، وذكر هذا الإعلال قبل ذلك في باب مالحقته الهاء عوضًا" "وذلك: أَقَمْتُ إِقَامَةً، كان الأصل إِقْوَامًا، فحذفت الألف، وكذلك: ٱسْتَعَنْتُهُ ٱسْتِعَانَةً، كان الأصل: ٱسْتِفْعَالًا[3].

**٩.الادِّغــام:**

في بداية الأمر لفت نظري أن هناك من يسكن الدال ومن يشددها، وقد تبين لي جواز التسكين والتشديد،"فبسكون الدال(إدْغام) على إفعال، وهي عبارة الكوفيين، وبتشديد الدال (ادِّغام) على افتعال، وهي عبارة البصريين"[4]، فبدا أن غاية الأمر في هذه التسمية خلاف خلاف بصري كوفي كالعادة، وهذا خلاف صرفي فإدْغام مصدر أدغم، وٱدِّغام مصدر ٱدَّغَمَ.

ٱستعمل المبرد ٱصطلاح الادِّغام في باب "عنوانه أبواب الادِّغام"، بدأه بمخارج الحروف، وجعل الادِّغام قسمين: ادِّغام المثلين، وعرّفه بقوله:" أنَّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد، فسُكِّن الأول منهما، فهو مدغم في الثاني، وتأويل مدغم، أنَّه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادة واحدة؛ لأن المخرج واحد، ولا فصل، وذلك قولك: قَطَّعَ، وكَسَّرَ، وكذلك مُحَمَّدُ، ومَعْبَدٌ، ولَمْ يَذْهَب بَّكر، ولم يقم مَّعك"[5]. فهذا تعريف قائم على الوصف، فهو قد وصل الحرف الأول الساكن بالثاني اللذين لفظهما

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/٢٧٨.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ٢٧٦. وينظر: ١٠٨،

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ١٣٢.

(٤) ٱبن عقيل / المساعد على تسهيل الفوائد /٤/٢٥٠، الحملاوي / وشذا العرف في فن الصرف/ ١٥٣.

(٥) المبرد / المقتضب / ١/ ١٩٧، وينظر ٢٠٦، زيادة في شرح ادِّغام المثلين المنفصلين.

واحد، وهو قائم على التعليل، فلا حركة تفصل بينهما، ومخرجهما واحد، وكذلك قائم على المثال في الفعل والٱسم.

أمّا القسم الثاني، وهو ادِّغام المقاربة، فلم يعرِّفه، وإنما ذكر أمثلة له بدءًا من حروف الحلق، فقال:"إنَّ الهاء تُدغم في الحاء، نحو قولك: اجْبَحَّميدا، تريد: اجْبَه حميدًا؛ لأنهما متقاربان، وليس بينهما إلَّا أنَ الحاء من وسط الحلق، والهاء من أوله، وهما مهموستان رِخْوتان"[1]. فهذا التعريف قائم على المثال، والتعليل، فمثال هذا الادِّغام ، ادِّغام الهاء في الحاء لتقربها في المخرج، والصفات فهما حرفان مهموسان رخوان.

ووصف الٱدِّغام بقوله:" الادِّغام نقل الأثقل إلى الأخف"[2]، وهذا صحيح فٱدِّغام الساكن في المتحرك، نقل من السكون إلى الحركة، والحرف الساكن أثقل في النطق من المتحرك، هذا في ادِّغام المثلين، وكذلك في ادِّغام المتقاربين، فالهاء فيها شدة أكثر من الحاء؛لأَنَّ الهاء أبعد في المخرج من الحاء في مخرجها، فتحتاج إلى جهد صوتي لإخراجها. وٱستعمل ٱبن السرج ٱصطلاح الادِّغام، وعرَّفه في باب ذكر الادِّغام": وهو وصلك حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة، ويشتدّ الحرف، ألا ترى أَنَّ كلَّ حرفٍ شديدٍ يقوم في العروض والوزن مقام حرفين، الأول منهما ساكن، والادّغام يجيء على نوعين: أحدهما ادّغام حرفٍ في حرف يتكرر، والآخر: ادّغام حرفٍ في حرفٍ يقاربه" [3]. فهذا تعريف شامل للادِّغام، يعتمد على الوصف، فهو وصل حرف بحرف مثله، ويعتمد على آلية حدوثه، فيحدث برفع اللسان عن الحرفين رفعة واحدة، وكذلك يدلل على الادّغام فكّ الحرف المشدد في العروض والميزان الصرفي، ويشير إلى نوعيه: ادّغام المثلين وعرّفه بقوله: ادّغام حرف في حرف يتكرر، وادِّغام المتقاربين، وعرَّفه بقوله: ادِّغام حرف في حرف يقاربه.

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ٢٠٧، ويواصل ذكر أمثلة هذا الإدغام إلى ٢١٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٢٢٢.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو /٣/ ٤٠٥.

ويُفَصِّل القول من بعد ذلك في كل نوع مع الأمثلة والتعليل، فالنوع الأول يجيء على ضربين: أحدهما أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة، وذلك نحو: فَرَّ، وسُرَّ [1]، والآخر أن يكونا في كلمتين وجعله على قسمين" أحدها ما يجوز ادغامه، وذلك نحو: جَعَلَ لَكَ، وفَعَلَ لَبِيدُ، لك أن تُدغم ولك أن تُبيّن، والآخر لا يجوز إدغامه، نحو قولك: مَرَرْتُ بِوَلِيِّ يَزِيدَ، وعَدُوِّ وَلِيدٍ[2].

وأمّا القسم الثاني وهو ادّغام المتقاربين فيطيل التقسيم والقول فيه، ومن ذلك: ما يدغم من حروف الحلق، فتدغم الهاء مع الحاء كقولك: جْبَهْ حَمَلًا، البيان أحسن، ولا تدغم الحاء في الهاء [3].

---

(١) ابن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٤٠٥

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٣/ ٤١١ -٤١٢

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣/ ٤١٤، (حَمَل ا سم رجل). ويواصل شرح هذا النوع من الإدغام بنوعيه الجائز وغير الجائز في الصفحات ٤١٤ -٤٢٨، ويقسمها وفق مخارج الحروف.

# الفصل الرابع

# قراءات وموازنات

## المبحث الأول

## قراءة في التفكير الاصطلاحي

## عند المبرد

المبرد رجلٌ من أعلام عِلْم النحو والصرف في القرن الثالث الهجري، وواضع كتاب "المقتضب" في النحو والصرف الذي حشد فيه مادة علمية كبيرة في أبواب عديدة، ومن يطَّلع على المقتضب يجد فيه طائفة كبيرة من الاْصطلاحات النحوية والصرفية قد تناثرت في ثنايا أبوابه؛ لأنه لا بُدَّ لكل علم من مفاتيح تفتح مغاليقه وتُسَهِّل مسارب فهمه، وبعد البحث في كتاب المبرد وجدت طائفة من الاْصطلاحات التي عُرِضت في الفصول السابقة، وبعد إمعان النظر في هذه الاْصطلاحات **تبين لنا ما يلي:**

**١ . الاصطلاحات لم تكن شاغلًا أساسيًا في تفكير المبرد :**

لم أجد في الكتاب ما ينبيء بأن المبرد كان يفكر في وضع الاْصطلاحات بقدر ما اْنشغل بجمع مادته النحوية والصرفية، وشهد لنا على صدق ما **نقول ما يأتي:**

١. إنَّه لم يعرف الاْصطلاحات في مستهل الأبواب النحوية أو الصرفية، وإنما جاءت الاْصطلاحات متناثرة في أَحشاء الكتاب في أَبوابه وموضوعاته، **ومن ذلك ما يلي:**

١ .المبتدأ والاْبتداء من الاْصطلاحات التي تناثر التعريف به في أكثر من موضع فيعرفه من خلال تركيب نحوي في الجزء الأول في باب: "من مسائل الفاعل والمفعول به" فيقول:" الضَّارِبُ أَخاهُ زَيْدٌ"، الضارب مبتدأ"[1]، ثُمّ يعود إلى الحديث عن مسألة رفعه في الجزء

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ١٨

الثاني في باب" المجازاة وحروفها" ويقول: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فزيد مرفوع بالابتداء"[١]، وكرر ذلك في الجزء الرابع في باب: "ما يُحْكى من الأسماء وما يُعْرَب"[٢]، ثُمَّ يعيد ذلك في الجزء الرابع وهو الأخير من كتابه في:" باب المسند والمسند إليه"[٣]، ولعل الحديث عن المسند والمسند إليه كان يجب أن يكون في أول الأبواب والموضوعات؛ فهو عُمدة المباحث النحوية وأصولها.

٢.ٱسم الفاعل: من الٱصطلاحات الصرفية التي تناثرت في أجزاء " المقتضب، فذكره في باب: معرفة الزوائد ومواضعها، وبين هيئة بُنيته من الفعل الذي يتجاوز ثلاثة أحرف فتلحقه الميم في أوله مثل: مُكرَمٌ"[٤]، ثُمَّ ٱنتقل إلى كيفية بنائه من الفعل المعتل العين في باب:" ٱسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل"[٥]، وإذا به بعد ذلك ينتقل إلى الجزء الثالث في باب معرفة أسماء الفاعلين وما يلحقها من الزيادة، ويبين بنية ٱسم الفاعل من الفعل الثلاثي، فيقول:" ٱعلم أن الٱسم على (فَعَلَ) (فَاعِل)، نحو قولك: ضَرَبَ فهو ضَارِب"[٦]، وينتقل إلى تعريفه بمشابهته للفعل المضارع، ويقول: ٱسم الفاعل قلَّت حروفه أو كثرت بمنزلة المضارع الذي معناه (يَفْعل)، تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، كما تقول: زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا"[٧]، ويذكره في باب: من مسائل الفاعل، فيبين عمله، وتقدم معموله عليه[٨].

وهناك الكثير من الٱصطلاحات التي نثرها في أبواب المقتضب مثل: كان وأخواتها [٩]، مالم يُسمَّ فاعله [١٠].

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٢/٤٩.

(٢) المبرد / المقتضب / ٤/ ١٢.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٤/ ١٢٦.

(٤) المبرد / المقتضب/ ١/ ٥٦.

(٥) المبرد / المقتضب/ ١/ ٩٩.

(٦) المبرد المقتضب / ٢/ ١١٣.

(٧) المبرد / المقتضب/ ٢/ ١١٩

(٨) ينظر: المبرد / المقتضب/ ٤/ ١٥٥.

(٩) المبرد/ المقتضب/ ٣/ ٢٥٦ و٤/٨٦، ٩٨، ١٨٩، ٣١٧.

(١٠) المبرد ، المقتضب / ١/ ٩٣، ٩٥، ١٧٣ و٤/١٠٢، ٣٣٢

٢. لم يسلك نهجًا واحدًا في تعريف الٱصطلاحات، وإنما تنوعت مسالكه بين التعريف بالمثال، وذكر الأقسام، والوظيفة النحوية، والحالة الإعرابية على شاكلة تعريف الفاعل بقوله: هذا باب الفاعل وهو رفع.

**٢. مصادر النحو في ٱصطلاحات المبرد وأهمها السماع والقياس:**

السماع هو: الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ونبيه وكلام العرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم"[(١)]، أَمَّا القياس فهو: "حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه"[(٢)] ويُعدُّ كل من السماع والقياس من أبرز مظاهر التفكير النحوي، ولا يبتعد وضع الٱصطلاحات النحوية التي هي مفاتيح علم النحو والصرف عن التفكير النحوي، وأبدأ بالسماع أولًا؛ لأنه المصدر الأول للنحو وأدلته:

**ورد في المقتضب الكثير من المسائل التي يعتد بها بالسماع مما يتعلق بالاصطلاحات، ومنها:**

١. الٱعتداد بالسماع في إبدال الهمزة، فردَّ المبرِّد كلام قوم من النحويين؛ لأنّه لا ينسجم وكلام العرب،" فهم يرون إبدال الهمزة من غير علة جائزاً، فيجيزون قَرَيْت، واجْتَرَيْتُ في معنى: قرأت، واجترأت فقال:" هذا القول لا وجه لهُ عند أحد ممن تصح معرفته ولا رسم لَهُ عند العرب"[(٣)]. فرفض هذا الإبدال يستند إلى أنه لم يسمع من أحد ممن يصح الأخذ منهم.

٢. الٱعتداد بالسماع فيما يتعلق بالفعلين المعطوف أحدهما على الآخر، الذي يعني التنازع: وذلك قولك: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زِيْدُ، إذا أعملت الآخر فاللفظ معرًّى من المفعول في الفعل الأول، وهو في المعنى عامل، وكان في التقدير: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وضَرَبَنِي زَيْدٌ، فحذف، وجعل ما بعده دالاً عليه.

---

(١) الشاوي، يحي بن محمد أبي زكريا/ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو/ تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي/ العراق/ دار الأنبار/ ١٩٩٠م/ ط١/ ٤٧، وينظر: السيوطي/ الاقتراح في علم الأصول/ ٦١.

(٢) السيوطي، جلال الدين / الاقتراح في علم أصول النحو/ قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت/ مصر/ دار المعرفة الجامعية / ٢٠٠٦م/ ٢٠٣.

(٣) المبرد / المقتضب/ ١/ ١٦٥.



فالعرب تختار إعمال الآخر؛ لأنه أقرب، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا، فالله عزَّ وجلَّ يقول:﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾(١)، فالفعلان فارغان في اللفظ مُعملان في المعنى (٢)، وعلى هذا، فهو يحتكم إلى ما سُمِع عن العرب في إعمال الفعل الآخر في التنازع، ويؤكد ذلك بما جاء في القرآن الكريم، ويقصد بـ"الفعلان" فعل اسم الفاعل لكل من الحافظين والذاكرين.

٣.الاعتداد بالسماع فيما يتعلق باصطلاح الحال، فيقف عند مسألة العامل فيها إذا كان فعلًا صحيحًا، ويقول:" اعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة، وإنما جاز ذلك فيها؛ لأنها مفعوله، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل. تقول: جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ؛ كما تقول: ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو، ورَاكبًا جَاءَ زَيْدٌ؛ كما تقول: عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ، وقَائِمًا زَيْدًا رَأَيت؛ كما تقول: الدِرْهَمُ زَيْدًا أَعْطَيْتُ، وضَرَبْتُ قَائِمًا زَيْدًا. ومن كلام العرب: رَأَيْتُ زَيْدًا مُصْعِداً مُنحَدِرًا، ورَأَيْتُ زَيْدًا رَاكِبًا مَاشِياً إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً، وأحدكما مصعدا والآخر منحدرا."(٣)

والظاهر في هذا النص الأخذ بالقياس والسماع معًا، فهو يقيس الحال في التقديم والتأخير على المفعول به في تقديمه وتأخيره، فتقدم الحال راكبًا في جملة: "جاء راكبًا زيد" تقاس على تقدم المفعول به" زيدًا" في جملة: "ضرب زيدًا عمرو، ويؤكد هذا القياس بالسماع إذ تقول العرب: رأيت زيدا مصعداً منحدراً، ورأيت زيدا راكباً ماشياً إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً، وأحدكما مصعدا والآخر منحدرا.

٤. والاعتداد بالسماع فيما يتعلق بجمع التأنيث فيما كانت الياء والواو منه في موضع العين، فإن فيه اختلافاً، أمَّا الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول: في بَيْضَة:

(١) سورة الأحزاب/ ٣٥.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٣/ ١١٢

(٣) المبرد / المقتضب /٤/ ١٦٨- ١٦٩.

بَيْضَات، وفي جَوْزَة: جَوْزَاتٍ، وفي لَوْزَة: لَوْزَات. وأما هُذيل بن مدركة [(١)] خاصةً فيقولون: جَوَزات، وبَيَضَات، ولَوَزَات على منهاج غير المعتل، ولا يقلبون واحدةً منهما ألفاً [(٢)].

٥.الٱعتداد بالسماع فيما يتعلق بٱصطلاح القَسَم، فيقدم القياس على السماع وذلك في قوله: "وٱعلم أن من العرب من يقول: اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، يريد الواو، فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائزٍ عند كثير من النحويين"[(٣)]، فيبدو أنه يرفض ما نقل عن العرب قولهم: "الله لأفعلن"؛ لأن هذا وإن سُمع عن العرب لا يقاس عليه.

**ولجأ إلى القياس في وصف ما يتعلق ببعض الٱصطلاحات، ومنها:**

١.قياس الفاعل والفعل على المبتدأ والخبر: عرَّف ٱصطلاح الفاعل والفعل قياسًا على المبتدأ والخبر، فالفاعل والفعل بمنزلة الٱبتداء والخبر، إذا قلت: قَامَ زَيْدٌ، فهو بمنزلة قولك: القَائِمُ زَيْدٌ"[(٤)]

٢.القياس في قلب فيما ٱلتقت فيه همزتان فيما ٱعتلت عينه مما لامه همزة: ويقول في ذلك: فلما ٱلتقت همزتان، كان القلب لازمًا، فأقول: جائيٌ، وشائيٌ، فالهمزة التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تزل همزة، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهمز للٱعتلال إذا كانت إلى جانب ألف، ويمضي على هذا القياس في كل ما كان مثل هذا في واحد أو جمع [(٥)]. وهذا يعني: أن قلب الهمزة ياءً فيما التقت فيه همزتان، قياس لكل ما جاء على ذلك من التقاء الهمزتين في الواحد والجمع، ويقع ذلك في بناء ٱسم الفاعل من مثل ذلك، كما جاء في جائي وشائي.

---

(١) هذيل بن مدركة بن إلياس بن مُضر من عدنان: جدٌّ جاهلي، بنوه قبيلة كبيرة، كان أكثر سكان وادي نخلة المجاور لمكة منهم، ولهم منازل بين مكة والمدينة، ومنهم في جبال السراة، وكانوا أهل عدد وعدة ومنعة، واشتهر منهم كثيرون في الجاهلية والإسلام. الأعلام / الزِرِكْلي / ٨٠/٨.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٢/ ١٩٣.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٣٣٦.

(٤) المبرد / المقتضب / ٨/١.

(٥) المبرد / المقتضب / ١/ ١١٤.

٣.القياس في تحقير بنات الخمسة: يقول في هذه المسألة:" اعلم أنك إذا صغرت شيئًا على خمسة أحرف كلّها أصل، فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير؛ لأنه يجري على مثال التحقير، وذلك قولك في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج، وكذلك إن كانت في ذوات الخمسة زائدة، حذفتها ثُمَّ حذفت الحرف الأخير من الأصول، وذلك قولك: في عَضْرَفوط*: عُضَيْرِف، والعوض جائز، وذلك قولك: عُضَيْرِيف، فهذا قياس الباب كلّه، ويرى أن من يقول من العرب في فِرَزْدَق: فُرَيْزِق، ليس ذلك بالقياس"[1].

٤. القياس في مسائل باب: كان وباب إنَّ في الجمع والتفرقة: يرى في القول: إنَّ القَائِمَ أَبوهُ مُنْطَلِقةٌ جَارِيتُه، نصب القائم بإنّ، ورفع الأب بفعله وهو القياس، ورفع الجارية بالٱنطلاق [2].

٥. القياس في التصغير: يأخذ بالأقيس في صرف ما يُسمَّى للتأنيث بثلاثة أحرف أوسطها ساكن نحو: دَعْد وهِنْد، فيقول: أنت بالخيار، وترك الصرف أقيس [3].

٦.القياس في النسب إلى ما وزنه فَعِيلَة يقول في ذلك: وٱعلم أنَّ أَشياء قد نُسِب إليها على غير القياس قولهم في النسب إلى زَبِينة: زَبَانِيّ. وإنما الوجه زَبَنِيّ؛ كقولك في حَنِيفَة: حَنفِي، وفي رَبِيعَة: رَبَعي، ولكنهم أبدلوا الألف من الياء؛ كما قالوا في بَقِي: بَقَا، وفي رَضِي: رضا [4]. فيبدو النسب إلى زبينة زَبَنِي خروج عن القياس، ولكنه يعود إلى القياس في إبدال الألف من الياء قياسًا على إبدال الياء ألفًا في بقي ورضي.

وإن هذا الٱعتداد بالقياس والسماع جاء في سياق شرح الٱصطلاح، وما يتعلق به من مسائل نحوية.

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٢/ ٢٤٩. *العَضْرَفوط: ذَكَرُ العِظَاء، القاموس المحيط / مادة " عضرف" / ٦٧٨، ولسان العرب / ٣/ ٢٩٠.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٤/ ١١٥.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٣٥٠.

(٤) المبرد / المقتضب/ ١٤٥/٣.

٣. **العلة في ٱصطلاحات المبرد:** شاعت العلة في تعريف الٱصطلاحات، فكان يُعرِّف بعض الٱصطلاحات بالتعليل، ومن ذلك ما يأتي:

١.علة رفع الفاعل ونصب المفعول به علَّل ذلك بقوله:" وإنَّما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يَحْسُنُ السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، وإنما كان الفاعل رفعًا والمفعول به نصبًا؛ ليعرف الفاعل من المفعول به"(١)، وهذه علة غايتها التفريق بين الفاعل والمفعول به في التركيب النحوي.

٢.علة حذف التاء من مسلمة عند جمعها، فيقول: إنما حذفت التاء من مُسْلِمَة؛ لأنها علم تأنيث، والألف والتاء في مسلمات علَم تأنيث، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث (٢)، فعلة حذف علامة التأنيث أن الألف والتاء في الجمع علامة تأنيث، والتاء في مسلمة علامة أخرى للتأنيث، وبذلك يمتنع ٱجتماع علامتي تأنيث في الكلمة، فلا يُقال: مسلمتات.

٣.علة تسمية إنَّ واخواتها بالأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال،"فأشبهت الأفعال لأنها لا تقع إلا على الأسماء، أما علة بنائها فهي في القوة دون الأفعال، ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي (٣).

٤.علة ما لا ينصرف وذلك لمضارعته الفعل؛ لأن الأفعال لا تُخْفض ولا تنون، فلمَّا أَشبهها جَرى مَجْراها في ذلك (٤).

٥. علة قلب اللام في الفعل المعتل إلى همزة إذا كانت ياءً أو واوًا، وقبلها ألف زائدة، وهي طرف، وذلك "للفتحة والألف اللتين قبلها، وذلك قولك: سَقَّاءٌ، وغَزَّاءٌ (٥). فأصلها سقَّاي، وغزَّاو.

٦.علة إعراب الفعل المضارع الذي لحقته في أوله زائدة من الزوائد الأربعة: الهمزة، والياء، والنون، والتاء، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ونفعل نحن، ويفعل هو، وإنما

---

(١) المبرد/ المقتضب/ ١/ ٨. وينظر: ٥٠/٤.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ٦.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٤/ ١٠٨.

(٤) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٣٠٩.

(٥) المبرد / المقتضب/١/ ١٨٩.



أُعربت هذه الأفعال؛ لمضارعتها الأسماء، ومعنى المضارعة: أنها تقع في مواقعها، وتؤدي معانيها، فمن ذلك قولك: زَيْدٌ يَضْرِبُ. فيجوز أن تريد: أنه يضرب فيما يستقبل، ولم يقع منه ضرب في حال خبرك؛ كما تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ السَّاعَةَ، وضَارِبٌ غَدًا [١].

٧.علة بناء الأفعال على الفتحة مع دخول النون الخفيفة والثقيلة، وذلك أنها والنون كشيء واحد، فبنيت مع النون بناء خَمْسَةَ عَشَرَ، ولم تسكن لعلتين: إحداهما: أن النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان، الأولى منهما ساكنة، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين. والعلة الأخرى: أنك حركتها؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذي يضم إليه غيره، فيجعلان شيئاً واحداً؛ نحو: بَيْتَ بَيْتَ، وخَمْسَةَ عَشْرَ، وٱختاروا الفتحة؛ لأنها أخف الحركات. وذلك قولك للرجل: هَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا؟ واللهِ لَتَضْرِبَنَّ زيدا[٢]. ومن ينظر إلى العلة في وصف الٱصطلاحات سواء أكانت نحوية أو صرفية، يجد أنها محك التفكير النحوي، ومظهر من مظاهر الرؤية الفكرية عند المبرد.

## ٤. تأثر المبرد بسيبويه:

لقد لفت نظري ذكر سيبويه ونقل بعض أقواله في كثير من المواضع في المقتضب، ورغبتُ في وِقْفَةٍ عند تلك الظاهرة، فوجدت أن تأثر المبرد بسيبويه(ت١٨٠هـ) كان واضحًا، وذلك أنَّ "المقتضب" كان الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه "الكتاب"، وكان قد قرأه غير مرة، ويحتفظ بنسخة منه، وقد ظهر هذا التأثر بٱستعمال الٱصطلاحات التي ٱستعملها سيبويه قبل المبرد، وٱستعمل منها ما يأتي:

المسند والمسند إليه [٣]، الٱبتداء والمبتدأ [٤]، الأسماء المبهمة [٥]، الصفة المشبهة بٱسم الفاعل [٦]، الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول [٧]، الحروف التي يُنَبَّهُ بها المدعو [٨]، ما

---

(١) المبرد / المقتضب / ٤/ ٨٠.
(٢) المبرد/ المقتضب/ ٣/ ١٩.
(٣) سيبويه / الكتاب/ ١/ ٢٣، والمبرد / المقتضب/ ٤/ ١٢٦.
(٤) سيبويه / الكتاب/ ٢/ ١٢٨، ١٢٩، والمبرد، المقتضب/ ٢/ ٤٩، و٤/ ١٢٦.
(٥) سيبويه/ الكتاب/ ٢/٧٧، والمبرد / ٣/ ١٨٦، ٢٧٥، ٤/ ٢٧٦.
(٦) سيبويه / الكتاب / ١٩٤. والمبرد / المقتضب/ ٤/ ١٥٨.
(٧) سيبويه / الكتاب/ ١/ ٣٤، والمبرد / المقتضب/ ٣/ ٩١.
(٨) سيبويه / الكتاب/ ٢/ ٢٢٩، والمبرد / المقتضب/ ٤/ ٢٣٣.

ينصرف ومالا ينصرف[1]، الإضافة ويطلقها على النسبة، ونَقَل عنوان الباب نفسه وهو:"باب الإضافة وهو باب النسبة"[2].

هذه بعض الأمثلة وهناك الكثير من الاصطلاحات التي استعملها سيبويه قبل أن يستعملها المبرد في كتابه" المقتضب" ومن مظاهر هذا التأثر أنه يكثر في المقتضب من قوله: قال سيبويه، وزعم سيبويه، ومن ذلك ما نقله المبرد عن سيبويه مِنْ أن "إنْ" التي للجزاء تكون بمعنى ما [3]، وكذلك ما نقله عن سيبويه فيما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل، وذلك قولك: في تحقير دَانِق: دُوَيْنِق"[4].

وتبين لي أن أُسلوب المبرد يقارب أُسلوب سيبويه في عرض الاصطلاحات في موضوعات كتابه التي جاءت متداخلة ومتناثرة في ثنايا الكتاب، إلا أنه رتبها في أبواب وأدرجها تحت عنوانات.

**٥. استعمال اصطلاحات النحو الكوفي:**

ظهر في كتابه طائفة من اصطلاحات الكوفيين ومنها: مالم يسمّ فاعله، التفسير، النَّسَق، النعت، القطع، الدعاء والمدعوّ، التكرير، هاء التأنيث، الكناية والمكنى، ما يَجْرى وما لا يَجْرى.

وسوف نذكر هذه الاصطلاحات في مواضعها عند الموازنة بين الاصطلاحات عند هذين العالمين الكبيرين، أَعني: المبرد وابن السَّراج.

---

(١) سيبويه / الكتاب / ٣/ ١٩٣/ ٣٠٨، والمبرد/ المقتضب/ ٣/٣١٥، ٤١٩.

(٢) سيبويه / الكتاب/ ٣/ ٣٣٥، والمبرد / المقتضب/ ٣/ ١٣٣.

(٣) المبرد / المقتضب / ٢/ ٣٦٢. وينظر: سيبويه / الكتاب/ ٣/ ١٥٢

(٤) المبرد/ المقتضب/ ٢/ ٢٥٧، وينظر: سيبويه/ الكتاب/ ٣/ ٤٢٥.

## المبحث الثاني

## قراءة في التفكير الاصطلاحي

## عند ابن السَّراج

ٱبن السَّراج هو تلميذ المُبَرِّد، تلاه في وضع ثالث كتاب في النحو " الأصول في النحو"، وهو من الكتب التراثية التي تُعدُّ مصدرًا من مصادر النحو والصرف، وجمع مادته بأسلوب مختلف عن أُسلوب أستاذه، تميز بالترتيب والمنهجية في عرض المادة، وتضمن ٱصطلاحات نحوية وصرفية قدَّمها كمفهوم ٱصطلاحي يُعرض في بداية كل باب من أبواب النحو، وبعد النظر في كتاب الأصول **تبين لنا ما يلي:**

**١. التفكير في وضع الاصطلاح:**

من مظاهر التفكير الٱصطلاحي عند ٱبن السراج أنه يُعرِّف الٱصطلاح في بداية أبواب كتابه، فلم تأتِ الٱصطلاحات عرضًا في ثنايا الكتاب كما وقع عند أستاذه المبرد، ومن هذه الٱصطلاحات **ما يأتي:**

١ .**النحو:** بدأ كتابه بتعريف النحو الذي يُعدُّ أصل الٱصطلاحات النحوية، فهو حقل كبير تتراص فيه الٱصطلاحات النحوية، والنحو كما عرَّفه ابن السراج:" إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم ٱستخرجه المتقدمون فيه من ٱستقراء كلام العرب"[(١)]. فهذا ٱصطلاح ٱستهل به كتابه، وهو أُم الٱصطلاحات التي تنطلق من أَحشائه معظم الٱصطلاحات.

٢ . **الكلام:** بعد أن يعرف النحو بأنه: علم ٱستخرجه المتقدمون فيه من ٱستقراء كلام العرب، ٱنتقل إلى تعريف الكلام، فعرَّفه بذكر أقسامه الثلاثة: الٱسم، والفعل، والحرف، ثم يتابع بتسلسل تعريف كلٍّ قسم.

---

(١) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ٣٥/١.



٣ .**المبتدأ:** بدأ باب المرفوعات بالمبتدأ، وعرَّفه في بداية الباب بقوله: المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رُفِعَ بالٱبتداء، والخبر رُفِع بهما نحو قولك:" اللهُ رَبُّنَا ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا"، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره[1].

وعلى هذا فإن ٱبن السراج تقدَّم على أُستاذه في عنايته بالٱصطلاحات، فكان يقصد الٱبتداء بها في بداية معظم الأبواب، وهذا يعبر عن وضوح الرؤية الٱصطلاحية، وبداية تبلورها عند تلميذ المبرد، أعني: ٱبن السراج، وهذا تقدُّم يسجله ٱبن السراج على أُستاذه.

**٢ ـ مصادر النحو في ٱصطلاحات ٱبن السراج:**

ٱعتدَّ ٱبن السراج بالسَّماع والقياس في رصد مادة النحو وتدوينها في كتابه، وبدا ذلك في بعض الاصطلاحات التي ذكرها في كتابه، يبدو الٱعتداد بالسماع ظاهرًا في بعض الٱصطلاحات **ومنها:**

١ ـ **الاعتداد بكلام العرب فيما يتعلق بتعدد المبتدأ**، يقول في ذلك:" يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد مبتدأ وأخبار كثيرة بعد مبتدأ وهذه المبتدآت، إذا كثروها، فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً، فمن ذلك قولهم: زَيْدٌ هِنْدٌ العمران مُنْطَلِقانِ إليهما مِنْ أَجْلِهِ، فزيد مبتدأ أول وهند مبتدأ ثان والعمران مبتدأ ثالث وهند وما بعدها خبر لها"[2]، ففي هذه المسألة المتعلقة بالمبتدأ يرجعها إلى القياس، إلا أنه لا يطمئن إلى ذلك، فهو يعتدُّ بالمسموع في عدم إثبات هذه المسألة، وهذا يعني تقدُّم السماع على القياس عنده.

٢ .**الاعتداد بكلام العرب فيما يتعلق باصطلاح المصدر يقول:**" وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عَجِبْتُ مِنْ طَعَامِكَ طَعَاماً، يريدون: من إطعامك [3]. ففي هذه المسألة يعتدُّ بما سُمع عن العرب في وضع الٱسم موضع المصدر.

---

(١) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ٥٨.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٦٥.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ١٣٩.

٣. **الاعتداد بكلام العرب في الاستغاثة، فيقول:**" وقد يجوز أن تدعو مستغيثاً بغير لام فتقول: يَا زَيْدُ، وتتعجب كذلك، كما أن لك أن تنادي المندوب ولا تلحق آخره ألِفاً؛ لأن النداء أصل لهذه أجمع، وقد تحذف العرب المنادى المستغاث به مع " يا "؛ لأن الكلام يدل عليه؛ فيقولون: يَا لَلْعَجَبِ ويَا لَلْمَاءِ كأنه قال: يَا لَقَومٍ لِلْمَاءِ، ويَا لَقَوم لِلْعَجَبِ. (١)

٤ .**الاعتداد بكلام العرب فيما يتعلق بصرف صيغة التفضيل "أَفْعَلَ مِنْك" فيقول:"** وأَفْعَلَ مِنْكَ لا يُصرف نحو: أَفْضَلَ مِنْك وأَظْرَفَ مِنكَ؛ لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فإن زال وزن الفعل، انصرف، ألا ترى أَنَّ العرب تقول: هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ وشَرٌّ مِنْكَ، ولما زال بناء" أَفعلْ" صرفوه، فإن سميت: بأفعلَ مفرداً أو معها "منكَ" لم تصرفها (٢).

٥ .**الاعتداد بكلام العرب في التنازع، فإذا قلت:** " ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً " ثنيت فقلت: " ضَرَبَانِي وضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ "، فأضمرت قبل الذكر؛ لأَنَّ الفعلَ لا بُدَّ لهُ من فاعل، ولولا أَنَّ هذا مسموعٌ من العرب لم يجز (٣)، فهو يَعتدُّ بالمسموع عن العرب، ويأخذ به، ويقدمه على القياس.

٦ .**الاعتداد بكلام العرب في الادِّغام، فيقول:** وأما الادِّغام فنحو قولك:"جَعَلَ لَكَ "، فمن العرب من يستثقل ٱجتماع كثرة المتحركات فيدغم(٤). فهو يأخذ بالسماع في مثال من أمثلة الادّغام فيما سمع عن العرب، ولا يكتفي بذلك فيعلل هذا الادّغام بعلة الٱستثقال.

٧ .**الاعتداد بكلام العرب من قبيلة تميم في الإمالة، فقال:** ما يُمالُ لأَنَّ الحرفَ الذي قبلَ الألفِ تكسرُ في حَالٍ أعني: في "فَعَلْتُ"، وذلكَ نحو: خِاف وطِابَ وهِاب، وهيَ لغةٌ لبعضِ أَهلِ الحجازِ فأَمالوا: لأَنَّهم يقولونَ: خِفْتُ وطِبْتُ وهِبْتُ وأَما العامةُ فلا يميلونَ(٥)

---

(١) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ٣٥٤
(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو ٢/ ٨٣.
(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٢٤٩.
(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٣٦٤.
(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ١٦٢.

وترددت كلمة القياس كثيرًا في كتاب"الأصول في النحو"، والقياس مصدر من مصادر النحو وأدلته، وقد ذهب إليه ابن السراج كثيرًا، وبدا ذلك في شرح بعض الٱصطلاحات، **ومن ذلك الآتي:**

١. قياس أن يكون ٱسم كان وخبرها مُعرّفينَ على المبتدأ والخبر، وإذا ٱجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة، فٱسم "كانَ" المعرفة كما كان ذلك في الابتداء، هو المبتدأ لا فرق بينهما في ذلك تقول: كَانَ عَمْرٌو مُنْطَلِقاً، وكَانَ بَكْرٌ رَجُلًا عَاقِلاً، وقد يكون الاسم معرفة والخبر معرفة، كما كان ذلك في الابتداء أيضاً تقول: كَانَ عَبْدُ اللهِ أَخَاكَ، وكَانَ أَخُوكَ عَبْدَ اللهِ، أيُّهما شئت جعلته ٱسم "كانَ"، وجعلت الآخر خبراً لها [1].

٢.قياس ٱسم الفاعل العامل على فِعْلِه" فٱسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله، ويطَّرِد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي ٱشتق منه ذلك الٱسم، وكل ٱسم فاعل يجري مجرى مضارعه ثلاثياً كان أو رباعياً مزيداً فيه كان أو غير مزيد فيه، فمُكْرِمٌ جَارٍ عَلى أَكْرَمَ ومُدَحْرِجٌ على دَحْرَجَ ومُسْتَخْرِجٌ عَلى اسْتَخْرَجَ [2]. فهذا قياس مطَّرِد ينسحب على كل ٱسم فاعل.

٣.القياس في تحقير الجمع الذي لم يستعمل واحده:" فإِذَا جاءَ جمعٌ لم يستعملْ واحدهُ حقِّرَ على القياسِ نحو: عَبَاديد تقولُ: عُبَيديدونَ؛ لأَنَّهُ جمعُ فُعْلولٍ أَو فِعْلالٍ أو فِعْليلٍ فكيفَ كانَ، فهذَا تحقيرهُ [3].

٤. قياس التمييز على الفاعل في عدم تقدُّمه على عامله، ٱعلم: أن الأسماء التي تنتصب ٱنتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها وذلك قولك:" عشرونَ درهماً"، لا يجوزُ: "درهماً عشرونَ"، وكذلك، له عندي رطلٌ زيتاً، لا يجوز: "زيتاً رطلٌ" [4].

٥. القياس في النسب إلى الٱسم الذي سلم بناؤه من التغيير:" نحو قولكَ: هَاشِمّيٌ

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/١/ ٨٣.

(٢) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ١٢٢- ١٢٣.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٥٣.

(٤) ٱبن السراج /الأصول في النحو/ ٢/٢٢٩.



وبكَرِيٌّ وزَيدِيٌّ وسَعْدِيٌّ وتَميمِيٌّ وقَيسِيٌّ ومَصْرِيٌّ، فجميعُ هذهِ قد سَلِمَ منها بناءُ الاسم وزدتَ عليهِ ياءي الإضافةِ وكسرتَ للياءِ ما قبلَها، وعَلَى هذا يجري القياسُ طَالَ السم أَو قَصُرَ [1].

٦. قياس آخرالمضاعف من بنات الياء على ما ليسَ فيه تضعيف في إعلاله، يقول: وٱعلَم: أَنَّ آخرَ المضاعفِ من بنات الياءِ يجري مَجْرى ما لَيسَ فيهِ تضعيفٌ، فحكمُ: حَيِيتُ حكمُ خَشِيتُ فالموضعُ الذي تعلُّ فيهِ لامُ خَشِيتُ تعلُّ فيه لامُ حَيِيتُ فتقولُ: حَيِيَ يَحيا كما تقولُ: خَشِيَ يَخْشَى، فتنقلبُ الياءُ ألفاً[2].

**٣. العلة في ٱصطلاحات ٱبن السراج:**

شاع ٱستعمال العلة في كتاب "الأصول في النحو"، وهي الغرض الذي قام عليها كتابه، ويؤكد ذلك بقوله: "وغرضي في هذا الكتاب ذِكْرُ العلة التي إذا ٱطَّردت، وصل بها إلى كلامهم فقط، وذِكْرُ الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[3]، ولجأ إلى التعليل في الٱصطلاحات النحوية، **ومن ذلك الآتي:**

١.علة تسمية المصادر بهذا الٱسم، يقول في ذلك:" وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها؛ حَمَدْتُ مأخوذ من الحمد، وضَرَبْتُ مأخوذ من الضرب [4].

٢.علة ألقاب البناء بالمضموم، والمفتوح، مكسور، جاءت هذه الألقاب مقابل المرفوع، والمنصوب، والمكسور، وذلك للتفريق بين المعرب والمبني [5].

٣.علة أسلوب التعجب، وبعد أن يشرح صيغتي التعجب ما أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ به، يعلل وجود هذا التركيب في العربية بقوله:" والتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه، فأما ما عرف

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٦٤.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٢٤٧.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٣٦.

(٤) ابن ٱلسراج / الأصول في النحو/ ١/٤٥.

(٥) ٱبن السراج / الصول في النحو/ ١/ ٤٥.

سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه، فكلما أُبْهِمَ السبب كان أفخم وفي النفوس أعظم [1].

٤. علة تسمية ٱصطلاح المفعول به، يقول معللًا ذلك:" إنما قيل له مفعول به؛ لأنه لما قال القائل: ضَرَبَ وقتل قيل له: هذا الفعل بمنْ وقع فقال: بزيدٍ أو بعمروٍ، فهذا تعليل قائم على المعنى الدلالي، فلا يكون مفعولًا به إلا إذا وقع عليه الفعل.

٥.علة تسمية الحال، يُعلل لذلك بقوله:" وإنما سميت الحال؛ لأنه لا يجوز أن يكون ٱسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأتِ من الأفعال ويبتدأ بها [2].

٦.علة تسمية عطف البيان، ويعلل ذلك بقوله:" وسموه عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به وهو مفرق بين الٱسم الذي يجري عليه وما له مثل ٱسمه نحو: رأيتُ زيداً أبَا عمروٍ، ولَقيتُ أخاكَ بكرًا [3].

٧.علة مجيء مصدر تَفَاعَلَ على تَفَاعُل، ويعلل ذلك بقوله:" ضموا العينَ ولَم يكسروها، لئلا يشبه الجمعَ، ولم يفتحوا؛ لأَنهُ ليسَ في الكلامِ"تَفَاعِلٌ" في الأسماءِ، ولو فتحوا، لكانَ لفظُ المصدرِ كلفظِ الفِعْلِ [4].

**٤. تأثر ٱبن السراج بأُستاذه المبرد:**

كان تأثر ٱبن السراج واضحًا بالمبرد، كيف لا يتأثر به! وهو أُستاذه، وقد تتلمذ على كتابه، وسمع منه، **ونجد من مظاهر هذا التأثر:**

١.ٱستعمال كثير من الٱصطلاحات التي ٱستعملها المبرد، وٱتفق مع أُستاذه في ٱستعمال ٱصطلاحات كثيرة بالمسمَّى نفسه منها: ٱصطلاحات الكلام: الٱسم، والفعل، والحرف، الإعراب والمعرب، والمبني، وٱصطلاحات العمد: المبتدأ، والخبر، ٱسم كان وخبر

---

(١) ٱبن السراج / الصول في النحو/١/ ١٠٢.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/٣١٣.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ٤٥

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ١٣١.



كان، كان وأخواتها، الفعل، الفاعل، ما لم يُسمَّ فاعله. وٱصطلاحات العمد ٱستعمل ٱبن السراج والمبرد: المفعول به، المفعول فيه، الحال، التمييز، التوكيد، العطف، والنعت، والنداء وملحقاته: الترخيم، الندبة، الٱستغاثة، الأسماء المبهمة بدلالة أسماء الإشارة، الحروف التي تنصب، الحروف التي تجزم. وٱستعمل من الٱصطلاحات الصرفية التي ٱستعملها المبرد: المصدر، ٱسم المصدر، ٱسم الفاعل الصفة المشبهة بٱسم الفاعل، الفعل المعتل، جمع التكسير، جمع الجمع، المقصور والممدود. وكل هذه الٱصطلاحات عُرِضت في الفصول السابقة.

٢. تقارب مفاهيم الٱصطلاحات وإن ٱختلفت بعض الألفاظ مثل:

١. **مفهوم الاسم:** عرَّفه المبرد بقوله:" الٱسم ما كان واقعًا على معنى نحو: رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وزَيْدٍ"، أَمَّا ٱبن السراج فقال:" ما دلَّ على معنى نحو: رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وحَجَرٍ"، فهذا تقارُبٌ واضح في المفهوم، وفي استعمال الأمثلة إيَّاها.

٢. **مفهوم المبني:** عرَّفه المبرد بقوله:" المبني لا يزول من حركة إلى أخرى، أَمَّا ٱبن السراج فقال:" فإن كانت الحركات ملازمة سُمِّي الٱسم مبنيًا"، وهذا تقارب بين المفهومين، فعدم الزوال يعني: االمُلازَمة.

٣.**الفعل المضارع:** عرفه المبرد بقوله: ما دخل عليه زائدة من الزوائد الأربعة: الألف، والياء، والتاء، والنون، أمّا ٱبن السراج فقال:" الأفعال التي يسميها النحويون المضارعة: هي التي في أوائلها الزوائد الأربعة: الألف، والياء، والتاء، والنون".

٣. وضع بعض المفاهيم دون وضع ٱصطلاحات لها مثل:

التنازع شرحه دون أن يضع لفظ التنازع [(١)]، وكذلك الٱشتغال [(٢)].

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٧٢، ٣/ ١١٢، وٱبن السراج/ الأصول في النحو/٢/ ٣١٥، و٢/ ٢٤٤.

(٢) المبرد/ المقتضب/ ٢/ ٧٦. وٱبن السراج/ الأصول في النحو/٢/ ٢٤١



٤. بعض العنوانات جاءت شرحًا للٱصطلاح:

١. ما جاء عند المبرد في المقتضب:

باب:"ما جرى مَجْرى الفعل، وليس بفعل ولا مصدر"[١]، فهذا العنوان شرح لٱصطلاح ٱسم الفعل.

باب:"المفعول الذي لم يُذكَر فاعله"[٢]، فهذا العنوان وصف لٱصطلاح نائب الفاعل أو ما لم يُسمَّ فاعله.

باب: "إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطَف أحدهما على الآخر"[٣]، فهذا وصف لٱصطلاح التنازع الذي لم يستعمله، وإنما وصفه وشرحه.

باب:" الفعل المتعدي إلى مفعول، وٱسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، فهذا العنوان وصف لـِ"كان وأخواتها [٤].

باب:" الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال"[٥]، وهذا العنوان وصف لـِ"إنَّ واخواتها.

٢. ما جاء في كتاب"الأصول في النحو":

باب:" المفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به"[٦]، فهذا العنوان وصف لنائب الفاعل أو الذي لم يُسمَّ فاعله.

باب:" الأسماء المبنية المفردة التي سُمِّي بها الفعل [٧]، وهذا العنوان وصف الٱسم الفعل نحو: صَه ومَه وغيرها من هذه الأسماء.

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٢٠٢.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٥٠.

(٣) المبرد / المقتضب / ٤/ ٧٢.

(٤) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٧٩، و٤/ ٨٦.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٤/ ١٠٧.

(٦) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ٧٦.

(٧) ٱبن ٱلسراج/ الأصول في النحو/ ٢/ ١٣٠



باب:" الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول، وٱسم الفعل والمفعول لشيء واحد، وذلك كان ويكون"[1]، وهذ العنوان وصف لـ" كان وأخواتها"، فكان الفعل الناقص ينصب الخبر، فكأنه تعدِّي الفعل التام إلى مفعول به بسبب النصب في خبر كان والمفعول به في الفعل المتعدي.

باب: " جمع الجمع"[2]، جاء هذا الٱصطلاح عنوانًا لأحد أبواب كتاب"الأصول في النحو.

باب:" ما جاء المصدر فيه من غير الفعل؛ لأن المعنى واحد"[3]، هذا العنوان وصف لٱسم المصدر نحو: ٱنْكَسَرَ: كَسْرًا، فكسرًا ٱسم مصدر؛ لأن مصدر ٱنْكَسَرَ: ٱنْكِسَارٌ، فلم يأتِ من كَسَر، لأن مصدر كَسَرَ: كَسْرُ.

باب:" ما عالجت به" [4]، وهذه جملة وصفية لاسم الآلة نحو: مِقَصّ، فهو آلة يُعالَج بها بها القصُّ.

ومن ينظر في هذه الأبواب، يجد أنها تكثُر عند المبرد، وتفسير ذلك، يعود إلى اعتماد الوصف في تقديم الاصطلاحات عند المبرد، ولم يكن التفكير بالمفاهيم الاصطلاحية قائمًا في هذه المرحلة لتأصيل النحو وشرح قواعده وأصوله.

### ٥. نَقْل ٱبن السراج عن المبرد في مسائل تتعلق بـال ٱصطلاحات:

في ٱسم الفاعل قال ٱبن السراج في باب:"من مسائل ٱسم الفاعل والمفعول به" في مسألة عمل ٱسم الفاعل:" فإذا قلت:"عَبدُ اللهِ جَارِيَتُكَ أَبُوهَا ضَارِبٌ"، فبين النحويين فيه خلاف فنفر منهم يكره النصب لتباعد ما بين الكلام، ونفر منهم يجيزه، وأبو العباس يجيز ذلك ويقول: إنَّ "ضارباً" يجري مجرى الفعل في جميعِ أحواله في العمل في التقديم

---

(١) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ٢/ ٢٨٨.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٣٢

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ١٤٣.

(٤) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١٥١/٣.



والتأخير، وإنَّما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك: كانت زَيْدًا الحُمَّى تَأخُذُ"[1]. فجاء قول أبي العباس نقلًا عنه، مما يؤكد تأثر ٱبن السراج بأستاذه المبرد.

وفي النداء قال ٱبن السراج:" وقال أبو العباس: إنَّ (يا) بدل من قولك: أَدعو أو أُريد، لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها علم أنك قد أوقعت فعلاً، يا عبد الله، وقع دعاؤك بعبد الله فٱنتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك"[2].

وفي نعت المنفي أي: المنفي بلا النافية للجنس يقول:" فإن قلت: لا رجلَ ظريفاً عاقلاً، فأنت في النعت الأول بالخيار، فأمَّا الثاني فليس فيه إلا التنوين؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء ٱسماً واحداً[3]، أي: أَنَّ النعت الأول "ظريفًا" أنت مخير في تنوينه وعدمه، ذلك أن المنفي ونعته ٱسمٌ واحِدٌ تَبْنِيه المبرد نحو: النحو، المفعول معه أَمَّا الثاني" عاقلاً" فلا خيار أمامك إلا التنوين للسبب المذكور في قول المبرد.

وهذا لا يعني أن ٱبن السراج وقف عند ما جاء في المقتضب فحسب، بل نجده قد وضع اصطلاحات لم يستعملها المبرد، مثل: المفعول له، والمفعول معه، المفعول المطلق، إن وأخواتها، وشرح الٱصطلاحات التي لم يشرحها المبرد، ومثال ذلك شرح الاسم المتمكن بقوله: وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم، وفتح، وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت: رفعًا، فإذا كان الفتحة كذلك سميت: نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت: خفضاً وجراً، هذا إذا كنَّ بهذه الصفة نحو قولك: هَذا زَيْدٌ يَا رَجُلُ، ورَأَيْتُ زَيْدًا يَا هَذا، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ألا ترى تغيير الدال وٱختلاف الحركات التي

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ١٢٨ -١٢٩، والمبرد / المقتضب/ ٤/ ١٥٦. النص نفسه ورد في الكتابين: المقتضب والأصول في النحو.

(٢) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ٣٤٠. والمبرد / المقتضب/ ٤/ ٢٠٢. وكلمة بدل تعني عوض.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٣٨٤، والمبرد / المقتضب / ٤/ ٣٦٧.

**تلحقها[١]. بينما نجد أن المبرد ذكر الٱسم المتمكن [٢]، ولم يقف عنده وقوف ٱبن السراج شرحًا وتبيينًا، وقصد بالمتمكن ما لم يشبه الحروف، وهو المعرب بالحركات.**

**ونجد أن ٱبن السراج تقدّم على أستاذه بٱختصار بعض الٱصطلاحات، فنراه يختصر قول المبرد:" الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال، وهي: إنَّ، وأنّ، ولكنّ، وكَأنّ، ولَيْتَ، ولَعَلّ" إلى"إنَّ واخواتها"، فعبارة المبرد هي وصف للٱصطلاح، وليست ٱصطلاحًا.**

**وكذلك ٱختصر قول المبرد في وصف كان وأخواتها:" الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول، وٱسم الفاعل والمفعول لشيء واحد إلى ٱصطلاح"كان وأخواتها".**

### ٥. تأثر ٱبن السراج بسيبويه:

**بما أَنَّ المبرد أُستاذ ٱبن السراج كان متأثرًا بسيبويه، فهل نجد لهذا الأمر أثرًا عند ٱبن السراج تلميذ المبرد؟ بمعنى: هل تأثر ٱبن السراج بسيبويه؟ رغم الفارق الزمني الذي يقارب قرنين من الزمن، حيث إن ٱبن السراج (ت٣١٦هـ) وسيبويه(ت١٨٠هـ)، يبدو أن هناك تأثرًا يظهر في ٱستعمال ٱبن السراج ٱصطلاحات ٱستعملها سيبويه قبله، ومن ذلك: الأسماء المبهمة [٣]، التحقير والتصغير [٤]، الندبة [٥]، ما ينصرف ومالا ينصرف [٦]، جمع أسماء الرجال والنساء [٧]، جمع الجمع [٨]، الادِّغام [٩]، وغيرها من**

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٤٥.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٢/ ٣، ذكر كلمة متمكن أربع مرات، وكلمة غير المتمكن مرتين.

(٣) سيبويه / الكتاب/ ٧٧/٢، وٱبن السراج/ الأصول في النحو / ١/١٤٩، ١٥١.

(٤) سيبويه / الكتاب/ ٣/ ٤٢٣، ٤٢٥، ٣٢٦، ٤٤٣، ٤٤٨. التصغير:٣ / ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨. وٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ٣/ ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٩. والتصغير/ ١/ ٤٣، ٣٧٣ ،٢/ ٣٩٩، ٤٠٩، و٣١/٣، ٣٦- ٣٩، ٤٦، ٥٧، ٦٠.

(٥) سيبويه / الكتاب/ ٢٢٠، ٢٢٤، وٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ٣٢٩، ٣٥٥- ٣٥٨، ٢٧٢.

(٦) سيبويه / الكتاب/٣/ ١٩٣، ٢٠٣، وٱبن السراج/ ١/ ١٥٦، و٢/ ٧٩، و٢/ ٤١٠،

(٧) سيبويه/ الكتاب / ٣/ ٣٥٣، وٱبن السراج/ ٢/ ٤٢١، قال: جمع الرجال والنساء، أسقط كلمة أسماء.

(٨) سيبويه / الكتاب/ ٣/ ٦٢٨، وٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ٣/ ٣٢.

(٩) سيبويه / الكتاب / ٤٤٣١، ٤٢٧، ٤٤٥، ٤٦٠، وٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ٣/ ٣٩٩، ٤٠٥، ٤١٠.



الٱصطلاحات. وقد بلغ تأثر ٱبن السراج بسيبويه بأن نقل عنه بعض النصوص، منها: ما نسبها إلى سيبويه نحو قوله في الفعل المتعدي: قال سيبويه: ومثل: ذَهَبْتُ الشَّامَ، ودَخَلْتُ البَيْتَ، [1]، ونقل من النصوص مالم ينسبه إلى سيبويه، وذلك في قوله: " ما عَالَجْتَ به، المِقَصّ الذي تقصّ به، وكلُّ شيءٍ يُعالَج به مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك: مِخْلَب، ومِنْجَل، ومِكْسحة، والمِصْفى والمِخْرز، ويجيء على مِفْعَال، نحو: مِقْرَاض، ومِفْتاح، وقالوا: المِفْتَح، والمِسْرَجة [2]. وهذا نص منقول عن سيبويه في وصف ٱسم الآلة الذي عبر عنه بما عالجت به.

وهذا لا يعني أنه وقف عند الأخذ من سيبويه، وإنما تأثر به وعدّل بعض الٱصطلاحات وٱختصرها ومن ذلك تعبير سيبويه عن المفعول لأجله بقوله: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عُذْرٌ لوقوع الأمر"[3]، وجاء ٱبن السراج وأطلق عليه "المفعول له" [4]، وهذا من الٱصطلاحات النحوية المتداولة بخلاف ما جاء به سيبويه، فهو غير متداول في الٱستعمال، وهو تفسير لٱصطلاح المفعول له الذي ٱستعمله ٱبن السراج.

**٦. ٱستعمال ٱصطلاحات النحو الكوفي:**

من ينظر فيما جاء من ٱصطلاحات عند ٱبن السراج يتبين أنه ٱستعمل طائفة من الٱصطلاحات الكوفية منها: مالم يُسمَّ فاعله، التفسير، النسق، المجهول، العماد، الكناية والمكنى، وغيرها من الٱصطلاحات الأخرى التي سأذكرها في ما بعد.

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/١٧١، وسيبويه/ الكتاب/ ١/ ٣٥٤/ ٢٨٦.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/١٥١، وسيبويه / الكتاب/ ٤/ ٩٤.

(٣) سيبويه / الكتاب/ ٣٦٧.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٢٠٦.

## المبحث الثالث

## موازنة بين جهد المبرد

## وجهد ٱبن السَّراج

### ١. المنهج والأُسلوب:

منهجية المُبرِّد: إنَّ المقتضب كما تبين من أبرز مؤلفات المُبرِّد، وأنفسها، وأنضجها ثمرة، فكان تأليفه في مرحلة النضج العقلي، وعمق التفكير، وٱستواء الثقافة، فلم يكن زمن الصبا والحداثة، وإنما كان زمن الشيخوخة (١)، ولا شكَّ أنَّ المقتضب من أضخم كتب النحو المُدونة، وهو الكتاب الثاني الذي وصل إلينا بعد "الكتاب" لسيبويه، وبعد الٱطِّلاع على الكتاب تبين أن المُبرِّد قد طرح موضوعات الكتاب وفق المنهج الآتي:

ٱفتتح كتابه بالحديث عن أقسام الكَلِم: الٱسم والفعل والحرف، لم يضع لكتابه مقدمة أو ما يُسمَّى خُطبة الكتاب، يبين فيها غايته من تأليف الكتاب، وموضوعاته أو نهجه في طرح محتواه.

قسم الكتاب إلى أبواب، لم يعتمد في تقسيمها على منهج واضح، أو إطار محدد، كوضعها في إطار المعرب والمبني من الأسماء والأفعال والحروف، أو إطار الضبط والإعراب، كأن تأتي الأبواب مقسمة إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، فجاءت متداخلة، لا تسلسل في عرضها. فبعض الموضوعات يطرحها في أكثر من باب، ومثال ذلك: الحديث عن المبتدأ والخبر (٢)، وكان وأخواتها (٣)، ألفات القطع وألفات الوصل (٤)، بنات الأربعة (٥). وهذا الأمر لا يقلل من قيمة الكتاب العلمية، فهو زاخر بالمادة العلمية التي تغطي مادتي النحو والصرف.

---

(١) المبرد/ مقدمة المقتضب / ١/ ٦٦، ٧٧.

(٢) المبرد / المقتضب، ١٨/١، ٢ /٤٩، ٧٦/٣، ٨٩، ١٠٢، ٢٢٠- ٢٢٢، ١٢٦/٤، ١٧٢، ٣٥٣.

(٣) المبرد / المقتضب / ٩٧/٣، ١٨٩، و٤/ ٩٨ -١٠٥.

(٤) المبرد / المقتضب / ٨٠/١، و٢/ ٨٧.

(٥) المبرد/ المقتضب / ٨٦/١، ١٨٩، و١٠٧/٢.



لم يفصل بين موضوعات النحو والصرف، فتداخلت أبواب النحو والصرف، حتى أن موضوعات الصرف كَثُرَ حضورها في الجزء الأول من الكتاب الذي يفترض أن يكون خاصًا بالنحو؛ لأنه بدأ بموضوعات النحو، فتقدمت بعض موضوعات الصرف على موضوعات النحو، ومن أمثلة ذلك: "باب ما كان لفظه مقلوبًا"، و"باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد"، و"باب حروف البدل" وباب معرفة الأفعال: أصولها وزوائدها، وباب الادِّغام، وغيرها من الأبواب.

وهناك موضوعات ٱستوفى الحديث عنها في باب واحد طال فيه الشرح، وطرح كل ما يتعلق بها من مسائل مثل: باب الٱستثناء [1]، وباب النداء [2]، وباب الإدِّغام [3]، وباب التصغير [4].

وخصص جانبًا تطبيقيًا أطلق عليه "باب مسائل طوال يُمْتَحَن به المتعلِّمون"[5]، وهي ليست مسائل مطروحة للاختبار، وإنما هي مسائل مُفسَّرة ومعللة ومشروحة للمتعلمين، لكنَّها طويلة مركبة نحو ما ورد في باب "من مسائل الفاعل والمفعول به" فيعلل ويفسر مثل هذا التركيب في قوله: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الضَّارِبِ زَيْدًا عَبْدَ اللهِ"[6]

منهجية ٱبن السراج: إنَّ الأصول في النحو أبرز مؤلفات ٱبن السراج، وكان الكتاب الثالث في النحو بعد كتاب المبرد" المقتضب"، ولا يقل عنه أهمية، فهو كتاب جمع بين دفتيه مادتي النحو والصرف بمنهجية مختلفة إلى حدٍّ ما عن منهجية ابن المبرد، وبعد الٱطّلاع على الكتاب تبين لنا مايلي:

وجدنا أَنَّ ٱبن السراج قد ٱستهل كتابه بتعريف ٱصطلاح النحو، الٱصطلاح الأصل، والقاعدة التي انطلق منها إلى الموضوعات النحوية في كتابه، فكانت المنهجية واضحة في تقسيم كتابه إلى أبواب ومباحث.

---

(١) المبرد / المقتضب / ٣٨٩/٤- ٤٢٩

(٢) المبرد / المقتضب / ٤/ ٢٠٢- ٢٧٤.

(٣) المبرد / المقتضب/ ١/ ١٩٢- ٢٥٤

(٤) المبرد / المقتضب/ ٢/ ٢٣٦- ٢٣٩

(٥) المبرد / المقتضب / ١/ ٢٢ -٢٨، و٤/ ٥٩- ٧٠

(٦) المبرد / المقتضب/ ١/ ١٣.



كشفَ عن الغرض من تأليف الكتاب في مُستهله فقال:"وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطَّردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذِكْر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز"(١)، ويؤكد ذلك في ثنايا كتابه فيقول في موضع آخر:" ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالِم دون المُتعلّم، ٱحتجت إلى ما يقرب على المتعلم"(٢)، ويعيد تأكيد هذا الغرض من تأليف الكتاب بقوله:" قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارًا كافيًا فيه دُربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب، فهو كتاب أصول"(٣). فالغرض من كتابه شرح العلة التي تطرد؛ لفهم كلام العرب، وهو كتاب للمتعلم والعالم، فكان في الأصول والشائع من نحو العرب وكلامهم.

وفَصَلَ بين موضوعات النحو والصرف خلافًا عمًّا وقع في كتاب المبرد، فقسَّم كتابه إلى قسمين: النحو والصرف، فالقسم الأول بجزئيه يضمُّ مادة النحو، والجزء الثالث يضمُّ مادة الصرف، وإن ذكر شيئًا منها في آخر الجزء الثاني.

ورَتَّبَ ٱبن السراج موضوعات الكتاب ترتيبًا منطقيًا متسلسلًا يَسْهُل على المتعلم الوصول إلى المعلومة، فبدأ موضوعات الكتاب بتعريف أقسام الكَلِم: الاسم والفعل والحرف، وشرحها شرحًا وافيًا، وأتبع ذلك بذكر العوامل وقام بشرحها.

وقَسَّمَ الموضوعات إلى أصول وفروع، فمثلًا بدأ بالمرفوعات وذكر فروعها نحو: المبتدأ والخبر وغير ذلك، ثُمَّ شرع في شرح كل فرع منها.

وعلى ذلك، يمكن وصف الكتاب بالمنهجية العلمية، فهو كتاب علمي يزخر بالمادة العلمية المرتبة المحكمة الترابط بجسور ممتدة بين موضوعات الكتاب التي تبدأ بالأصول وتعقبها الفروع.

ومع ذلك، فهو لا يختلف عن كتاب المبرد بما يتضمنه من مادة علمية ثرَّة، إلا أنه يختلف عنه في ترتيب أبوابه وموضوعاته وشرح ٱصطلاحاته، حتى يسهل على المتعلم

---

(١) ٱبن السراج/ الأصول في النحو، ٣٦/١.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٣٧.

(٣) ٱبن السراج/ الأصول في النحو / ١/ ٢٩، ٣٢٨

فَهْم محتواه ومادته، بينما كانت مادة المقتضب الثرة أيضًا متوزعة في أبواب ليس بينها ربط محكم بقدر ما جاء في أصول ٱبن السراج، وفعلًا بقي النحو مجنونًا، إلى أنْ عقَّلَه ٱبن السراج، فرتبه في أبواب محكمة منسقة مترابطة، وبذلك أنقذه من الفوضى في عرض المادة إلى عرضٍ فيه من التبويب والتنسيق والترابط ما يكفي لتعقيله.

فأهم ما يميز منهج ٱبن السراج عن أُستاذه المبرد أمران: الأول: الترتيب والتسلسل في رسم منهج الكتاب من حيث تقسيمه إلى أبواب محكمة التسلسل والترابط فيما بينها، والثاني العناية بالٱصطلاحات كمفهوم اصطلاحي، فوضع لها حدودًا في بداية الكثير من الأبواب، وتوسع في شرحها.

### ٢. المذهب البصري في ٱصطلاحات المبرد:

المبرد صاحب المذهب النحوي البصري كما تبين في سياق الحديث عن المبرد والمقتضب، وهذا المذهب انعكس على ٱصطلاحاته فجاءت ٱصطلاحاته بصرية، منها: الإعراب والمعرب، ألقاب الإعراب وهي الرفع والنصب والجر، والجزم في الأفعال، والمبني، والمبتدأ والخبر، والمتعدي واللازم، ٱسم الفعل، المفعول به، المفعول فيه، العطف، النعت، البدل، النداء، القسم، وغيرها من الٱصطلاحات البصرية العديدة في كتابه، وذكر البصريين في الكثير من المسائل النحوية في كتابه، ومثال ذلك ما ورد في مفهوم التنازع الذي ذكره في باب من إعمال الأول والثاني، "وذلك قولك: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، والذي يختاره البصريون، إعمال الفعل الآخر في اللفظ"[(١)]، ومثال آخر في مسألة وزن معيشة "فيرى البصريون كسيبويه والخليل وغيرهما من النحويين البصريين أن معيشة يجوز أن تكون مَفْعُلَة، ويجوز أن تكون مَفْعِلَة، ولكن تقلب ضمتها كسرة حتى تصح الياء"[(٢)].

ومن ذلك يتبين أن المُبرِّد البصري المذهب من الطبيعي أن يستعمل الٱصطلاحات البصرية بدليل ذكر آراء بصرية في عرض الاصطلاحات وشرحِها كما ورد في المثالين السابقين.

---

(١) المبرد/ المقتضب / ٤ / ٧٢.

(٢) المبرد / المقتضب / ١/ ١٠١.

### ٣.المذهب البصري في ٱصطلاحات ٱبن السراج:

أمّا ٱبن السراج فهو أيضًا صاحب المذهب النحوي البصري، ٱستعمل الٱصطلاحات البصرية، يُذْكَرُ منها: الإعراب والمعرب البناء والمبني، المبتدأ والخبر المتعدي، المفعول به، المفعول معه وغيرها من الٱصطلاحات البصرية، ويتمثل المذهب البصري في شرح ٱصطلاح الخَلْف، إذ يرى البصريون أن مظنون في:" ظَنَّ رَجُلٌ مَظْنُون عَمْرٌو أَخَاهُ زَيْدًا، صفة قامت مقام الموصوف"[١]، كما يتمثل في شرح ضمير الفصل عندما قال:" إذا قلت: زَيْدٌ هُوَ العَاقِلُ، قطعت "هو" عن توهم النعت، فهذا الذي يسميه البصريون فصلًا"[٢]، وكذلك أخذ برأي البصريين في وزن مَعِيشَةٍ فقال: كان الخليل يقول: يصلح أن تكون مَفْعَلَة، ويصلح أن يكون مَفْعِلَة"[٣].

وبما أن المُبرد وتلميذه ٱبن ٱلسراج من أصحاب المذهب البصري، فمن الطبيعي أن تأتي الٱصطلاحات في مقتضب المبرد، وفي أصول ٱبن السراج ٱصطلاحات بصرية، كما وردت الآراء البصرية في الكتابين التي تؤكد ٱتّباع آراء البصريين وٱستعمال ٱصطلاحاتهم.

### ٤.الاصطلاحات الكوفية المشتركة عند المبرد وٱبن السَّراج:

ومع أن المبرد وٱبن السَّراج بصريا المذهب إلا أن كتاب كلٍّ منهما لم يخلُ من الٱصطلاحات الكوفية، وهذه طائفة من الٱصطلاحات الكوفية المتناثرة بين طيات المقتضب للمبرد والأصول في النحو لابن السَّراج:

مالم يسمَّ فاعله: ويقابله عند البصريين نائب الفاعل، وقد ٱستعمله المبرد في المقتضب في أكثر من موضع [٤]، وكذلك ٱستعمله ٱبن السَّرج، فذكره في أكثر من موضع في "أصوله"[٥]، ويُعدُّ هذا الٱصطلاح من ٱصطلاحات الكوفيين، وقد ٱستعمله الفراء في

---

(١) المبرد / المقتضب/ ١/ ١٨٥

(٢) المبرد / المقتضب / ٢/ ١٢٥.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٣٤٨.

(٤)المبرد / المقتضب / ١/ ٩٣، ٩٥، و١٠٢/٤، ٣٣٢.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٧٧، ٨١، ١٤٠، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٥٨، و٢/ ٢٨٨، ٣٤٩، ٤٠٧ و٣/ ٣١٣



معاني القرآن عندما قال: مالم يُسمَّ فاعله إذا خلا بٱسم رفعه"[1]، فالمقصود به هنا الفعل المبني للمجهول ويقول في موضع آخر بقوله:" (ما) في موضع مالم يسمَّ فاعله" في قوله تعالى:﴿ **وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ**﴾[2] [3].

التفسير: ٱستعمله المُبرّد معبرًا به عن التمييز في قوله: وخَمْسَةَ عَشَرَ عدد مبهم لازم له التفسير، فتقول: خَمْسَةَ عَشَرَ رِجَالًا، كما تقول: أَفْرَهُ النَّاسِ عَبْدًا، وأَفْرَهُ النَّاسِ عَبيدًا [4]، هذا يعني أن المبرد يستعمل التفسير بدلالة التمييز، يجيز أن يكون تفسير(تمييز) العدد المركب مفردًا وجمعًا.

وأما ٱبن السراج فقد ٱستعمل التفسير والمُفَسِّر [5] دلالة على التمييز. وقد ٱستعمل الكوفيون التفسير والمُفسِّر بالدلالة نفسها، ومن ذلك ما قاله الفراء مستعملًا التفسير في شرح قوله تعالى:﴿ **ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ**﴾[6]، ومن العرب من نصب السنين بالتفسير للعدد"[7]، للعدد"[7]، واستعمل الفراء بالإضافة إلى التفسير المُفَسِّر، ومن ذلك ما قاله الفراء في كتابه كتابه معاني القرآن:"والمُفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا"[8].

النَّسَق: استعمله المبرد معبرًا به عن العطف بحروف العطف [9]، وقد ٱستعمله أيضًا ٱبن السراج بمعنى العطف [10]، وأطلق على حروف العطف حروف النسق [11].

---

(١) الفراء / معاني القرآن / ١١٢/٢.

(٢) سورة المائدة /٣.

(٣) الفراء/ معاني القرآن / ١/ ٣٠١ وينظر: ١/ ٣٥٧، ٢/ ٣٣٢

(٤) المبرد/ المقتضب / ٢/ ١٦٥. وينظر: ٣/ ٣٤، ٢/ ١٤٤، ١٤٥.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٥٤، ١١٤، ٣٢٣/ ٣٢٤،٣٢٥، ٤٠٥، و٢/ ٢٣٠، ٤٢٨، ذكر فيها التفسير، و / ١/ ٣٢٣، ٢٣٠و ٢/ ٢٢٩، ٣٢٥، ذكر فيها المفسر.

(٦) سورة الكهف / ٢٥.

(٧) الفراء / معاني القرآن / ٢/ ١٣٨، ١٦٦، ١/ ١٧، ٧٩، ٢٢٦.

(٨) الفراء، معاني القرآن / ١/ ٧٩، وينظر: ١/ ٢٢٥ -٢٢٦، ٢٥١،٣١٤، وينظر: ٢/ ٣٣،١٤١، ١٦٦.

(٩) المبرد / المقتضب/ ٤/ ١٤، استعمل"النسق".وينظر: ٢/ ٣٩، قال: والتي تَنْسِق ثُمَّ

(١٠) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ١٤٢١، ٤٢٦، و٢/ ٥٩، ٧٦، ٧٨، ١٧٠، ١٧٩، ٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢٢٦، ٣٥١.

(١١) ٱبن السراج، الأصول في النحو / ٢/ ٥٩



وهذا الٱصطلاح من ٱصطلٱحات الكوفيين، يقول ٱبن يعيش:" فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين"[1]، ويُؤَكَّدُ ذلك بقول الكسائي في شرح قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [2]، فقال يجوز أن يكون و" الموفون" نسقًا على"مَنْ" و" الصابرين" نسقًا على"ذوي القربى"كأنه قال: آتى الصابرين[3].

وكذلك ٱستعمله الفراء فقال:" قوله تعالى:﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْئَلُوا رَسُولَكُمْ﴾[4]، أَمْ (في المعنى) المعنى) تكون ردّا على الٱستفهٱم على جهتين ٱحداهما: أن تفرّق معنى أي، والأخرى أن يستفهم بها، فتكون على جهة النسق [5].

النَّعْت: ويقابله الصفة عند البصريين، وقد ٱستعمله ٱلمبرد في عنوانات أبواب كتابه، نحو: هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال [6]، وباب مَجْرى نعت النكرة عليها [7]، كما وجدت وجدت هذا الٱصطلاح مُتوزِّعًا في أبواب المقتضب إلى جانب الصفة [8].

وكذلك ٱستعمله ٱبن السراج، وكثُر ٱستعماله في" الأصول" حتى يُظن بأن ٱبن السراج كوفي المذهب، وقد يستدل من هذه الكثرة في ٱستعمال ٱصطلاح النعت على أن جذوره بصرية المنشأ، ثُمَّ ٱستعمله الكوفيون، وأصبح من ٱصطلاحاتهم المعتبرة. إلا أن السيوطي يقول:"

---

(١) ٱبن يعيش، شرح المفصل للزمخشري/ ٢٧٦/٢.

(٢) سورة البقرة / ١٧٧

(٣) الكسائي، علي بن حمزة/ معاني القرآن/ تحقيق: عيسى شحاتة عيسى/ دار قباء / مصر / ١٩٩٦م/ ٨٣.

(٤) سورة البقرة / ١٠٨.

(٥) الفراء/ معاني القرآن / ٧١/١، ٧٥، ١٩٧، ٢٧٣ ٢/ ٢٠٨، ٧/٣، ٥٢، ٢١٦.

٦) المبرد / المقتضب، ٢٦١/٣.

(٧) المبرد / المقتضب، ٤/ ٢٨٦. وينظر: ٣٢٢/٤، ٣٦٧، ٣٦٩،

(٨) ينظر: ١/ ٣٦، ٥٣، ٦٦، و٥٢/٢، ٣/ ٥١، ٩١

والنعت من تعبير الكوفيين وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة" [١]، ويُؤَكِّدُ ذلك ٱستعمال الكسائي له في شرح قوله تعالى:﴿**وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾"[٢]، قرأ زيد بن علي "هدى ورحمةٍ" بالخفض على النعت، أو على البدل من علم"[٣]، وكذلك ٱستعمل هذا الٱصطلاح الفراء في كتابه معاني القرآن عندما يقول:" وقوله تعالى:( **وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ**) [٤]، إن شئت رفعت مُصَدِّق، ونويت أن يكون نعتًا للكتاب؛ لأنه نكرة"[٥]

القَطع: ٱستعمله المبرد في كتابه المقتضب، ويعني: قطع التابع عن المتبوع، ويقع عنده في الحال والعطف [٦]، وكذلك ٱستعمله ٱبن السراج بالمعنى نفسه [٧]، وهو ٱصطلاح كوفي كوفي ٱستعمله من ٱئمة الكوفة الكسائي، وقال في شرح قوله تعالى:﴿ **وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّن عِندِ اللّهِ**﴾[٨]، وهو منصوب على القطع"[٩]. والمنصوب على على القطع في هذه الآية كلمة(ثوابًا). وكذلك ٱستعمله الفراء بمعنى الحال، وذلك في إعراب" قوله تعالى:﴿ **وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ**﴾[١٠] منصوب على القطع لأنه نكرة نعت به معرفة [١١].

الدعاء والمدعوّ: ٱستعمل المبرد الدعاء بدلالة النداء [١٢]، واستعمل المدعوّ بدلالة المنادى في باب عنوانه" الحروف التي تنبه بها المدعوّ، وباب آخر عنوانه" لام المدعوّ

---

(١) السيوطي / همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ ١٧١/٥.

(٢) سورة الأعراف / ٥٢.

(٣) الكسائي/ معاني القرآن/ ١٤٣.

(٤) سورة البقرة /٨٩.

(٥) الفراء/ معاني القرآن / ١/ ٥٥، وينظر: ١/ ٢٨٣، ٤٦٢، ٤٧١، ٨٩/٢، ٥/٣.

(٦) المبرد / المقتضب / ٢/ ٦٦ -٦٧، وينظر: ٢٥٢/٤

(٧) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٢١٥- ٢١٦

(٨) سورة آل عمران / ١٩٥.

(٩) الكسائي / معاني القرآن / ١٠٩، وينظر: ١١١، ١٩٨، ٢٠٧، ٢٠٨.

(١٠) سورة آل عمران/ ١٨.

(١١) الفراء / معاني القرآن / ١/٢٠٠.

(١٢) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٢٦٤، ٢٦٦، واستعمل دعوت، وأدعو، ٤/٢٠٢

المستغاث به ولام المدعوِّ إليه [1]، ولكن النداء والمنادى كان الأكثر حضورًا في المقتضب، وكذلك ٱستعمله ٱبن السراج[2] بمعنى النداء والمنادى. وتبدو قلة استعمال هذا الٱصطلاح عند العالمين دليلًا على أن الٱصطلاح كوفي، فهو من ٱستعمالات الفراء، فٱستعمل الدعاء في قوله: يا حَسْرَتى، يا ويلتا مضاف إلى المتكلّم يحوّل العرب الياء إلى الألف في كلّ كلام كان معناه الٱستغاثة، يخرج على لفظ الدعاء[3]، وٱستعمل المدعوّ عندما قال: وهو بمنزلة المدعوّ تقول: يا عَمْرُو والصَّلْتُ أقبلا، فتجعل الصلت تابعًا لعمرو وفيه الألف واللام؛ لأنك نويت به أن يتبعه بلا نيّة"يا" في الألف واللام[4]. وهذا يعني أن الصلت بمنزلة المدعوّ أي: المنادى.

ومن خلال ذلك يبدو لنا التوافق بين إمامين من أئمة البصريين المبرد وٱبن السراج من جهة والفراء إمام الكوفيين من جهة أخرى في ٱستعمال ٱصطلاح الدعاء والمدعوّ.

الخفض والخافض والمخفوض: ٱصطلاحات ٱستعملها المبرد وتوزعت في أجزاء المقتضب [5]، وٱستعملها ٱبن السراج في أصوله [6]، ويقابلها الجر والجار والمجرور عند البصريين.

---

(١) المبرد/ المقتضب /٢٣٣/٤، ٢٥٤، وينظر: ٢١٦/٣، ٣٢٩٨، ٢٩٩، ٢٦٦.

(٢) ٱبن لسراج/ الأصول في النحو/ ٢/ ١٧٠،ذكر فيها الدعاء، و/١/ ٣٢٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ذكر فيها المدعوّ.

(٣) الفراء / معاني القرآن / ٢/ ٤٢١

(٤) الفراء / معاني القرآن / ١/ ١٢١، وينظر: ١/ ٤١٦.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٥٧/١، ١١١، ١٣٧، و٢/ ٣٥، ٣٨، ٩٤، و٣/ ١٧، ٣٧-٤٠، ٥٦، و١٥/٤، ٢٤، ٢٠٠، ٢١٣. وهناك الكثير من الصفحات التي استعمل فيها اصطلاح الخفض. وذكر الخافض/ ٢/ ٣٨، و٣/ ٦٠-٦٢، وذكر المخفوض، ١/ ٢٤٨، ٢٦٩، و٢/ ٣٠٢، ٣١٧، ٣/ ٦١، ٧٣، ١١١، ١٣١، ١٧٤، ٢١١، و٤/ ٢٩٤.

(٦) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ذكر الخفض ١/ ٣٧، ٤٠، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ١٢٥، ٢٠٤، ٣٠٨، و2/ ١٤٦، ١٧٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٧٣، ٣٧٥. وذكر الخافض/ ١/ ٣٠١، ٢/ ٢٥٩، وذكر المخفوض/ ١/ ١/٥٧، ٢٨٢، ٢٩٦، ٤٢٣، ٤٣٠، و٢/ ٧، ٦٩، ٧٧، ٧٩، ١١٥، ١١٦، ١١٩.



وكان الخفض أكثر شيوعًا من الخافض والمخفوض، وقد ٱستعمله الكسائي في"معاني القرآن" ومن ذلك قوله: "وقوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ [(١)]، "أن يكفروا": إن شئت كانت في موضع خفض ردًّا على الهاء في به"[(٢)]، وكذلك الفراء قال: أن يكفروا" في موضع خفض ورفع فأما الخفض فأن تردّه على الهاء التي فى "به" كأنّك قلت: اشتروا أنفسهم بالكفر[(٣)]، وقد شاع ٱصطلاح الخفض في المقتضب حتى يُظَن بأن صاحب المقتضب كوفي المذهب، وقد يعود ذلك إلى أن الخفض والجر لا يختلفان في المعنى، "والخَفْضُ والجَرُّ واحد"[(٤)]، وهذا ما يراه البصريون، وكذلك يقول ٱبن السراج: "وقولي خفض وجر بمعنى واحد"[(٥)]، وإنَّما يعود الفرق إلى الٱختلاف في سبب التسمية، فالخفض يعود إلى" انخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وأما الجر فذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد" [(٦)].

الكناية أو المُكنَّى: ٱستعمل المبرد الكناية والمكنى [(٧)] بمعنى الضمير والمُضمر، وأَمَّا ٱبن السَّراج، فقد ٱستعمله في كتابه [(٨)]، ولكن بقلة نادرة، يبدو لنا بعد البحث في المقتضب أن أن ٱستعمال الكناية والمكنى لم يكن شائعًا عند ٱبن السراج مما يدل على التزامه بالٱصطلاح البصري الضمير والمضمر. والكناية ٱصطلاح كوفي شاع عند الفراء في معاني

---

(١) سورة البقرة/ ٩٠.

(٢) الكسائي / معاني القرآن/ ٧٦، وينظر: ١٣٦، ١٩٢.

(٣) الفراء / معاني القرآن / ٥٦/١.

(٤) ٱبن منظور / لسان العرب/ ٧/١٤٦

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٤٠٨/١

(٦) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٩٣.

(٧) المبرد / مقتضب/ ١/ ٧، و٢٤٨، ذكر الكناية. ٣/ ٢١٢، ٢٥٥، ذكر المكنى.

(٨) ٱبن ٱلسراج/ الأصول في النحو / ٢/ ٣٥٩، ٣٨٠، ٤٥٩ ذكر فيها الكناية، و / ٢١٥، ٢٥٦، ذكر فيها المكني

القرآن فقال: وقوله تعالى:( **فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**)[1]، الهاء كناية عن القرآن فأتوا بسورة من مثل القرآن [2]، وكذلك ٱستعمل المكنى بالمعنى نفسه، ومن ذلك قوله: وأَمَّا من قال" عليهِم" عليهِمْ" فإنه ٱستثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة؛ لكثرة دور المكنى في الكلام [3]، والمؤكد هنا أن المكنَّى هو الضمير هم.

هاء التأنيث: ٱستعمل الفراء هاء التأنيث كثيرًا في كتابه، ويقصد بها تاء التأنيث [4]، وكذلك ٱستعملها بهذا المدلول ابن السراج [5]، وهذا ٱصطلاح كوفي استعمله الفراء فقال:" ويقولون هذه طلحة قد أقبلت بهاء التأنيث [6]، ويبدو لي أن المبرد ٱستعمل هاء التأنيث أكثر من الفراء، وقد يعني ذلك: أن هذا الٱصطلاح بصري النشأة وٱستعمله الفراء بعد ذلك.

التبيين: ٱستعمله المبرد بمعنى التمييز [7]، وٱستعمله ٱبن السراج بالمعنى نفسه أي: التمييز [8]، وهذا الٱستعمال بخلاف الٱستعمال الكوفي الذي يعني البدل، "ويذكر الأخفش أن الكوفيين يسمونه التبيين"[9]، أي: يسمُّون البدل تبيينًا.

التكرير: أشار به المبرد إلى التوكيد اللفظي [10]، وأطلقه ٱبن السراج على التوكيد اللفظي بوضوح، وذلك عندما تحدث عن أقسام التوكيد فيما سبق [11]. واستعمله الفراء بالمعنى

---

(١) سورة البقرة /٢٣.

(٢) الفراء / معاني القرآن / ١/ ١٨، ١٠٤، ٢٨٦، ٣٠٧/٢، ٣٦٨، ٣٩٥، ١٢٧/٣، ٢٠٥، ٢٦٦.

(٣) الفراء / معاني القرآن /٥/١، ٢٣١، ٣١١، و٨٥/٢، ١٦٣، ٢٢٦، و٣/ ٢٨٧.

(٤) المبرد/ المقتضب/ ١/ ١٥٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، و١٦٢/٢، ١٦٣، ٢٢٢، ٢٣٩، ٢٤١، /١٤٢، و٣/ ١٣٤، ١٣٥، ١٥٦، ١٨١، و٤/ ٧/ ١٨/ ٢٠، ٢٤٣، ٢٥٩.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢/ ٨٣، ١٠٧، ٣٧٣، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٩، ٤٤٧، و٣/ ١٥، ١١، ١٦/ ٣٦، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٨٤، ١٤١، ١٥١، ٣٠٨، ٢٨٥، ٤٦٨.

(٦) الفراء/ معاني القرآن/ ٣٨٨/١، وينظر:١/ ١٢٩و٢/ ٢٣٥.

(٧) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٩١، و٢/ ١٦٤، ٢٠٩/٤.

(٨) ٱبن ٱلسراج / الأصول في النحو / ١/ ٢٤٨، ٣٣٥.

(٩) السيوطي / همع الهوامع / ٥/ ٢١٢

(١٠) المبرد / المقتضب / ٤/ ٣٩٦.

(١١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ١٩



نفسه، وقد سبق ذكره[1]، ومرة أخرى ٱستعمله ليدلّ به على ٱلبدل، فيقول: وقوله عز وجل:﴿**كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾[2]، ناصِيَةٍ على التكرير، كما قال تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾ [3] [3] صِراطِ اللَّهِ المعرفة ترد على النكرة بالتكرير"[4].

ومن ينظر إلى ٱصطلاحي التكرير والتوكيد يلاحظ العلاقة الخفية التي تجعل اللفظين متقاربين في المعنى، فالتوكيد علة التكرير، فتكرير ناصية جاء بعلة التوكيد، ولو ذهبنا إلى البدل نجد أن البدل المطابق يتضمن تكرارًا.

الخَلْف: ٱستعمله المبرد مرة واحدة بمعنى المُخالفة، مخالفة قاعدة نحوية، فلا يُقال: هَلْ مِنْ زَيْدٍ؟ فلا يُسْأَل عن قليل الجنس [5]، وهذا ٱستعمال يختلف عن ٱستعمال الكوفيين الذي الذي يدل على إقامة الصفة مكان الموصوف وٱستعمله ٱبن السراج بأكثر من دلالة، فٱستعمله بدلالتين: إقامة الصفة مكان الموصوف، ويسميه الكوفيون خَلْفًا، وٱستعمله بدلالة العِوَض، فينفي أن تكون الواو عوضًا عن "رُبَّ" أو "كَمْ"، وشرحه شرحًا وافيًا [6]. وفي الواقع لم أعثر عليه عند الفراء، وهو يختلف عن الخِلاف الذي يعنيّ" أن الظرف الواقع بعد المبتدأ ينصب على الخلاف"[7] وكذلك أطلقوه على نصب المفعول معه [8].

---

(١) الفراء/ معاني القرآن / ٢/ ٤٥، وقد استعمل التكرير بمعنى البدل، ينظر: / ٥٦/١، ٢/ ١٤٠، ٣/ ٢٧٩

(٢) سورة العلق/ ١٥ -١٦.

(٣) سورة الشورى / ٥٢ -٥٣.

(٤) الفراء / معاني القرآن/ ٣/٢٧٩.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٤٥٧.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ١٨٥ -١٨٦، ٣٧٦، ٤٢٠ -٤٢١.

(٧) ٱبن ٱلأنباري، أبو البركات / الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٢٠٢

(٨) ٱبن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٢٠٦. وينظر: السيوطي / همع الهوامع/ ٣/ ٢٣٧.

الموضع: ٱصطلاح ٱستعمله المبرد ليدُلَّ به على ٱسم المكان ومن ذلك قوله: "وهذا مَرَمُكَ إذا أردت الموضع الذي تروم فيه"[1]، وكذلك ٱستعمله ٱبن السراج بالدلالة نفسها وذلك في قوله: الموضع والمصدر يجيء على "مَفْعَل" [2]، وهو من الٱصطلاحات التي استعملها الفراء فقال: المَنْسَك في كلام العرب الموضع [3].

وهذه الاستعالات المشتركة للٱصطلاحات الكوفية تعني توافق المبرد وٱبن السراج في ٱستعمال ٱصطلاحات النحو الكوفي إلى حدّ ما.

**٥. ٱصطلاحات كوفية ذكرها المبرد ولم يذكرها ٱبن السراج:**

ما يَجَرى ومالا يَجْرى: ٱصطلاح استعمله المبرد [4]، وهو من ٱصطلاحات الكوفيين فقد تردد كثيرًا في معاني القرآن للفراء، ومن ذلك قوله في قوله تعالى:﴿ **لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا** ﴾[5]، نصبت المواطن لأن كلّ جمع جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يجرى مثل: صَوَامِعَ، ومَسَاجِدَ، وقَنَادِيلَ، وتَمَاثِيلَ، ومَحَارِيبَ. وقوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ حُنَيْنٍ**﴾ وجرى (حنين) لأنه ٱسم لمذكّر[6]. وفي الواقع لم أجد غير هذا الٱصطلاح الكوفي الذي ٱنفرد المبرد بٱستعماله عن ٱبن السراج.

**٦. ٱصطلاحات كوفية ذكرها ٱبن السراج ولم يذكرها المبرد:**

ورد في الأصول ٱصطلاحات كوفية لم يذكرها المبرد صاحب المقتضب منها:

---

(١) المبرد / المقتضب / ١/ ١٠٨.

(٢) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ٣/ ١٤٤٥.

(٣) الفراء / معاني القرآن / ٢/٢٣٠، وينظر: ٢٨٠ -٣/٢٨١.

(٤) االمبرد / المقتضب/ ٣/ ٣٠٩، ٢/ ٢٨٦، ٣/ ١٧٩.

(٥) سورة التوبة/ ٢٥.

(٦) الفراء / معاني القرآن / ١/ ٤٢٨ -٤٢٩.

التقريب: ذكره ٱبن السراج وشرحه بقوله: وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها وذا) وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائماً، وها أنذا جالساً، وها أنت ذا ظالماً. وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب وهو: إذا كان الٱسم ظاهراً جاء بعد "هذا" مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة، فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال [1].

ويبدو لنا من هذا النص أن ٱبن السراج غير مطمئن لٱصطلاح التقريب هذا، بدليل أنه لم يذكره في كتابه إلا مرة واحدة، ولم ينقله بلسانه، وإنما جاء به على لسان قوم من العرب، ولعله يقصد الكوفيين، ويؤكد ذلك بقوله: هذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب، وآخر الأدلة أن البصريين ينصبون ما يعتبره الكوفيون خبرًا للٱسم الظاهر بعد هذا على الحال، وليس خبرًا منصوبًا على التقريب.

وهذا يعني أن ٱبن السراج يميل إلى ما ذهب إله أستاذه عندما تحدث عن عامل النصب في الحال الواقعة بعد اسم الإشارة فيقول:" وتقول: هذَا زَيْدٌ رَاكِبًا، وذَاكَ عَبْدُ اللهِ قَائِمًا، فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً؟ قيل له: (هذا) إنما هو تنبيه، كأنك قلت: انتبه له راكباً، وإذا قلت: ذَاكَ عَبْدُ اللهِ قَائِمًا (ذاك) للإشارة كأنك قلت: أُشِيرُ لَكَ إِلَيْهِ رَاكِبًا، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها"[2]، وهاهو ذا المبرد لا يرى أن التقريب عامل في نصب اللفظتين:(راكبًا وقائمًا)، فجاء النصب على الحال بتقدير: فعل ينسجم مع ٱسمي الإشارة في الجملتين.

ولعل السيوطي يبين مذهب الكوفيين في ٱصطلاح التقريب، حين يقول: "ذهب ٱلكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في ٱحتياجهما إلى ٱسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: هذَا الخَلِيفَةُ قَادِمًا، فالمرفوع بعد ٱسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت" كان" من: كَانَ زَيْدٌ

---

(١)ٱبن السراج / الأصول في النحو / ١٥٢/١

(٢)المبرد/ المقتضب/ ٤/ ١٦٨.



قَائِمًا [١]. وذكر التقريب من أئمة النحو الكوفي ثعلب في"مجالس ثعلب"[٢]، وشرحه الفراء في معاني القرآن [٣].

فالتقريب وإن ذكره ٱبن السراج يبقى ٱصطلاحًا كوفيًا، فهو لم يستعمله في كتابه، وعندما ذكره نسبه للكوفيين.

المَجْهُول: ذكره ٱبن السراج في " الأصول" ويعني به ضمير الشأن، وقد ذكره وشرحه في أكثر من موضع[٤] كما ذكر سابقًا، وهو من الٱصطلاحات التي ٱستعملها الكوفيون، وسمُّوه مجهولًا؛ لأنه لا يُدرى عندهم ما يعود عليه[٥]، وذكره من الكوفيين ثعلب في مجالسه ذلك في قوله:" مَنْ هُوَ قَائِمٌ جَارِيَتُك، ويُسمَّى مجهولًا، وهو يشبه: مَنْ هُوَ قَائِمَةٌ جَارِيَتُكَ"[٦]، فالضمير(هو) ضمير شأن تقدم جملة"قَائِمٌ جَارِيتُكَ"، وكذلك ذكره الفراء في قوله: كان من عادة كان عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في كان اسمًا مجهولاً، وذلك جائز في أظن واخواتها تقول: أَظُنُّهُ زَيْدٌ أَخُوكَ"[٧]، وأكد الزمخشري أن المجهول اصطلاح كوفي بقوله:" يقدمون قبل الجملة ضميرًا يسمَّى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين"[٨].

العِمَاد: ذكره ٱبن السراج في الأصول وهو يقابل ضمير الفصل عند الكوفيين وقال: قال الفراء: أدخلوا العماد، ليفرقوا بين الفعل والنعت، لأنك لوقلت: زَيْدٌ العَاقِل لأشبه النعت، فإذا قلت: زَيْدٌ هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت، فهذا الذي يسمِّيه البصريون فصلًا

---

(١) السيوطي / همع الهوامع/ ٢/ ٧١.

(٢) ينظر: ثعلب / مجالس ثعلب/ ٤٢ -٤٣.

(٣) ينظر: الفراء / معاني القرآن / ١٢/١ -١٣.

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٨٦/١، ١٨٣، ١٨٢،١٨٣، ١٨٩، ٢٣٢، ٢٥٧، و٢/ ٢٢٥، ٢٥٦.

(٥) ٱبن عقيل / المساعد على تسهيل الفوائد / ١١٤/١.

(٦) ثعلب / مجالس ثعلب / ٣٨٧.

(٧) الفراء / معاني القرآن/ ١/ ٣٦١. وينظر: ١/ ٣٦٣.

(٨) ٱبن يعيش / شرح المفصل للزمخشري/ ٢/ ٣٣٤.



ويسميه الكوفيون عمادًا [١]. ويبدو من قول الفراء إن الفعل هو اسم الفاعل" العاقل"، ذلك أن الكوفيين يطلقون ٱصطلاح الفعل على ٱسم ٱلفٱعل وهذٱ ما قال به ثعلب في مجالسه: يا غلام أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الٱسم والفعل [٢]. ويبدو لنا أيضًا مما سبق أن ٱبن السراج غير مطمئن لٱستعمال ضمير العماد، فنسب هذه التسمية إلى الفراء والكوفيين، ونسب ضمير الفصل إلى البصريين وهو منهم.

الجَحْد: من ٱصطلاحات الكوفيين ويقابله النفي عند البصريين، وٱستعمله ٱبن السراج مرة واحدة [٣] كما سبق ذكره، والجحد: ٱصطلاح كوفي استعمله من أئمة الكوفة الكسائي في معاني القرآن فقال: الفرق بين "بلى ونعم" أن "بلى" إقرار بعد جحد و"نعم" جواب بعد جحد [٤]، وكذلك ٱستعمله ثعلب كما سبق ذكره [٥]، واستعمله الفراء كثيرًا في كتابه: معاني معاني القرآن، فيقول: وأما الجحد فقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ، قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ ولا تصلح هاهنا نعم [٦].

الصَّرْف: ٱستعمل ٱبن السراج الصرف كما سبق ذكره، وكان ذلك مرة واحدة بمعنى: نصب الفعل المضارع بعد الواو في أسلوب الشرط وبعد الفاء في جواب الشرط، وبعد واو المعية [٧]، وهذا ٱصطلاح كوفي عرفه الفراء وٱستعمله في معاني القرآن، يقول: والصرف

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/١٢٥.

(٢) ثعلب / مجالس ثعلب/ ٣٨٨.

(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣/ ٣٥١.

(٤) الكسائي/ معاني القرآن/ ٨٣، ١١٩.

(٥) ثعلب / مجالس ثعلب/ ١٥١.

(٦) الفراء / معاني القرآن / ٥٢/١، ٥٣، ٢٣٥، ٢٤٢، ٤٣٣، ٤٨٠، و٢/ ٢٩٨، ٢٩٩، و٣/ ١٣٧، ١٣٨، ٢١٩.

(٧) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٢/ ١٨٨ -١٨٩.

ان يجتمع الفعلان بالواو أو ثُمَّ أو الفاء أو "أو" وفي أوّله جحد أو استفهام، ثُمَّ ترى ذلك الجحد أو الٱستفهام ممتنعًا أن يكون في العطف فذلك الصرف (١).

لا التبرئة: من الٱصطلاحات الكوفية التي نسبها ابن السراج إلى الكوفيين (٢)، وهي لا النافية للجنس،

وذكرها الفراء في أكثر من موضع (٣). والظاهر أن معنى التبرئة لا يختلف عن نفي الجنس، فجملة مثل: لا رَجُلَ في الدار، تعني تبرئة لجنس الرجال من الوجود في الدار، ونفي جنس الرجال من وجود في الدار، فالٱختلاف في المسمَّى وليس في المعنى.

لام اليمين: ٱستعمل ٱبن السراج هذا الٱصطلاح في أكثر من موضع (٤)، وهو يقابل لام القسم عند البصريين التي استخدمها أيضًا، وشاعت في" معاني القرآن" للفراء، ومن ذلك قوله:" وفى قوله: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ (٥) إنما هي لام اليمين (٦) مما يدل على أنه ٱستعمال كوفي.

الخبر: ٱستعمل الخبر ليدلَّ به على الفعل عندما عرَّف الفعل بقوله: الفعل ما كان خبرًا، نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك (٧)، وهذا ٱستعمال كوفي ذهب إليه الفراء، يقول في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ (٨)، ومن رفع (الميتة) جعل (يكون) فعلا لها، اكتفى بيكون بلا فعل، وكذلك (يكون) فى كل الٱستثناء لا تحتاج إلى فعل، ألا ترى أنك تقول:

---

(١) الفراء، معاني القرآن / ١/ ٢٣٥، ٣٤، ١١٥، ٢٧٦، ٣٩١، ٢/ ٢٦٣، و٢٤/٣، ٦٤.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٣٨١.

(٣) ينظر: الفراء، الفراء/ معاني القرآن/ ١/ ١٢٠/ ١٢١، ٤٤٠/ ، و٢/ ٨٤، و٣/ ١٩٥.

(٤) ينظر: ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٢٥٩/١، و٢١/٢، و٣/ ١٧١.

(٥) سورة الحشر/ ١٢.

(٦) الفراء / معاني القرآن/ ١/ ٦٦، وينظر:٢/ ٤٤، ٦١، ٧٠، ١٣٠، ١٣٧، ٢٥٣، و١٤٢/٣.

(٧) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١١/ ٣٧.

(٨) سورة الأنعام / ١٤٥.



ذهب الناس إلا أن يكون أخاك، وأخوك. وإنما ٱستغنت كان ويكون عن الفعل كما ٱستغنى ما بعد إلا عن فعل يكون للاسم [١]. ويفهم من قوله أَنه ٱكتفى بيكون بلا فعل أي خب، فهي لا تحتاجه كونها تامة.

وهذه الٱستعمالات لٱصطلاحات النحو الكوفي تبين ميل ٱبن السراج لٱصطلاحات النحو الكوفي حيث تقدم على المبرد في ٱستعمال هذه الٱصطلاحات التي لم يستعملها المبرد في كتابه، وهذا دلالة واضحة على أَن الٱصطلاح النحوي ينزع إلى النضج والٱستقرار بسرعة هائلة.

**٧.الاصطلاحات البصرية التي ٱتفق فيها المبرد وٱبن السراج:**

الٱصطلاحات المشتركة بين الأستاذ وتلميذه كثيرة، فمعظم ما ذُكِرَ فيما تقدَّم في الفصول السابقة ٱتفقا في ذكرها ٱستعمالًا ومدلولًا، منها: العامل، المبتدأ، الخبر، الفعل، الفعل المضارع، الفعل الماضي، إنَّ وأخواتها، كان وأخواتها، الفاعل، مالم يُسمَّ فاعله.

وهذا الٱشتراك في الٱصطلاٱحات بين العالمين فيه دلالة على الٱتِّفاق والقبول، وفيه دلالة على أن هذا العلم، أعني: علم النحو، يَهِمُّ في النزوع إلى الٱستقرار في فترة وجيزة، وفي هذا مؤشر إلى أنَّ المذهب البصري قد ٱعتمد مثل هذه الٱصطلاحات.

**٨.ٱصطلاحات ٱنفرد بها المبرد عن ٱبن السراج:**

هناك ٱصطلاحات ٱنفرد المبرد بٱستعمالها لم ترد عند تلميذه ٱبن السراج، **منها:**

الآلة [٢]: ٱصطلاح ٱستعمله المبرد ليدل به على الحرف والٱسم والعامل، ولم أجد هذا الٱستعمال عند ٱبن السراج.

الفعل الممتنع [٣]: ٱصطلاح أطلقه المبرد على الفعل اللازم غير المتعدي.

---

(١) الفراء/ معاني القرآن/ ١/٣٦١.

(٢) المبرد / المقتضب/ ١/ ٩.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٣/ ١٢٨.



أفعال المقاربة [١]: ٱستعمل المبرد هذا الٱصطلاح وافرد له بابًا.

النعت والتكرير: ٱستعمل هذين الٱصطلاحين ليدلَّ على التوكيد، وذلك في قوله:" ٱعلم أَنَّ النعت على اللفظ والتكرير بمنزلة واحدة، وذلك قولك: لا رَجُلَ ظَرِيفَ لَك، والتكرير على ذلك يجري، تقول: لا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا"[٢]، فالنعت ظريفَ عدّه تكرارًا للرجل في المعنى، أَمَّا في ماءَ ماءَ فهو تكرار على اللفظ، وهذا ما يُسمَّى التوكيد اللفظي، وهذا الٱستعمال بهذه الدلالة الٱصطلاحية لم أجده عند ٱبن السراج.

التبيين [٣]: ٱستعمل هذا الٱصطلاح بدلالة عطف البيان، كما سبق ذكره في مبحث ٱصطلاحات الفضلة.

الٱسم الخاص [٤]: أطلق المبرد هذا التعبير على العلم، وعرَّفه بذكر أمثلة نحو: زَيْدٍ، وعمرٍو.

لا التي للنفي[٥]: أطلق المبرد هذا التعبير على لا النافية للجنس، وهذا ما تبين عندما شرح هذا الٱصطلاح.

وُصْلَة القَسَم[٦]: هذا ما أطلقه المبرد على لام اليمين، وعرفها بما تفيده من وصل أداة القسم بالمقسم به.

أبنية التكثير [٧]: أطلق هذا التعبير ويعني صيغ المبالغة أو أبنيتها، وعلة هذا الإطلاق تعود إلى الفائدة المُحققة من هذه الصيغ.

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٦٨.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٣٦٩.

(٣) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٢٠٩.

(٤) المبرد/ المقتضب/ ٤/٢٧٦.

(٥) المبرد / المقتضب/ ٤/ ٣٥٧.

(٦) المبرد/ المقتضب/ ٢/٣٣٤.

(٧) المبرد / المقتضب / ٢/ ١١٣

**٩. ٱصطلاحات ٱنفرد بها ٱبن السراج عن المبرد:**

**النحو [١]: وهو الٱصطلاح الأم للٱصطلاحات النحوية، فتقدم ٱبن السراج على أستاذه بٱستعمال النحو كٱصطلاح، وذكره في مستهل كتابه وعرَّفه، كما سبق ذكره. فهذا يعني: وضوح الرؤية النحوية عند ٱبن السراج التي ٱعتمد عليها في بناء أصوله النحوية القائمة على القياس والمسموع من كلام العرب.**

**الملاقي وما لا يلاقي [٢]: ٱصطلاح ٱستعمله ٱبن السراج مقابل الفعل المتعدي وغير المتعدي، فالملاقي: يلقى مفعولًا به فيتعدى إليه، وما لا يلاقي لا يلقى مفعولًا، فهو غير متعدٍ.**

**الواصل [٣]: أطلقه ٱبن السراج على الفعل المتعدي، فهو واصل إلى المفعول به.**

**المفعول له [٤]: ٱستعمل هذا الٱصطلاح بلفظه ومفهومه، وعرَّفه معللًا وقوعه.**

**المفعول المطلق [٥]: ذكر هذا الٱصطلاح بلفظه، ووضع له مفهومًا، وذكر أضربه.**

**المفعول معه [٦]: ذكر هذا الٱصطلاح على أنه الضرب الخامس من المفعولات، وٱستعمله بلفظه ووضع له مفهومًا.**

**التوابع [٧]: من الٱصطلاحات الكبرى التي يندرج تحتها عدة ٱصطلاحات، فقد ذكر هذا الٱصطلاح بلفظه، ووضع له مفهومًا كما تقدم ذكره في ٱصطلاحات التوابع.**

---

(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ٣٥/١.

(٢) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ١٦٩.

(٣) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ٧٣

(٤) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ٢٠٦.

(٥) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ١٥٩.

(٦) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/ ١٥٩، ٢٠٩

(٧) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١٤٦/١، و١٩/٢، ٢٣، ٤٥، ٤٦، ٥٥.



**لام الابتداء [1]: من ٱصطلاحات الحروف الي ذكرها ٱبن السراج، وعرفها بما تحققه من فائدة وموقع دخولها.**

**ما يجري مجرى الفاعل [2]: عبارة أطلقها ٱبن السراج، ويريد بها صيغ المبالغة، وعلة هذا الإطلاق مشابهتها الفاعل في المعنى، فتدل على من قام بالفعل على وجه التكثير.**

**ما عالجت به [3]: عبارة يريد بها ٱسم الآلة مثل: المِقَصّ الذي تقص به.**

---

**(١) ٱبن السراج / الأصول في النحو/ ١/٦٦، ٢٤١، ٢٧٥، ٤٣٤، و٢/ ١٢٤، ٢١٩، ٢٣٤.**

**(٢) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ١/ ١٢٣.**

**(٣) ٱبن السراج / الأصول في النحو / ٣/ ١٥١.**

## المبحث الرابع

## موازنة بين سمات الاصطلاحات

## عند المبرد وٱبن السراج

بعد البحث في ٱلاصطلاحات عند المبرد وٱبن السراج وجدنا أَنه لا بُدَّ من عقد موازنة بين سمات الٱصطلاحات عندهما، ومن أبرز هذه السمات:

**١.التسلسل والترتيب:**

كان المبرد بعيدًا عن الترتيب والتسلسل في عرض الٱصطلاٱحات، فتناثرت تناثُر الأبواب وتداخلها في المقتضب، بينما ظهر ذلك التسلسل والترتيب عند ٱبن السراج؛ فبدأ بشرح ٱصطلاح النحو، ثُمَّ تلاه بشرح أَقسام الكلم، والعامل الذي له أكبر الأثر في تنوع الٱصطلاحات وتعددها، وكان هذا التسلسل والترتيب مرتبطًا بتسلسل الأبواب وترتيبها في الأصول عند السراج.

**٢.أخذ الاصطلاحات بعين الاعتبار:**

لم يكن القصد إلى وضع الٱصطلاحات واردًا عند المبرد، فكانت تأتي عرضًا في سياق شرح المادة النحوية، بينما نجد القصد في وضع الٱصطلاحات كان واضحًا عند ٱبن السراج في مستهل الأبواب النحوية، فيُعرِّف ٱصطلاحات المرفوعات كلًا منها في بابه، وكذلك المنصوبات.

**٣.الدقة والوضوح في وضع الاصطلاحات وشرحها:**

لم تكن دقة المبرد ظاهرة في صياغة مفهوم الٱصطلاحات، بينما نجد ٱبن السراج أكثر دقة في ذلك، فالمبرد - مثلًا - لم يُعرف المبتدأ بل عرّف الابتداء بقوله: التنبيه والتعرية عن العوامل، وهو أول الكلام، بينما كان مفهوم ابن السراج للمبتدأ واضحًا ودقيقًا، فيعرفه بقوله: المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما

عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رُفِع بالٱبتداء، والخبر رُفع بهما، نحو قولك: اللهُ رَبُّنَا، والمبتدأ يُبتدأ فيه بالٱسم المحدَّث عنه قبل الحديث"، فهذا مفهوم شافٍ وافٍ لٱصطلاح المبتدأ.

**٤. صفة الألفاظ المعبرة عن الاصطلاح:**

جاءت بعض ٱصطلاحات المبرد طويلة العبارة وهو في هذا يشبه سيبويه، حيث تبدو وصفًا للٱصطلاح، بينما ٱختصرها ٱبن السراج في ألفاظ قليلة يسهل تداولها، ومن ذلك قول ٱبن السراج في ٱسم الفعل:" ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر" ٱختصره ابن السراج إلى" الأسماء التي تسمي به الفعل"، وكذلك ما قاله المبرد في كان واخواتها:" الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول، وٱسم الفاعل والمفعول لشيء واحد" اختصره ٱبن السراج بقوله:" كان وأخواتها"، فهذا ٱصطلاح متداول كُتب له الٱستمرار والٱستقرار إلى عصرنا.

**٥. تشعب الاصطلاحات:**

يعني ذلك تعدد الٱصطلاحات ذات الدلالة الواحدة، وقد تبين هذا التعدد عند المبرد، ومن ذلك أنه ٱستعمل الفعل اللازم، والفعل الممتنع، والفعل الحقيقي، فكل هذه الٱصطلاحات دلَّ بها على الفعل غير المتعدي، وكذلك الأمر في ٱستعمال تمييز وتفسير وتبيين للدلالة على التمييز، وتبين ذلك التشعب عند ٱبن السراج فهو يستعمل الفعل الواصل والملاقي والمتعدي بدلالة واحدة، فكل ذلك يعني الفعل المتعدي، وكذلك ٱستعمل التمييز والمُفَسِّر والتفسير، وكذلك أطلق الخبر والأمر والحديث، والقصة على ما يسميه المجهول، وهو ما التُزِم به باصطلاح"ضمير الشأن" الذي نستعمله في عصرنا.

**٦. الانفراد في ٱستعمال الاصطلاحات:**

وتبين أن المبرد استقل في ٱستعمال ٱصطلاحات لم يستعملها ٱبن السراج، ومن ذلك الفعل الممتنع أطلقه على الفعل غير المتعدي، النعت أطلقه على التوكيد. وكذلك فعل ٱبن السراج عندما ٱستعمل الفعل الملاقي وما لا يلاقي ليدُلَّ به على المتعدي وغير المتعدي، ففي هذا فارق كل منهما صاحبه، حتى جاء بعدهما من حسم القول في هذه الٱصطلاحات.



**٧. مجيء مفهوم الاصطلاحات عنوانات لأبواب النحو:**

وتبين أن بعض الٱصطلاحات جاء مفهومها عنوانًا لواحد من أبواب النحو، ومن ذلك عند المبرد مجيء مفهوم التنازع عنوانًا لأحد الأبواب فيقول:" من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر"(١)، ومجيء مفهوم المصدر عنوانًا لباب يُسمَّى "باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر(٢)، وكذا ورد عند ٱبن السراج في قليل من الأبواب ومن ذلك" باب الٱسم الذي يشار به إلى المُسمَّى"(٣) وهذا وصف لٱسم الإشارة، وباب:" ما جاء المصدر فيه من غير الفعل؛ لأن المعنى واحد"، وهذا وصف لٱسم المصدر، وهذا يدل على الميل إلى الٱستقرار والثبوت

**٨. تداخل مفاهيم الاصطلاحات:**

ويعني هذا تعدد مفاهيم الٱصطلاح الواحد، ومن ذلك ما ورد عند المبرد من تعدد دلالة الأسماء المبهمة، فأطلق هذا اللفظ على أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة، والظروف، وكذا فعل ٱبن السراج حين أطلقه على أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام، وكذلك أطلق المبرد "النعت" وهو واحد من التوابع على التوكيد اللفظي، وهذا لم يحدث عند ٱبن السراج، وكذلك أطلق "المفعول فيه" على الحال، وهذا لم يرد عند ٱبن السراج، واستعمال "حروف الإضافة" و"حروف الجر" بنفس المدلول عند المبرد، وأطلق الإضافة على النسب في باب عنوانه: هذا باب الإضافة وهو باب النسب، ومن ذلك يتبين أن تداخل المفاهيم كان عند المبرد أكثر منه عند ٱبن السراج. وهذا فيه دلالة على النزوع إلى الٱستقرار وطلب النضج، وهذا مايفسر لنا بداية النشوء والارتقاء في العلوم الإنسانية ومنها النحو.

**٩. ٱستعمال الاصطلاحات الكوفية:**

بعد النظر فيما تقدم نجد أن المبرد وٱبن السراج لم ينأيا بنفسيهما عن ٱستعمال الٱصطلاحات الكوفية فجاء منها: مالم يُسمَّ فاعله، والتفسير، والنسق، والتفسير،

---

(١) المبرد / المقتضب/ ٣/ ١١٢، و ٤/ ٧٢، تكرر العنوان بالنص نفسه.

(٢) المبرد / المقتضب/ ٣/ ٢٠٢.

(٣) ٱبن السراج/ الأصول في النحو/ ٢/ ١٢٧.



والدعاء والمدعوّ، الخَلْف، ولكن نجد في الوقت نفسه أن ٱبن السراج استعمل اصطلاحات كوفية لم يستعملها المبرد كما سبق ذكره مثل: التقريب، والمجهول، والعِماد.

**١٠.التفاوت اللفظي في صياغة بعض الاصطلاحات:**

ومن ذلك نجد أن المبرد يطلق على صيغ المبالغة "أبنية التكثير"، وفي هذا الإطلاق التفات إلى تحقق الفائدة من هذه الأبنية، بينما ٱبن السراج يطلق عليها" ما يجري مجرى الفاعل"، وفي هذا الإطلاق التفات إلى المشابهة بينها وبين ٱسم الفاعل.

وخلاصة القول إن الٱصطلاحات عند المبرد وٱبن السراج كانت تمثل مرحلة زمنية، وهي مرحلة القرن الثالث مع تقدم ٱبن السراج إلى القرن الرابع بمدة قليلة، فنجد أن هناك توافقًا بين المبرد وٱبن السراج في كثير من سمات الٱصطلاحات. ونجد أن هذه المرحلة تميزت بالتوتر والتغيير في ٱستعمال بعض الٱصطلاحات مثل: الواصل عند المبرد الذي يعني: الفعل المتعدي، والممتنع الذي يعني: غير المتعدي، والحرف الحي والحرف الميت الذي يعني: الحرف المتحرك والحرف الساكن، والفعل الملاقي ومالا يلاقي عند ابن السراج الذي يعني: الفعل المتعدي وغير المتعدي. ومع ذلك فهناك الكثير من الٱصطلاحات التي جرت في الاستعمال وكُتِب لها البقاء نحو: المبتدأ، الخبر، الفعل، الفاعل، المفعول به، الحال، التمييز الٱستثناء، ٱسم الفاعل، ٱسم المفعول.

وكذلك نجد طول العبارة التي تعبر عن بعض الٱصطلاحات مثل: المفعول الذي لم يسمَّ من فعل به الذي أُطلق فيما بعد على نائب الفاعل، وكذلك: ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، والأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل، وهاتان عبارتان تعنيان ٱسم الفعل.

ولكن إذا نظرنا إلى الفارق الزمني بين المبرد وٱبن السراج الذي يمثل ما يقارب ثلاثين عامًا حيث أن المبرد (ت٢٨٥هـ) وابن السراج (ت٣١٦هـ) نجد أن ٱبن السراج قد حقق تقدّمًا على المبرد فيما يلي:

تبلور الٱصطلاحات وتشكلها، فكان يذكر الٱصطلاح ويعرفه في بداية أبواب الكتاب،



وكان ذلك في باب المرفوعات والمنصوبات وغيرها من الأبواب، وهذا يعني: وضوح رؤية الفكر الاصطلاحي عند ٱبن السراج، وقد يمثل بداية مرحلة الوضع الحقيقي للٱصطلاحات النحوية والصرفية.

ٱستعمال اصطلاحات لم يستعملها المبرد مثل: ٱصطلاح المفعول له، والمفعول معه، والمفعول المطلق، والتوابع.

وضع مفاهيم ٱصطلاحات لم ترد عند المبرد مثل: مفهوم النحو، ومفهوم الجملة كما سبق ذكره في الفصول السابقة، التوابع ومفهومها، مفهوم التصريف، ومن ينظر في هذه الٱصطلاحات، يجد أنها أصول في النحو والصرف ٱعتنى بها ٱبن السراج في أصوله.

ونجد أن الٱصطلاحات عند ٱبن السراج دخلت مرحلة جديدة ومختلفة عما كانت عليه عند المبرد، ونستطيع القول إنها تمثل بداية مرحلة العناية بالٱصطلاحات، فبدأت تتشكل وتتبلور في الظهور في مقدمات أبواب النحو والصرف فيعرفها بالماهية، ويتوسع في شرحها إذ وصل بعضها إلى النضج والٱستواء مثل المبتدأ والخبر والمفاعيل.

وصفوة القول في خاتمة هذه الدراسة أن الٱصطلاح عِلمٌ من العلوم التي ترتبط نشأته بنشأة العلوم المختلفة، فرحلة الٱصطلاحات بدأت مع نشأة العلم؛ فلكل علم ٱصطلاحاته الخاصة التي صاحبت نشأته، وبتقدم العلوم وتوسعها أصبح الٱصطلاح عِلمًا قائمًا بذاته تعتني به طائفة من المتخصصين الذين تتبعوا مسيرة الٱصطلاح منذ نشأته، وتتبعوا مراحل تقدمه وٱرتقائه إلى أن أصبح عِلْمًا من العلوم، ويستحق الٱستقلال بذاته، ليصبح ميدانًا من ميادين البحث والدراسة.

الٱصطلاح والمصطلح بينهما جدلية قائمة لا تنتهي، فهناك فريق يميل إلى ٱستعمال كلمة ٱصطلاح، وهناك فريق آخر يميل إلى ٱستعمال كلمة مصطلح، ولكل فريق أدلته التي يستند إليها وتقدم ذكرها في الفصل الأول من الدراسة، ويبقى الأمر في الالتزام بٱستعماٱل إحدى الكلمتين لمن ٱختار إحداهما.



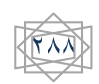
للٱصطلاح عدة مفاهيم ٱصطلاحية، ومن أنسبها "ٱتِّفاق طائفة مخصوصة على شيء مخصوص"، فكل طائفة تختص بعلم من العلوم تتفق على وضع ٱصطلاحاته الخاصة التي تُعدُّ مفاتيح العلم، فمن يلج أبواب العلم بمفاتيحه الخاصة يستطيع أن يَفُكَّ رموزه، ليسهل عليه فهمه.

وبٱلاتفاق يضع المختصون الٱصطلاحات، ولهم في ذلك وسائل منها: النقل والمجاز، والٱشتقاق، والنحت وغيرها، فإذا شاع وٱنتشر ٱستعماله ٱستمر له البقاء، فبقاء الٱصطلاح منوط بتداوله وٱستعماله بعد الٱتِّفاق عليه.

علم الٱصطلاح يرتبط بعلم الدلالة، فمن يمعن النظر في النظريات الدلالية من الدال والمدلول، والتصورية، والحقول الدلالية يرى أنَّ الٱصطلاح بركنيه: اللفظي والمفهومي هو فحوى هذه النظريات، فمن يذكر الفاعل وهو الدال يتبادر إلى الذهن مفهومه وهو المدلول، وهو إشارة ترتسم له صورة فكرية في الذهن، وهو حقل أصغر ضمن حقل أكبر يُسمَّى المرفوعات.

الٱصطلاحات النحوية والصرفية من الٱصطلاحات التي نشأت مع نشأة علم النحو والصرف، وجاءت ٱصطلاحات هذا العلم في أول كتاب وصلنا مدونًا فيه مادة النحو والصرف، وهو كتاب سيبويه" الكتاب"، ومن هذه الٱصطلاحات: الفاعل، الفعل، المسند والمسند إليه، الصفة المشبهة بٱسم الفاعل، النعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه، الٱبتداء، النداء، الترخيم، ما ينصرف ومالا ينصرف، الادِّغام. وأَثبتت هذه الٱصطلاحات وجودها في المقتضب عند المبرد، وفي الأصول في النحو عند ٱبن السراج.

لم تكن عناية النحاة في بداية وضع علم النحو والصرف منصبة على الٱصطلاحات بقدر ما كانت موجهة إلى جمع مادة النحو والصرف من أصولها من المسموع من كلام العرب الموثوق بعربيتهم والقياس عليه، وغيرها من مصادر، وما جاء من ٱصطلاحات كان يستعملها النحاة دون تكلف في وضعها أو البحث عنها، فالجانب النظري من علم ٱلاصطلاح لم يشغل النحويين في ذلك الوقت، وإنما جاءت هذه الٱصطلاحات مصاحبة للعلم، فكل علم وٱصطلاحاته متزامنان، فزمن نشوء العلم يصحبه نشوء ٱصطلاحاته،



ومن هنا نجد أن العديد من الدراسات والأبحاث كانت قد أخذت بالتنقيب عن هذه الٱصطلاحات في بطون كتب النحو العربي التراثية كالكتاب لسيبويه وغيره من الكتب الأخرى.

والتعريف بالٱصطلاحات أخذ عدة مسالك للتعريف بها، فكانت تُعرَّف بذكر الأقسام، وبالمثال والتعليل، وبالوصف والماهية، فالمبرد يعرف المبتدأ بالمثال، ويقول: "الضَّارِب أَخَاهُ زَيْدٌ، الضارب مبتدأ وزيد خبره، الفعل بأقسامه الماضي والمضارع والأمر، ويعرف الفاعل بالتعليل، ويقول: "إنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه والفعل جملة يحسن السكوت عليها"، وعرَّف إن وأخواتها بوصفها بما يشبهها في العمل، فهي تشبه الأفعال بدخولها على الأسماء، وبوظيفتها، فتنصب الٱسم وترفع الخبر، فهي تشبه من الفعل ما قُدِّمَ مفعوله. وكذلك ٱبن السراج إلا أن تعريفه للٱصطلاح كان أكثر سهولة ووضوحًا، فهو يعرف المبتدأ بقوله: " المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء والأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ، مبتدأ به دون الفعل، يكون خبره ثانيه ولا يستغني أحدها عن الآخر، وهما مرفوعان أبدًا، فالمبتدأ رُفِع بالابتداء، والخبر مرفوع بهما، نحو قولك: اللهُ رَبُّنا، والمبتدأ يُبتدأ فيه الاسم المحدث عنه قبل الحديث"، فهذا تعريف وافٍ للمبتدأ بالوصف، والتعليل والمثال والماهية، فهو شرح لاصطلاح المبتدأ يسهل فهمه والتعرف على المبتدأ.

وكان المُبَرِّد(ت٢٨٥هـ) وابن السراج(ت٣١٦هـ) من أبرز أعلام النحو والصرف في القرون الأولى التي شهدت نشوء علم النحو والصرف وتقدمه، فهما من أعلام القرن الثالث للهجرة مع تقدم ٱبن السراج قليلًا إلى بداية القرن الرابع للهجرة. وقد حشد كل منهما العديد من الٱصطلاحات النحوية والصرفية في كتابيهما كل بأُسلوبه وطريقته الخاصة.

فالمُبَرِّد أَلَّف كتابه "المقتضب" في النحو والصرف، وكان الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه، ودَوَّنَ فيه مادة علمية كبيرة لم تخلُ من الٱصطلاحات التي ترافق تدوين العلم، فالٱصطلاحات تناثرت في أبواب الكتاب، ففي الحديث عن الكلام يلقانا ٱصطلاح أَقسام



الكَلام من ٱسم وفعل وحرف قد وجد في الكتاب، وحين نمضي إلى أبواب الكتاب نجد الكثير من ٱصطلاحات النحو مثل: العامل، والإعراب والمعرب، والمبني، الفعل المضارع، والرفع، والنصب، والجزم، والخفض، والفاعل، ومالم يُسمَّ فاعله وغيرها من الٱصطلاحات.

أَمَّا ٱبن السراج تلميذ المُبَرِّد فألَّف كتاب "الأصول في النحو"، في نفس المدة الزمنية تقريبا، وكان الكتاب الثالث بعد كتاب سيبويه، ودَوَّن فيه مادة علمية نحوية وصرفية لا تقل عن حجم المادة التي دَوَّنَها المُبَرِّد في المقتضب، واشتمل كتابه على الكثير من الٱصطلاحات النحوية التي حظيت بعناية ظاهرة من قبل ٱبن السراج فكان يفتتح الأبواب والمباحث بالٱصطلاحات حتَّى أنه ٱستهل كتابه بٱصطلاح النحو فوضع حدًّا له بقوله: النحو: إنما أُريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم ٱستخرجه المتقدمون من ٱستقراء كلام العرب"، في حين لم يضع المُبَرِّد حدًّا له، وهذا يعني: أن الٱصطلاح بدأ يتقدم، فمن المنطق أَن يوضع حدٌّ للٱصطلاح الذي يُعدُّ حجر الزاوية للٱصطلٱحات النحوية، وكذلك وضع حدًّا للتصريف بقوله: "هذا الحدُّ إنما سُمِّي تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصُّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير"، وهذا أيضًا مالم يأتِ به المُبَرِّد أستاذ ٱبن السراج.

وهذا يعني: أن الٱصطلاح النحوي والصرفي شهد تطورًا في عهد ٱبن السراج، فيبدأ بتعريف ٱصطلاحات أصول في موضوعات النحو، فيبدأ بالكليات منها، فيضع تعريفًا للنحو، وللكلام، والجملة والتوابع وفروعها: التوكيد، العطف، النعت، البدل، وأطلق عليه عطف البدل.

كان هناك الكثير من الٱصطلاحات المشتركة بين المُبَرِّد وٱبن السَّرَّاج وأكثرها ٱصطلاحات بصرية، بحكم أَنهما يجتهدان على مذهب البصرة مثل: الفاعل المفعول به، المبتدأ والخبر، والمبني والمعرب، والصفة، والعطف، مع وجود ٱصطلاحات كوفية أَيضًا مشتركة بينهما مثل: التفسير، والنسق، والدعاء والمدعو، والخافض والخفض، وتقدم ٱبن السراج على المُبَرِّد في ٱستعمال عددٍ أَكثر من ٱصطلاحات المذهب الكوفي مثل: التقريب، والمجهول، ولام التبرئة، ولام الجحد.



وليس هناك حدٌّ يفرض على النحوي الٱلتزام في ٱستعمال الٱصطلاحات البصرية أو الكوفية، فوجدنا أن المُبَرِّد وٱبن السراج ٱستعملا عددًا من الٱصطلاحات الكوفية، فالٱصطلاحات الكوفية لم تكن حكرًا على الكوفيين، وكذلك البصرية ليست حكرًا على البصريين، فهناك من يستعمل بعض الٱصطلاحات البصرية من الكوفيين، وهناك من يستعمل الٱصطلاحات الكوفية من البصريين.

وٱستعمل المبرد ٱصطلاحات لم يستعملها ٱبن ٱلسراج، مثل: الفعل الممتنع، والحرف الحي والحرف الميت، وكذلك الأمر عند ابن السراج ورد في كتابه أصول النحو اصطلاحات لم ترد عند المبرد في كتابه المقتضب منها: المفعول معه، المفعول له، الفعل الواصل، الفعل الملاقي وما لا يلاقي وأطلق هذا الٱستعمال على الفعل المتعدي وغير المتعدي، وفي حدود بحثي لم أجد هذا الٱستعمال إلا عند ٱبن السراج.

ووردت مفاهيم لٱصطلاحات لم تُسمَّ، فشرح كل من المبرد وابن السراج مفهوم التنازع، والٱشتغال،العدل، والميزان الصرفي، والقلب المكاني دون ذكر هذه الٱصطلاحات، وكذلك وردت ٱصطلاحات لم يوضع حدٌّ لها، فذكر المبرد العامل، ولكنه لم يعرفه، وكذلك ٱبن السراج مع أَنه أطال الحديث عن العامل، وشرح أشكاله ٱسمًا وفعلًا وحرفًا إلا أنه لم يضع تعريفًا له، مما يعني أن مفهوم العامل لم يكن واضح المعالم، ولم تتشكل صورته المفهومية في الذهن.

ويبدو لنا أَنَّ فَعِلَ يَفْعِل مثل: حَسِبَ يَحْسِب من أَبنية الفعل الثلاثي المجرد التي لم يذكرها كل من المبرد في المقتضب وتلميذه ٱبن السراج في الأصول، لأن هذه الصيغة ترد على قلة، فهناك عددٌ من الأَفعال لا يتجاوز ثلاثةَ عَشَرَ فعلًا نحو: وُثِقَ، ووَرِثَ، وردت على هذه الصيغة.

وذكر ٱبن السراج صيغة مبالغة نادرة الٱستعمال وهي" مِفْعَل" مثل مِقْطَع، في حين لم يذكرها المُبَرِّد، وتبين أَنها من الصيغ نادرة الٱستعمال عند القدماء والمحدثين.

عدم نضج الٱصطلاحات النحوية عند المُبَرِّد وتلميذه ٱبن السراج في القرن الثالث الهجري، ومما يدل على ذلك التشعب والتداخل في ٱستعمال بعض الٱصطلاحات، فالمبرد



يستعمل أكثر من ٱصطلاح بدلالة واحدة مثل: الممتنع والحقيقي واللازم دلالة وغير المتعدي، والمفعول الذي لم يذكر فاعله ومالم يُسمَّ فاعله، التبيين والتفسير والتمييز، العطف والإشراك، النعت والمنعوت، والصفة والموصوف، أطلق على الحال: المفعول فيه، وأطلق على التوكيد: النعت، والأسماء المبهمة أطلقها على أسماء الإشارة، والٱسم الموصول والضمائر، وكذلك ٱبن السراج ٱستعمل عدة ٱصطلاحات بمدلول واحد مثل: الفعل الملاقي ومالا يلقي، والفعل المتعدي وغير المتعدي، والفعل الواصل والمتعدي، المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والمفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به، والتمييز والمُفَسِّر والتفسير، المجهول والخبر والأمر والحدث والقصة وكلها تدل على ضمير الشأن، الأسماء المبهمة اطلقها على أسماء الإشارة وأسماء الٱستفهام.

ومع ذلك فإنَّ ٱبن السراج تلميذ المبرد ٱستطاع أن ينقل الٱصطلاحات من مرحلة عدم الٱنشغال والعناية بها إلى مرحلة الٱهتمام بها والٱجتهاد في وضعها، فاتبع منهجية علمية معينة في عرضها، فكان في بداية الأبواب والمباحث يأتي بالٱصطلاح ويضع له مفهومًا واضحًا كالمبتدأ والخبر والمفاعيل، والمشتقات كل في موضعه، فهو يدرك أهمية الٱصطلاحات النحوية والصرفية مما يساعد المتعلمين على فهمها، ويساعد الباحثين في إمكان الوصول إليها.

وكان ٱبن السراج يمثل مرحلة ٱنتقالية للعناية بالٱصطلاحات، ويمكن القول: إنها مرحلة وضع الٱصطلاحات، فمن عنده بدأ الٱهتمام بالٱصطلاحات كمفهوم ٱصطلاحي ليشكل مدخلًا للأبواب النحوية، وهذا بخلاف ما جاء عند المبرد حيث لم تكن الٱصطلاحات تحظى بعناية واضحة كالتي حظيت بها عند ٱبن السراج، فكتاب المبرد تعليمي قائم على شرح أبواب النحو، أمّا ٱبن السراج فكان كتابه في أصول القواعد النحوية الكلية التي ينتقل منها إلى الفروع.

والٱصطلاح في كتاب الأصول يمثل نقلة نوعية في دراسة الٱصطلاحات النحوية والصرفية ابتداءً من العناية بها والحرص العرض الممنهج لها، فيعرض الٱصطلاح في بداية الأبواب والمباحث النحوية، والعرض المتسلسل وفق تسلسل أبواب كتابه، وإضافة ٱصطلاحات لم ترد عند المبرد مثل المفعول معه، والمفعول له، والتوسع في شرح الٱصطلاح كما تبين في شرح ٱصطلاح المبتدأ، والمفعول فيه، والنعت وغيره من ٱصطلاحات.



# المصادر والمراجع

**القرآن الكريم.**

**الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.**

**• الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ.**

**• استيتية، سمير شريف، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عمان، جدارا للكتاب العالمي، وإربد، عالم الكتب الحديث، ط٢ ، ٢٠٠٨م.**

**• الإستراباذي، رضي الدين بن محمد بن الحسن.**

**-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة قان يونس، ط٢، ١٩٩٦م.**

**-شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيّ الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.**

**• الأسمر، راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.**

**• الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٥٥م.**

**• الأشهب، خالد، المصطلح العربي: البنية والتمثيل، الأردن، إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١١م.**

**• الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، (ت ٣٢٨هـ).**



- إيضاح الوقف والأبتداء في كتاب الله عزَّ وجلّ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١م.

- الأضداد، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٨٧م.

• الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، (ت ٥٧٧هـ).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، وراجعه: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ٢٠٠٢م

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن، مكتبة المنار، ط٣، ١٩٨٥م.

• أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.

• التهَانَوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

• ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط2، ١٩٤٨.

• الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت ٢٥٥هـ).

- البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م.

- الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مص، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٩٦٥م.

• الجرجاني، عبد القاهر، (ت ٤٧١هـ).

- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٥، ٢٠٠٤م.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح: خالد الأزهري، وتحقيق: البدراوي زهران، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٨م.

- المفتاح في الصرف، تحقيق: توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م.

• الجمحي، محمد بن سلَّام، (ت ٢٣١هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة، دار المدني، ١٩٨٠م.

• ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت ٣٩٢هـ).

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، المكتبة العلمية، ط٢، ١٩٥٢م.

-اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي، ١٩٨٨م.

-سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق وبيروت، دار القلم، ١٩٩٣م.

-المنصف في شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.

• الجواليقي، موهوب بن احمد بن محمد، (ت٥٤٠هـ) المُعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد شاكر، مصر، دار الكتب والوثائق الوطنية، ط٢، ١٩٦٩م.

• الجَوْجَري، محمد بن عبد المنعم، شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.

• الجَوْهَري، اسماعيل بن حمّاد، (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م.

• حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ.

• حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مصر، دار غريب، ط١، دون تاريخ.

• الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، (ت٥١٦هـ) شرح مُلحَة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، الأردن، إربد، دار الأمل، ط١، ١٩٩١م.

• الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، إربد، دار الأمل، ط٣، ٢٠٠١م.

• حسّان، تمّام، اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، ط٤، ٢٠٠٠م.

• الحملاوي، أحمد، شذى العَرْف في فن الصرف، بيروت، دار القلم، ط٢، دون تاريخ.

• الحيادرة، مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الأردن، إربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٣م.

• الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ٱبن عقيل، النسخة مقابلة على نسخة قوبلت على نسخة المؤلف، دار الفكر.

• خسارة، ممدوح محمد، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دمشق، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٨م.

• الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، (ت٧٣٩هـ) الإيضاح في علوم البلاغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٣م.

• الخطيب، عبد اللطيف محمد، المستقصى في علم التصريف، الكويت، دار العروبة، ط١، ٢٠٠٣م.

• ٱبن خلكان، أبو العباس شمس الدين محمد بن أبي بكر، (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صيدا، ١٩٧٢م.

• الخوارزمي، محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، (ت٣٨٧هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٨٩م.

• الدجنى، فتحي عبد الفتاح، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، الكويت، وكالة المطبوعات، ط١، الكويت، ١٩٧٤م.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (ت٣٢١هـ) الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م.

- الدقر، عبد الغني.

- معجم النحو، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٦م.

- معجم القواعد في النحو والتصريف، دمشق، دار العلم، ط١، ١٩٨٦م.

- روّاى، صلاح، النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه رجاله، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٣م.

- الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (ت٣٧٩هـ) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة، دون تاريخ.

- الزَّبِيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، ط١، الكويت، ١٩٦٥م.

- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت٣٣٧هـ).

-حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الأردن، دار الأمل، ١٩٨٦م.

-الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت ٥٢٨هـ).

- المفصل في صنعة الإعراب، بيروت، دار الجيل، دون تاريخ.

- أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، عمان، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت٣١٦هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مطبعة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.

- السعدي، عبد الزاق عبد الرحمن، الأمثلة الصرفية التطبيقية، دمشق، دار سعد الدين، ٢٠١٠م.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر،(ت١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

- ٱبن سِيدَهْ، أبو الحسن علي بن اسماعيل، (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (ت ٣٦٨هـ) أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٥م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت٩١١هـ).

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.

-الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، مصر، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.

- شاهين، عبد الصبور، العربية لغة العلوم والتقنية، القاهرة، دار الاعتصام، دون تاريخ.
- الشاوي، يحي بن محمد أبي زكريا، ٱرتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي/ العراق، دار الأنبار/ ط١، ١٩٩٠م.
- الشدياق، أحمد فارس، الجاسوس على القاموس، بيروت، دار صادر، ط١، ١٢٩٩هـ.

- الشريف الجرجاني، علي بن محمد،(ت٨١٦هـ) معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، دون تاريخ.

• الشنتمَري، الأعلم، شرح ديوان علقمة بن عَبَدة الفحل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، ١٩٩٣م.

• الشمري، مهدي صالح سلطان، في المصطلح ولغة العلم، بغداد، جامعة بغداد، ط١، ٢٠١٢م.

• الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٦، ٢٠٠٤م.

• الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، مصر، المكتبة التوفيقية.

• ضيف، شوقي، المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، ط٧، ١٩٦٨م.

• الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٥م.

• ظاظا، حسن، اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، دمشق، دار القلم وبيروت، الدار الشامية ط٢، ١٩٩٠م.

• اًبن عبد ربُّه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، (ت٣٢٨هـ) تحقيق: مفيد محمد قمحية، وعبد الرحيم الترحيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٨٣م.

• عبابنة، يحيى عطية، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عمان جدارا الكتاب العلمي، وإربد، عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٦م.

• عباس، حسن، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٤م.

• عبد الحميد، محمد محيي الدين.

- دروس في التصريف، المطبعة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

- التحفة السنية بشرح الآجرومية، دمشق، دار الفيحاء، والرياض، دار السلام، ط١، ١٩٩٤م.

• العساف، عبد الله خلف، المصطلح العلمي ومشروع المركز العربي للمصطلحات مشكلات راهنة وحلول مقترحة، الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، ط١، ٢٠٠٩م.

• ٱبن عصفور، علي بن مؤمن، (ت٦٦٩هـ).

- الُمقرِّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبُوري، ط١، ١٩٧٢م.

- مُثُلُ المُقرِّب، تحقيق: صلاح سعد المليطي، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٦م.

- شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨.

- الممتع الكبير في الصرف، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

• عطية، جرجي شاهين، سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، بيروت، دار ريحاني، ط٤، دون تاريخ.

• عضيمة، محمد عبد الخالق، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، الرياض، مكتبة الرشد، ط١.

• عفيفي، أحمد، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ط١، ٢٠٠١م.

• ٱبن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (ت٦٧٢هـ).

-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠، ١٩٨٠م.

-المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جدة، دار المدني، ١٩٨٤م.



• ٱبن علي اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد، (ت ٣٥١هـ) مراتب النحويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مصر، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ١٩٥٥م.

• عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، القاهرة، عالم الكتب، ط٥، ١٩٩٨م.

• الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (ت٥٠٥هـ)، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1،١٩٩٧م.

• ٱبن فارس، أبو الحسين أحمد(ت٣٩٥هـ).

-مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، مصر، ١٩٧٩م.

-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٧م.

• الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد، (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

• الفاخري، صالح سليم، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، القاهرة، عصمي للنشر، ا،١٩٩٦م

• الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط٨، بيروت، ٢٠٠٥م.

• ٱبن القطّاع الصقلي، علي بن جعفر،(ت ٥١٥هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.

• القِفْطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت٦٢٤هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار الفكر العربي، وبيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٦م.

• قنيبي، حامد صادق.



-علم الدلالة والمصطلح، عمَّان، دار آبن الجوزي، ط١، ٢٠٠٥م.

- المعاجم والمصطلحات مباحث في المصطلحات والمعاجم والتعريب، السعودية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.

• القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، الرياض، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م.

• كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م.

• الكسائي، علي بن حمزة (ت١٨٩هـ)، معاني القرآن، أعاد بناءه وقدّم له: عيسى شحاتة عيسى، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٨م.

• الكفوي، أبو البقاء أيوب بن محمد الحسيني، الكليَّات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت، الرسالة، ط٢، ١٩٩٨م.

• كلر، جونثان، فرديناند دي سوسيرأصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، ترجمة: عز الدين إسماعيل، ط١، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ٢٠٠٠م.

• اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، بيروت، مؤسسة الرسالة، بيروت، وعمَّان، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م.

• المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٦٤م.

• المالَقي، أحمد بن عبد النور، (ت ٧٠٢هـ) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط٣، ٢٠٠٢م.

• المُبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ).

-المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، مطابع الأهرام، ط٣، ١٩٩٤م.

-المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، ٢٠١٠م.



• المُرَادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

• المخزومي، مهدي.

-في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م

-مدرسة الكوفة ومنهاجها في دراسة اللغة والنحو، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٥٨م.

• أبو مغلي، سميح، علم الصرف، عمان، دار البداية، ط١، ٢٠١٠م.

• مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار عمران، ١٩٧٣م.

• مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مصر، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤م.

• محمد، محمد الشاطر، الموجز في نشأة النحو، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٣م.

• محمود، حسني محمود، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، بيروت، مؤسسة الرسالة، وعمَّان، دار عمار، ط١، ١٩٨٦م.

• مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١٩٩٢م.

• مطلوب، أحمد، بحوث لغوية، عمَّان، دار الفكر، ط١، ١٩٨٧م.

• اَبن منظور، جمال الدين بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط3، ٢٠٠٠م.

• موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عمَّان، دار الإسراء، ٢٠٠٢م.

• الموسى، نهاد، النحت في العربية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٤م.



• النديم، ابو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست، قابله على أصوله وعلق عليه وقدم له: أيمن فؤاد سيد، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٩م.

• نهر، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، الأردن، دار الأمل، ط١، ٢٠٠٧م.

• ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين، (ت٧٦١هـ).

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

-قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، ١٩٦٣م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ٢٠٠٠م.

• الهروي، علي بن محمد النحوي، (ت٤١٥هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط٢، ١٩٩٣م.

• يعقوب، إميل بديع، معجم الأوزان الصرفية، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٣م.

• ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

• ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.

**المجلات:**

• الحاج إبراهيم، زيان أحمد، مجلة اللسان العربي، أصل نشأة اللغة بين القدامى والمحدثين، الرباط، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، العدد ٣٦/ ١٩٩٢.

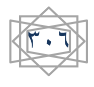
• البوشيخي، عز الدين، مجلة دراسات مصطلحية، واقعية المبادئ الأساس في وضع المصطلح وتوليده، المغرب، فاس، معهد الدراسات المصطلحية، العدد١/ ٢٠٠١م.

• جبر، يحيى عبد الرؤوف، مجلة اللسان العربي، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، الرباط، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، العدد٣٦ / ١٩٩٢م.

- الحيادرة، مصطفى طاهر، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب، عمَّان، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦٩/ ٢٠٠٥م.
- السيد، مصطفى عبد الحميد، مجلة جامعة دمشق، نظرية العامل في النحو العربي والتركيب، دمشق، جامعة دمشق، مجلد١٨، العدد (٣، ٤) / ٢٠٠٢م.
- صابر، محيي الدين، مجلة اللسان العربي، التعريب والمصطلح، الرباط، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، العدد ٢٨/ ١٩٨٧م.
- المطاد، عبد العزيز/ مجلة دراسات مصطلحية، المصطلح العربي وقضايا التوليد، المغرب، فاس معهد الدراسات المصطلحية، العدد ٦/ ٢٠٠٦م.
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القرارات العلمية، القاهرة، بولاق، المطبعة الأميرية، عدد١/ ١٩٣٤م.
- الودغيري، عبد العلي، مجلة اللسان العربي، كلمة مصطلح بين الخطأ والصواب، الرباط، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، العدد ٤٨/ ١٩٩٩م.

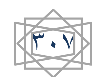
**الرسائل:**

- قروي، زهيرة، رسالة دكتوراة، المصطلحات الصوتية والنحوية عند البصريين في القرنين الثاني والثالث الهجريين، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري، ٢٠٠٨م.



قائمة المحتويات

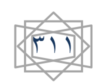














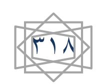

















الاصطلاحات
النحوية والصرفية عند المبرد
في المقتضب وابن السراج في الأصول
(دراسة وصفية تحليلية)
الدكتورة
مريم محمود مصطفى الشويكي
الاصطلاحات
النحوية والصرفية عند المبرد
في المقتضب وابن السراج في الأصول
(دراسة وصفية تحليلية)
الدكتورة
مريم محمود مصطفى الشويكي
للنشر والتوزيع
عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٤٦٥٩٨٩١ ٦ ٠٠٩٦٢ - خلوي: ٩٥٧٤٧٤٦٠ ٧ ٠٠٩٦٢ - ٩٦٢٩٥٤٥٧ ٧ ٠٠٩٦٢
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com